الديمقراطية الصعبة

رؤية مصرية للانتقال التونسي

الكتاب: **الديمقراطية الصعبة**
رؤية مصرية للانتقال التونسي
كارم يحيى
تقديم: مسعود رمضاني

سلسلة: قضايا الإصلاح ٣٥
الناشر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
العنوان: ٣٠ شارع بن شرف – حي الحدائق تونس
١٠٠٢ اليلفيدار تونس

البريد الالكتروني: info@cihrs.org
الموقع الالكتروني : www.cihrs.org

مسئول النشر: مسعود رمضاني
التدقيق اللغوي: عبد الرحمن حمدي

غلاف وإخراج: هشام السيد

بدعم من:

ROYAL NORWEGIAN
MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS

الآراء الواردة بالكتاب لا تعبر بالضرورة عن
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

سلسلة: قضايا الإصلاح ٣٥

الديمقراطية الصعبة
رؤية مصرية للانتقال التونسي

كارم يحيى

تقديم

مسعود رمضاني

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

أسهم في تأسيسه

د. محمد السيد سعيد

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان هو منظمة غير حكومية إقليمية مستقلة تأسست عام ١٩٩٣، تهدف إلى دعم احترام مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية، وتحليل صعوبات تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان، ونشر ثقافة حقوق الإنسان في العالم العربي، وتعزيز الحوار بين الثقافات في إطار الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يعمل المركز على اقتراح والدعوة إلى سياسات وتشريعات وتعديلات دستورية تعزز من المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والقيام بأنشطة بحثية، ودعوية عبر توظيف مختلف الآليات الوطنية والإقليمية والدولية، وتعليم حقوق الإنسان مع التركيز بشكل خاص على الشباب، وبناء القدرات المهنية للمدافعين عن حقوق الإنسان. ومنذ تأسيسه يقوم المركز بشكل منتظم بنشر كتب و دوريات تتناول قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم العربي.

يسعى مركز القاهرة إلى المساهمة في إلقاء الضوء على أبرز المشكلات والقضايا الحقوقية الملحة في الدول العربية، والتنسيق مع مختلف الأطراف المعنية والمنظمات غير الحكومية في المنطقة ، والعمل سوياً من أجل رفع الوعي العام بهذه القضايا ومحاولة التوصل إلى حلول وبدائل تتوافق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

يتمتع المركز بوضع استشاري خاص في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة، وصفة المراقب في اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. المركز عضو في الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، والشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية الرأي والتعبير (ايفكس).

رئيس مجلس الإدارة

كمال جندوبي

المدير العام

بهي الدين حسن

نائب المدير

زياد عبد التواب

فهـرس

تقديم ٧

ـ مقدمة ١٣

ـ الفصل الأول.. من شتاء الانتفاضة إلى أزمة صيف ٢٠١٣ ١٧

ـ الفصل الثاني .. ٣٠ يونيو المصري عند التونسيين ٣١

ـ الفصل الثالث.. أزمة صيف ٢٠١٣ ٤١

ـ الفصل الرابع.. الانتخابات التشريعية ٥١

ـ الفصل الخامس.. الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية ٧٧

ـ الفصل السادس .. ٦ أيام حاسمة: جولة إعادة انتخابات الرئاسة ٩٩

ـ الفصل السابع .. سيدي بوزيد وإن طال السفر ١٠٧

ـ خاتمة ١١٣

ـ ملاحق ١١٧

١ ـ حوار مع حسين العباسي- رئيس اتحاد الشغل ١١٩

٢ـ حوار منجي حامدي- وزير الخارجية ١٢٥

٣ـ حوار شفيق صرصار- رئيس الهيئة المستقلة العليا للانتخابات ١٣١

٤ ـ حوار نبيل بفون- عضو الهيئة المستقلة العليا للانتخابات ١٣٥

٥ـ تجربة جمعية دستورنا- حوار جماعي مع قياداتها (عز الدين الحزجي وغادة الميساوي ونسرين دالي) ١٣٩

٦ـ تجربة «مراقبون» ١٤٥

٧ـ بين برنامجي النهضة والنداء ١٥١

٨ ـ استعراض النهضة الأخير ١٥٥

٩ـ حوار محرزية العبيدي- برلمانية عن النهضة ونائب رئيس المجلس التأسيسي ١٦١
١٠ ـ حوار صلاح الدين الجورشي- الكاتب والمحلل السياسي ونائب الرابطة التونسية لحقوق الإنسان ١٦٧
١١ ـ حوار راشد الغنوشي- رئيس حزب حركة النهضة ١٧١
١٢ـ من هو نداء تونس؟ ١٧٥
١٣ـ بورتريه للباجي قائد السبسي ١٧٩
١٤ ـ حوار السبسي- رئيس حزب نداء تونس فرئيس الدولة لاحقًا ١٨٥
١٥ ـ حوار محمد الناصر- رئيس البرلمان وحزب نداء تونس ١٩٣
١٦ ـ حوار الأزهر العكرمي- القيادي بحزب نداء تونس والمتحدث باسمه، والوزير المكلف بشئون البرلمان بحكومة الصيد لاحقًا ١٩٩
١٧ ـ البورقيبية الجديدة (زيارة للمنستير) ٢٠٣
١٨ـ عرض كتاب المنصف المرزوقي ٢١١
١٩ـ حوار عدنان منصر- مدير مكتب رئيس الجمهورية والمتحدث باسمه، ثم مدير الحملة الانتخابية للمرشح الرئاسي المرزوقي ٢١٥
٢٠ـ حوار مباركة البراهمي- البرلمانية عن الجبهة الشعبية ٢٢١
٢١ ـ حوار كثلوم كنو- القاضية والمرشحة الرئاسية ٢٢٧
٢٢ ـ حوار نجاة اليعقوبي- المحامية والأمينة العامة لجمعية نساء ديمقراطيات ٢٤١
٢٣ ـ حوار بشير الحامدي- الكاتب والناشط اليساري ٢٤٧
٢٤ ـ حوار المنصف وناس- عالم الاجتماع ٢٤١
٢٥ـ حوار الهادي التيمومي- المؤرخ ٢٤٧
٢٦ ـ حوار سامي براهم- باحث الإسلام السياسي والسلفية بمركز دراسات قصر الرئاسة بقرطاج ٢٥٣
٢٧ ـ حوار على النيفر- سلفي وصاحب مكتبة بالعاصمة ٢٥٩
٢٨ـ دبلوماسي محترم غادرنا- مقال عن سفير تونس بالقاهرة محمود الخميري ٢٦٣

ـ مصادر ومراجع الكتاب ٢٦٧
ـ التعريف بالمؤلف ٢٧١

تقديم

الثورة التونسية "ملأت الدنيا وشغلت الناس" خلال السنوات الخمس الأخيرة، ليس فقط لأنها فتحت الباب على مصراعيه أمام ما سُمي بالربيع العربي -الذي لازالت تتلاطمه أمواج الارتداد بين الديكتاتورية واستفاقة النعرات القبلية والإثنية والدينية والتدخلات الأجنبية- ولكن كذلك لأنها عرفت مسارًا مغايرًا لما عرفته بقية البلدان العربية. مسار -رغم هناته وأخطائه واغتيالاته السياسية وعملياته الإرهابية- ظل في مجمله سلميًا، إذ كما جاء في كلمة الرئيس الفرنسي عند تكريم الرباعي الراعي للحوار بمناسبة حصوله على جائزة نوبل للسلام: "إن الربيع العربي في تونس كان الوحيد الذي أفضى إلى انتخابات نزيهة أدت إلى إرساء ديمقراطية في نهاية المطاف".

الكاتب، الأستاذ كارم يحيى، مهتم بالتجربة التونسية، بل تربطه علاقة مودّة بتونس، حيث يرى أن مسارها يحمل أسباب النجاح وبوادر الأمل الذي يحلم به كل مثقف عربي متطلع لمستقبل أفضل للمنطقة. كانت أول زيارة له سنة ٢٠١١، ثم توطدت العلاقة بتكرار الزيارات، التي لا تكتفي بملاقاة النخب في العاصمة كما يفعل العديد من الكتاب والصحفيين والباحثين، بل تبحث في مغاور البلاد وتلاقي من لا تُسمع أصواتهم.

يبدأ الكاتب فصول كتابه بمقارنة بين تونس ومصر ليقف على أوجه التشابه بينهما حيث إنهما -وعكس البلدان العربية الأخرى- يشكلان "تجانسًا"، حيث يمتاز البلدان بتكوين الدولة المركزية منذ القرن التاسع عشر، وبانفتاح حضاري وغياب التفكير القبلي الموجود في عدة دول عربية أخرى. كذا فإنه يقف عند مفهوم الثورة، ليس فقط باعتبارها تغييرًا في شكل السلطة، بل أيضًا تغييرًا لطبيعة العلاقات الاجتماعية. وهنا يعتبر أن ما حدث في تونس ومصر ينتظر الإصلاحات الجوهرية كي يتحول إلى ثورة حقيقية، حيث اعترض المسار الإصلاحي في كلا البلدين المسار الثوري؛ لتطفو الانتخابات وتفرض "المسار الإصلاحي" مؤجلةً بذلك مطالب مثل العدالة الاجتماعية.

لكن هناك اختلافات في المسارين؛ فتونس سارت على خطى دستورية وانتخبت مجلسًا تأسيسيًا كانت مهمته الرئيسية كتابة دستور جديد للبلاد يعوض دستور ١٩٥٦. وينطلق الكاتب في المقارنات بين وضعية البلدين ليخلص إلى أن الإسلاميين في تونس يختلفون عن الإسلاميين في مصر؛ لأن النهضة تقدمت بخطاب حداثي، ذي مرجعية إنسانية حقوقية، بينما استعمل حزب الحرية والعدالة المصري لفظة "الشريعة الإسلامية" بشكل مكثف. ويُرجع الكاتب هذا الاختلاف إلى مرجعية حركة النهضة الإصلاحية وشخصية رئيسها الذي قضى عشرين سنة في دول غربية، ديمقراطية.

صيف ٢٠١٣، كان ساخنًا في تونس ومصر، والكاتب يطنب في الحديث عن تأثير ما حدث في الساحة المصرية على تونس، حيث برز الاستقطاب في البداية بين دعوات أحزاب الترويكا الحاكمة المنددة بالانقلاب، وبين أحزاب المعارضة المؤيدة للسيناريو المصري في أغلبها، بل والداعية إلى تكراره في تونس. إلا أن عاملين أسهما في تجنب السيناريو المصري:

- الجيش التونسي، «الملتزم بالمهنية» والبعيد عن الصراعات السياسية، وغير الطامح للسلطة والحكم.
- استفادة التونسيين مما حدث في مصر في ٣٠ يونيو ٢٠١٣، بأن وظفوا "الدرس" في بناء حوار، قدمت كل الأطراف خلاله التنازلات الضرورية لإخراج البلاد من أزمة سياسية حقيقية.

صحيح أن الكثير لم يتحقق، خاصةً الجانب الاجتماعي، لكن الكاتب لا يقلل من أهمية الجانب السياسي، الذي شكّل منعطفًا ثوريًا في المنطقة. إذ لأول مرة تجري انتخابات في تونس، ولأول مرة تتوافق الأحزاب حول الخطوات الواجبة لانتقال السلطة سلميًا، ولأول مرة في التاريخ العربي يخرج حزب إسلامي من السلطة بمحض إرادته ويقبل بنتائج الانتخابات التي لم تكن في صالحه.

وان عرّج الكاتب على الجانب الحداثي لحزب حركة النهضة وارتباطاته التاريخية بتونس أكثر من ارتباطاته الإقليمية، إلا إننا نرى أنه يجب التركيز -بجوار ذلك، على جانب مهم عند دراستنا للحالة التونسية، وهو التطور الذي عرفته هذه الحركة الإسلامية في سياق تجربتها في السلطة وفي المعارضة، وخاصةً العلاقة بين الوطني والحزبي في مسيرتها، وهو تطور يستحق أكثر من دراسة.

لكن الثابت أن "الاتحاد العام التونسي للشغل" -الذي كان نقطة الانطلاق للتحركات الاحتجاجية أيام الثورة وفي السنوات الأولى التي تلتها، وتميز بالحياد والاستقلالية عن التوظيفات السياسية- قد حاز على ثقة الجميع؛ مما أهّله إلى لعب دور مهم مع الأحزاب السياسية المؤثرة، وذلك ضمن الرباعي الراعي للحوار.

الكاتب ليس صحفيًا فقط، ينقل الأحداث بتواريخها وملابساتها وشخوصها، هو كذلك المحلل الذي يستنتج ويستخلص، مستغلًا معرفته الجيدة بالواقع التونسي، بملابساته وتفاصيله وشخصياته المؤثرة سياسيًا وحقوقيًا ونقابيًا، مستفيدًا من رحلاته المكوكية بين المدن والأرياف التونسية، بين الأحزمة الفقيرة والأحياء الراقية. ولم يفت الكاتب بحدسه الصحفي وقدرته التحليلية أن يشير إلى الدور المهم الذي لعبته الصحافة ودورها في التأثير في الرأي العام، وكذلك في استمالة الناخب لهذا الطرف أو ذاك. ولم يغفل الكاتب عن مقارنة ما حدث في مصر أيام الانتخابات حين كانت المراقبة ضعيفة وبين ما حدث في تونس، حيث لعبت جمعيات مثل «مراقبون» و«عتيد».. وغيرها من الجمعيات أدوارًا مهمة خلال الفترة الانتخابية، وأسهمت بشكل كبير في الحد من التجاوزات والتأثيرات.

للتذكير فقط، وعكس ما ذهب له الصحفي الجزائري، عثمان لحياني المذكور في الكتاب والذي بدا له أن الغنوشي غيّر موقفه "١٨٠ درجة من السبسي" بعد فوز هذا الأخير في الانتخابات، فإن العلاقة بين "الشيخين" توطدت قبل ذلك بكثير، حيث كان لقاء باريس بينهما في أغسطس ٢٠١٣، حاسمًا في فهم بعضهما وفهم مقتضيات الوضع في البلاد، مما أسهم في تقريب وجهتي نظرهما. وكانت من أولى ثمار ذلك اللقاء، جلوسهما إلى جانب بقية الأحزاب على مائدة الحوار الوطني بحضور الرباعي الراعي للحوار: الاتحاد العام التونسي للشغل، الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، الاتحاد الوطني للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، والهيئة الوطنية للمحامين.

ومن منطلق معرفته بتونس كذلك، أشار الكاتب إلى ظاهرة مهمة وهي التناقض بين "نخبة عتيقة" تجاوزت السبعينات من عمرها وبين مجتمع شاب في أغلبيته (٦٠٪).

مما جعل أعدادًا وافرة من هم دون ٣٥ عامًا يعزفون عن العملية الانتخابية. إلا أن الاعتقاد السائد لدى المحللين أن ذلك لم يكن نتاجًا عن ضعف الثقة في الديمقراطية، بل عن عدم الثقة في السياسيين ووعودهم الانتخابية، والأمر الخطير اليوم ليس فقط أن يعزف الشباب عن السياسة، بل أن يتحول العزوف إلى إحباط ثم إلى نقمة.

أما عن مدى تغلغل الثورة المضادة وصعود بعض الوجوه التي تُذَكِّر بزمن بن علي التي أشار لها الكاتب، عن دراية بكنه الأمور، فإن ذلك لم يعد يشكل اهتمامًا كبيرًا لدى التونسيين الذين وجدوا في الحكومات المتعاقبة اجترارًا لما سبق، بل والأخطر أن الأوضاع الاجتماعية لم تتحسن، ونعتقد أن الأستاذ كارم كان محقًا كذلك حين أشار إلى أن الإصلاحات السياسية على أهميتها لم ترافقها إصلاحات اقتصادية واجتماعية تنهض بالجهات الداخلية، التي لاتزال تشكو الفقر والبطالة وغياب البنية التحتية التي تشجع الاستثمار والنهوض.

الحوارات الموجودة في الملاحق ليست مجرد آراء تعكس رؤى شخصية محدودة، بقدر ما هي انعكاس لتوجهات عامة لشخصيات مؤثرة سياسيًا وحقوقيًا ونقابيًا. فحسين العباسي، الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل، أراد أن يؤكد عبر حوار مطول مع الكاتب على استقلالية الاتحاد ووقوفه على نفس المسافة من الأحزاب السياسية؛ مما هيأه لتزعم الحوار الرباعي، وأعطاه المصداقية خلال المفاوضات الطويلة، وجمعية "دستورنا" التي أوردها الكاتب كانت عيّنة للدور الذي لعبه المجتمع المدني من خارج الرباعي، وحضوره المؤثر في الاحتجاجات والاقتراحات لتغيير فصول الدستور في اتجاه مدني مستنير.

وتجربة "مراقبون وعتيد" هي مثال للدور الذي لعبته منظمات المجتمع المدني لتأمين انتخابات ديمقراطية ونزيهة، كما كانت فرصة للكاتب للمقارنة مع ما حدث في مصر خلال الانتخابات التي أثبتت "بؤس حال المجتمع المدني هناك".

وربما يستحق المجتمع المدني في تونس أكثر من مجرد إشارات لبعض الجمعيات التي لعبت دورًا قبل وخلال الانتخابات الأخيرة، فقد كان حاضرًا في كل المعارك الحاسمة: تطوير صياغة الدستور، التنديد بالاغتيالات السياسية، تطوير المراسيم والنصوص القانونية، الاعتصامات الاحتجاجية، وصولًا إلى انعكاس مواقفه وأدواره في الرباعي الذي رعى الحوار، وأدى إلى استقالة حكومة علي العريض وتكوين حكومة تكنوقراط، غير مسيّسة، هيأت للانتخابات.

ما يلفت الانتباه هو الحوار مع راشد الغنوشي، الزعيم التاريخي لحركة النهضة. وأن أشار الكاتب إلى أن الحوار أُجرى سنة ٢٠١٢، فإن الشيخ بدا في مواقفه الأولى، بعيد انتخابات المجلس التأسيسي، قبل تطورها، فسخر من "تشويهات جرحى الانتخابات" أي خصومه المعارضين. ورأى في نداء تونس "ظاهرة إعلامية" من "صنيعة الإعلام" وأنه قام على "المال الفاسد" وأنه ظاهرة مفتعلة. ونرى أن ننبه القارئ إلى أن هذه المواقف تطورت عبر الأشهر والسنوات الأخيرة، خاصةً بعد اللقاء الأول في باريس مع السبسي، وكذلك مع التطورات التي عرفتها البلاد. وبدا الغنوشي قابلًا لتقاسم السلطة مع نداء تونس، فضلًا عن بقايا النظام السابق، كما أشار هو لذلك. الأكيد أن الكاتب أراد أن يشير إلى مدى تحوّل آراء الرجل، الذي يختزل في شخصه حركة النهضة بتاريخها وحاضرها وكذلك بتطور مواقفها عبر الأحداث التي عرفتها البلاد. وعلى القارئ أن يقرأ المؤتمر الصحفي الذي أورده الكاتب بعد الانتخابات التشريعية (٣٠ أكتوبر ٢٠١٤) والذي تحدث فيه زعيم الحركة عن حاجة البلاد إلى التوافق والتوازن وأنه لا يريد تكرار المشهد المصري في "بلادنا". وقد رد السبسي خلال حملته الانتخابية بأن نداء تونس لن يحكم وحده، "حتمًا سنحكم بالتوافق".

وبقطع النظر عن المصلحة السياسية ومقتضيات الحكم، فما يمكن تسجيله هو أن تغليب التوافق على الصراع، والحوار على المناكفة، والانفتاح على التشدد، قد طبع الحياة السياسية في تونس وأخرج تونس من مأزق عرفته عدة بلدان أخرى، وهي ظاهرة "تونسية" تستحق الوقوف عندها.

وقد يكون "الدرس المصري" (٣٠ يونيو ٢٠١٣) قد أسهم في الوصول إلى هذه المواقف، مثلما أشار له الكاتب وعدة محللين آخرين، وقد تكون حركة النهضة قد استفادت من مرارة التجربة الإخوانية المصرية، لكن الأكيد في رأينا أن التجربة المحلية للحكم والتحديات العديدة، وضمنها الإرهاب والأوضاع الاجتماعية، قد أعطت درسًا أكبر. إذ أكدت أنه لا يمكن لأي طرف أن يحكم بمفرده بصيغة مطلقة، وأن مصلحة الجميع تقتضي التنازل والاتفاق.

حواران أدخلهما الكاتب للإثراء، الأول مع بشير الحامدي أحد الوجوه اليسارية المعروفة، الرجل يُحترم كثيرًا لمواقفه النضالية الصلبة ووجوده الدائم في الصفوف الأمامية للتحركات الاحتجاجية منذ سنوات الجمر، زمن بن علي. وأذكر شخصيًا، أول لقاء لي به خلال مسيرة مساندة لسيدي بوزيد يوم ٢٥ ديسمبر ٢٠١٥، في ساحة محمد علي الحامي، أمام مقر قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل، لكن تبدو آرائه مختلفة كثيرًا عن السائد، إذ له موقف واضح من الانتخابات التشريعية التي طالب بمقاطعتها، ومن

الديمقراطية البورجوازية، ومن قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل ودورها الاجتماعي والسياسي.

وفي الجانب الأخر، هناك الحوار مع علي النيفر السلفي، صاحب المطبعة الذي يعتبر أن السبسي والنداء هما عقاب من الله نتيجة "لتقصيرنا في حق ربنا"، لكنه يرفض العنف، ويعتبر مروجيه "خوارج" لا علاقة لهم بأصول الدين، كما يرى في الثورة شر وفوضى.

أصاب الكاتب كذلك في تأكيده على أن الأزمة السياسية في تونس قد "تغذت من عمليات اغتيالات سياسية إرهابية ضد سياسيين معارضين" ويقصد بذلك اغتيال الشهيدين شكري بلعيد (٦ فبراير ٢٠١٣) ومحمد البراهمي (٢٥ يوليو ٢٠١٣)، لكن تقييمه لأداء "الاتحاد العام التونسي للشغل" ودوره في الحياة السياسية تحدوه بعض القسوة، حيث إنه وللتاريخ سرعان ما سحب وزرائه من حكومة الغنوشي لما لاحظ عجزها عن التطور في الاتجاه الصحيح، كما أن دور "العراب" في الخلاف بين حركة "النهضة" وحزب "نداء تونس" ليس مؤكدًا، إذ أن حركة النهضة اتخذت موقفًا عدائيًا من "الاتحاد" في أولى سنوات حكمها، لذلك كانت لا تقبل بوساطته.

وإن كنا نتفق مع الكاتب حول ضرورة الإسراع بالإصلاحات الجوهرية حتى يتقدم المسار الثوري، وإن الإصلاحات الاجتماعية المنتظرة لم تحدث في تونس أو في مصر، إلا أننا نعتقد أنه من الصعب اعتبار ما حدث في تونس مجرد إصلاحات سياسية في واقع سلطة مزجت بين القديم والحديث، بل نعتبر أنه من أجل سلاسة الانتقال وسلميته، كان لابد من ذلك المزج الدستوري، وإيجاد الهياكل التي تؤمّن ذلك. وما الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والانتقال الديمقراطي والإصلاح السياسي، وما جمعته من حساسيات حزبية وتيارات وشخصيات وطنية ونقابية، إلا جزء من تلك التجربة التونسية الطريفة، التي أمنت سلمية الانتقال وأسست للتوافق وساعدت على سن القوانين والمراسيم، وذلك على الأقل خلال الخطوات الأولى.

الكتاب رؤية مصرية للانتقال الديمقراطي في تونس، لكنها رؤية العارف بما يجري في هذا البلد، ورؤية الناقد المدرك لكل التعقيدات، ورؤية الصحفي الذي لا تفوته التفاصيل، ورؤية المحلل الذي يأخذ المسافة اللازمة من الأحداث، ورؤية المناضل التقدمي الحالم بمستقبل ديمقراطي، لا لتونس فقط، بل لكل المنطقة، والذي يرى أن هذا البلد الصغير بدأ تعبيد الطريق لذلك. أما الكتاب فهو صورة دقيقة لما كان عليه الوضع خلال مخاض الانتقال الديمقراطي وأسباب النجاح ومكامن الفشل، أيضًا.

مسعود الرمضاني

مقدمة

هذا هو رابع كتاب للمؤلف عن تونس أو يتعلق جانب منه بها. وكلها كتب صدرت بعد الثورة في تونس ومصر. وأعتقد جازمًا أنه لولا الثورة لما كان كل هذا الاهتمام بتونس. أو بالأدق تستحق تونس كل هذا الاهتمام لأنها قدمت للعرب أولى ثوراتهم في القرن الحادي والعشرين. الثورات التي رفعت مطالب الحرية والعدالة الاجتماعية والحق في الخبز والعمل والديمقراطية والكرامة الإنسانية والوطنية. ولأن تونس استطاعت بعد الإطاحة بديكتاتورها «زين العابدين بن علي» أن تعطي النموذج الأهم في الرغبة في القطيعة مع الاستبداد والفساد، وفي التحول إلى الديمقراطية.

لا يعني كل هذا أن طريق تونس كان ممهدًا وسهلًا. فقد طرأت -ولا تزال- تعقيدات على المرحلة الانتقالية بعد فرار «بن علي» بما في ذلك صعود الإسلام السياسي وسؤال الهوية وتعثر إصلاح جهاز الدولة وعودة رموز نظام الاستبداد والفساد إلى المشهد السياسي. وتمتد جذور تلك التعقيدات إلى عقود سابقة مع الظلم الاجتماعي وتجريف الحياة السياسية وفقر الثقافة. ولذا فعنوان هذا الكتاب هو «الديمقراطية الصعبة».

غاية هذا الكتاب تندرج فيما أخذه المؤلف من التزام على نفسه وبنفسه منذ أن سافر إلى تونس للمرة الأولى في سبتمبر ٢٠١١، مدعوًا لحضور ندوة عن حرية الإعلام نظمتها الرابطة التونسية لحقوق الإنسان والهيئة المستقلة لإصلاح الإعلام والاتصال. وهو أن ينقل للقارئ في مصر ومختلف انحاء العالم العربي خبرة ما يجرى من عمليات انتقال في تونس بعد الإطاحة بين على. وعلى نحو يسمح بالمقارنة والتعلم من المشكلات والحلول والإيجابيات والسلبيات. وقد توقف في كتاب «نظرتان على تونس من الديكتاتورية إلى الديمقراطية» عند إعلان نتائج انتخابات المجلس التأسيسي في أكتوبر ٢٠١١. وبعدما تابعها ومشكلات المرحلة الانتقالية الأولى متابعة صحفي قادم من مصر، وباحث مهموم بقضايا الثورة ومنطقتنا العربية. ولقد كان النشر في كتاب صدر من القاهرة وصفاقس مطلع عام ٢٠١٢ بمثابة حد لمعوقات ومشكلات اعترضت نشر ما كتب، وخاصةً باللغة العربية في صحيفة «الأهرام» ومطبوعات مؤسستها ومواقعها الالكترونية آنذاك. وبلغت حد منعه من النشر في صحيفته لنحو عشرة شهور. وقد أشار الكتاب إلى جوانب منها ووثقها في طبعته المصرية.

ولأن الغاية ليست رضا سلطة ما في الحكم أو في مؤسسات النشر، وإنما القصد هو القارئ وتداول خبرات الثورات والشعوب وقوى التغيير، فقد استمر المؤلف في متابعة أحوال تونس وتحولاتها. وكتب في خريف ٢٠١٢ دراسة في المقارنة بين مسار الانتقال في تونس ومصر. وكانت خطوطها العريضة هي المحاضرة الافتتاحية التى ألقاها المؤلف في معرض الكتاب بتونس يوم ٢ نوفمبر ٢٠١٢ تكريما لمصر كضيف شرف تلك الدورة من المعرض. وقد حملت بعثة الهيئة المصرية العامة للكتاب معها إلى معرض تونس نسخًا من كتاب للمؤلف كانت قد طبعته لتوها بعنوان «سيدي بوزيد: حكاية ثورة يرويها أهلها».

في القاهرة وفي صيف ٢٠١٤ وضع المؤلف خطة هذا الكتاب. وبحلول خريف العام نفسه تردد المؤلف على تونس لاستكمال جمع المادة، وعلى هامش تغطيته الصحفية لثلاث جولات من الانتخابات: واحدة برلمانية في ٢٦ أكتوبر واثنتان رئاسيتان في ٢٣ نوفمبر و٢١ ديسمبر. واضطر لاستكمال المتابعة أن يتحمل نفقات رحلة الجولة الثالثة إلى تونس كاملة من ماله الخاص تذكرة سفر وإقامة.

وقد اتخذ هذا الكتاب من تطوير دراسة محاضرة معرض تونس منطلقًا له. وكذا من محاضرة أخرى ألقاها الكاتب في ندوة بالقاهرة مطلع نوفمبر ٢٠١٣ تحت رعاية مؤسسة بحثية ألمانية «فردريش إيبرت». ويحتل تطوير محاضرة معرض تونس الفصل الأول هنا. كما أسهمت الدراسة التالية في إثراء الفصل الثالث الذي خصصه المؤلف

لأزمة صيف ٢٠١٣ وكيفية انفراجها على طريق وضع الدستور الجديد، وفتح الأبواب أمام الانتخابات. أما الفصل الثاني فقد جرى تخصيصه لمعالجة تفاعل الساحة السياسية في تونس مع حدث ٣٠ يونيو، ٣ يوليو المصري. ويتضمن هذا الفصل محاولة الإجابة على السؤال: إلى أي حد كانت الإطاحة بالرئيس «الإخواني» محمد مرسي في مصر مؤثرة على مجريات الأحداث في تونس ومساعدة في التخلص من حكم الترويكا بقيادة حزب حركة النهضة؟. لكن الأهم هنا هو فهم لماذا أخذت الأمور في تونس مسارًا يبدو مختلفًا؟

الفصول من الرابع إلى السادس في هذا الكتاب تقدم وصفًا بعين صحفي في الميدان وتحليلًا بذهنية مراقب وباحث لمجريات انتخابات خريف ٢٠١٤ في جولاتها الثلاث. وهذه الفصول في المجمل تسعى لفهم واحدة من أهم العمليات الانتخابية التي شهدها تاريخ العرب الحديث. سواء من حيث أساليبها وآلياتها وتقنياتها، أو بيئتها المحيطة، أو بالنسبة لنتائجها والقبول بالنتائج. وبحق فإن الانتخابات التونسية عام ٢٠١٤ خبرة تستحق من الجهة المشرفة عليها والأطراف الأساسية المشاركة في إنجازها -بما في ذلك المجتمع المدني-أن تضع عنها وعن مشكلاتها وإيجابياتها وسلبياتها تقريرًا للرأي العام العربي، ولعل فيه الإفادة لمستقبل شعوبنا.

أما الفصل السابع والأخير في هذا الكتاب فيأخذ من سيدي بوزيد، مهد ثورات العرب في القرن الحادي والعشرين، دراسة حالة لتطورات السنوات الأربع التالية لاندلاع شرارة الثورة التونسية. ويتأسس هذا الفصل بالإضافة إلى معطيات نتائج أربعة انتخابات بدءاً من التأسيسي أكتوبر ٢٠١١ ونهاية بجولة الإعادة الرئاسية ديسمبر ٢٠١٤، على زيارة ميدانية لسيدي بوزيد وحوارات متعددة مع أهلها. وقد سعت هذه الزيارة إلى استكشاف أبرز التحولات الاجتماعية، لا السياسية وحدها.

وتحتل الملاحق في هذا الكتاب عددًا معتبرًا من الصفحات. وهي توثق لنصوص تقارير وتحقيقات صحفية لم تجد طريقها للنشر في الصحف باللغة العربية أو تعرضت لعدوان الحذف والتشويه ومحاولة التعتيم. وأيضًا تضم الملاحق توثيقًا لحوارات مع طيف واسع من المجتمع التونسي حول الثورة ومسار الانتقال إلى الديمقراطية. ويمكن القول أن المؤلف -بقدر ما استطاع وسنحت له الظروف- حرص على تعدد الأصوات عبر نصوص عشرين حوارًا مع رموز وشخصيات تتنوع في انتماءاتها ومواقعها السياسية والفكرية والاجتماعية و شرائحها العمرية. ولا تقل هذه الحوارات أهمية عن فصول الكتاب السبعة السابقة عليها. لكونها تقدم شهادات بأصوات أصحابها على ما جرى ويجرى، كما تستعرض خبراتهم بشأن مسار الانتقال. كذا فإن الحوارين المنشورين مع

راشد الغنوشي رئيس حزب حركة النهضة و الأزهر العكرمي المتحدث باسم حزب نداء تونس، واللذين أجراهما المؤلف في نوفمبر ٢٠١٢. يسمحان بعقد مقارنات تساعد على فهم التحولات السياسية بتونس.

وفي نهاية هذه المقدمة لا يسع المؤلف إلا أن يتوجه بجزيل الشكر لكل الأشقاء التونسيين الذين منحوه من وقتهم كي يعرف ويفهم ويكتب. وحقيقةً فإن أعداد من تفضلوا بالدخول في حوارات ثرية حول قضايا هذا الكتاب هم أكثر بكثير ممن وثقت الملاحق نصوصهم، أو حتى ممن وردت أسماؤهم وأقوالهم في متون الفصول السبعة السابقة على هذه الملاحق. ومن بينهم مواطنون تونسيون من مختلف الطبقات والمهن والمستويات التعليمية وممن لا يشتغلون بالسياسة.

ويدين المؤلف والفصل الثاني في هذا الكتاب بالعرفان والشكر للزميل الصحفي التونسي الأستاذ «بشير وارده». فقد تفضل بالاستجابة الكريمة لطلب جمع المواد الصحفية المنشورة في أبرز الصحف اليومية التونسية عن حدث ٣٠ يونيو، ٣ يوليو المصري. وهذا بعدما كان المؤلف قد غادر تونس في نهاية ديسمبر ٢٠١٤. وكلف نفسه جهدًا ووقتًا للذهاب إلى المركز التوثيقي المختص في تونس لجمع وتصوير هذه المواد. فله وللصديق الزميل الأستاذ «كمال العبيدي» الذي حمل المواد المصورة ليسلمها للمؤلف في الرباط بالمغرب نهاية شهر يناير ٢٠١٥ كل الشكر والتقدير.

كما يوجه المؤلف الشكر إلى سعادة سفير تونس في القاهرة الدبلوماسي المثقف «محمود الخميري». فقد سهل حصول المؤلف على تأشيرة الدخول إلى الأراضي التونسية لتغطية انتخابات ٢٠١٤ في وقت وجيز. وأضاف على ذلك منح تأشيرات مجانية رغم إلحاح المؤلف في كل مرة على دفع الرسوم. كما ساعد باتصالاته في ترتيب مقابلة وزير الخارجية السيد منجي حامدي. ومن قبل تفضل بمفاجأة ندوة بنقابة الصحفيين لمناقشة كتاب المؤلف «نظرتان على تونس» في مطلع فبراير ٢٠١٢ بالحضور والحديث. وفي كل هذا كان دبلوماسيًا مثقفًا متفهمًا لنوع مختلف من الصحفيين يتمسكون بفضيلة الاستقلالية والانتقاد. بل والمشاغبة المهنية والفكرية. ويجتهدون لأن يكون ولاؤهم للقارئ والمعرفة والحقيقة. لا لسلطة أيًا كانت داخل بلادهم أو خارجها.

المؤلف

كارم يحيى

القاهرة في ٨ مارس ٢٠١٥

الفصل الأول
من شتاء الانتفاضة
إلى أزمة صيف ٢٠١٣

يفصل[1] بين الإطاحة بديكتاتور تونس «بن علي» وديكتاتور مصر «مبارك» أقل من شهر واحد (١٤ يناير و١١ فبراير ٢٠١١). لكن هذا وحده لا يعد -إلى جانب ما قد يبدو من تشابه بين قوى ومشكلات الانتقال بعد الثورة في البلدين- سببًا في جدارة المقارنة بينهما. وعلى وجه التحديد، لا تتطرق المقارنة إلى أيهما وليبيا واليمن بعد ثورتيهما. فهذان البلدان يغلب عليهما الطابع القبلي الذي قل شأنه عند مصر وتونس. كما أن ثورتيهما المعاصرتين اختلط بها ورافقها حديث السلاح والعنف على نحو لم تعرفه البلدان محل المقارنة.

ثمة أسباب تاريخية أبعد من كل هذا. فمصر وتونس من أكثر مجتمعات العرب والمنطقة تجانسًا في طبيعة وتركيبة سكانهما. كما أنهما يتمتعان بتراث -لا يمكن

---

١) هذا النص هو بالأصل محاضرة في المقارنة بين مسار الانتقال بتونس ومصر، ألقاها الكاتب في افتتاح معرض تونس للكتاب في ٢ نوفمبر ٢٠١٢. وقد جرى إدخال إضافات قليلة عليه لأغراض النشر لاحقًا هنا.

إنكاره- في بناء الدولة المركزية، وكذا في مشروع الدولة القومية الحديثة منذ القرن التاسع عشر. كما عند خديوي مصر «محمد على» وعند بايات تونس «حسين الأول» و«أحمد باي». وقد رافق ذلك جهد فكري إصلاحي سياسي ترد فيه المقارنة بين المصري «رفاعة الطهطاوي» وكتابه «تخليص الإبريز في تلخيص باريز» وبين التونسي «خير الدين باشا» وكتابه «أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك»، وإن كان لتونس السبق في وضع أول دستور بالمجتمعات العربية والإسلامية في عام ١٨٦١.

وإذا أضفنا لذلك صفحات من ميراث التفاعل الثقافي بين مصر وتونس لتعزز الاعتقاد بجدارة المقارنة بين مرحلتي الانتقال في البلدين الآن. ويكفي أن نذكر من هذا الميراث زيارتي الإمام "محمد عبده" إلى تونس في مطلع القرن العشرين ودوره في التقريب بين المذاهب بجامع " الزيتونة"، ونشر تفسير العلامة التونسي "الطاهر بن عاشور" للقرآن بعنوان "التحرير والتنوير" في مصر، و تأثير إضراب الأزهر عام ١٩٠٩ وصداه في "الزيتونة"، ومفعول المجلات الثقافية والأدبية المصرية عند التونسيين، وقيام العلامة المصري الشيخ "حمزة فتح الله الاسكندراني" بتصحيح وضبط لغة جريدة "الرائد" أولى الصحف العربية في تونس والصادرة عام ١٨٦٠. وقد أصبحت الجريدة الرسمية بالبلاد كما هو حال "الوقائع المصرية" عندنا والذي يعود إصدارها إلى عام ١٨٢٨. وأيضًا دور كلا من الشيخ "سلامة حجازي" وفرقته و"جورج أبيض" وفرقته في تأسيس وإثراء المسرح التونسي عامي ١٩١٤ و ١٩٢٢ على التوالي. فضلًا عن إقامة الزعيم التونسي مؤسس دولة ما بعد الاستقلال " الحبيب بورقيبة " في مصر منتصف الأربعينيات من القرن العشرين. و تولي تونسي هو الشيخ "محمد الخضر حسين " مشيخة الجامع الأزهر بين عامي ٥٢ و ١٩٥٤. ناهيك عن فضل "بيرم التونسي" و أشعاره وأزجاله وصحافته الأكثر تعبيرًا عن المزاج الشعبي للمصريين. وفي كل تلك المؤثرات الثقافية ما يضاف إلى الاعتبارات السياسية والراهنة على جدارة المقارنة على وجه التحديد بين مصر وتونس.

* * *

إذا أخذنا بتوصيف الثورة باعتبارها تغييرًا جذريًا في حضور القوى الاجتماعية داخل السلطة وفي علاقتها بهذه السلطة السياسية، فإنه يحق التمييز بين التغير في شكل سلطة وآخرى في طبيعتها وانحيازاتها الاجتماعية. ويبدو أن ما تشهده تونس ومصر بعد ثورتيهما والى الآن لا يزال في طور التغييرات التي لا تمس سوى شكل السلطة وظاهرها ليس إلا. ويتعين هنا أن نلاحظ أن البلدين غاب عنهما بعد ثورتي ١٤ يناير ٢٠١١ التونسية و ٢٥ يناير ٢٠١١ المصرية الإجراءات والقرارات المجتمعية الكبرى. وقد عرف البلدان بالفعل مثل هذه القرارات الكبرى بعيد الاستقلال مباشرةً. ففي الحالة

المصرية صدرت قوانين الإصلاح الزراعي التي تمس جموع الفلاحين والملكية الزراعية في ٩ سبتمبر ١٩٥٢.. أي بعد أقل من شهرين من استيلاء الضباط الأحرار على السلطة في ٢٣ يوليو. وبالطبع قبل إعلان الجمهورية في ١٩٥٣ وصدور أول دستور لمصر بعد ثورة يوليو (دستور عام ١٩٥٦). وفي الحالة التونسية أقدم «بورقيبة» على إصدار مجلة (قانون) الأحوال الشخصية الذي يمس أحوال جموع النساء التونسيات في ١٣ أغسطس عام ١٩٥٦. وبالطبع قبل إعلان الجمهورية في ٢٥ يوليو عام ١٩٥٧ وصدور دستور الجمهورية في يونيو عام ١٩٥٩. وهكذا يفيد ما يجرى في الحالتين المصرية والتونسية أننا إزاء قفز على خبرة الشعبين في استعجال القرارات والإجراءات المجتمعية الكبرى قبل استكمال التحولات السياسية المصاحبة للتغيير في السلطة في كليهما.

ومن قبيل المسلمات أيضًا في فقه الثورات هذا التمييز الواجب بين المسار الثوري وبين المسار الإصلاحي. وكذا بين الجمهور الثوري و الجمهور الانتخابي. وواقع الأمر في الحالتين المصرية والتونسية بعد ثورتي الربيع العربي، أن المسار الإصلاحي الانتخابي اعترض واقتحم سريعًا وعاجلًا المسار الثوري على نحو ربما لم يكن مسبوقًا في خبرات التاريخ السابقة. في مصر سرعان ما جرى استفتاء دستوري في ١٩ مارس ٢٠١١، عقب نحو شهرين من خلع «مبارك». ثم أُجريت انتخابات مجلس الشعب من نوفمبر ٢٠١١ إلى يناير ٢٠١٢. وتلتها انتخابات مجلس الشورى الموروث عن نظامي السادات/مبارك في يناير وفبراير ٢٠١٢. وكل ذلك قبل مرور عام واحد على الحدث نفسه. ثم جاءت انتخابات الرئاسة في مايو ويونيو ٢٠١٢. وفي تونس أجريت انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في ٢٣ أكتوبر ٢٠١١ أي قبل مرور عام على الإطاحة بـ «بن علي». ولقد أُجريت كل هذه الانتخابات في البلدين في ظل سلطات انتقالية هي بالأصل جزء من النظام الذي جرت الثورة عليه. في الحالة المصرية (المجلس العسكري) وفي الحالة التونسية اختلف الأمر بعض الشيء لكن ليس كليًا. فقد كان هناك مزيج من جهاز الإدارة القديم ممثلًا في رئاسة فؤاد المبزع و حكومة الباجي قائد السبسي، مع نوع مما أُطلق عليه «الشرعية التوافقية» ممثلة في شتات من القوى والأحزاب السياسية ورموز المجتمع المدني والنخبة الحقوقية والسياسية العائدة من المنافي في أوروبا.

الملاحَظ أيضًا أن الثورة في البلدين خلقت طفرة من التوقعات الجماهيرية لم تلق تلبية لاحقة لها. فقد رفعت الثورتان التونسية والمصرية شعارات العدالة الإجتماعية والكرامة والمساواة في الحقوق بوضوح. وإن كان من المعلوم سلفًا بأن الثورة عملية ممتدة بين مراحل مد وجذر حافلة بالتجاذبات والصراعات. ولا يمكن الزعم بأن واقعة أو حادثة بعينها هي نهاية للثورة أو حافة لها كما في واقعة خلع الديكتاتور الذي ظل قابضًا

على السلطة لعقود متوالية. وإن كان مفهومًا أيضًا أن لكل ثورة ثورتها المضادة. تولد معها. وتتوالى موجاتها كما موجات الثورة. وليس خافيًا أن من أشكال وصيغ الثورة المضادة بناء تحالفات بين قوى النظام القديم وما قد يبدو من قوى جديدة أضيفت إلى النظام السياسي وواجهته.

* * *

ولقد بدا بحلول عام ٢٠١٢ أن مسار الانتقال إلى الديمقراطية في تونس أوفر حظًا من نظيره في مصر. على الأقل من حيث وضوح الطريق وإحكام خطواته. وتوافر قدر من التوافق الوطني بين المكونات الرئيسية على الساحة السياسية. وفي كتاب «نظرتان على تونس»[٢] ما يؤدي إلى هذا الحكم. وكذا في تقرير «حالة الأمة العربية ٢٠١٠ - ٢٠١١». الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت في مايو ٢٠١٢. ويمكن تقديم العديد من التفسيرات. في توضيح رجحان كفة التجربة التونسية. من بينها اختلاف دور المؤسسة العسكرية تاريخيًا في السياسة عند البلدين. وفداحة عواقب الوزن الاستراتيجي والموقع الجغرافي السياسي لمصر. وما يتولد عنه من ضغوط على مسار الثورة والانتقال إلى الديمقراطية. وحدود حداثة وانفتاح التيار الأساسي في الإسلام السياسي في البلدين. وغيرها. وتلخص مجريات نهاية عام ٢٠١١ في البلدين ما بدا من أفضلية المسار التونسي. ففي الوقت الذي كانت تعاني فيه مصر من مواجهات دامية ومذابح في ميدان التحرير وحوله في شهري نوفمبر وديسمبر. ومن صراع حول توقيتات تسليم العسكريين السلطة والشكوك المحيطة بذلك. كان المجلس التأسيسي بتونس يفتتح أعماله مؤملًا إنجاز الدستور خلال عام واحد. وكان هذا المجلس -وقد بات مصدر الشرعية في البلاد- ينتج حكومة ائتلافية (برئاسة حمادي الجبالي) ورئيسًا مؤقتًا للدولة (المنصف المرزوقي). وقد توافق هذا المجلس (برئاسة مصطفي بن جعفر) على تنظيم مؤقت جديد للسلطات خلال المرحلة الانتقالية الثانية بعد الثورة (الدستور الصغير). وقد بدا ائتلاف حزب النهضة الإسلامي الحداثي مع اثنين من أكبر الأحزاب العلمانية الجديدة في البلاد ضامنًا للتوافق الوطني ولوضوح الطريق. بينما غرقت مصر في ضباب صراعات ثلاثة أولها مدني/عسكري. وثانيها بين القوى الإسلامية والمدنية العلمانية. وآخرها بين القوى الثورية وتلك المحافظة.

ولكن بمرور الوقت. اتضح أن المسار التونسي هو الآخر يعاني من عثرات وإخفاق في الوفاء بالآجال. فعلى الأقل. ومن حيث الشكل. فإن الموعد المحدد لإنجاز الدستور الجديد

---

٢) المقصود كتاب كارم يحيى. نظرتان على تونس من الديكتاتورية إلى الديمقراطية الصادر من القاهرة عن دار الثقافة الجديدة ومن صفاقس عن دار محمد على الحامي في عام ٢٠١٢.

-٢٣ أكتوبر ٢٠١٢- مر دون الوفاء بالغاية. وهو الموعد المحدد في وثيقة «الانتقال الديمقراطي» التي وقع عليها منتصف سبتمبر ٢٠١١ راشد الغنوشي رئيس حزب حركة النهضة وممثلو عشرة أحزاب ومكونات سياسية رئيسية وقتها (انضم إليها لاحقًا حزب المؤتمر من أجل الجمهورية برئاسة المرزوقي). وقد أدى هذا التأخر إلى جدل ونزاع حول شرعية الحكم والمؤسسات بعد ٢٣ أكتوبر ٢٠١٢، خصوصًا مع بروز قطب سياسي جديد في الساحة هو حزب «نداء تونس» بزعامة «الباجي قائد السبسي». وقد بدا هذا اليوم -مع حمى الترقب والمبالغات- وكأنه يوم النهاية أو القيامة في تونس.

وبمرور الوقت في الحالتين المصرية والتونسية تبدت معاناة تآكل قاعدة التوافق الوطني عما كانت عليه إبان أيام الثورة وفور الإطاحة بديكتاتوري البلدين. بالطبع كانت هذه المعاناة سابقة في مصر عن تونس. وتظل -في الظن- أكثر تجذرًا في ظل استمرار تميز التجربة التونسية بحكم «الترويكا» (النهضة الإسلامي مع حزبين علمانيين هما: المؤتمر للرئيس المرزوقي والتكتل لرئيس المجلس التأسيسي بن جعفر). وهذا بصرف النظر عما حدث من انشقاقات وانسحابات قللت من ثقل الحزبين الحليفين للنهضة داخل المجلس التأسيسي (المؤتمر من ٢٩ نائبًا والتكتل من ٢٠ نائبًا إلى ١٢ نائبًا لكل منهما). كما يميز التجربة التونسية أيضًا وجود تنظيم نقابي عريق ومؤثر «الاتحاد العام للشغل». وقد برز على الساحة السياسية ليلعب دورًا مقدرًا مع أزمة ٢٣ أكتوبر ٢٠١٢ وما بعدها. حيث دعا ورعا مؤتمرًا للحوار الوطني في خريف عام ٢٠١٢، وإن قاطعه حزبا «النهضة» و«المؤتمر»، إلا أن أيا من الرئاسات الثلاثة لم يتخلف عن افتتاحه بما في ذلك الرئيس «المرزوقي» ورئيس الوزراء النهضوي «حمادي الجبالي».

وبمرور الوقت ثالثًا، بدا غياب الرضا العام عن المسار الانتقالي في تونس كما في مصر. وقد تفشت ركائز سلبية بين الرأي العام في البلدين من قبيل أن الثورة قد انتهت و تم الغدر بها، أو أن الأمور لم تعد تختلف كثيرًا عما كانت عليه في زمن ديكتاتورية «مبارك» و«بن علي». وكذا تغذية تصورات مفادها أن ثورات الربيع العربي ليست إلا صنيعة مؤمرات خارجية سواء حملت شعارات «الفوضى الخلاقة» أو ديمقراطية التوافق بين الإسلاميين وبين الإرادات الأمريكية خصوصًا، والغربية عمومًا.

* * *

لكن ملامح الصورة المشار إليها هنا لا يجب لها أن تحْول دون إدراك جملة متغيرات غير مسبوقة في شكل السلطة السياسة وواجهتها في البلدين. فأولًا هناك اتساع في قاعدة التمثيل بكل من المجلس التأسيسي في تونس ومجلس الشعب (المنحل) في

مصر. فقد انتقل البلدان من ضيق تمثيل أحزاب تُعد على أصابع اليد الواحدة إلى رحابة تمثيل ٢٨ قائمة حزبية ومستقلة في الحالة التونسية، وإن اختلفت الصورة الآن داخل المجلس عما كانت عليه إبان انتخابات ٢٣ أكتوبر ٢٠١١؛ بفعل الانشقاقات والانتقالات. وفي الحالة المصرية دخل ٢٣ حزبًا إلى مجلس الشعب، والذي تم حله بقرار من المحكمة الدستورية في صيف ٢٠١٢. والأهم، في هذا السياق، أن البلدين شهدا نهاية عصر الحزب الواحد الذي يتمتع بأغلبية مطلقة طاغية مزمنة. فالحزب الأول في حال مجلس الشعب المصري كان هو «الحرية والعدالة» الذراع السياسي لجماعة «الإخوان» حيث حصد ٤٣٪ من المقاعد. ونظيره التونسي «حزب حركة النهضة» لم تتجاوز نسبة مقاعده في المجلس التأسيسي ٤١٪. علمًا بأن الحزب الحاكم في البلدين طالما عرف نسبًا تفوق ثلثي المقاعد.

وثمة ملمح مشترك ثان في مسار الانتقال بالبلدين. فقد خرجت رئاسة الدولة من قبضة العسكريين. وجرى انتخاب شخصية مدنية تعود إلى صفوف أساتذة الجامعة لرئاسة كل من تونس الدكتور «المنصف المرزوقي» ومصر الدكتور «محمد مرسي». وهذا بصرف النظر عن ضآلة صلاحيات رئيس الدولة في الحالة التونسية، وتوحشها في الحالة المصرية. وبحكم ما صارت إليه الأمور من جمع بين سلطتي التنفيذ والتشريع. وكذا مع التحفظ بأن انتخاب «المرزوقي» كان بمثابة إعادة هذا المنصب إلى المدنيين بعد انقلاب الجنرال «بن علي» على «بورقيبة» في ٧ نوفمبر ١٩٨٧. والأخير بالأصل محام تابع تعليمه في فرنسا.

أما الملمح المشترك الثالث فيتمثل في هذا الشعور بالغبن الذي لحق بالشباب الذين قاموا أساسًا بالثورة في البلدين. وقد غاب حضورهم القوى في المجلسين الأساسيين المنتخبين (المجلس التأسيسي التونسي، ومجلس الشعب المصري). وقد تبين أن نسبة من هم تحت سن الأربعين في المجلس الأخير لا تتجاوز ١٥٪.

والملمح المشترك الآخر يتعلق بوصول الإسلاميين إلى الحكم عبر صناديق الانتخاب للمرة الأولى منذ الاستقلال. وإن كان علينا أن نتبين الطابع الائتلافي للحكم في تونس وكون أن حكومة «الجبالي» هي سياسية بامتياز، وتضم إلى جانب الحزبين الحليفين للنهضة وزراء مستقلين. في حين يغلب على الحكومة المصرية استمرار الطابع «التكنوقراطي» مع دخول وزراء من حزب «الحرية والعدالة» الإسلامي دون أي ائتلاف مع حزب آخر، وإن أصبح رأس السلطة التنفيذية الرئيس «مرسي» المنتخب من الشعب مباشرة من هذا الحزب. ومع ذلك فإننا في الحالتين -وإن كانت بدرجة أشد في مصر- إزاء شعور قطاعات من المجتمع بالقلق إزاء ما تعتقده من سعي الحزب الإسلامي الحاكم إلى الهيمنة على مفاصل الدولة، ومؤسسات ما يُسمى بإعلام الدولة أو الإعلام العمومي.

* * *

لكن إلى أي حد تختلف تجربتي مصر وتونس في مسار الانتقال إلى الديمقراطية؟. هنا يمكننا أن نوجز الاختلافات التالية:

- لقد سارت تونس في طريق الدستور أولًا، قبل بناء مؤسسات الدولة، فيما دُفعت مصر عبر استفتاء ١٩ مارس ٢٠١١ إلى انتخاب هذه المؤسسات من برلمان بمجلسيه ورئيس للجمهورية قبل وضع الدستور الجديد، ولكن وفق تعديلات على دستور عام ١٩٧١ لتصبح الإطار الحاكم لمرحلة الانتقال. بعبارة أخرى فإن المجلس التأسيسي التونسي -المنتخب في ٢٣ أكتوبر ٢٠١١- منوط به مباشرة وضع مسودة الدستور الجديد، كما أن لديه فرصة إقرار هذا الدستور -دون العرض على استفتاء عام- حال تحقق أغلبية ثلثي الأعضاء. أما في الحالة المصرية فإن جمعية تأسيسية تتألف من مائة عضو، اختارهم أعضاء مجلسي الشعب والشورى، وأُعيد تشكيلها مرتين، هي الموكلة بهذه المهمة، مع طرح مسودة الدستور على الاستفتاء العام. وفي المحصلة فإن تشكيل هذه الجمعية ظل محل خلاف ومطاعن، على خلفية الانقسام بين الإسلاميين وخصومهم. وانتهى الحال إلى طرح مشروع الدستور للاستفتاء العام في شهر ديسمبر ٢٠١٢ دون توافق حول بنود رئيسية، وفي ظل استمرار الطعن على شرعية الجمعية المنتجة لهذا المشروع.

في الحالة المصرية سيطر الإسلاميون على أغلبية مجلسي الشعب والشورى والجمعية التأسيسية. فبإضافة الأحزاب السلفية -وغيرها من جهاد وجماعة إسلامية- حاز الإسلاميون على ما يزيد على ٧٠٪ من "الشعب" (المنحل) و٨٠٪ من "الشورى" (قبل إضافة المعينين بقرار من رئيس الجمهورية). أما في الحالة التونسية فإننا إزاء مجلس تأسيسي غالبيته -بنسبة تقارب ٥٩٪- من أحزاب وقوى خارج الإسلاميين. وتحديدًا خارج حزب حركة "النهضة" الذي يحتكر -أو يكاد- تمثيل الإسلاميين في هذا المجلس.

- عطفًا على ما سبق، فإن الحالة التونسية لا تعرف وجودًا لحزب سلفي على يمين "النهضة" داخل المجلس التأسيسي، كما لم يتم الترخيص لأي حزب سلفي حتى انتخابات المجلس. وهو أمر يختلف حتمًا عن الحالة المصرية التي عرفت خوض أكثر من حزب سلفي للانتخابات البرلمانية. بل وأصبح حزب سلفي "النور" هو الحزب الثاني في غرفتي البرلمان. لكن تواتر أعمال العنف لجماعات سلفية في تونس بات يربك المشهد هناك. كما يثور الجدل حول طبيعة العلاقة بين هذه الجماعات وبين

حزب "النهضة". وهل نحن إزاء توزيع أدوار أم صراع بين الطرفين. وإذا أضفنا إلى ذلك المآخذ المسجلة من قوى ليبرالية على أداء "لجان حماية الثورة" التي باتت شبه تابعة لحزب "النهضة" فإن المشهد يزداد ارتباكًا في تونس على نحو لم يكن معروفًا قبل انتخاب المجلس التأسيسي في أكتوبر ٢٠١١. وما حدث أن اغتيال شكري بلعيد ومحمد البراهمي القياديين في الحركة الشعبية اليسارية المعارضة لحكم الترويكا وحكومة النهضة -في ٦ فبراير و٢٥ يوليو ٢٠١٣ على التوالي- قد دفع باتجاه أزمة صيف ٢٠١٣، التي عصفت بالترويكا والحكومة كما سيرد في الفصل التالي.

- تمثيل المرأة في كل من البرلمان والجمعية التأسيسية بمصر كان محدودًا للغاية، إذا ما قورن بحالة المجلس التأسيسي في تونس حيث تشغل نحو ٢٥ في المائة من مقاعده. ففي مجلس الشعب المصري (المنحل) كان لدينا تسع نائبات من بين ٥٠٨ مقعد -بينهن ثلاث من المعينات- وبنسبة لا تتجاوز ٢,٢٪. ولم يكن الحال أفضل كثيرًا في الجمعية التأسيسية؛ حيث هناك سبع نساء من إجمالي مائة عضو في التشكيل الأساسي للجمعية الثانية. ويعود هذا الفارق بين التمثيل السياسي للمرأة في تونس ومصر بالمرحلة الانتقالية إلى اختلاف الطريقة التي أُجريت بها الانتخابات في البلدين. وهي طريقة عكست إلى حد كبير تباين وضعية المرأة في الحقوق والثقافة والممارسة هنا وهناك. ويكفي في هذا السياق أن نشير إلى أن انتخابات المجلس التأسيسي أجريت بالكامل وفق نظام القوائم على أن تقوم على قاعدة المناصفة بين الجنسين (أي رجل ثم امرأة أو امرأة ثم رجل وهكذا في كل قائمة).

- المجلس التأسيسي التونسي ما هو إلا مؤسسة مؤقتة تنتهي مهمتها بوضع الدستور، أما في الحالة المصرية فتبدو نية وإرادة القطيعة ما مع فات غير واضحة. فقد تحددت ولاية مجلس الشعب بخمس سنوات، وإن أصبح مقررًا انتخاب مجلس جديد بعد إقرار الدستور نظرًا لقرار الحل (وهذا ما لم يحدث إلى نهاية ٢٠١٥. أما اللائحة الداخلية للمجلس فقد بقيت على حالها من زمن نظام (السادات/مبارك) دون تعديل. وأُضيف إلى ذلك انتخاب مجلس شورى بنفس تسمية هذا الزمن وبصلاحياته ذاتها ولائحته تقريبًا، وذلك رغم المطالبات بإلغائه بوصفه مجلسًا زائدًا عن الحاجة الفعلية للبلاد وللنظام السياسي. ومما يُفيد غياب إرادة القطيعة، أنه بعد إقرار الدستور الجديد في ديسمبر ٢٠١٢، منح مجلس الشورى نفسه صلاحيات التشريع إلى حين انتخاب مجلس نواب.

- اتجهت التجربة المصرية في النهاية إلى إعادة إنتاج النظام الرئاسي

بالصلاحيات الواسعة لرئيس الجمهورية حتى خلال المرحلة الانتقالية. وقد خلص الرئيس "مرسي" إلى الانفراد بسلطتي التنفيذ والتشريع معًا، مع إزاحة المجلس العسكري الذي أدار المرحلة الانتقالية حتى ١٢ أغسطس ٢٠١٢. ولا يقتصر الأمر على الاتجاه لاستكمال رئيس الدولة مدة أربع سنوات المنصوص عليها في الإعلان الدستوري بعد الثورة وحتى مع وضع دستور جديد. بل أصبحنا إزاء إعادة مظاهر عبادة الفرد في الإعلام، كما كان عليه الحال قبل الثورة على الرئيس "مبارك". وبالطبع فإن حالة الرئيس التونسي "المرزوقي" تختلف عن هذا، فالرجل المنتخب بالأصل من المجلس التأسيسي -وليس مباشرة من الشعب- هو بالأصل محدود الصلاحيات مقارنة بنظيره المصري. وهو يحكم في هذه المرحلة الانتقالية من خلال "ترويكا" حاكمة هو أحد أضلاعها ليس إلا. كما أن ولايته تنتهي بنهاية هذه المرحلة الانتقالية.

- في الحالة المصرية لعب القضاء -وتحديدًا المحكمة الدستورية- دورًا مؤثرًا في مسار المرحلة الانتقالية على نحو لا تعرفه تونس. وحيث لا يوجد بالأصل مثل هذه المحكمة قبل إقرار دستور يناير ٢٠١٤. وقد تجلى هذا الدور في حل الجمعية التأسيسية في تشكيلها الأول. ثم في حل مجلس الشعب ذاته لاحقًا. إلا أن الرئيس وحزبه الإسلامي "الحرية والعدالة" انتهيا إلى ممارسات غير ديمقراطية، تحول دون استمرار المحكمة الدستورية في الرقابة على شرعية المؤسسات، من مجلس شورى وجمعية تأسيسية، إلى حين تمرير الدستور الجديد.

* * *

لعل من الأمور المهمة في مقارنة مسار الانتقال إلى الديمقراطية في مصر وتونس هو ملاحظة أوجه التمايز بين التيار الأساسي بين الإسلاميين في البلدين. وقد وصلا إلى الحكم. واستنادًا إلى قراءة البرنامج الانتخابي لحزبي «النهضة» التونسي لانتخابات المجلس التأسيسي وبرنامج «الحرية والعدالة» المصري العام ولانتخابات مجلس الشعب (المنحل) يمكن القول بأن الحزب التونسي قد تقدم إلى الناخبين بخطاب حداثي لا يتوافر عند نظيره المصري بأي حال. فلا كلمة واحدة عن الشريعة الإسلامية في برنامج «النهضة». أما في حالة حزب «الحرية والعدالة» فنحن إزاء استخدام مكثف للفظة «الشريعة الإسلامية» وكذا للآيات القرآنية، فضلًا عن مدخل ومقدمة مثقلتان بنزعة دعوية. واللافت أيضًا أن برنامج «النهضة» يتوافر على تبن واضح للمرجعيات الإنسانية الدولية الحقوقية، وعلى إشارات واضحة تقر بالمساواة بين المرأة والرجل. وهي جميعها غايات لا يتوافر عليها بهذا الوضوح والقطع برنامج "الحرية والعدالة" في مصر.

وبخصوص الموقف من حقوق المرأة تحديدًا فإن برنامج "النهضة" يعتمد لغة مطمئنة، حيث يتعهد بـــ "الحفاظ على مكتسباتها وتفعيل دورها في مختلف المجالات". وينص على "تكافؤ الفرص مع الرجل في كل المستويات السياسية والإدارية". وهو بذلك ـ ضمنًا ـ لا ينكر على المرأة تولي أي منصب بما في ذلك رئاسة الدولة أو "الولاية الكبرى". كما أن البرنامج لا يتضمن أي نص يدعو لمراجعة وتعديل "مجلة (قانون) الأحوال الشخصية" الموروثة من عهد "بورقيبة" والتي تمنح المرأة حق تطليق نفسها، ويحظر ويجرم تعدد الزوجات. وينص البرنامج بوضوح على رفض التدخل في حرية الملابس التي تختارها المرأة للظهور بالمجتمع، حجابًا كان أو تنقبًا أو سفورًا قائلًا بـــ "حماية المرأة ومناهضة إكراهها على نمط معين من اللباس". ولقد وجد هذا الخطاب ترجمة له في اختيار السيدة "محرزية العبيدي" (من كتلة النهضة البرلمانية) نائبًا لرئيس المجلس التأسيسي وفي ترشيح سيدة غير محجبة (هي السيدة سعاد عبد الرحيم) على رأس قائمة الحزب في دائرة تونس الأولى. وبالفعل أصبحت عضوًا في كتلة "النهضة" بالمجلس.

وبلا شك يبدو موقف برنامج "الحرية والعدالة" في مصر متواضعًا ورجعيًا إزاء الحالة التونسية، حتى لو نص على "مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص على قاعدة منع التمييز بين المواطنين في الحقوق والواجبات على أساس الدين أو الجنس أو اللون". كما يبدو أكثر غموضًا حين يقول "تمكين المرأة من كافة حقوقها بما لا يتعارض مع القيم الأساسية للمجتمع وبما يحقق التوازن بين واجبات وحقوق المرأة ".

وبالأصل تعي حركة "النهضة" ذاتها بوصفها امتدادًا لاجتهادات التجديد في الفكر الإسلامي و"المشروع الإصلاحي التحديثي" عند العرب منذ القرن التاسع عشر. ومن ثم لا يخلو البرنامج الانتخابي للحزب في انتخابات المجلس التأسيسي في أكتوبر ٢٠١١، وكذا البيان الختامي للمؤتمر التاسع لحركة النهضة في يوليو ٢٠١٢ من استدعاء إيجابي لأسماء "رفاعة الطهطاوي" و"خير الدين التونسي" و"محمد علي" و"محمد عبده" و"الأفغاني" و"الكواكبي".. وغيرهم من المجددين. وهو أمر مفقود عند جماعة "الإخوان" المصرية وحزبها "الحرية والعدالة"، وحيث طالما ساد في أوساطها المحافظة كيل اتهامات "التغريب" و "العمالة" و"الخروج على صحيح الدين" لبعض هذه الأسماء. بل أن بعض الكتاب المحسوبون أو المقربون للجماعة قد انخرطوا في حملات تشويه ظالمة لأعلامٍ في الثقافة المصرية كـالدكتور "طه حسين".

وباستثناء ذلك فإن برنامجي الحزبين الانتخابيين يتشابهان في غياب موقف نقدي واضح من السياسات الاقتصادية والاجتماعية المجحفة، لليبرالية الجديدة على الأصعدة العالمية والإقليمية والوطنية المحلية، وفي انعدام التمايز عن انحيازات نظامي "مبارك"

و"بن علي" في هذا الشأن. كما يلفت النظر أن أيًا من البرنامجين لم يحدد موقفًا من التطبيع مع "إسرائيل". وإن نادى لاحقًا البيان الختامي للمؤتمر التاسع لحركة "النهضة" بما ذهبت إليه أحزاب أخرى في الساحة التونسية بـــ "تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني". وإن صدر الدستور التونسي الجديد خاليًا من نص بهذا الشأن.

وفي تفسير الاختلافات في خطاب "النهضة" التونسي، و"الحرية والعدالة" المصري، تُثار مجموعة من العوامل. فهناك تساؤل حول مفعول المكون السلفي في كليهما، وكذا تأثير بروز أقطاب حزبية سياسية سلفية على يمين "الحرية والعدالة"، قد تدفعه للمنافسة على نفس منطلقات الخطاب وتوجهاته. وهو أمر لا يقوم عليه دليل في حالة "النهضة"، حيث يغلب على الظهور السياسي للسلفية طابعه العنيف وأفكاره المنفرة للمجتمع التونسي، وإن كانت السلطات قد منحت بعد انتخابات المجلس التأسيسي الشرعية لأحزاب سلفية تجاهر بتبني الديمقراطية كـ "الإصلاح" و"الأصالة". وهما حزبان هامشيان على أية حال. لكن لعل النقطة الفارقة هنا هو ما تحدث عنه الباحث الراحل الأستاذ "حسام تمام" في كتابه الجديد "الإخوان المسلمون قبل الثورة" عن ظاهرة "ترييف" الهياكل القيادية لجماعة الإخوان في السنوات القليلة الماضية على نحو غير مسبوق. أي غلبة القادمين حديثًا من الريف فيها. وقد قابله عند حركة "النهضة" وقيادتها ما يمكن أن نطلق عليه "أوربة". فقد أدى الطابع الاستئصالي لحكم "بن علي" إلى هجرة واسعة لمثل هذه القيادات إلى أوروبا، فيما افتقدت تجربة المشاركة في اللعبة السياسية والبرلمان أو الهجرة الواسعة إلى السعودية ودول الخليج كما هو في الحالة الإخوانية المصرية.

ولعل سيرة "راشد الغنوشي" رئيس حركة "النهضة" تلخص هذا الاختلاف في البقاء في بريطانيا وأوروبا لنحو عشرين سنة، قبل أن يعود إلى تونس بعد ثورة ١٤ يناير ٢٠١١. فضلًا عن انفتاح الرجل على تراث ومؤسسات المهاجر العربية الحقوقية والسياسية التصالحية بما في ذلك عضويته في "مؤتمر القومي العربي" في بيروت. ويُلفت النظر هنا أن أطروحة "الغنوشي" الفكرية الأساسية المعنونة بـ "الحريات العامة في الدولة الإسلامية" جرى نشرها للمرة الأولى في مركز دراسات الوحدة العربية المعروف بتوجهه القومي العربي في عام ١٩٩٣. وفي هذا السياق يتعين الإشارة إلى ما ورد في كتاب آخر للغنوشي بعنوان "مِن تجربة الحركة الإسلامية في تونس" من اعتراف بتأثير فكر الإخوان، ومؤسسهم حسن البنا على نشأة تيار الإسلام السياسي بتونس في عقد السبعينيات. ثم نقد "الغنوشي" في الكتاب نفسه لمنهج "الإخوان" وتجاوزه لاحقًا في إطار ما يمكن وصفه بممارسة "حركة الاتجاه الإسلامي" فامتدادها في "النهضة" لألوان

من النقد الذاتي لم يعرفه تاريخ الإخوان المسلمين في مصر.

وإذا ما وضعنا جانبًا التشابه والاختلاف في برامج "النهضة" و "الحرية والعدالة" وأسباب ذلك، فإن الحزبين في مصر وتونس في إطار المرحلة الانتقالية، مستهدفان بشكوك واتهامات بشأن اعتماد لغة خطاب مزدوجة، منفتحة أمام المجال العام ومنغلقة أمام القواعد والأتباع. وكذا بقول شيء وفعل شيء آخر. وربما عزز من هذا الاتهام التراجع السريع عن وعود سياسية أطلقها الحزبان والانتقال إلى تبني خيارات أخرى. وقد تصادف أن الحزبين تراجعا عما وعدا به بعد ثورة الشعبين التونسي والمصري من الالتزام بخيار النظام البرلماني في صياغة الدستور، بوصف هذا الخيار يضمن القطيعة مع نظم الحكم الفردي الاستبدادي التي عانت منها البلدان لعقود طويلة. كما يرد في هذا السياق أيضًا النقد الموجه لإخوان مصر ونهضويي تونس بالخلط بين الدعوي والسياسي. وإن ظلت الحالة المصرية أكثر تجذرًا وخطورة. وإذ أصبحنا إزاء تنظيمين: حزب الحرية والعدالة الذي يتبنى هو أيضًا خطابًا دعويًا، وجماعة الإخوان التي تمارس بدورها السياسة. بل تتدخل قيادتها وهياكلها القيادية في اتخاذ وإعلان قرارات من صميم مسئولية الحزب السياسي. كما حدث في إعلان الترشح لانتخابات رئاسة الجمهورية. وتزداد المفارقة عندما نُدرك بأن الجماعة بكل تغولها هذا على حزبها وواجهتها السياسية الشرعية لا صفة قانونية لها إلى الآن، ولا تكييف بعد لطبيعتها، بمقتضى قوانين البلاد. أهي جمعية أم ماذا؟. وبالطبع فإن حالة "النهضة" في تونس بعيدة عن مثل هذه الالتباسات والمخالفات القانونية، فلا ازدواج ظاهر في التنظيم أو القيادة. وإن تبقى "النهضة" عُرضة للانتقادات؛ نظرًا لما يراه البعض من تسلل الدعوي إلى خطاب الحزب السياسي. وكذا في الاتهام الموجه لعناصرها باستغلال المساجد، وذلك على خلاف برنامجها الانتخابي الذي نص على: "تحييد دور العبادة عن الدعاية الحزبية". وهو ما يُشدد عليه الدستور الجديد لتونس، بينما تغيب هذه الضمانة عن الدستور المصري لعام ٢٠١٢.

* * *

لا يتوقف الأمر في تجربتي الانتقال المصرية والتونسية على الشعور بغياب الشباب صناع الثورة داخل السلطة في هذه المرحلة، وكذا ما يبدو من تجاهل القوى الحاكمة لشعارات الثورة الرئيسية بشأن العدالة الاجتماعية. فهناك شكوى في البلدين من الإخفاق في القيام بتطهير حقيقي وفعال للأجهزة والسلطات المؤثرة، بما في ذلك الأمن والقضاء والإعلام. كما أنه من اللافت أن ما يسمى بـــ "رأسمالية المحاسيب" الدعامة الاقتصادية الاجتماعية لنظامي "مبارك" و"بن علي"، لم تتعرض بعد انتفاضتي الشعبين في ديسمبر ٢٠١٠ /يناير ٢٠١١ إلى ضربة قاصمة، على نحو يجفف منابعها بالإجراءات

الثورية وبسن التشريعات المانعة. اللهم إلا قرار الرئيس التونسي المؤقت السابق "فؤاد المبزع" في ١٤ مارس ٢٠١١ بمصادرة الأموال والممتلكات المنقولة والعقارية لقائمة تضم ١٢٢ شخصية على رأسها "بن علي" وزوجته وأبناؤه وأصهاره. وحتى تقرير لجنة تقصي الحقائق حول الفساد والرشوة في تونس برئاسة المرحوم "عبد الفتاح عمر" -وهو أيضًا عمل لم يُجر إنجازه في مصر بعد الثورة- لم يترتب عليه إجراءات ناجزة وملموسة. بل انتظرت تونس ما يسفر عنه إعلان تأسيس الهيئة الدائمة لمكافحة الفساد، ومعها هيئة تقوم على شئون العدالة الانتقالية بعد الثورة. وهذا بعد نحو أكثر من ثلاث سنوات من انتفاضتها.

ويفسر استمرار وتنامي الاحتجاجات الاجتماعية في البلدين من إضرابات واعتصامات، وجود أزمة غياب توجه جدي نحو تحقيق "العدالة الاجتماعية" ومعالجة المشكلات المتخلفة عن اقتصاد نظامي "بن علي" و"مبارك". وتبرز هنا وقائع السخط المتكررة في "سيدي بوزيد" التونسية مهد ثورات الربيع العربي. ويبعث على القلق ما أكده تقرير منظمة العفو الدولية عن أحوال حقوق الإنسان في تونس ومصر عام ٢٠١١ من استمرار الانتهاكات، بما في ذلك سوء المعاملة والتعذيب واستخدام القوة المفرطة ضد الاحتجاجات السلمية، فضلًا عن بقاء ظاهرة الإفلات من العقاب في البلدين. ويُزيد من بواعث القلق على حال حقوق الإنسان خلال المسار الانتقالي بتونس ومصر، ما أشار إليه التقرير ذاته من اتهام قوات الأمن بالتراخي إزاء مهاجمة من أسماهم بـ"المتشددين الإسلاميين" لرموز وتظاهرات مخالفة لهم. وبالطبع زادت المحاكمات العسكرية للمدنيين الأمر سوءًا في مصر.

وإذا كانت المرحلة الأولى من الفترة الانتقالية في تونس (التي انتهت بحلول نهاية عام ٢٠١١) قد فتحت الباب أمام تشكل كتلة تاريخية حاملة للتغيير وعابرة لتقسيمات الهوية. وتضم "النهضة" الإسلامي الحداثي مع أحزاب مدنية من يسار الوسط. فإن التطورات اللاحقة دفعت إلى إعادة النظر في فرص بقاء وفاعلية هذه الكتلة. أما في الحالة المصرية فإن الحديث عن تشكل مثل هذه الكتلة التاريخية بالأصل ظل بعيد المنال، بل شبه مستحيل. و بدلًا من أن تتجه الجهود في المرحلة الانتقالية إلى معالجة قضايا العدل الاجتماعي وتصفية إرث النظام المستبد الفاسد، فإن التجربة المصرية انزلقت إلى انقسام على أساس مدني/ديني، وتعرف التجربة التونسية بعض ملامحه وبوادره. لكن ليس بنَفس الحدة.

* * *

بحلول صيف ٢٠١٣، تجمعت نذر أزمة خطيرة في مصر وتنامت معارضة جماهيرية ضد حكم الرئيس مرسي وجماعته (الإخوان). وبعد اندلاع مظاهرات ٣٠ يونيو سرعان ما أطاح قائد الجيش وزير الدفاع الفريق عبد الفتاح السيسي بأول رئيس مدني منتخب في ٣ يوليو. وجرى حل مجلس الشورى وتعليق العمل بالدستور والإعلان عن مسار انتقالي جديد. وبدأ مسلسل مصادمات دامية بين الدولة والإسلاميين بلغ قمته في فض اعتصام محيط مسجد رابعة العدوية بالقاهرة ١٤ أغسطس. وعلى بعد آلاف الأميال شجعت التطورات السياسية في مصر المعارضة التونسية على التصعيد تحت شعار إسقاط حكم الإخوان وحلفائهم أيضًا. وكان هناك رأي عام ساخط لعدة أسباب، منها تعطل التوصل إلى الدستور الجديد والاتهامات بأخونة جهاز الدولة، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، والمخاوف بشأن الحريات وحقوق المرأة. فضلًا عن تعثر الحوار الوطني. لكن القشة التي قصمت ظهر البعير في هذا الصيف، جاءت مع سلسلة حوادث إرهابية أكدت هشاشة الأمن. وكان أكثرها أثرًا هو اغتيال الشهيد محمد البراهمي في عيد الجمهورية في ٢٥ يوليو ٢٠١٣.

الفصل الثاني

٣٠ يونيو المصري عند التونسيين

شهدت تونس سلسلة أحداث احتجاجية في الشارع خلال حكم «الترويكا»، الذي دام نحو عامين منذ ديسمبر ٢٠١١. حيث اندلعت العديد من المواجهات، على خلفية المطالب الاقتصادية الاجتماعية، في مدن الوسط والجنوب، وخاصةً في ولاية سيدي بوزيد مهد ثورات الربيع العربي. إلا أن أعنف تلك الاحتجاجات وأكثرها شهرة وقع في «سليانة» بالشمال الغربي بين ٢٧ نوفمبر و١ ديسمبر ٢٠١٢. حيث أصيب -وفقًا لتقرير تقصى الحقائق الذي وضعته لجنة تحقيق مستقلة بمبادرة من «المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية»- ١٧٣ شخصًا معظمهم بطلقات الخرطوش التي استخدمتها الشرطة على نحو مكثف وغير مبرر، وأدان التقرير تعامل السلطات مع الاحتجاجات، ووصفها بسوء الإدارة السياسية للأزمة، ورد الفعل الأمني غير المسبوق. وعلى مستوى الاحتجاجات السياسية، كان اعتصام الرحيل، أمام مقر البرلمان في «باردو» بالعاصمة، هو الاحتجاج الأبرز والأطول والأكثر تأثيرًا، وذلك إثر اغتيال المعارض اليساري من قيادات الجبهة الشعبية «محمد البراهمي» في ٢٥ يوليو ٢٠١٣. قبلها وقد شهدت

العاصمة التونسية احتجاجات متصاعدة في ثلاث مناسبات، الأولى مع عيد الشهداء في ٩ إبريل ٢٠١٢. والثانية مع مرور عام على انتخابات المجلس التأسيسي يوم ٢٣ أكتوبر ٢٠١٢. والثالثة إثر اغتيال المعارض اليساري من قيادات الجبهة الشعبية «شكري بلعيد» في ٦ فبراير ٢٠١٣.

بحلول ٣٠ يونيو ٢٠١٣ المصري، انطلقت حملة حركة «تمرد» التونسية، والتي حُددت مطالبها -وفق حوار أجرته صحيفة «الشروق» التونسية مع الناطق الرسمي لها «محمد بنور» ونشرته في عدد ٥ يوليو- بحل المجلس التأسيسي باعتبار أن الشرعية الدستورية قد انتهت بحلول ٢٣ أكتوبر ٢٠١٢. وقال أن حملة تمرد تهدف إلى جمع ٢ مليون توقيع، وإطلاق حراك شعبي في الشارع. ولما سُئل «بنور»: «هل تغازل الحملة الجيش والأمن؟»، أجاب: «من واجب الأمن الجمهوري والجيش حماية الحراك الشعبي». إلا أن «تمرد» التونسية لم تصل أبدًا الى زخم سابقتها المصرية. وإجمالًا لم تسفر تفاعلات الحدث المصري في الساحة التونسية عن حراك شعبي جماهيري مؤثر في الشارع. مع أن السؤال طرح نفسه بقوة على الطبقة السياسية وفي وسائل الإعلام: هل يتكرر السيناريو المصري في تونس؟. إن ما يلفت النظر -من خلال متابعة دقيقة لتفاعل الطبقة السياسية مع حدث ٣٠ يونيو/٣ يوليو المصري- أن قوى المعارضة في كتلتها الرئيسية توقفت في النهاية عند حدود المطالبة بحكومة إنقاذ وطني، وأن يسرع المجلس التأسيسي من إنجاز دستور توافقي، وإحداث هيئة وقانون الانتخابات، ووضع جدول زمني محدد وقصير للمرحلة الانتقالية الجارية. بل يمكننا القول أن القوام الرئيسي للمعارضة في تونس تجنب دعوة الجيش للانقلاب على حكم الترويكا.

إلا أن هذا لا ينفي أن مواقع للتواصل الاجتماعي شهدت دعوات تنادى بتكرار السيناريو المصري. ففي ٢ يوليو ٢٠١٣ نشرت «الشروق» تقريرًا تحت عنوان: «أحلام تمرد في انتظار البلاغ رقم ١». وقالت الصحيفة أن أحداث مصر شغلت تمامًا صفحات التواصل الاجتماعي التونسية في كل الاتجاهات. ورأي أنصار المعارضة واليسار إنذار الجيش المصري للرئيس مرسي بمثابة إعلان لنهاية حكم الإخوان، لا فى مصر فقط، وإنما هي إشارة لبدء تمرد في تونس قد يُسقط النظام. وأضافت الصحيفة الأوسع انتشارًا في تونس أن الدعوات شملت أسماءً مستعارة تطالب بالعصيان المدني وإحراق مقرات النهضة. وتم نشر صور لقتل وسحل أنصار مرسي في شوارع مصر، ومعها دعوات لفعل الشيء نفسه في تونس. وردت صفحات النهضة وأنصار الحكومة بنشر صور اعتصام رابعة العدوية بوصفه هو الشرعية في مصر. وقالت هذه الصفحات أن دعوات التمرد والعصيان المدني في تونس لا تلقى رواجًا كبيرًا على الصفحات التونسية، لكن عددًا محدودًا من النشطاء -يتخفون وراء أسماء مستعارة- يكتبون بأنهم في انتظار البيان رقم واحد من

وسط العاصمة. وقالت الصحيفة أيضًا أن وزارة الداخلية التونسية أصدرت بلاغًا يُحذر من تلك الدعوات المنتشرة بهدف إحداث الفوضى.

هكذا انتشرت -ولو في الفضاء الإلكتروني- دعوات لتدخل مماثل للجيش كي يقلب الطاولة على حكم الترويكا بقيادة النهضة. هؤلاء الذين يُطلق عليهم خصومهم لقب «إخوان تونس» ويتهمونهم بـــــ»أخونة» المناصب المفصلية في جهاز الدولة، وبرعاية الإرهاب رعاية غير مباشرة. لكن تصادف أن رئيس أركان الجيش الجنرال «رشيد عمار»، الذي يحظى بشعبية واسعة على ضوء أحداث ثورة الياسمين، أعلن استقالته في ٢٥ يونيو ٢٠١٣، قبل نحو أسبوع من الانقلاب في مصر. وقد برر الجنرال «عمار» الاستقالة ببلوغه سن التقاعد (٦٥ عاما). وهو من مواليد عام ١٩٤٧. وسارع الرئيس منصف المرزوقي بمقتضى صلاحياته بقبول استقالة «عمار» وعيَّن في ٨ يوليو ٢٠١٣ الجنرال «محمد صالح الحامدي». وبصرف النظر عن المبالغات حول دور منتظر للجيش في السياسة، في بلد لم يعرف تاريخيًا وعلى يد زعيمه وبطل استقلاله المحامي «الحبيب بورقيبة» مثل هذا الدور الذي عرفته مصر مع حكم الضباط الأحرار ومن خلفهم، فإن وزير الدفاع في تونس هو منصب تتولاه شخصية مدنية. وهذا هو المعتاد في معظم دول العالم. على أي حال، فإن الدعوات التي انطلقت بين بعض الأوساط في تونس من أجل انقلاب عسكري مشابه للحالة المصرية، ظلت قفزًا على تاريخ وواقع الحال في تونس. ولكنها عكست رغبة عدة قطاعات معارضة للاقتداء بمصر وقطع المسار الانتقالي. وإذا كانت دعوات الانقلاب العسكري بدت باهتة في تونس، فإن رغبة التشبه بمصر ظهرت بشكل أكثر فعالية مع إطلاق حركة «تمرد» الشبابية وتشكيل «جبهة الإنقاذ» المعارضة. ولا شك أن النهضة نظرت بكثير من الشك والريبة إلى مثل هذه التطورات. وعلى سبيل المثال فقد صرّح رئيس الحكومة المؤقتة حينها «علي العريض» بأن حركة «تمرد» التونسية «تثير تساؤلات عدة حول الأطراف التي تقف وراءها وتُمولها»، ورأى أنها تُعد «استنساخًا لتجربة أجنبية غريبة عن البلاد». واتهم بعض الأحزاب باستغلال «تمرد» للضغط على حكومته، معتبرًا أن الدعوات إلى حلّ المجلس التأسيسي وإسقاط الحكومة خطر يهدّد المسار الديمقراطي.

ولقد بدأت حركة «تمرد من أجل تونس» كما أشرنا سابقا بطموح كبير وان لم تواصل الطريق على غرار مثيلتها المصرية. وقال الشباب الذي أطلق الحركة أنها تهدف الى الوصول إلى المليوني توقيع (في بلد لا يتجاوز عدد سكانه ١١ مليونا بالكاد)، حتى تتمكن من رفع دعوى قضائية لدى المحكمة الإدارية لحل المجلس التأسيسي. وبالتالي حل كل السلطات المنبثقة عنه، وهي: الحكومة، ورئاسة الجمهورية؛ وذلك لإخفاق المجلس التأسيسي في إصدار دستور يستجيب لمطالب الثورة التونسية.

* * *

لقد فرض الحدث المصري نفسه على مؤسسات الدولة الدستورية كالمجلس التأسيسي والرئاسة والحكومة، وكذا على الأحزاب في تونس. وسواءً على مستوى تحديد موقفها مما جرى في مصر، وهل هو ثورة شعبية أم انقلاب عسكري؟. أو على مستوى الإجابة على السؤال: هل يتكرر ما جرى في تونس أيضًا؟. ولنبدأ من مواقف الأحزاب الكبرى. حيث يمكن القول بأن الساحة الحزبية شهدت استقطابًا طرفاه أحزاب حكم الترويكا برئاسة النهضة من جانب، وأحزاب المعارضة بقيادة «نداء تونس» و«الجبهة الشعبية» اليسارية من جانب آخر.

على صعيد المعسكر الأول بدأ حزب حركة النهضة ببيان حذر اللهجة صدر باسم رئيسه «راشد الغنوشي» في ١ يوليو ٢٠١٣. وقال البيان نصًا: «تعيش مصر منذ فترة احتقانًا سياسيًا حادًا، بلغ ذروته منذ يومين مع انطلاق اعتصام مفتوح للمعارضة المصرية المطالبة بإسقاط الرئيس المنتخب محمد مرسي، وقابله اعتصام آخر لأنصار الرئيس الداعمين للشرعية. وأدّى هذا التوتر والاحتقان إلى أحداث عنف سقط على إثرها ضحايا، وأحرق المقرّ المركزي لحركة الإخوان المسلمين.» وأضاف البيان: «إنّ حركة النهضة تؤكّد ما يلي:

أنّ مصر تظلّ قلب الأمّة وأنّ الثورات العربية التي انطلقت من تونس أصبحت ربيعًا بعد نجاح الثورة المصريّة المباركة.

ألا بديل عن الحوار بين المصريين، سلطةً ومعارضةً، في إطار احترام الشرعية لتجاوز تجاذبات وصراعات وانقسامات أصبحت تهدّد كيان الدولة ووحدة الوطن والشعب. ضرورة الالتزام بالوحدة الوطنية سبيلًا وحيدًا لتفويت الفرصة على أعداء الثورة والأمّة المتربّصين بها».

وجاء هذا البيان قبل أن تعلن قيادة الجيش المصري تدخلها وتوجه الإنذار الشهير. لكن بعدها أصدر الحزب بيانات تدين بوضوح «الانقلاب العسكري» وتطالب بعودة الشرعية، ممثلة في الرئيس المنتخب محمد مرسي. ففي ٤ يوليو صدر بيان بتوقيع «الغنوشي» يصف ما وقع أمس بأنه «انقلاب واضح على الشرعية متمثلة في أول رئيس مدني منتخب في تاريخ مصر». ويضيف أن «حركة النهضة ترفض ما حدث من انقلاب سافر، وتؤكد أن الشرعية في مصر واحدة يمثلها الرئيس محمد مرسي دون سواه». كما أدان البيان الاعتقالات في صفوف حزب الحرية والعدالة وجماعة الإخوان المسلمين، ودعا إلى إطلاق سراح هؤلاء المعتقلين فورًا. وأدان كذلك غلق مؤسسات إعلامية، ومنع الصحفيين من نقل الحقائق، فضلًا عن إدانة مشاركة رموز دينية إسلامية ومسيحية

في تبرير الانقلاب.

ولدينا كذلك بيان باسم رئاسة الحزب «راشد الغنوشي» في ٨ يوليو ٢٠١٣ تحت عنوان: «بيان حركة النهضة حول ما قام به الانقلابيون من مجازر في حق المعتصمين في مصر فجر اليوم». وقال البيان تعقيبًا على مجزرة الحرس الجمهوري: «إن إصرار الانقلابيين على إلغاء الشرعية، ممثلة في الرئيس محمد مرسي، ستدفع بهم إلى مزيد من العزلة ومواجهة الشعب المصري بكامله». ودعا «كل القوى الوطنية المصرية إلى رفض الانقلاب والانحياز إلى معسكر الشرعية وتغليب منطق الحوار وحقن الدماء». كما دعا «أحرار العالم إلى التضامن مع الشعب المصري في دفاعه عن الشرعية والديمقراطية». ومن جانبه، أصدر حزب المؤتمر من أجل الجمهورية بيانًا أدان فيه «الانقلاب العسكري على المسار الديمقراطي في مصر» واعتبر ما قامت به قيادة الجيش: «انتكاسة في مسار الثورة المصرية، ومحاولة لإعادة تثبيت مسار النظام القديم». وحمَّل بيان حزب المؤتمر - الشريك في حكم الترويكا والذي أسسه ويرأسه شرفيًا منصف المرزوقي- المسئولية لكل النخب السياسية المصرية إسلامية وعلمانية في الحكم والمعارضة «لعجزها عن إيجاد التوافقات الضرورية لعبور المرحلة الانتقالية الصعبة بأكبر قدر من الإجماع الوطني، والعمل على تحقيق المشاركة الواسعة في أعباء الحكم». وقال البيان أن «ما حصل في مصر يقدم رسالة خطيرة للشعوب العربية مضمونها إحباط كل مسار للانتقال الديمقراطي، وتيئيس شعوب المنطقة العربية من الديمقراطية، مع ما يفتحه ذلك من باب للفوضى والاحتراب الأهلي. كما يدفع موضوعيًا نحو البدائل الأشد تطرفًا التي تلتقي كلها حول إعادة إنتاج دورات جديدة من الاستبداد والقهر». كما اعتبر بيان حزب المؤتمر أن «التواطؤ الدولي مع انقلاب العسكر، وصمت الأمم المتحدة عليه، ودعم النظام العربي القديم له، استباحة لسيادة الشعب المصري، ومصادرة سافرة لإرادته في تأسيس انتقال ديمقراطي يقطع مع عودة الدكتاتورية، ويحرر الشعوب العربية من حكم شبكات الإفساد والاستبداد».

وعلى المعسكر الآخر أصدر الباجي قائد السبسي رئيس حزب نداء تونس بيانًا عن أحداث مصر عقب اجتماع لمكتب الحزب التنفيذي في ٤ يوليو ٢٠١٣ معتبرًا ما حدث «ثورة وتصحيح لمسار ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١». وقال البيان نصًا: «على إثر ما آلت إليه الأحداث في مصر من تصحيح لمسار ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، حيث خرج الشعب المصري إلى الميادين والشوارع ليسترجع ثورته بعد أن تعطلت آليات الحوار الوطني، واستحال التوافق وطغت لغة المغالبة والهيمنة على الدولة والمجتمع باسم الدين فتم سحل وقتل الشيعة، وتهديد المسيحيين الأقباط، وتكفير بقية المجتمع تحت مسوغ الهوية والدين». وأضاف: «إن الشعب المصري شأنه شأن الشعوب التي ثارت فيما عرف بمنطقة الربيع العربي من

أجل الشغل والحرية والكرامة، تأكد بعد عامين من إنجاز ثورته أن الثورة استحالت إلى بحث عن الهوية، وعلا فيها صوت التكفير والعنف والإرهاب، حتى أن الشعب لم يعد يتعرف على ثورته، فاستدعي معاني الدولة والحداثة والكرامة ليصحح المسار». وشدد البيان على أن «التحصن بالشرعية الانتخابية التي لم تنجز موضوع التفويض الأصلي، وافتقاد القدرة على الأداء، والعجز عن التوافق، لم يكن ليصمد إمام الإرادة الشعبية». ودعا المصريين إلى «البحث عما أمكن من توافقات سياسية نحو خارطة طريق جديدة تفوت الفرصة على دعاة العنف الدموي».

وعقب هذا البيان والاجتماع أدلي «السبسي» بتصريحات خاصة لجريدة «الشروق» نشرتها في عدد ٥ يوليو ٢٠١٣. واللافت أنه لم يأت على ذكر الجيش المصري وقيادته صراحةً، لكنه استمر في خط مباركة ما جرى في القاهرة. حيث قال: «الشعب المصري استرجع سلطاته لأنه هو صاحب السلطة يمنحها لمن يراه قادرًا على تحقيق مطالبه». ولما سألته الصحيفة عن موقفه من سحب الشرعية من رئيس منتخب بعد عام واحد من ولايته أجاب: «انتخاب الشعب لقيادته لا يعنى أنه يمنحهم صكًا على بياض.. ولا هو صك بدون رصيد».

ويبدو أن مواقف المعارضة اليسارية كانت أوضح في تأييد تحرك قيادة الجيش في مصر صراحةً، وخاصةً مع حضور التيارات والرموز القومية والناصرية داخل أحزاب وتنظيمات هذا اليسار. وعلى سبيل المثال قال محمد البراهمي القيادي في الجبهة الشعبية لصحيفة «الصباح» في عدد ٥ يوليو ٢٠١٣: «ما حدث في مصر ليس انقلابًا عسكريًا على عكس ما يتردد... والجيش المصري أثبت عكس ذلك وحقن الدماء المصرية، وقام بدوره الوطني المناط بعهدته، وحافظ على أمن المصريين وحقن دماءهم عبر تقديم خارطة طريق مقنعة للفرقاء السياسيين». وأضاف البراهمي: «الجيش المصري وحَّد كل المصريين بينما فرقهم الرئيس مرسي... وهذا حدث غير مسبوق في تاريخ الأمة العربية». وعلمًا بأن الجبهة الشعبية كانت قد أصدرت في وقت لاحق للثالث من يوليو بيانًا اعتبرت ما جرى في القاهرة: « انتصارًا للشعب المصري على النظام الإخواني». كما قال المتحدث باسم «المسار الديموقراطي» الذي يضم رموز ما كان يُعرف بالحزب الشيوعي التونسي (الكلاسيكي) أن حزبه لا يعتبر ما حدث في مصر انقلابًا، وإنما هو إعادة الثورة إلى مسارها الصحيح. وهذا وفق ما نشرته صحيفة «الشروق» في عدد ٥ يوليو ٢٠١٣.

لكن ثمة أطياف أخرى على هامش اليسار هذا بكتلتيه الرئيسيتين في «الجبهة» و«المسار»، حيث عبرت تلك الأطياف عن حذر مبكر إزاء تدخل المؤسسة العسكرية

المصرية في السياسة. وبالطبع هنا نحن لا نتحدث عن «المؤتمر من أجل الجمهورية» وهو بالأصل إلى يسار الوسط بحكم أنه مكون في حكم الترويكا. بل نتحدث عن يسار في المعارضة مثل التحالف الديمقراطي لمحمد عبو. فقد قال أمينه محمد الحامدي لصحيفة «الصباح» في عدد ٦ يوليو، عقب انتهاء أعمال المؤتمر التأسيسي للحزب في اليوم السابق مباشرةً: «نستشعر السلوك الانفرادي والحماقات التي ارتكبها نظام مرسي خلال فترة توليه الحكم، لكن لدينا تخوفات من أن الحلول للأزمة المصرية لا يمكن أن تأتي من المؤسسة العسكرية». كما كان هناك من بين سيل عارم من مقالات الابتهاج لما جرى في مصر في «المغرب» و«الشروق» و«الصباح» كبريات الصحف التونسية، ثمة أصوات تمزج هذا الابتهاج والتأييد بقدر من القلق والمخاوف وعدم الارتياح. وعلى سبيل المثال كتب كمال بن يونس في عدد ٤ يوليو بـ «الصباح» تحت عنوان «مصر بين سيناريو الجزائر وسيناريو غزة» محذرًا من الانزلاق إلى عشرية عنف وإرهاب وعدم استقرار، كما حدث في الجزائر بعيد إلغاء نتائج انتخابات ٢٦ ديسمبر ١٩٩١، مما خلف ٢٥٠ ألف قتيل وخسائر قدرها نحو ٥٠ مليار دولار. وفي «المغرب» كتب رئيس تحريرها «زياد كريشان» في ٥ يوليو ٢٠١٣ تحت عنوان «الإخوان وعمى الألوان» فقال: «لم يقم شباب تونس ومصر بثورة ليحكم في بلديهما الجيش. ولا يوجد ديمقراطي واحد يستسيغ حكم العسكر أو يتمناه». لكنه حمَّل الإخوان في البلدين المسئولية الأولى عن انحراف مسار ثورتي مصر وتونس. ومع هذا فإن «كريشان» حذر من إقصاء الإخوان، وضياع فرصة التحول الديمقراطي، وخشي على مصر من دوامة عنف طويلة، داعيًا إلى الإسراع بالعودة للاحتكام إلى الشعب المصري. كما كتب عالم الاجتماع الدكتور «المولدي الأحمر» في «المغرب» ٦ يوليو ٢٠١٣ تحت عنوان لايحمل أي لبس. هو «مصر المثال الذي لا ينبغي الاحتذاء به» ناصحًا حزب حركة النهضة تدارك الانزلاق إلى ما جرى في القاهرة.

ولقد فرض الحدث المصري نفسه على أعمال المجلس التأسيسي في جلسة ٥ يوليو ٢٠١٣. فقد هنأ نواب من حزب نداء تونس الشعب المصري بعزل الجيش الرئيس مرسي واعتبروا أن ماحدث في مصر قابل للتكرار في تونس. وذهبوا إلى استفزاز نواب النهضة عندما قالوا أن رموز الحزب سيصبحون هم أيضًا «فلول نظام سابق». كما قال النائب عن النداء ورجل الأعمال «عبد العزيز القطي» موجها كلامه في مجلس الشعب إلى المصريين: «أنتم السابقون ونحن اللاحقون». ومع أن نائب الجبهة الشعبية «أحمد السافي» قال في مداخلته بالمجلس التأسيسي أنه مع الحكم المدني، إلا أنه أضاف: «الجيش المصري حاضن للثورات، وليس منفذًا لانقلابات عسكرية». وعلى الجانب الآخر وقف رئيس كتلة النهضة «الصحبي عتيق» ليدين ما اعتبره انقلابًا عسكريًا في مصر بوصفه خطرًا على الديمقراطية في الدول العربية كلها. وقال

مؤكدًا موقف حزبه: «الشرعية في مصر واحدة عنوانها الرئيس المنتخب ديمقراطيًا محمد مرسي». وبلغ الأمر في هذه الجلسة العامة للمجلس التأسيسي حد أن رفع النائب «محمد بن عطية» عن «النهضة» صورة مرسي أثناء مداخلة النائب عن الجبهة الشعبية «محمد البراهمي» التي هنأ فيها المصريين بعزله. وقالت صحيفة «الشروق» في عدد ٥ يوليو أن الجلسة العامة للتأسيسي شهدت مشادات بين نواب نداء تونس والنهضة على خلفية الحدث المصري كادت تصل إلى التشابك بالأيدي. وكان الدكتور «مصطفي بن جعفر» رئيس المجلس التأسيسي، ورئيس حزب التكتل أحد مكونات الترويكا، قد استبق هذه الجلسة بتصريح لمتحدثه الرسمي دعا فيه الشعب المصري إلى الحوار وحقن الدماء. وجاء في التصريح المنشور في عدد صحيفة «الشروق» ليوم ٥ يوليو أن «بن جعفر يعتبر أن تونس ليست بمعزل عن مصر، ويدعو جميع قواها السياسية إلى تحقيق أكبر توافق ممكن».

وعلى صعيد مؤسسة رئاسة الجمهورية، خرج الرئيس المرزوقي في مؤتمر صحفي يوم ٤ يوليو ٢٠١٣ مع نظيره الفرنسي «فرانسوا أولاند» الزائر لتونس ليلقي بيانًا باللغة العربية أدان فيه تدخل الجيش المصري في الشئون السياسية، وإطاحته بالرئيس المنتخب محمد مرسي. ووصف في بيانه ما جرى في مصر قبلها بيوم واحد بأنه «انقلاب على الشرعية». ودعا إلى إطلاق سراح مرسي وكافة المعتقلين السياسيين، وبإعادته إلى السلطة. ولما سأله صحفي فرنسي عن إمكانية تكرار ما جرى في مصر بتونس أجاب المرزوقي بالنفي، قائلًا: «أبدًا تونس ليست مصر.. والتجربة التونسية مختلفة.. نحن نحكم هنا بالتفاهم بين أحزاب اليسار والإسلاميين».

لكن على صعيد قيادة مؤسسة أخرى بحجم «الاتحاد التونسي العام للشغل» كبرى منظمات المجتمع المدني كان الموقف على النقيض من رئاسة الجمهورية. فقد أصدر المكتب التنفيذي للاتحاد بيانًا عقب أحداث ٣ يوليو ٢٠١٣ مباشرةً حيا فيه «هبّة ملايين الجماهير الشعبية في مصر منذ ٣٠ يونيو شبابًا وأحزابًا ومنظمات في حملة تمرد ضد حكم مرسي، والذي وجد لدى الجيش المصري تجاوبًا أدى إلى إسقاط هذه الحكومة ووضع خارطة طريق». وهنأ البيان الشعب المصري باعتباره «فرض شرعيته وإرادته». كما حيا الجيش المصري وقوات الأمن «لانحيازها إلى جانب إرادة الشعب». كما أبدى البيان الارتياح «لإسقاط نموذج من الحكم انحرف عن مقاصده، واتخذ التفرد، والإقصاء، والاحتكار، والفتنة منهجًا وآلية. والمصالح الحزبية هدفًا للتمكين وتناسى استحقاقات الثورة، وقاد البلاد إلى بدايات حكم استبدادي». وانتهى بيان قيادة اتحاد الشغل بالدعوة إلى «أهمية التوافق في المراحل الانتقالية من أجل تأمين الانتقال الديمقراطي».

* * *

وتمامًا مثلما كان هناك استقطاب واضح إزاء الحدث المصري، امتد هذا الاستقطاب إلى انعكاسات الحدث المتوقعة على الساحة السياسية بتونس. ولخص تقرير لصحيفة «الصباح» في عدد ٦ يوليو ٢٠١٣ هذا الاستقطاب في أن «النداء» و«الجبهة الشعبية» تطابقت مواقفهما من حيث الدعوة إلى تشكيل حكومة إنقاذ وطني من كفاءات تتولى الإشراف على الانتخابات القادمة. علاوةً على المطالبة بإنشاء لجنة فنية تعني بإصلاح مشروع الدستور الجديد. وإن كانت «الجبهة الشعبية» قد ذهبت في بيان لها، عقب اجتماع استثنائي لقيادتها برئاسة حمة الهمامي، إلى الدعوة لحل المجلس التأسيسي.

وبالمقابل نقل تقرير الصحيفة عن القيادي بالنهضة «رضا الشعيبي» استبعاده تكرار السيناريو المصري في تونس. ورد على مطالب المعارضة بأنها ستؤدي إلى الفوضى وتعكس حسابات سياسية ضيقة. وقال: «التأسيسي يتقدم نحو إنجاز الدستور». كان «الغنوشي» قد استبعد بنفسه في تصريح نقلته «الشروق» التونسية في ٥ يوليو عن صحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية تكرار السيناريو المصري في بلاده. قائلًا: «بعض الشباب الحالم يمكن أن يظن أنه يستطيع أن ينقل ما يقع في مصر إلى تونس، لكن هذا إضاعة للوقت. فالقياس مع الفارق». وأضاف: «مصر تم حكمها بالعسكر لستين سنة، ونحن جيشنا ظل بعيدًا عن السياسة. ونُكبر في جيشنا الوطني التزامه الصارم بالمهنية التي تعني حراسة الأمن القومي للبلد بعيدًا عن أي تدخل في الشئون السياسية». وردًا على سؤال عن الفارق بين النهضة وإخوان مصر أجاب: «كل له أوضاعه الخاصة. لكن بالنسبة لوضعنا في تونس، دعونا ومازلنا إلى ديمقراطية مبنية على الشرعية والتوافق والحوار شرطًا لإنجاح المرحلة الانتقالية، التي تحتاج إلى التوافق ولاحترام شرعية صندوق الاقتراع، وقدمنا تضحيات كبيرة من أجل هذا، فتخلينا عن وزارات السيادة من أجل التوافق وتجنيب بلادنا الانقسام». كما أشار إلى أن تونس بها حكومة ائتلافية لها رؤوس ثلاثة. وقال: «قدمنا تنازلات من أجل تجنب الاستقطاب الأيديولوجي، وتحقيق التوافق. واعتمدنا استراتيجية جدية توافقية، لاسيما بين التيارين الاسلامي والحداثي».

ومن جانبه قال «مراد العبيدي» القيادي في حزب المؤتمر في ختام أعمال المجلس الوطني للحزب يوم الأول من يوليو أن حزبه لا يرى إمكانية إسقاط السيناريو المصري على تونس. وقال في تصريح نقلته صحيفة «الشروق» في اليوم التالي أن «الحوار الوطني يغيب في مصر». خارج هذا الاستقطاب الحاد، ظهرت مواقف أحزاب وقوى سياسية، كالاتحاد الوطني الحر برئاسة سليم الرياحي والعريضة الشعبية (لاحقًا تيار المحبة) بقيادة الهاشمي الحامدي. ووفق ما جاء في «الشروق» بعدد ٥ يوليو فإن بيانًا للحزب الأول قد دعا إلى «استغلال

فرصة أحداث مصر لمطالبة الحكومة الحالية في بلادنا بالإسراع -فورًا ودون تأخير- إلى إعلان موعد واضح ودقيق وجدي للانتخابات وروزنامة مواعيد دقيقة لإنهاء إنجاز الدستور بعيدًا عن المماطلة والتأجيل؛ تجنيبًا لتونس إمكانات الانزلاق نحو الاضطراب وإنهاءً للوضع الحالي المؤقت، وعلى أن يجرى من الآن تقديم كامل الضمانات الخاصة بشفافية العملية الانتخابية». كما دعا «الحامدي» في بيان له أحزاب الترويكا الحاكمة إلى استخلاص الدروس مما جرى في مصر، محذرًا من إهدار الوقت. وقال: «الحل اليوم يكمن في التوافق السريع على موعد للانتخابات المقبلة، كي يقرر الشعب مصيره ويختار حكومة تمثله وترعى مصالحه». كما طالب الترويكا بتقديم تنازلات سريعة للتوافق على الدستور وتشكيل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في أقرب وقت ممكن. ويمكننا القول، استنادًا إلى متابعة الأخبار ومقالات الرأي في الصحف الثلاث الكبرى، بأن إنجاز مطالب المعارضة الرئيسية من الإسراع بالانتهاء من الدستور الجديد، وإصدار قانون الانتخابات وتشكيل هيئة الانتخابات وتحديد جدول أعمال (روزنامة) لإجراء انتخابات البرلمان ورئيس الدولة، قد انتظر نتائج الصراع الذي دخل مرحلة جديدة بعد اغتيال القيادي بالجبهة الشعبية «محمد البراهمي» في ٢٥ يوليو ٢٠١٣. لكن التفاعلات التونسية مع الحدث المصري أسفرت عن نتائج أخرى فورية، مثل تراجع النهضة عن دعم تمرير مشروع تحصين الثورة، وما ينطوي عليه من عزل سياسي لفلول نظام بن علي. وإجمالًا يمكن القول بأن تداعيات الحدث المصري المباشرة على مسار الانتقال في تونس لم تحمل على الفور إلى الواجهة حركة جماهيرية معارضة قوية في الشارع، انطلاقًا من مبادرة «تمرد» أو غيرها من قوى المعارضة. لكن استنادًا إلى خلاصة نقاشات مع طيف واسع من الطبقة السياسية والنخبة المثقفة أجريتها في تونس خريف عام ٢٠١٤ كان بإمكاني أن أدرك عمق تأثير الحدث المصري في خلفية ما جرى انطلاقًا من اغتيال محمد البراهمي، سواء في صلابة موقف المعارضة واستمرار الاحتجاجات على نحو لم تعرفه تداعيات اغتيال شكري بلعيد سابقًا، أو بالنسبة لتوجه النهضة وحلفائها إلى مزيد من المرونة لحل الأزمة السياسية. كما سيكشف الفصل اللاحق من هذا الكتاب. وثمة هنا آراء متطرفة من قبيل ما قاله المؤرخ الدكتور «الهادي التيمومي» عندما التقيته في منزله بحي «الدندان» غربي العاصمة في مطلع نوفمبر ٢٠١٤: «السيسي لم ينقذ مصر وحدها بل أنقذ تونس أيضًا». لكن غالبية التونسيين الذين تحاورت معهم، وبينهم مثقفون آخرون، اعتبروا أن المكسب الأكبر والدرس الأهم مما جرى في مصر أن التونسيين سعوا إلى تجنب تكرار السيناريو ذاته.

الفصل الثالث
أزمة صيف ٢٠١٣

كدت أشعر بتبديد الطاقة عندما أخذت أنظر إلى الرئيس التونسي المنصف المرزوقي يلقي محاضرته في حديقة قصر القبة الرئاسي بالقاهرة مساء يوم ١٣ يوليو ٢٠١٢. فقد ظلت هناك رغبة تراودني طيلة المحاضرة في أن أغادر مقعدي، واتجه إلى خلف الرئيس التونسي لأطفئ الأنوار الزائدة عن كل حد المنبعثة من مدخل القصر الملكي العتيق. وعلى الرغم من أن الرجل أبلغني في لقاء خاص في غضون اليوم التالي أنه يتطلع إلى زيارة الرئيس محمد مرسي إلى تونس قريبًا، وهي زيارة لم تتم أبدًا، لكنه كان صريحًا في محاضرته حين قال أن الثورة المضادة في مصر أقوي بكثير منها في تونس. كما أشار من دون قيود دبلوماسية إلى اختلاف وضع المؤسسة العسكرية في البلدين، وضغوط الوضع الإقليمي على القاهرة، وخاصةً أزمة الشرق الأوسط.

ولقد أُتيح لي أن أجلس طويلًا إلى مستشار الرئيس السياسي والمتحدث باسمه الدكتور عدنان منصر عند زيارتي لتونس في نوفمبر ٢٠١٢، وشعرت بأجواء الأزمة مبكرًا. وعلى الرغم من أن الرجل أبلغني بأن أحزاب الترويكا الثلاثة (النهضة والمؤتمر والتكتل)

شكلت للتو لجنة تنسيقية عليا لكل حزب فيها صوت واحد؛ للاتفاق على القضايا الكبرى. كما تحدث بتفاؤل عن موسم سياحي وفلاحي استثنائي. ومع كل هذا خيم على جلستنا شعور معاكس. فحزب المرزوقي ومنصر «المؤتمر من أجل الجمهورية» فقد أكثر من نصف أعضائه في المجلس التأسيسي. وكذا «التكتل» الحليف الآخر للنهضة فقد بدوره عددًا كبيرًا من أعضائه بالمجلس.

وواقع الحال أن تونس عانت ما بين انتخابات المجلس التأسيسي أكتوبر ٢٠١١ وانتخابات البرلمان والرئاسة نهاية عام ٢٠١٤ وقع تغييرات سريعة لافتة داخل حيز السلطة.. وداخل الساحة السياسية بأسرها. على المستوى الأول شهدنا ثلاث حكومات تحت ضغط الشارع المعارض من حمادي الجبالي إلى علي العريض إلى مهدي جمعة. ومن التغييرات التي نلحظها في حيز السلطة هي تقلص حضور الترويكا وصولًا إلى التلاشي التام. في حكومة الجبالي خلال الفترة بين ٢٤ ديسمبر ٢٠١١ و١٢ مارس ٢٠١٣، كان هناك للنهضة ١٦ وزيرًا من إجمالي ٢٨ وللتكتل ٥ وزراء وللمؤتمر ٤ وزراء. ومع حكومة على العريض بدايةً من ١٣ مارس ٢٠١٣، تقلص الحضور إلى ١٠ وزراء للنهضة من إجمالي ٢٨ أيضًا و٣ لكل من المؤتمر والتكتل. والأهم من ذلك أن وزارات السيادة المؤثرة خرجت من يد «النهضة» وأحزاب الترويكا إجمالًا كوزارات الداخلية والعدل والشئون الخارجية وذهبت إلى تكنوقراط مستقلين. وبحلول نهاية يناير ٢٠١٤ خرج رجال أحزاب الترويكا تمامًا مع تشكيل حكومة مهدي جمعة.

داخل المجلس التأسيسي، بوصفه الموكل إليه إعداد الدستور والعمل كسلطة التشريع والرقابة، تغيرت الخريطة عما جاءت به انتخابات ٢٠١١، بفضل تحولات طرأت على الساحة السياسية خارجه وتشكل معارضة جديدة. وهنا نلاحظ احتفاظ حزب الأكثرية «النهضة» بكامل مقاعده (٨٩ مقعدًا من إجمالي ٢١٧). لكن باستثناء ذلك تآكلت حصص حليفيه في الحكم. حيث فقد «المؤتمر» ١٧ مقعدًا ليصبح حجم كتلته ١٢ مقعدًا بعدما كانت ٢٩ مقعدًا. وفقد «التكتل « ٨ مقاعد ليصبح ١٢ مقعدًا هو الآخر بعدما كان حجم كتلته ٢٠ مقعدًا. وظهرت داخل المجلس كتل برلمانية لأحزاب لم تكن قائمة بالأصل مثل حركة نداء تونس (٩ مقاعد)، ولانشقاقات مثل حركة «وفاء» (١٠ مقاعد)، وهو بالأصل انشقاق جرى بقيادة عبد الرؤوف العيادي عن حزب «المؤتمر». لقد عكست هذه التحولات في بنية الحكومة والمجلس التأسيسي تغييرات لافتة في الساحة السياسية خارج مؤسسات الحكم. حيث كان بإمكان المراقب -الذي زار تونس عشية انتخابات أكتوبر ٢٠١١- أن يلحظ ثلاثة أحزاب كبرى عكستها النتائج فيما بعد هي: النهضة.. والمؤتمر.. والتكتل. لكن المراقب سيجد بعد نحو عام واحد قطبين رئيسين هما: «النهضة» و«نداء تونس» المتهم بكونه حزب «الدستوريين» وبقايا النظام القديم.

وبعدها سيكون بالإمكان ملاحظة ثلاثة أقطاب ظاهرة تتجمع في جبهتين. وهي: النهضة من جهة، والجبهة الشعبية وتميل نحو اليسار والاتحاد من أجل تونس بقيادة نداء تونس نحو اليمين. وقد تجمع القطبان الأخيران لبعض الوقت في «جبهة الإنقاذ». ونلاحظ هنا أن وثيقة الانتقال الديمقراطي في سبتمبر ٢٠١١، وقع عليها ١١ حزبًا فيما خارطة الطريق في أكتوبر ٢٠١٣ وقع عليها أكثر من ٢٠ حزبًا.

وقد يُطلق بعض الباحثين على مثل هذه التحولات السريعة في هذه المستويات السياسية الثلاثة توصيفات مثل «السيولة» أو «عدم الاستقرار». لكن في رأيي بأن الأدق وصفها بحالة من الفوران الطبيعي بعد انتفاضة ديسمبر ٢٠١٠ يناير ٢٠١١. كما تعكس عدم قدرة الأطر القائمة على تلبية استحقاقات وتحديات المرحلة الانتقالية، خاصةً عندما ترتبط هذه التحولات السياسية السريعة بالقدرة على التعبئة في الشارع. وبالطبع لا تكتمل صورة النظام السياسي طور التشكل دون الإشارة إلى الاتحاد العام للشغل، ودوره في هذا السياق منذ تغيير قيادته من عبد السلام جراد إلى حسين العباسي بعد ثورة ١٤ يناير. وهنا فإن الاتحاد عاد إلى لعب دور سياسي مستقل عن الحكومة نوعًا ما، بعدما كان محرومًا منه لعقود طويلة. والحقيقة أن دوره في رعاية الحوار السياسي صيف وخريف عام ٢٠١٣ لم ينشأ من فراغ. فقد بدأ الاضطلاع بهذا الدور مع حلول ٢٣ أكتوبر ٢٠١٢. وقد رعا الاتحاد، اعتبارًا من أزمة صيف ٢٠١٣، مع نقابة المحامين ورابطة حقوق الإنسان واتحاد رجال الأعمال حوارًا وطنيًا، ووضع وثائق توافقية. لكن قدرة اتحاد الشغل على لعب دور فعال يتوقف أيضًا على ديناميات التغيير داخله، وضغوط الكوادر القاعدية على قيادة الاتحاد. وهي التي لعبت من قبل دورًا مُقدَّرًا في الثورة.

كان بإمكاني، عندما زرت مقر الاتحاد في مطلع نوفمبر ٢٠١٢ وتحاورت مع قادته، أن أطّلع على مسودة دستور توافقي يرعى الحقوق الاجتماعية. وأبلغني الباحث «محمد قيس بن يحمد» المسئول عن الذاكرة النقابية بأن اتحاد الشغل يدفع نحو وضوح النص على مدنية الدولة، وعلى حقوق المرأة، وحق الإضراب وسائر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وتحدث «بن يحمد» عن جهود الاتحاد لإفشال ما وصفه بمخطط شرق أوسط جديد بلون إخواني ترعاه واشنطن وأنقرة والدوحة. لكنه أكد على أن الاتحاد يسعى لتخفيف حدة الاحتقان السياسي داخل تونس.

ورغم تلويح الاتحاد بأنه يملك في جيبه سلاح الإضراب للضغط نحو مسودة الدستور التي يتبناها، إلا أن موقفه الرسمي ظل يتلخص في أن الشرعية مستمرة بعد ٢٣ أكتوبر ٢٠١٢. وكما قال لي «بلقاسم العياري» مساعد الأمين العام والناطق باسم

الحوار الوطني: «لا نريد تونس بدون مؤسسات». وعندما سألته عما إذا كان الاتحاد يقف على مسافة واحدة من الفرقاء السياسيين، أجاب: «بقدر اهتمامنا بالحريات والعدالة الاجتماعية، نحن نهتم بالشأن السياسي وبعدم توظيف مواقفنا لصالح هذا الطرف أو ذاك. نعم نقف على نفس المسافة مع كل الأحزاب».

رغم ذلك، فقد خرجت من حواراتي مع قادة اتحاد الشغل بانطباع لا يؤيد الإجابة الأخيرة. فثمة مشاعر عدم ارتياح لا يمكن إخفاؤها إزاء النهضة والنهضويين. كما أن الاتحاد من قبل كان قد تورط في المشاركة بثلاثة وزراء في حكومة «الغنوشي» الأولى عشية فرار بن علي تمامًا. وهي حكومة أطاح بها اعتصام القصبة الأول على وقع أنها ضمت بالأساس وزراء من حزب الرئيس المخلوع «التجمع» بدون موارية أو تحشم. وقبل هذا وذاك هناك وجهة نظر داخل تونس ترى أن اتحاد الشغل طرف في صفقات سياسية مع الأحزاب الكبرى ومع جهاز الدولة على حساب مطالب الثورة الاقتصادية والاجتماعية، وأنه لعب دور «العراب» في اتفاقات «التوافق» بين قوى رجعية يمينية ليبرالية بالأساس (النهضة والنداء). ويعبر عن وجهة النظر هذه كتاب «بشير الحامدي» بعنوان «كتابات أخرى بالصوت العالي» والصادر في تونس عام ٢٠١٤. وخاصةً الصفحات ١٤٤ إلى ١٤٦ و٢٣٥ إلى ٢٣٩.

* * *

الأزمة السياسية في تونس -على خلاف الحالة المصرية- قد تغذت من عمليات اغتيال إرهابية ضد سياسيين معارضين لهم وزنهم في الساحة السياسية. فقد خلفت حكومة على العريض سابقتها برئاسة حمادي الجبالي إثر مظاهرات واحتجاجات معارضة على اغتيال «شكري بعليد» في ٦ فبراير ٢٠١٣. وبعدها بأقل من عام واحد سقطت حكومة «العريض» وخلفتها حكومة التكنوقراط برئاسة «مهدي جمعة» إثر احتجاجات معارضة على اغتيال القيادي اليساري الناصري المعارض «محمد البراهمي» في ٢٥ يوليو ٢٠١٣. ولم تأخذ تداعيات هذا الاغتيال زخمًا قويًا فقط من كونه جاء بعد أيام قليلة فقط من حدث ٣٠ يونيو المصري، بل لأنها راكمت أسباب السخط على حكم «الترويكا». وللمزيد حول هذه الأسباب يمكن العودة إلى كتاب منذر البضياني «الإسلاميون والحكم: تجربة حركة النهضة في تونس بين استحقاقات الثورة ومتطلبات الدولة» الصادر في تونس عن دار ورقة للنشر عام ٢٠١٤. وهكذا فإن الفشل الأمني والاتهامات للنهضة بالتواطؤ مع إرهاب السلفية الجهادية أو التساهل معه، يُضاف إلى إخفاقات تدهور الأوضاع الاقتصادية، وزيادة معدلات البطالة والتضخم، والتعثر في وضع الدستور الجديد. فضلًا عن التخوفات والاتهامات المتعلقة بأخونة جهاز الدولة، وتمديد

المرحلة الانتقالية، وتهديد حقوق المرأة وحرية التعبير.

وقد ذهب الكتاب المشار إليه سابقا إلى القول بأن المسودة الأولى للدستور الذي تبنتها حركة النهضة لم تطرح نصًا توافقيًا، وبدت مفتوحة على دكتاتورية دينية بتكرار عبارة «احترام المقدسات». وزاد الكتاب على ذلك قوله بأن النهضة عدَّلت -تحت ضغط النخب والفاعلين السياسيين- من مطلبها تضمين الشريعة الإسلامية في الدستور الجديد (ص ٥٢، ٥٣). وقد أكد لي «خالد البارودي» الصحفي المقرب لحزب «النهضة» أن الحزب استلهامًا للتراث الإسلامي اقترح تضمين الدستور النص على أن الشريعة أحد مصادر التشريع، ويمكن استلهام بعض القوانين منها. وقال في حوار، أجريته معه في تونس في مطلع نوفمبر ٢٠١٤، أن الاقتراح تعرض لحملة تشويه ضارية من معارضي النهضة إلى حد أن الحزب واجه اتهامات تتعلق بنواياه وبسعيه إلى «أسلمة المجتمع» مما اضطره للتراجع والتمسك بالإبقاء على نص المادة الأولي من دستور عام ١٩٥٩: «تونس دولة حرة مستقلة ذات سيادة، الإسلام دينها والعربية لغتها والجمهورية نظامها». كما حاول البارودي أن يرد على الاتهامات الموجهة إلى حزب النهضة وقيادته بالتساهل مع «السلفيين الجهاديين» قائلًا أن الحزب والترويكا غيرا سياستهما تجاه هؤلاء مبكرًا. وإثر مهاجمتهم السفارة الأمريكية في سبتمبر ٢٠١٢، على خلفية الفيلم المسيء للرسول.

ولكن لدينا قراءة قائمة على تحليل مضمون وثائق النهضة قامت بها الباحثة التونسية الدكتورة آمال موسي. وقد انتهت هذه القراءة لثلاث مسودات للدستور في المجلس التأسيسي، من أغسطس ومنتصف سبتمبر ٢٠١٢ وحتى الاول من يونيو ٢٠١٣، إلى أن حركة النهضة التي تراجعت عن موقفها قبل الثورة في معارضة نص الفصل الأول من دستور ١٩٥٩، سرعان ما نهجت مسلك التعويض غير المباشر عما أبدته من إيجابية في موقفها من الفصل الأول من هذا الدستور والتزامها بالمحافظة عليه في دستور تونس الجديد. وأشارت الباحثة إلى ثلاث نقاط في سياق هذا التعويض هي: محاولة تضمين توطئة مشروع الدستور ما يؤسس للمرجعية الإسلامية.. ومحاولة تأكيد أن توطئة الدستور جزء لا يتجزأ منه.. ووضع اعتبار الإسلام دين الدولة في الأحكام الختامية ضمن المبادئ التي لا يمكن لأي تعديل دستوري أن ينال منها. تمامًا مثل الطابع الجمهوري للنظام، والصفة المدنية للدولة. (للمزيد حول محاولات حزب النهضة ونوابها في هذا الشأن، يمكن العودة إلى كتاب عبد القادر الزغل وآمال موسى: حركة النهضة بين الإخوان والتونسة: كيف نفهم تقلبات وتطورات الإسلام السياسي في تونس، دار سراس للنشر، تونس، عام ٢٠١٤، من ص ٩٦ إلى ص ١٠٠).

وكانت الأيام الأكثر خطورة هي تلك الفاصلة بين اغتيال «البراهمي» وبين تشكيل

حكومة جمعة في ٢٨ يناير ٢٠١٤، ومصادقة المجلس التأسيسي على الدستور الجديد قبلها بيومين اثنين فقط بأغلبية تفوق الثلثين، مما يقطع الطريق على اللجوء إلى استفتاء شعبي على مسودته. ويمكن القول بأن تونس عاشت نحو ستة أشهر على وقع الأزمة الأكبر التي تعرضت لها بعد ثورة ١٤ يناير. ولقد اضطر «مصطفي بن جعفر» تحت ضغط المعارضة إلى تعليق أعمال المجلس التأسيسي. لكن الموقف الأهم والأخطر كان على أبواب البرلمان في ساحة «باردو» حيث استطاع معارضو «النهضة» و«الترويكا» التعبئة الجماهيرية والشبابية في «اعتصام الرحيل». وبالمقابل حشدت «النهضة» على مقربة في الساحة نفسها. ولم يكن يفصل الجمعان المشتعلان بالسخط ومشاعر الاستقطاب سوى أسلاك شائكة. ووفق ما أبلغتني به نائبة النهضة ونائبة رئيس المجلس التأسيسي «محرزية العبيدي»، عند زيارتها في مقر البرلمان بـــــ» باردو» ظهيرة يوم ٢٨ نوفمبر ٢٠١٤، فإنه «لو سقط قتيل واحد أمام المجلس التأسيسي حينها، لضاعت فرصة الديمقراطية على هذا البلد». وقالت: «كنا نضع أيدينا على قلوبنا أن يُصاب أحد في الاعتصام بمكروه.. وكانت أعيننا يقظة على حاجز الأسلاك الشائكة». وزادت على ذلك امتداحها لموقف الجيش غير الطامح إلى السلطة. وأضافت بتأثر: «في أغسطس ٢٠١٣ كانت السلطة وكأنها ملقاة على قارعة الطريق تنتظر من يلتقطها.. لكن ربي يحمي الجيش.. لم يفعل».

ولم يكن التوصل إلى توافق القوى السياسية المتناحرة بالأمر السهل أو الهين. ولقد رعى الاتحاد العام للشغل مع ثلاث هيئات أخرى جلسات ماراثونية من الحوار والوطني. (والهيئات الثلاثة الأخرى هي اتحاد رجال الصناعة والتجارة المسمى باتحاد الأعراف.. وجمعية المحامين، والرابطة التونسية لحقوق الإنسان). ولا شك أن النهضة جرى دفعها دفعًا إلى تنازلات لم تكن على أجندتها مطلقًا، حيث تخلت عن الحكومة، وقبلت بحكومة تكنوقراط يوكل إليها إدارة البلاد خلال الانتخابات البرلمانية والرئاسية. وتخلت عن مطالبات في مسودة الدستور. وقدمت تنازلات في تشكيل الهيئة المستقلة العليا للانتخابات. وتكفل القضاء الإداري إلى جانب حصيلة الحوار الوطني بإضافة المزيد من التعديلات في هذا الصدد. كما تنازلت المعارضة عن طلبها حل المجلس التأسيسي وقبلت بسيناريو التعجيل بالانتهاء من وضع الدستور الجديد، وتنظيم الانتخابات البرلمانية فالرئاسية. وعلى سبيل المثال فهناك وثيقة للجبهة الشعبية تعود إلى ما بعد اغتيال شكري بلعيد مباشرةً، في فبراير ٢٠١٣، تطرح تشكيل «مؤتمر وطني للإنقاذ» كآلية لاستبدال الأدوات الرجعية من حكومة الترويكا التي يجب إسقاطها ومجلس تأسيسي تسيطر عليه الرجعية ويجب حصاره (راجع نص الوثيقة في ملاحق كتاب توفيق المديني، اليسار التونسي وعولمة الطريق الثالث، دار الأطلسية للنشر، تونس، ٢٠١٤، ص ١٤٢و ١٤٣).

ولقد أثبتت التجربة التونسية[1] أن التخلص من الأنظمة المستبدة الفاسدة والتحول إلى نظام ديمقراطي ليس بسهولة وسرعة التخلص من طاغية حكم البلاد لنحو ربع القرن. فالدستور صدر بعد أن عاشت البلاد ١٥ شهرًا إضافيًا من المخاض العسير والصراعات، حتى تتوافق نخبها السياسية وقواها المجتمعية على ١٤٩ فصلًا (مادة) فقط. هي إجمالي نصوص الدستور الجديد. وعلى هذا النحو فقد أُلقي على البرلمانات المقبلة (مجلس نواب الشعب) المزيد من مهام استكمال البنية التشريعية للتحول إلى الديمقراطية وتحقيق أهداف الثورة.

بالقطع فإن الدساتير ليست نصوصًا مقدسة غير قابلة للنقد والتعديل. وفي حالة الدستور التونسي الجديد قد تكون هناك انتقادات من قبيل أنه لم يلب مطلب العدالة الاجتماعية بشكل كاف أو غيرها. لكن الدستور الجديد حصن نصوص مدنية الدولة والحريات وحقوق الإنسان من أي تعديل أو انتقاص. كما حصن عدد الدورات الرئاسية (مدتان متصلتان أو منفصلتان ومدة الدورة خمس سنوات) من أي تعديل أو زيادة. كما أغلق الدستور الجديد الطريق على محاولات إدراج الشريعة الإسلامية مصدرًا للتشريع أو على أي مزايدات أو متاجرة بالدين الحنيف، وإقحامه على شئون الدولة والحكم. تمامًا مثلما عمل على تحصين المساجد ودور العبادة من الاستغلال الحزبي ومنع دعوات التكفير والتحريض على الكراهية والعنف. هذه المكتسبات وغيرها بشأن الدولة المدنية، ما كان لها أن تجد ترجمة في الدستور الجديد لولا تطور التيار الرئيسي في الحركة الإسلامية بتونس (النهضة). وحيث جاء برنامجها لانتخابات المجلس التأسيسي خاليًا تمامًا من المناداة بالشريعة أو من الدعوة للانتقاص من مكتسبات المرأة في المساواة. وكذا لولا يقظة القوى الليبرالية واليسارية التي وقفت بالحوار والنضال السياسي لا بالتحريض الإقصائي أساسًا، وعلى الانقلاب ضد أي محاولات من داخل «النهضة» للارتداد عن برنامجها الانتخابي والإخلاص لـــ»الدولة المدنية» أو للانخراط في لعبة الخطاب المزدوج. قطعًا لم تكن الصورة مثالية تمامًا، لا من جانب حزب حركة «النهضة» ومجمل الحركات الإسلامية، ولا من جانب الأحزاب والقوى العلمانية، فقد وقعت أخطاء من الجانبين.

وكانت هناك نوايا غير خالصة هنا وهناك. وارتفعت دعوات إقصاء، وتحريض للجيش على التدخل في السياسة والانقلاب على مسار الانتقال. وجرت متاجرات بالدين وبافتعال عقدة «الهوية الإسلامية» أربكت التحول الديمقراطي. واُغتيل معارضون كالشهيدين «شكري بلعيد» و«محمد البراهمي». وحاول سلفيون شد المجتمع كله إلى الخلف، وضرب الإرهاب الأصولي الإسلامي هنا وهناك. لكن حمدًا لله فإن أحدًا ذا وزن لم يوظفه كفزاعة

(١) من مقال للمؤلف بعنوان «دروس الدستور التونسي» منشور بالأهرام في عدد ٣٠ يناير ٢٠١٤.

لترويع المجتمع، وكي يرتمي المواطنون البسطاء في أحضان «بطل منقذ». وفي المحصلة والختام توافق التونسيون أو معظمهم على طريق وعلى دستور، وعلى إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية نهاية عام ٢٠١٤ في ظل حكومة محايدة محل قبول من الفرقاء. في لحظة أو أخرى بدا دعاة الإقصاء الأعلى صوتًا، وبدت تونس على أعتاب صدام مروع بين الإسلاميين وخصومهم. لكن في النهاية، تغلب قبول الآخر واحترام الحقوق والحريات، فضلًا عن الوعي على الضفتين بأن حكم البلاد وإدارتها، بعد ثورة ما زالت تصارع الدولة القديمة والثورة المضادة، عبء لا يمكن أن يتحمله فصيل أو تيار واحد. وهو ما أكد عليه «راشد الغنوشي» رئيس حزب «النهضة» لكاتب المقال حين التقيا في تونس خلال نوفمبر ٢٠١٢، فأقر بحاجة بلاده إلى حكومات ائتلافية لخمس سنوات على الأقل بعد الدستور الجديد والانتخابات التالية. هكذا لم تقع «النهضة» تحت إغراء الانفراد بالسلطة و«التكويش» على مؤسسات الحكم، مع أنها حزب الأكثرية في انتخابات ٢٣ أكتوبر ٢٠١١. ومن هنا جاءت صيغة «الترويكا» الثلاثية الحاكمة مع أكبر حزبين علمانيين فازا في انتخابات المجلس التأسيسي. وتوزعت رئاسات المجلس والحكومة والدولة. ومع كل أخطاء «النهضة» ومع تآكل نصيب حليفيها في عضوية المجلس التأسيسي وبروز أحزاب وقوى سياسية معارضة خارج المجلس وتحت قبته، عادت واضطرت إلى تقديم تنازلات من أجل التوافق الوطني. فتخلت عن رئاسة الحكومة. بل وقبلت بحكومة محايدة تدير الانتخابات. ولأن الدساتير ليست ببهاء النصوص وحدها، فإن واقع الحقوق والحريات في الشارع هو الاختبار الحقيقي لمصداقية نصوص الدستور التونسي الجديد. وليس بالكلام في الغرف المغلقة وتحت قبة البرلمان، أو أمام شاشات التلفزيون. إذ لا يمكنك التغني بفضائل دستور جديد عن سابقيه فيما يسقط مواطنوك ضحايا القتل وانتهاك حقوق الإنسان والحط من الكرامة في الشوارع. أو بينما يتم إعادة إنتاج «الدولة البوليسية» والطغيان وحكم الفرد وعبادته على قدم وساق.

* * *

بإقرار الدستور وتشكيل حكومة «مهدي جمعة» بدأت في تونس مرحلة ما قبل الانتخابات. وهي مرحلة اتسمت بملامح التوافق داخل المجلس التأسيسي وخارجه بين النهضة وخصومها، وخاصةً «نداء تونس». ولقد أنتج هذا التوافق القانون الانتخابي (رقم ١٦) الذي تم التوصل إليه في ٢٦ مايو ٢٠١٤. واللافت أن القانون أسقط العزل السياسي الذي كان مفروضًا على أعضاء حزب التجمع الدستوري، المنحل بحكم قضائي بعد فرار رئيسه «بن علي». ولقد تم إسقاط الفصل رقم ١٦٧ الذي نص على العزل السياسي لقيادات التجمع المنحل بأغلبية ١٠٩ ضد ١٠٨. وكان لافتًا أن الغنوشي حضر بنفسه إلى المجلس التأسيسي في جلسة في الأول من مايو ٢٠١٤ كي

يُشرف على تصويت أعضاء حزبه ضد تمرير مادة العزل السياسي وبالتالي إسقاطها. ولقد فتح على هذا النحو الباب أمام ترشح رموز وأعضاء هذا الحزب في الانتخابات التشريعية فالرئاسية. وإن اكتفي القانون الجديد بالنص على نوع مخفف من العزل تجاه «التجمعيين» بحرمانهم من عضوية الهيئة المشرفة على الانتخابات وفق نص الفصل السابع من قانون الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لعام ٢٠١٢. وقد نص ضمن شروط الترشح لعضوية مجلس الهيئة «عدم تحمل مسئولية صلب حزب التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل أو مناشدة رئيس الجمهورية المخلوع الترشح لمدة رئاسية جديدة». كما ساهم نواب النهضة أيضًا في فتح الطريق أمام ترشح السبسي للرئاسة وهو في هذه السن المتقدمة (٨٨ عامًا)، حين أسقطوا من مسودات الدستور الجديد نصًا يتعلق بسن المترشح للرئاسة كان قائمًا بالفعل مع تعديلات دستور ١٩٥٩. وعلى ضوء خبرة «خرف بورقيبة» في سنوات حكمه الأخيرة، وقبل أن يطيح به «بن علي» في عام ١٩٨٧. ووقتها كان بورقيبة أصغر بأكثر من ثلاث سنوات عن السن الذي ترشح به «السبسي» للرئاسة. ثمة توافق آخر مهم كان وراء تشكيل المجلس التأسيسي للهيئة المستقلة العليا للانتخابات برئاسة الأكاديمي «شفيق صرصار» وعضوية ثمانية آخرين. ولقد تشكلت الهيئة وفق القانون رقم ٢٣ الصادر بموافقة المجلس التأسيسي في ٢٠ ديسمبر ٢٠١٢، من قاضي عدلي وقاضي إداري ومحام وعدل إشهاد أو عدل تنفيذ وأستاذ جامعي ومهندس مختص في المعلوماتية ومختص في الاتصال وآخر في المالية العمومية، فضلًا عن عضو يمثل التونسيين في الخارج. ووقف التوافق خلف اقتراع المجلس التأسيسي لتمرير تشكيلة هيئة الانتخابات. وكان لافتًا أيضًا أن الهيئة العليا تضم في تشكيلها ثلاث سيدات. رغم أن المحكمة الإدارية شهدت أيضًا نزاعات حول الأسماء المطروحة لتشكيل الهيئة. خبرة «التوافق التونسي» لإنجاز الانتهاء من المرحلة الانتقالية- وإنجاز الدستور الجديد، وتشكيل أول سلطة منتخبة وفق رؤيته، خضعت لمتابعة وتدخلات متصلة من «الحوار الوطني» تحت رعاية الاتحاد العام للشغل وشركائه في المجتمع المدني. ولقد كان بإمكاني - عندما زرت تونس بين أكتوبر وديسمبر ٢٠١٤ - أن ألاحظ تواتر انعقاد جلسات الحوار بحضور «الغنوشي» و«السبسي» وغيرهما من قادة الأحزاب والقوى السياسية لتأمين المسار الانتخابي. كما لاحظت كيف نزع الحوار الوطني فتيل أزمة تداعيات تصريح للسبسي بعيد الجولة الأولى لانتخابات الرئاسة. وهي تصريحات أشعلت المظاهرات في عدد من مدن وسط وجنوب البلاد. وكادت هذه الأزمة أن تقطع الطريق على إتمام جولة الإعادة بسلام وسلاسة.

الفصل الرابع
الانتخابات التشريعية

مظاهر الحياة في شوارع العاصمة التونسية لا توحي كثيرًا بأن البلاد على أبواب ثاني انتخابات تشريعية بعد الثورة. وحرارة الجدل السياسي في المقاهي وعلى قارعة الطريق تبدو أقل مقارنةً بانتخابات المجلس التأسيسي في ٢٠١١، والتي جلبت حزب «النهضة» الإسلامي إلى الحكم لمدة عامين بالتحالف مع حزبين علمانيين. وعلى الرغم من أن أعداد الناخبين تتجاوز ما كان عليه الحال عام ٢٠١١ (نحو ٤,١ مليون)، وحيث بلغوا عشية الانتخابات التشريعية وفق أرقام الهيئة العليا المستقلة المشرفة على الانتخابات نحو ٤,٩ مليون.[1] لكن لا أحد بإمكانه الإجابة على السؤال: هل يتجاوز عدد المصوتين هذه المرة من أدلوا بأصواتهم في أول انتخابات بعد الثورة (٤,٣ مليون من بين نحو ثمانية ملايين ناخب في سن الاقتراع)؟.

قرب الفندق الذي أقمت فيه -بمنطقة «الباساج» بوسط العاصمة- وفي شارع «الحبيب ثامر» صادفني مجموعة شباب داخل خيمة انتخابية لا تجتذب إلا النذر القليل

---

(١) عاد تقرير الهيئة المستقلة العليا للانتخابات عن الانتخابات التشريعية والرئاسية ٢٠١٤ الصادر في مارس ٢٠١٥ ليقول أن إجمالي الناخبين المسجلين في نوفمبر ٢٠١٤ بلغ ٥,٣ مليون ناخب، من بينهم ٢,٤ مليون ناخبة بنسبة ٤٦ ٪. كما أشار إلى أن الناخبين بين ١٨ و٣٥ سنة يُقدر عددهم بنحو ١,٩ مليون ناخب بنسبة ٣٦٪. (ص ٢١)

من المارة. طالعت اسم القائمة المعلق فوق الخيمة. وقلت لنفسي هذه ليست رواية «البؤساء» للأديب الفرنسي «فيكتور هوجو». وهذا ليس القرن التاسع عشر. إنها تونس هذه الأيام. وانتخاباتها التشريعية. والشباب أبطال المشهد -لا الرواية- داخل خيمة انتخابية في قلب العاصمة اختاروا لقائمتهم المستقلة اسم «البؤساء».

«البؤساء أمل الأجيال». شعار القائمة بسيط. لكنه طريف. القائمة تخوض الانتخابات في دائرة واحدة فقط من إجمالي الدوائر البالغ عددها ٣٣ دائرة. وهي واحدة من إجمالي ١٢٣٠ قائمة تتنافس في الانتخابات التشريعية داخل البلاد.[٢] وبالقطع فإن القائمة ليست في شهرة أو قوة قوائم الأحزاب الكبرى التي تخوض الانتخابات في عموم البلاد. كقوائم حزب «النهضة» الإسلامي برئاسة راشد الغنوشي. أو «نداء تونس» للباجي قائد السبسي.

قال لي «علي بن موسى»: «نحن شباب قمنا بالثورة. لكننا نعيش الفقر والتهميش. أعطينا صوتنا في الانتخابات السابقة (المجلس التأسيسي ٢٠١١) لأحزاب خانت الأمانة. وأحبطت تجربة حكمها الشعب التونسي؛ لذا فإننا قررنا الترشح هذه المرة بأنفسنا في قائمة مستقلة تحت هذا الاسم».

برنامج القائمة يأتي في ورقة واحدة باللون الأصفر ومكتوب عليها بالأخضر. ويركز على الإصلاح الإداري وإعطاء سلطات أوسع للمحليات. كما ينص على «العناية بالأجيال الصاعدة». لكن اللافت أن الملصق الخاص بمرشحي قائمة «البؤساء» جاء خاليًا من أية صور لمرشحاتها -علمًا بأن قانون الانتخاب ينص على التناصف بين المرأة والرجل في كل قائمة. وسألت «بن موسى» عن سبب غياب صور المرشحات فقال «مرشحاتنا لسن محجبات أو منتقبات. لكننا فضلنا حجب الصور لتجنيبهن المعاكسات».

ولأن تونس لا تعرف ظاهرة التحرش على النحو الذي تعرفه مجتمعات عربية وإسلامية أخرى. كمصر على سبيل المثال. فقد سألت المحلل السياسي «كمال الشارني». فقال «لا يتعدى الأمر كونه في إطار الظواهر الطريفة والغريبة». واستبعد «الشارني» أي صلة لمثل هذه القائمة بالسلفيين أو بحزب «النهضة». مضيفًا «هناك ظواهر فولكلورية في كل انتخابات. وفي الحالة التونسية الآن فإن حالة الانفلات التي أعقبت طول المنع والقهر تسببت في سهولة الترشح وفي تقدم بعض المترشحين بغرض الشهرة ولفت الانتباه». واستطرد قائلًا: «لكن هذه هي الحرية». وعلى أي حال فإن غالبية المرشحين على قائمة

---

(٢) وفق معطيات تقرير الهيئة المستقلة العليا للانتخابات ٢٠١٤ المشار إليه سابقًا. فإن هذه القوائم تتوزع داخل تونس على: ٧٣٧ حزبية و١٥٩ ائتلافية و٣٣٤ مستقلة. فضلا عن ٩٦ قائمة خارج تونس. كما تقول هذه المعطيات إن هذه القوائم مجتمعة ضمت ٩٥٤٩ مرشحًا منهم ٤٤٩٥ مرشحة. بنسبة ٤٨٪ وأن نحو ٤٣٣٧ مرشحًا لا تتعدى أعمارهم ٣٥ عامًا بنسبة ٤٥,١٪ (ص ١٣٢و١٣٣).

«البؤساء» هم من الشباب العاطل، حيث تُقدر الإحصاءات الرسمية نسبة البطالة في تونس بما يفوق ١٥٪.

على مقربة من خيمة القائمة المستقلة، خصصت الهيئة المشرفة على الانتخابات مساحة للملصقات الانتخابية، وفق نظام دقيق يحفظ جمال العاصمة. ويمكنك أن تقرأ عليها -بين ملصقات القوائم المعلقة- شعارات لا تقل طرافة. فهناك من يخوض الانتخابات تحت شعار «تونس مش للبيع» أو «الشمس من هنا» و«نحب بلادي نظيفة» و«الشعب يريد» و«حرية.. مساواة.. لائكية» و«باش (كي) نطهروا الأمن والقضاء و الإدارة» و«عاشت تونس حرة مستقلة أبد الدهر» و«من أجل تونس ناجحة» (حزب آفاق الليبرالي) و«عاشت تونس.. عاشت الجمهورية « (القائمة الدستورية). واتخذ حزب «نداء تونس» لنفسه شعار «تحيا تونس»، بينما اتخذت «النهضة « لقوائمها شعارًا بالعامية التونسية «محبة تونس مش كلام». وكأنها تريد الإيحاء بأنها حزب مسئول بإمكانه العودة إلى الحكم. لكن اختيار العامية يفيد أيضًا بأن الحزب يريد أن ينفي تهمة خصومه -وخاصة من غلاة العلمانيين- بأنه غريب عن هذه البلاد وأنه عجز عن أن «يتتونس».

قبل الانتخابات بأيام قليلة ذهبت إلى مقر الحكومة بمنطقة "القصبة». فقد طلبت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات من الصحفيين غير التونسيين استخراج تصريح رسمي من مجلس الوزراء لممارسة نشاطهم المهني. وهو أمر لم يكن قائمًا أو واردًا في انتخابات ٢٠١١. وقد توافرت لدي شواهد -كما استمعت إلى روايات على مدى إقامتي بتونس- تفيد بعودة القبضة الأمنية والسلطوية للظهور على نحو لم تعرفه الأشهر التالية لهروب الديكتاتور «بن علي» في ١٤ يناير ٢٠١١.

كان الشاب العاطل « محمد البوعزيزي» قد أشعل النيران في نفسه بمدينة «سيدي بوزيد» على بعد نحو ٢٧٠ كيلو مترًا من العاصمة، وأشعل معها الثورة في تونس وفي أنحاء متفرقة من العالم العربي. ولجأت الحكومة التونسية عقب ذلك إلى تشغيل أعداد من العمالة المؤقتة. وبعد نحو أربع سنوات، صادفت عشرات العمال المؤقتين -الذين يُطلق عليهم «عمال الحظائر»- يتظاهرون خلف حاجز على بعد أمتار معدودة من مقر الحكومة في «القصبة» مطالبين بحقوقهم في التثبيت والضمان الاجتماعي والأجر العادل، لكن يبدو أنه لا أحد يسمع. فقد لاحظت -على مدى أكثر من ساعة- أنه لم يخرج أحد مكاتب «القصبة « للتحدث الي العمال الذين لم ييأسوا من الصياح بشعار الثورة: «شغل.. حرية.. كرامة وطنية». وقال لي «عبد الباسط عيادي» (٣٩ سنة) أنه يعمل -منذ الثورة، منذ أكثر من ثلاث سنوات- عامل خدمات -في المعهد الثانوي ببرج السدرية بولاية بن عروس- ويحصل على أجر متواضع

-٢٥٠ دينارًا تونسيًا (نحو ١٣٥ دولارًا). وأضاف أنه لم ييأس من القدوم للاحتجاج على عدم تثبيته في وظيفته، رغم أنه جاء إلى المكان نفسه عشرات المرات، معبرًا عن استيائه، من الوعود التي اتضح زيفها التي تلاقاها -مع رفاقه- مضيفًا «الآن لا أحد يهتم، حتى الصحافة والإعلام».

تتفاوت مستويات المحتجين التعليمية والاجتماعية، وبينهم نساء. وقدّرت «أنيسة عجمي» (٣٥ عامًا وتعمل بالكومبيوتر) أعداد العمال المؤقتين في مختلف المصالح الحكومية بتونس بنحو ٧٤ ألفًا، مشيرةً إلى أن المحتجين قدموا المذكرة تلو الأخرى للحكومة دون جدوى. وأضافت «تعاقبت علينا الحكومات وهمنا واحد لا يتغير». علمًا بأن تونس شهدت خمس حكومات بعد ثورة ١٤ يناير ٢٠١١ وحتى إجراء انتخابات ٢٠١٤. وتحصل «عجمي» أيضًا على ٢٥٠ دينار شهريًا، ولديها طفلان وهي حامل. وتعجبت لأن وضعها الوظيفي يحرمها من كامل إجازة الوضع ورعاية الطفل.

وعندما سألت العمال المحتجين عن الانتخابات التشريعية المزمع إجراؤها، انقسمت آراؤهم بين من عبروا عن نيتهم المقاطعة وبين من أعلنوا المشاركة «لعل وعسى يتواجد من يأخذ قضيتهم إلى البرلمان». وبين صخب الإجابات المتباينة قال «سليم الرياحي» (٤١ عامًا ويعمل بوزارة الثقافة) «نحن حطب الانتخابات.. ومن يرغب في منصب يتاجر بنا.. ولا يعود مهتمًا عندما يصل إلى الكرسي». وأضاف «هذا ما حدث معنا في انتخابات المجلس التأسيسي قبل نحو ثلاث سنوات». ثم صمت برهة وتساءل «هل يريدون أن نفعل بأنفسنا كما فعل الشهيد البوعزيزي؟».

أبدى أحد المارة اندهاشه من تواجد المحتجين، وحينما سألته حول سبب اندهاشه أجابني «في أيام زين العابدين لم يكن لمثل هذه الاحتجاجات وهؤلاء الناس أن يصلوا إلى هنا وترتفع أصواتهم أمام مقر الحكومة». وأضاف «ربما كان هؤلاء أكثر حظًا ممن لا يجدون أي عمل».

سائقو التاكسي والناس في المقاهي ترمومتر لمزاج الناس. ولقد تأكدت من حواراتي مع العديد من السائقين ورواد أكثر من مقهى بأن التونسيين هذه المرة أقل اكتراثًا بالانتخابات. الناس عادت للاهتمام بكرة القدم ومتابعة مباريات الأندية الأوروبية داخل المقاهي. وسائقو التاكسي لم يعودوا يبادرونك بالحديث في السياسة لأنك صحفي قادم من خارج البلاد، أو مثلما كان عليه الحال في خريف ٢٠١١. اللافت أيضا أن العديد ممن تحاورت معهم في هذين السياقين (التاكسي والمقهى) قالوا أنهم انتخبوا النهضة المرة السابقة، إلا أنهم نادمون على هذا الاختيار، وسيتحولون إلى انتخاب «النداء» هذه المرة، أو لن يذهبوا للاقتراع من الأساس؛ لأن «الساسة يكذبون ولا يريدون أن ينخدعوا مرتين».

لكن جانبًا من غياب الصخب الانتخابي في الشوارع يعود إلى سبب فني أيضًا. فهذه المرة تبدو الدعاية الانتخابية أكثر تنظيمًا. كما أنه من غير المسموح تعليق أية لافتات أو ملصقات خارج المساحات المحددة، والموزعة بالمساواة بين ١٣٢٦ قائمة انتخابية حزبية ومستقلة وائتلافية تخوض المنافسة في ٢٧ دائرة داخل البلاد. ناهيك عن ست دوائر بالخارج. كذا فإن عدد القوائم الانتخابية يقل قليلًا عما كان عليه الحال في انتخابات عام ٢٠١١ حيث بلغ عددها آنذاك ١٥١٨ قائمة. وبالقطع فإن هذا السبب الإجرائي لا يفسر وحده انحسار الجدل السياسي بين المواطنين التونسيين. وعلى وقع تخوفات بين الطبقة السياسية من قلة الإقبال هذه المرة، قال لي الأكاديمي والمراقب المخضرم الدكتور «الصادق بلعيد» في اتصال هاتفي «من الصعب بحق التكهن بما سيكون عليه الإقبال». وأوضح، في إشارة إلى «النهضة»، «في عام ٢٠١١ كان هناك حزب رئيسي أحسن الناخبون الظن به ومنحوه ٤١٪ من المقاعد. والآن الكثير ممن منحوا هذه الثقة لهذا الحزب أو لحلفائه في الحكم نادمون عليها». لكنه استدرك قائلًا «وهذا لا ينفي أن الحزب لا يزال يملك قاعدته الجماهيرية الكبيرة».

في الأيام الأخيرة التي سبقت يوم الصمت الانتخابي بحلول فجر السبت ٢٥ أكتوبر ٢٠١٤ انخرطت «النهضة» برئاسة راشد الغنوشي ومنافسه الرئيسي حزب «نداء تونس» بزعامة البورقيبي العتيد «الباجي قائد السبسي» في مؤتمرات جماهيرية أشبه بمباراة استعراض قوة في الفضاء العام. وقد أكد مشهد المؤتمرات الانتخابية لمختلف القوائم ما ذهبت إليه استطلاعات الرأي العام قبيل بدء الحملة الانتخابية من أن هذين الحزبين يتصدران السباق دون منافس. وفي حالة «النهضة» فإن استعراض الحشود يكشف عن ماكينة حزبية انتخابية محترفة وقوية. أما بشأن «النداء» -وهو تحالف تأسس في عام ٢٠١٢ من ليبراليين ويساريين ونقابيين، بالإضافة إلى تجمعيين سابقين عملوا في نظام الرئيس المخلوع «بن علي» أو من أنصاره، ويرفع شعار الدفاع عن الدولة المدنية- فإن مثل هذه الحشود تترجم ثقل الساخطين على حكم «النهضة»، وأيضًا وفرة الإمكانيات ودعم رجال الأعمال.

باستثناء «النهضة» و«النداء» تبدو المؤتمرات الانتخابية شاحبة، بما في ذلك حتى مؤتمرات «الجبهة الشعبية» اليسارية برئاسة «حمة الهمامي»، التي رشحتها استطلاعات رأي مبكرة لتحل ثالثًا. وواقع الحال أنه مع سير المعركة الانتخابية اتضح أن المركز الثالث للجبهة عرضة للاختطاف من جانب قوائم أحزاب منافسة. وخاصةً حزب «سليم الرياحي» رجل الأعمال ورئيس نادي الأفريقي والمسمى «الاتحاد الوطني الحر». فضلًا عن أحزاب لشخصيات رموز في نظام «بن علي» كان الإعلام قد نفخ في قوتها، وبالتالي رفع من حظوظها على غير واقع حالها. ويُطلق الإعلام التونسي عليها «الأحزاب

الدستورية « -نسبةً إلى «التجمع الدستوري المنحل» وأسلافه من أحزاب «بورقيبة» بدءًا من «الحزب الدستوري الحر « قبل الاستقلال - وثمة أحزاب عدة تحت هذه اللافتة أبرزها «المبادرة» لكمال مرجان آخر وزير خارجية لـــ»بن علي»، و»الحركة الدستورية» لحامد القروي. وهذه الأحزاب رشحها المراقبون قبيل الانتخابات التشريعية للائتلاف لاحقًا في «كتلة دستورية» داخل البرلمان. لكن «زهير حمدي» القيادي في «الجبهة الشعبية» استبعد في اتصال هاتفي معه قبيل يوم الاقتراع أن يعيد التونسيون إنتاج الماضي. وقال «سنكون نحن في المركز الثالث وليسوا هم. ونحن نراهن على وعي وذكاء الناخبين». وأضاف «الصراع في هذه الانتخابات ليس على برامج. بل على مشروعات كبرى. ونحن نتقدم في مواجهة مشروعي الإسلام السياسي والليبرالية الجديدة. ونقدم مشروع دولة مدنية ديمقراطية ترعى الحريات والعدالة الاجتماعية».

ونتيجة للمكون «التجمعي» داخل قيادة وجسم «النداء» فإن العلاقة مع أحزاب «الكتلة الدستورية» محل أخذ ورد. ولعله من مناورات اللحظات الأخيرة قبل الانتخابات قيام الأمين العام السابق لحزب «التجمع» المنحل «محمد الغرياني» بالإعلان على الهواء في برنامج تليفزيوني عن استقالته من «النداء» ومن مسئولية المستشار السياسي لـ»السبسي». وقد أرفق الاستقالة بقائمة اتهامات بأن «الحزب غير ديمقراطي ولا يقدم بدائل حقيقية». وقد اعتبر مراقبون أن هذه الاستقالة ضربة في توقيت قاتل وتخصم من رصيد «النداء» لحساب الأحزاب الدستورية. إلا أن القيادي في النداء «الأزهر العكرمي» هون من عواقب هذ التطور. وأبلغني في اتصال هاتفي فور اختتام مؤتمر حاشد لحملة قائمته الانتخابية في ولاية «بن عروس» المجاورة للعاصمة أن «الغرياني» بخطوته هذه، وفي هذا التوقيت، عمل لحساب «النهضة»، واصفًا الرجل بأنه «مع السلطة في أي مكان». واللافت أن إجابات «العكرمي» على أسئلتي تجنبت أي هجوم على الأحزاب الدستورية.

ثمة لاعبون آخرون لهم تاريخهم النضالي ضد دكتاتورية «بن علي» وفساده في خريطة القوى المتنافسة. أحزاب كـ «الجمهوري» لأحمد نجيب الشابي و»التكتل» لرئيس المجلس التأسيسي «مصطفي بن جعفر» و»المؤتمر من أجل الجمهورية» الذي أسسه رئيس الجمهورية «منصف المرزوقي». ومعظمها إلى يسار الوسط. وقد بدت قبيل الاقتراع وكأنها تملك حظوظًا وإن كانت محدودة في الخروج ببضع مقاعد. وعلى أي حال فإن النظام الانتخابي جرى تصميمه على قاعدة النسبية، وبما يحول دون إعادة إنتاج ظاهرة الحزب الواحد (حزب الأغلبية المطلقة الساحقة)، والتي هيمنت على تاريخ تونس منذ استقلالها عام ١٩٥٦ وحتى الإطاحة بـــ»بن علي» قبل نحو أربعة أعوام.

وفي حي «مونبليزير» بالعاصمة يلفت نظر المتردد على المقر الرئيسي لحزب حركة «النهضة» أن هذا البناء المميز يبدو أقل جاذبية من ذي قبل، خصوصًا أن الطرق المحيطة به أصابها الإهمال وأعمال الحفر. لكن الناطق باسم الحزب «زياد العذاري» قال لي أن «النهضة» ستحتفظ بكونها القوة رقم واحد في البرلمان. ولم يستبعد أن تحقق نسبة مقاربة لما أنجزته في عام ٢٠١١. وأضاف «لدينا رصيد انتخابي ضخم.. ومؤتمراتنا كانت ناجحة جدًا.. نحن متجذرون في هذا الشعب». وبعد أن عبر عن رضا حزبه عن أداء هيئة الانتخابات، نفي ما ردده «العكرمي» من اكتشاف رؤساء للجان انتخابية من المنتسبين إلى «النهضة» بالمخالفة للقانون الذي ينص على الحيادية. بل ذهب «العذاري» إلى أن «النهضة» لديها كذلك قوائم برؤساء وأعضاء لجان انتخابية ينتسبون إلى خصومها. وينتهي «العكرمي» إلى القول بأن «أداء هيئة الانتخابات بشكل عام مقبول ولن نترك مثل هذه الملاحظات الجانبية تعكر صفو العرس الانتخابي».

واقع الحال أن شيئًا من عدم الثقة كان يخيم قبيل يوم الاقتراع، وهذا ما لم ألاحظه في انتخابات خريف ٢٠١١. وعندما استقبلني الدكتور "شفيق صرصار" رئيس الهيئة العليا للانتخابات وقد بدت عليه علامات إجهاد وقلق قبيل ساعة من منتصف الليل الفاصل بين يومي السبت والأحد ٢٥ و ٢٦ أكتوبر ٢٠١٤ بدرت منه عبارة قصيرة لخصت الموقف، حيث قال "نصف التونسيين يشكون في النصف الآخر". وأضاف في حوار صحفي استغرق نحو ثلث الساعة "انحسر الحماس والإيمان بأن الثورة ستعطي حياة أفضل للتونسيين، حقًا هناك نوع ما من خيبة الأمل في الأوضاع وفي النخبة السياسية. وكل هذا يخلق أجواءً من الشكوك لم تكن قائمة عام ٢٠١١. علاوةً على هذا، فقد انزلقت البلاد إلى تجاذبات سياسية حزبية، خاصة بين من أسميهم بالمهرولين إلى الهزيمة ممن ليس لهم أمل في الفوز. ويبدو أن هؤلاء قد اختاروا التشكيك والهجوم على هيئة الانتخابات وعلى المسار الديمقراطي بأسره، حتى أن من بينهم من دعا إلى مقاطعة التصويت".

قبل ساعتين فقط من هذا اللقاء كانت هيئة الانتخابات قد أصدرت بيانًا مقتضبًا في نهاية يوم الصمت الانتخابي يحذر من "حملة تشكيك تقف وراءها أحزاب متنافسة". وأشار البيان إلى انتشار أنباء عن سقوط العديد من الأسماء من سجلات الناخبين، خاصةً في مكاتب اقتراع خارج البلاد. ومن بينها أسماء مرشحين على قوائم في هذه الدوائر الانتخابية. لكن لاحقًا اعترف لي "نبيل بفون" عضو الهيئة العليا للانتخابات في لقاء أجريته معه بمقر الهيئة بمنطقة "البلفدير" صباح يوم ٢٥ ديسمبر ٢٠١٤ أن سجلات الناخبين ظلت نقطة ضعف في الانتخابات التونسية. لكنني لم أعثر أبدًا على رد إزاء الانتقاد الذي وجهه للهيئة "رفيق الحلواني" منسق شبكة "مراقبون" لملاحظة

الانتخابات، في مؤتمر صحفي ظهيرة يوم الجمعة ٢٤ أكتوبر ٢٠١٤، بامتناع الهيئة عن إعلان سجلات الناخبين لتمكين أصحاب المصلحة من الطعن عليها مسبقًا.

ويبدو أن أجواء عدم الثقة كانت أبعد من كل هذه الاعتبارات الانتخابية و الإجرائية. إنها تتعلق بالأصل بالمناخ العام في البلاد وبالعلاقات بين مكونات طبقتها السياسية. وقبل ثلاثة أيام من الاقتراع كنت قد التقيت في مقهى بشارع الحبيب بورقيبة بشخصية أوروبية تعمل في دعم التحول الديمقراطي بتونس. وأبلغني -مع طلب ألا اكشف عن اسمه وهويته- بأن دفع القيادات السياسية في هذا البلد إلى الثقة بالعملية الانتخابية لم يكن بالأمر السهل. وقال أن الأوروبيين كانوا على الخط مع عملية بناء ثقة طويلة استمرت شهورًا، وتوجتها جلسات حوار وطني رعته أربع مؤسسات للمجتمع المدني يتقدمها الاتحاد العام للشغل. علمًا بأن يوم ٢٠ أكتوبر ٢٠١٤ قد شهد جلسة لهذا الحوار طرحت خلالها أحزاب تخوض الانتخابات قلقها من ظاهرة المال السياسي الفاسد. سواء تمثل في الإنفاق الباهظ المتجاوز للحدود القانونية، أو بشأن شائعات سرت مبكرًا عن محاولات ستجرى لشراء الأصوات في المناطق الفقيرة والمهمشة.

بين التونسيين من ينظر إلى هذه الانتخابات في إطار لعبة إقليمية ودولية كبرى. فهناك بين النخبة المثقفة من يرى أن "النهضة" حزب مدعوم وممول من قطر والولايات المتحدة وأن "النداء" بدوره مدعوم وممول من السعودية والإمارات فضلًا عن فرنسا. ولعل خير مثال على منطق هذه النخبة هو المعلمة النقابية "حد الزين عمامي" التي أبلغتني أنها امتنعت عن الترشح لأن "المنافسة الجدية تحتاج إلى أموال وفيرة وآلة حزبية ودعم خارجي". وهي في هذا السياق ترى أن "النهضة" مازالت إلى حد ما الخيار المفضل للأمريكيين، فيما يقف الفرنسيون بحسم أكبر إلى جانب "النداء". وبصرف النظر عن مصداقية هذا التصور، فإن "النهضة " تتقدم إلى هذه الانتخابات بخطاب واضح يدعو إلى حكومة وحدة وطنية لا تستثني "النداء" وأحزاب رجال "بن علي". أما "النداء" فدعايته تبدو أكثر تحفظًا في إعلان القبول بحكومة ائتلافية مع "النهضة". خصوصًا أنه يركز في خطابه على اتهام الحركة الإسلامية بأنها تهديد للدولة المدنية والهوية الوطنية التونسية.

في كل الأحوال لقد انتهيت من حوارات مع أطراف متعددة في تونس -بينها أطراف أوروبية- إلى إدراك مزاج غالب يتجه إلى اعتماد نظام الحزبين الكبيرين "النداء"/"النهضة". على أن تجرى هذه الثنائية في إطار من الوفاق داخل مؤسسات الحكم وعلى نحو يمنح البلاد "استقرارًا" يبحث عنه المستثمرون والسائحون. وبمرور الوقت اتضح لي أيضًا أن هناك الكثير من المبالغات حول وجود صراع فرنسي/أمريكي ينعكس على السياسة

المحلية في تونس. وعلى الأقل فإن باريس كانت قد استضافت أغسطس ٢٠١٣ حوارًا ثنائيًا بين " السبسي" و"الغنوشي". سرعان ما تحول إلى حوار ثلاثي مع انضمام رجل الأعمال "سليم الرياحي" رئيس حزب الاتحاد الوطني الحر.

لم يستبعد أكثر من مراقب قابلتهم في تونس قبيل الاقتراع في الانتخابات التشريعية تشكيل ائتلاف حكومي يضم "النداء" و "النهضة" معًا. ولا مانع بالقطع من أحزاب ليبرالية أخرى مثل "الاتحاد الوطني الحر" و"آفاق تونس". ومن يطالع بتمعن البرنامجين الانتخابيين للحزبين الكبيرين "النداء" و"النهضة" يلاحظ مدى التقارب على صعيد السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتبني خيار الليبرالية الجديدة -راجع ملاحق الكتاب. بل بالإمكان تصنيف الحزبين على الخريطة السياسية لتونس في خانة يمين الوسط مع حزبي "الاتحاد" و"آفاق". ولقد انتهيت إلى هذا الحكم من واقع قراءة أوراق حزب "نداء تونس". ومع أن "محمود بن رمضان" عضو الهيئة التنفيذية لحزب "نداء تونس" -الذي تتكون قيادته من ٩٥ عضوًا- قال لي في لقاء مطول ومعمق معه بمقر الحزب في منطقة "البحيرة" بالعاصمة ظهيرة يوم ٣١ أكتوبر ٢٠١٤ بأن الحزب "يسار وسط وبرنامجه اجتماعي ديمقراطي". ومع أنه أيضًا أوضح -وهو المسئول عن الملف الاقتصادي ورئيس اللجنة الاقتصادية والاجتماعية- بأن "الحزب يطالب بدولة ضامنة للعدالة الاجتماعية.. ويرى دور الدولة مهما في إنتاج المواد ذات الطابع الاستراتيجي". وأضاف "مهمتنا هي خلق الثروة وتحقيق نمو سريع له طابع تكنولوجي رفيع بهدف الحد من البطالة وتلبية طلبات الشباب خاصة من حاملي الشهادات العليا". علمًا بأن "رمضان" جاء "النداء" بخلفية نقابي ويساري وحقوقي سابق.

ولا تكتمل محاولة فهم المشهد قبيل انتخابات ٢٦ أكتوبر ٢٠١٤ إلا بالتطرق إلى العامل الأمني. فقد تصدرت عناوين الصحف الأكثر توزيعًا قبل يومين من الاقتراع -فضلًا عن نشرات الأخبار في التليفزيونات والإذاعات التونسي- أنباء حصار قوات الأمن لمجموعة وصفت بأنها "إرهابية " على بعد كيلومترات معدودة من العاصمة. وتحديدًا في منطقة تدعى "وادي الليل" بولاية "منوبة". ولقد اتصلت مساء يوم ٢٤ أكتوبر ٢٠١٤ هاتفيًا بـ" سامي براهم" الخبير في السلفية والسلفية الجهادية ومسئول هذا الملف في المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية التابع لمؤسسة الرئاسة في "قرطاج". وهو مؤلف كتاب "الدين والسياسة بين تهافت العلمانيين وقصور الإسلاميين". وأبلغني بتوصيف دقيق لما جرى. فالعملية كما قال "استباقية أمنية بادرت بها القوات". وأضاف "مثل هذه العمليات تؤدي إلى إقبال أكبر للناخبين؛ لأنها تعطي الانطباع بجاهزية المؤسسة الأمنية ".

فكرة دفع الناخبين إلى الاقتراع بدافع الخوف من الإرهاب لم تكن بعيدة عن ذهني كمراقب. وأنا أقرأ في الصحافة التونسية المنحازة لحزب "نداء تونس" انحيازًا صريحًا. وقد أبرزت هذه الصحف -خاصةً "الشروق" و"المغرب"- في تغطيتها للمؤتمر الانتخابي الأخير لهذا الحزب قبيل يوم الصمت الانتخابي بساعات ومن ولاية "قابس" مسقط رأس "الغنوشي" ظهور "السبسي" مرتديًا قميصًا واقيًا من الرصاص. وقوله أن ارتدائه لهذا القميص بمثابة دليل على مدى تدهور الوضع الأمني في البلاد، محملًا حكم الترويكا بقيادة "النهضة" مسئولية هذا التدهور. كما لم يفت على رئيس حركة "نداء تونس" أن يشن هجومًا مباغتًا على هيئة الانتخابات، حيث قال أن الهيئة تشكلت على أساس المحاصصة الحزبية عندما انتخبها المجلس التأسيسي. كما وصف أداءها بـــ"الضعيف".

ولقد كان بإمكاني لاحقًا أن ألاحظ مع كل استحقاق انتخابي تال أخبارًا بارزة في الصحافة التونسية الأكثر توزيعًا عن مخططات لاغتيال السبسي. ويبدو أن هذه الأنباء جرت صناعتها على نحو متعمد من أجل الضخ في شعبية مرشح "النداء" لانتخابات الرئاسة، عن طريق إثارة التعاطف معه.

وإذا كان "النداء" و"السبسي" قد اختارا المحطة الأخيرة لحملتهما الانتخابية جنوبًا وفي عقر دار "النهضة" ومؤسسها، فإن هذه الحركة الإسلامية الحداثية -التي جرى اتهامها وحلفائها في حكم الترويكا (يتصدرهم الرئيس المؤقت المنصف المرزوقي) مسئولية كل إخفاقات المرحلة الانتقالية بما في ذلك تدهور الأمن والاقتصاد وصعود السلفية- اختارت أن تعقد مؤتمر حملتها الانتخابية الأخير في نحو الساعة السابعة مساء يوم الجمعة ٢٤ أكتوبر ٢٠١٤ على مقربة من مقر وزارة الداخلية في نهاية شارع الحبيب بورقيبة من ناحية شارع محمد الخامس. وتحديدًا في ساحة ١٤ جانفي (يناير). ولقد حضرت المؤتمر من بدايته إلى نهايته. وقد سعت "النهضة" بدورها للاستثمار العكسي في واقعة "إرهابيي وادي الليل" واستشهاد جندي الأمن "أشرف بوعزيزة"، من خلال المبالغة في تحية الأمن والجيش والترحم على الشهيد الجديد. هذا المؤتمر حضره عشرات الآلاف. وبدا خلاله "الغنوشي" واثقًا من عودة حزبه إلى الحكم، حيث قال "اليوم النهضة أقوى من أي وقت مضى". وأضاف "عندما تنازلنا بالخروج من الحكم كنا نعرف أننا عائدون وبأحسن مما كنا". لكن كلمة رئيس "النهضة" حملت إشارات قوية بانفتاح الحزب على حكومة وحدة وطنية ائتلافية واسعة (راجع قراءة تفصيلية في هذا المؤتمر بملاحق الكتاب).

وقد دخلت تونس منذ فجر السبت ٢٥ أكتوبر ٢٠١٤يوم الصمت الانتخابي. وأخذت قنوات تليفزيونية محلية في بث إعلانات توعية للناخبين تحذرهم من شراء الأصوات، خاصة في المناطق الفقيرة. وتفقد "مهدي جمعة" رئيس الوزراء برفقة "شفيق صرصار"

رئيس الهيئة المستقلة العليا للانتخابات والقاضي السابق "لطفي جدو" وزير الداخلية أحد مقرات الهيئات الفرعية للهيئة قرب العاصمة. وفي رسالة طمأنة للناخبين بعدما طغى حديث عودة شبح الإرهاب، قال "جدو" للصحفيين أن الوحدات الأمنية على أتم الاستعداد لتأمين العملية الانتخابية. وأضاف أن وزارته وضعت خطة أمنية لمواجهة كافة السيناريوهات المحتملة. ونقلت وسائل الإعلام عن مصادر متعددة أن نحو ٨٠ ألف عنصر من الجيش والشرطة يشاركون في تأمين الانتخابات التشريعية يوم الاقتراع.

* * *

صباح يوم الاقتراع ٢٦ أكتوبر ٢٠١٤ كان الطقس جيدًا. بل ربما أفضل من يوم اقتراع خريف ٢٠١١. لكن بدا أن الناخبين لم يتدفقوا بنفس الكثافة. في ٢٠١١، وبعد نحو ساعتين من بدء انتخابات المجلس التأسيسي، أبلغني الدكتور عياض بن عاشور -مهندس مرحلة الانتقال الأولى بعد ثورة ١٤ يناير رئيس الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة- عندما هاتفته بانبهاره بما شاهد عندما توجه للإدلاء بصوته في مكتب للاقتراع في "المرسى" على بعد نحو ١٥ كيلومترًا من وسط العاصمة تونس. قال: "أنا متفائل جدًا بكل هذا الإقبال غير المسبوق على التصويت وبكل نظام.. والأهم هذا الشعور بالفخر بأن التونسيين يفعلونها للمرة الأولى.. انتخابات ديمقراطية تعددية شفافة". وقد أضاف بصوت متهدج "وكأننا نولد من جديد". وهذا ما سجلته في كتابي "نظرتان على تونس من الديكتاتورية إلى الديمقراطية" (الصادر عام ٢٠١٢ من القاهرة ص ١٦٠ ومن تونس ص ١٣٠).

ولم يكن ممكنًا هذه المرة التعرف على انطباع الدكتور "بن عاشور". كنت قد عرفت من الرجل في مكالمة هاتفية مساء اليوم السابق للانتخابات أنه عائد لساعات من عمله في جنيف. وكان وقته ضيقًا وفي عجلة من أمره فآثرت ألا اتصل في اليوم التالي. لكن ما عاينته في جولة على مراكز الاقتراع مقارنةً بما عاينت عام ٢٠١١ دفعني منذ الساعات الأولى للاعتقاد بأن الإقبال أقل نسبيًا. في البداية توجهت إلى مركز اقتراع بمدرسة رقم ١٨ في نهج الهند على مقربة من "الباساج". لم تكن هناك صفوف من الناخبين تمتد إلى خارج باب المدرسة. لكن عندما دلفت ظهرت صفوف هنا وهناك في باحتها. وتمامًا كعام ٢٠١١ كانت الصفوف مختلطة من نساء ورجال. بدت الوجوه أكثر جدية. وكأن مجريات نحو ثلاث سنوات دفعت التونسيين الفرحين بالتصويت في أول انتخابات غير مزورة إلى شيء من الواقعية والرزانة في المرة التالية.

أبلغني "نور الدين الجويني" رئيس مركز الاقتراع أن عدد الناخبين في هذا المركز يقارب ٥٤٠٠ ناخب يتوزعون على تسعة مكاتب. ولأنه أشرف على الانتخابات السابقة في

المركز ذاته، قال في نحو الساعة الثامنة بعد فتح التصويت بساعة واحدة بأنه يعتقد بأن الإقبال خلال الساعة الأولى في خريف ٢٠١١ كان أفضل قليلًا. وأكد أن الوضع الأمني جيد بسبب طبيعة الحي حين قال: "نحن في وسط العاصمة والناس في هذا الحي من الطبقة الوسطى".

وكان الملاحظون والصحفيون محليين وأجانب يتواجدون في هذا المركز على نحو ملحوظ. ويتحركون بحرية. وعند خروجي تحدثت مع ناخبة أربعينية العمر تدعى "حياة سعيداني" قالت أنها تنتخب للمرة الأولى في حياتها. واعتبرت أن هذه المرة هناك منافسة أقوى. كما صادفت الناخب الخمسيني "على المديني" الذي انتخب كثيرًا من قبل حتى في زمن "بن على". وقال لي دون أن يفصح عن المزيد: "هذه المرة انتخبت قائمة مختلفة عما اخترت في عام ٢٠١١.. في المرة السابقة لم يكن هناك وضوح.. وطغت عليها فئة معينة". وقد اعتبرت أن الرجل نموذج لناخبين كانوا يمنحون أصواتهم إلى حزب الرئيس قبل الثورة. ثم تحولوا إلى انتخاب النهضة بوصفها الظاهرة الصاعدة والضد.. وسرعان ما عادوا للانتقال إلى حصان رابح جديد كما يروج له الإعلام.

وانتقلت إلى مراكز اقتراع في حي أكثر فقرًا وتهميشًا، تحديدا إلى البقعة التي خطفت الأنظار قبل أيام معدودة على وقع متابعة حصار قوات الأمن لما قيل أنهم مجموعة إرهابية. قطعت الطريق في سيارة تاكسي من وسط العاصمة إلى حي "النجاة" بمدينة "شباو" بمنطقة "وادي الليل" في ولاية "منوبة" غربًا في نحو نصف الساعة. كانت السماء قد بدأت تمطر مع إن الطقس دافئ. وهنا أبلغني "توفيق اليعقوبي" رئيس مركز اقتراع حي النجاة بشباو، وعلى بعد نحو كيلو متر واحد من موقع العملية الأمنية بأن عدد الناخبين المسجلين ٣٧٠٠ يتوزعون على ستة مكاتب. وأعتبر أن ما جرى قبل أيام لا يؤثر سلبًا على الاقتراع، مؤكدًا "ربما الإقبال أكثر بقليل في أول ساعتين عما كان عليه في عام ٢٠١١.. والناس خرجت لتتحدى الإرهاب".

هنا لا يوجد أجانب. فقط قليل من الصحفيين والملاحظين المحليين ليس إلا. وعندما اتخذت طريقي للخروج من مركز الاقتراع، تجاذبت أطراف الحديث مع ضابط شرطة كان في حراسته. والذي قال "المنتقبات كثيرات في هذا الحي". وبالفعل صادفت الشابة المنتقبة "رباب عماري" وهي تخرج من باب المدرسة، بعد أن دخلت غرفة لتخضع لإجراء الكشف عن وجهها بهدف التأكد من هويتها من جانب إحدى المشرفات على الاقتراع. قالت لي وهي تفتح مظلتها اتقاءً للمطر: "السلفيون يريدون الاطمئنان على مستقبل تونس مثل بقية أبناء الشعب". ولما قلت لها "لكنهم لا يصوتون و يعتبرون الديمقراطية كفرًا"، قالت: "ليسوا كلهم.. أنا مثلًا صوَّت عام ٢٠١١.. وما حدث قبل أيام في وادي الليل

لا يؤثر على الانتخابات".

اتجهت إلى المنزل الذي حاصرت فيه قوات الأمن المجموعة المتهمة بالإرهاب. حيث دلتني سيدة من حي "الورد" في "شباو" إلى نهج "عبد الله بن الحبحابي". وتحديدًا المنزل رقم ٢٤ في هذا الشارع الفرعي الملتوي الذي لا يتجاوز طوله المائتى متر. عاينت آثار طلقات رصاص واحتراق جانب من طابقه الثاني والأخير. لكنني لم أجد أثرًا للرصاص على جدران البيوت المقابلة. هكذا فجأة أصبحت "شباو" على كل لسان في تونس. هذه المدينة الصغيرة المنسية الواقعة في منطقة "وادي الليل" بولاية "منوبة" حبست أنفاس التونسيين لأكثر من أربع وعشرين ساعة بين الخميس والجمعة ٢٣ و٢٤ أكتوبر ٢٠١٤، فطغت أخبارها على حدث الانتخابات التشريعية. لكن قبيل الانتخابات بنحو ثمانية وأربعين ساعة أنهت قوات الأمن مأساة تحصن إثنين من المتهمين بالسلفية الجهادية والإرهاب وبحمل السلاح ومعهم خمسة نساء وطفلين. وكانت الحصيلة مقتل الإثنين والنساء جميعًا وإصابة طفلة. وهذا فضلًا عن مقتل الجندي "أشرف بن عزيزة".

الشارع شبه مقفر، والبيوت مغلقة. وعندما طرقنا باب المنزل المجاور تمامًا، جاء صوت امرأة من الداخل تعتذر عن التحدث للصحافة. لكن على ناصية الشارع نفسه استقبلتنا بترحاب "منى بنت عبد الله" صاحبة المنزل رقم (١٩) مع ابنتها. قالت أن أسرتها أمضت يومين لم تعرف فيهما النوم. فقد تحول هذا الشارع الصغير في مثل هذا الحي الشعبي إلى ساحة معركة. وأشارت إلى أن "الإرهابيين" كانا مستأجرين للمنزل غرباء عن الحي حليقي الذقون. لكن معهما نساء منقبات. ولما سألت هل ستذهب إلى الانتخاب، أجابت: "بالطبع.. أنا أعرف أهمية هذه الانتخابات وقيمة جيشنا. يجب أن ننهض بالبلاد ونحميها من الإرهاب". إلا أن ابنتها "آية رباعي" التي تدرس في الجامعة (٢٠عاما) كان لها رأي آخر. حيث قالت أنها لم تسجل اسمها أصلا في سجلات الناخبين؛ لأنها ليس لديها أية ثقة في الأحزاب أو في السياسيين.

على مقربة من النهج وأمام مقر المدرسة الابتدائية لحي "الورد" امتدت صفوف الناخبين تحت سماء ممطرة. كما لاحظت تواجدًا استثنائيًا لقوات الأمن على عكس العديد من مراكز الاقتراع في العاصمة وحولها. وأبلغني "كمال العلاوي" مساعد رئيس مركز الاقتراع بأن كثافة التصويت لا تقل بأي حال عن انتخابات المجلس التأسيسي عام ٢٠١١. وأضاف "الناخبون جاءوا إلى الصندوق للرد على محاولات الإرهاب تخويفهم وإفساد مسار التحول إلى الديمقراطية". وقال: "لو لم تحدث عملية الأمن ضد الإرهابيين هنا لما جاءت كل هذه الأعداد". وقبل أن أغادر لاحظت أيضًا أن الملاحظين الأجانب لم يتواجدوا بعد في هذه المنطقة.

في طريق عودتي إلى العاصمة قاصدًا حي "المنزة الخامس" بولاية إريانه شرقًا أحد أحياء الأغنياء، وحيث بيت الشهيد «شكري بلعيد» أجريت مكالمتين من هاتفي المحمول. الأولى مع المنستير شمالًا حيث الصديق الصحفي "كمال العبيدي" رئيس الهيئة العليا لإصلاح الإعلام سابقًا، والذي أبلغني بملاحظته أن الإقبال مشابه لما كان عليه الحال في مركز اقتراعه عام ٢٠١١. وأضاف قائلًا: "في المرة السابقة كنت ألحظ فرحة في عيون الناس. لكن هذه المرة هناك قلق وحرص تجاه ما واجه البلاد ويواجهها من مخاطر". أما المكالمة الثانية فمع الصديق المحامي "محمد الجلالي" إلى الجنوب في "سيدي بوزيد". وعلمت منه بأن الإقبال أقل مما كان عليه في التوقيت نفسه خلال الانتخابات الماضية.

وبحلول الساعة العاشرة والنصف صباحًا كنت أدلف من باب المدرسة الإعدادية بالمنزة الخامس فبدا الإقبال أقل مما هو عليه في "شباو" و "نهج الهند". وهنا عدد الناخبين المسجلين ٢٣٤٤ ناخب، يتوزعون على أربعة مكاتب. وفسرت لي "لبني الجريبي" رئيس قائمة حزب "التكتل" بدائرة (تونس ٢) أمر قلة الإقبال بقولها: "تونس عاشت بعد انتخابات ٢٠١١ فترة صعبة سادتها تجاذبات سياسية.. وكل هذا أضفى صعوبات على المسار الانتقالي.. صحيح نجحنا في إرساء أسس الديمقراطية من دستور ديمقراطي جديد وإعلام حر.. لكن الوضع الاقتصادي والاجتماعي ظل صعبًا". وسألتها هل سيدفع "التكتل" ثمن تحالفه مع إسلاميي "النهضة"؟. فأجابت "تعرضنا لحملة تشويه إعلامي كبيرة من جانب الأحزاب التجمعية. لكن لننظر إلى خطاب (نداء تونس) نفسه الآن. هو يتحدث تمامًا مثلما كنا نفعل عن حاجة البلاد إلى وحدة وطنية". وواقع الحال أن نتائج الانتخابات التشريعية لاحقًا كشفت عن أن "التكتل" عجز عن الحصول على أي مقعد في عموم البلاد وخارجها، وبعدما كان قد حصد ٢٠ مقعدًا في انتخابات المجلس التأسيسي.

في الساعة الحادية عشر والنصف ظهرًا أصدرت شبكة "مراقبون" تقريرًا يتأسس على ما ورد من نحو أربعة آلاف من ملاحظيها المنتشرين في أكثر من ألف بين نحو عشرة آلاف مركز اقتراع ويرتدون سترات مميزة عليها شعار الجمعية وكلمة "مراقبون". وأفاد التقرير أن عملية الاقتراع انطلقت في ٩٨٪ من المراكز في الوقت المحدد لها (السابعة صباحًا) وأن ٩٥ ٪ من ملاحظي الشبكة تمكنوا من الدخول دون مشكلات تذكر، فيما لم يتم السماح للنسبة المتبقية، نظرًا لمنح أعضاء مكاتب الاقتراع الأولوية لممثلي ومندوبي القوائم المترشحة.

وكان لافتًا إحصاءً وزعته "مراقبون" يفيد بأن المرأة كانت حاضرة كعضو مكتب اقتراع في ٩٤٪ من المكاتب. بل إن كافة أعضاء المكتب كن نساءً في ٥٪ من المكاتب. وكن ثلاثة

من إجمالي أربعة أعضاء في ٢٣ ٪ من المكاتب، واثنتان من أربعة في ٤٣ ٪، وواحدة من أربعة في ٢٤٪. فيما كان كل أعضاء المكتب رجالًا في ٦٪ من المكاتب فقط. وكنت قد استمعت إلى تقرير في قناة "فرنسا ٢٤" باللغة العربية قبل يوم واحد من الاقتراع أفاد -نقلًا عن بعثة الاتحاد الأوروبي إلى تونس- بأن ١٤٨ امرأة فقط جئن على رأس القوائم الانتخابية من إجمالي ١٣٢٧ قائمة. أي بنسبة ١٢ ٪. وهو تقدم طفيف عن الحال في عام ٢٠١١ حيث كن ٧٪ فقط. هذا عندما تقدمت النساء إلى المرتبة الأولى في ١١٥ قائمة من إجمالي ١٥١٨. وواقع الحال أن المراقبين يلاحظون أن حضور المرأة في الهيئات القيادية للأحزاب وكذا الاتحاد العام للشغل محدودة. ولا تتناسب مع كل ما يقال عن اكتساب المرأة التونسية لحقوقها منذ الاستقلال عام ١٩٥٦.

وبحلول منتصف النهار، أي الساعة الثانية عشرة ظهرًا، خرج "شفيق صرصار" للصحفيين، في المقر الإعلامي للهيئة العليا للانتخابات بقصر المؤتمرات بوسط العاصمة، قائلًا "الاقتراع انطلق في كل المراكز عدا خمسة بولاية القصرين لأسباب أمنية". ولم يعط "صرصار" حينها نسبة تقديرية عن المشاركة. لكن أعضاء الهيئة الثمانية المتبقين وبينهم ثلاث سيدات أعلنوا إلى جواره من فوق المنصة نسبًا متدنية للتصويت في الدوائر الست خارج البلاد. وهذا مع أن عملية التصويت كانت قد بدأت قبل يومين وأوشكت على الانتهاء بحلول اليوم الثالث للناخبين المغتربين (ينتخبون ١٨ من إجمالي ٢١٧ نائبًا بالبرلمان).

على موائد الكافيتريا داخل قاعة المؤتمرات تناثرت أنباء موقف محرج تعرض له السفير الأمريكي "جاكوب والس" أثناء تفقده لمركز اقتراع نهج "مرسيليا" بوسط العاصمة. وروى زملاء من الصحفيين التونسيين أنه اضطر لاختصار زيارته للمركز على ضوء هتافات معترضة من جانب عدد من الناخبين. وفي صباح اليوم التالي نشرت صحيفة "المغرب" على صفحتين كاملتين بعدد ٢٧ أكتوبر ٢٠١٤ تفاصيل ما جرى. وبما في ذلك الهتاف بشعار "لا أمريكا ولا قطر.. شعب تونس شعب حر". وأشارت الصحيفة إلى حضور ممثلين دبلوماسيين أجانب لمركز الاقتراع نفسه ولم يواجهوا بأية احتجاجات. ونقلت الصحيفة عن "والس" قوله لمندوبها "السفارة الأمريكية تلاحظ الانتخابات عبر ثلاثة فرق.. وهناك ١٥٥ ملاحظًا أمريكيًا.. ونحن ليست لدينا أية نية للتدخل في الشأن الوطني.. وتمت المصادقة على حضورنا من جانب الهيئة العليا للانتخابات.. ونحترم قرار الشعب التونسي".

كانت أسبوعية "الفجر" الناطقة بلسان حزب "النهضة" قد نشرت في عدد الجمعة ٢٤ أكتوبر ٢٠١٤ حوارًا مطولًا مع "رضوان المصمودي" مؤسس مركز الإسلام والديمقراطية

بالولايات المتحدة وفرعه في تونس. قال فيه أن واشنطن فهمت أنه لا يمكن بناء نظام ديمقراطي دون الإسلاميين، لأنهم يشكلون جزءً كبيرًا من مجتمعاتهم. وقال في الحوار الذي تصدرت عناوينه الصفحة الأولى من الصحيفة أن هناك صراعًا داخل واشنطن بين أغلبية تدعم مشاركة الإسلاميين والقبول بالديمقراطية، وبين أقلية ترفض الديمقراطية خوفًا من أن تأتي بقوى معادية لأمريكا إلى السلطة. وتوقع "المصمودي" فوز النهضة في الانتخابات التشريعية بالمركز الأول وبنسب بين ٣٠ و٣٥ ٪ من الأصوات. كما اعتبر أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يعرفان أن نجاح تونس في هذه الانتخابات يعني إعطاء أمل للمنطقة كلها. أما في حال فشل التجربة الديمقراطية، فإن المنطقة كلها ستدخل إلى مرحلة خطيرة من العنف والتطرف.

قبيل إغلاق صناديق الاقتراع بساعتين ـ أي الرابعة مساء ـ أعلنت هيئة الانتخابات في مؤتمر صحفي أن نسبة الإقبال بالكاد تجاوزت ٥٠٪ من الناخبين المسجلين. وتحديدًا كانت النسبة التي أعلنها للصحفيين "شفيق صرصار" هي ٥٠,٨٤٪. واتضح من هذا الإعلان أن ولاية "بن عروس" القريبة من العاصمة سجلت أعلى معدلات المشاركة بنسبة ٦١٪. وقالت الهيئة أنها لم تسجل أية مخالفات خطيرة من شأنها التأثير على نتائج الانتخابات. لكن المؤتمر الصحفي لـــــ"مراقبون" بفندق أفريقيا بشارع الحبيب بورقيبة بعد العاشرة ليلًا أعلن عن رصد تجاوزات جسيمة بنسبة ١٪ من مكاتب الاقتراع. يتقدمها توقف الاقتراع لأكثر من ١٥ دقيقة، والعنف داخل مراكز الاقتراع، بالإضافة إلى بداية عملية التصويت بصندوق غير مغلق تمامًا. وتجاوزات محدودة بنسبة ٥٪. واللافت في هذا المؤتمر أن "مراقبون" رصدت ثقل حضور ممثلي قوائم الأحزاب في مكاتب الاقتراع. وهي مسألة مهمة سياسيًا في تقدير قوة وانتشار الماكينة الانتخابية. فاتضح أن "النهضة" قامت بتغطية ٩٦٪ من المكاتب، يليها حزب "نداء تونس" بنسبة ٨٩٪، وحلت ثالثًا "الجبهة الشعبية" اليسارية بنسبة ٣٦٪.

لكن التطور الأهم جاء عقب إغلاق صناديق الاقتراع بنحو ساعة واحدة -أي حول الساعة السابعة مساءً- حيث تصدرت نشرات الأخبار نتائج استطلاعات آراء عينات الناخبين الخارجين من مراكز الاقتراع في الداخل. والتي أظهرت تقدم حزب "النداء" كي يصبح حزب الأكثرية. وأفادت نتائج مؤسسة "سيجما كونساي" أن هذا الحزب سيحصد نحو ٣٧٪ من أصوات الناخبين، يليه "النهضة" بنسبة ٢٦٪، ثم الجبهة الشعبية ثالثًا بنسبة ٥,٤٪، ورابعًا "الاتحاد الوطني الحر" بنسبة ٤,٨٪. وخامسًا حزب "آفاق تونس" الليبرالي بنسبة ٢,٨٪. وتحل باقي الأحزاب والقوائم تاليًا بإجمالي ٢٣٪. ومنح هذا الاستطلاع الذي نشرته جريدة "المغرب" في صدر صفحتها الأولى في عددها الصادر صباح ٢٧ أكتوبر ٢٠١٤، النداء ٨٣ مقعدًا من أصل ١٩٩ في الداخل والنهضة ٦١ مقعدًا.

مقارنةً بـ ٨٩ في انتخابات ٢٠١١. وأبرزت الصحيفة أن الاستطلاع أفاد انهيار حليفي النهضة في حكم الترويكا "المؤتمر" و"التكتل". كما أشارت إلى أن العينة العشوائية لمؤسسة "سيجما كونساي" شملت ٥٦٨٠ ناخبًا يتوزعون على ١٤٠ مركز اقتراع داخل البلاد بمتوسط ٤٠ ناخبًا في كل مركز.

اللافت في هذا السياق أن تونس تعد بهذا أول بلد عربي يعرف هذه التقنية المصاحبة للانتخابات. كما كان لافتًا لي كمراقب، حجم الثقة في الشارع التونسي بنتائج استطلاعات الرأي هذه. وواقع الحال أن النتائج التي أعلنتها الهيئة العليا للانتخابات لم تبعد كثيرًا عن هذه المؤشرات، باستثناء تبادل الترتيب بين الاتحاد الوطني الحر والجبهة الشعبية.

هيئة الانتخابات لم تنظر بارتياح لأية محاولة لاستباق نتائجها. وفي الساعة الثانية عشر ليلا خرج رئيسها الدكتور "شفيق صرصار" داعيًا للحذر والاحتياط. وقال نصًا: «نتائج استطلاعات الرأي غير قانونية، والهيئة غير مسئولة عنها والنسب التي تم إعلانها غير صحيحة». مضيفًا أن نسبة المشاركة هي ٦١,٨٪ في عموم الولايات داخل تونس.

في الصباح التالي كانت عمليات فرز وتجميع الأصوات جارية على قدم وساق، حيث تتم في مراكز الاقتراع، ثم يجرى نقل الصناديق إلى الهيئات الفرعية التابعة للهيئة العليا بواسطة شاحنات الجيش بصحبة رؤساء المراكز وبدون ممثلي القائمات المرشحة. وحينها تجرى إعادة التجميع من جديد. لكن عمليات الفرز والتجميع الأولى تنتهي إلى محاضر يجرى تعليقها في مراكز الاقتراع. ووفق المعطيات المتوافرة لنحو أربعة آلاف من ملاحظي شبكة "مراقبون" المنتشرون فيما يقرب ألف مركز اقتراع، خرج منسق الشبكة "رفيق حلواني" في مؤتمر صحفي ظهر يوم ٢٧ أكتوبر ليعلن تقدم "نداء تونس" بنحو ٣٧,١٪ والنهضة بنحو ٢٧,٩٪. يليهما الاتحاد الوطني الحر في المرتبة الثالثة بنسبة ٤,٤٪. والجبهة الشعبية رابعًا بنحو ٣,٧٪. وهكذا كانت معطيات محاضر الفرز تؤكد تقدم "النداء" على "النهضة".

في الصباح اتصلت بـ"زياد العذاري" الناطق الرسمي باسم "النهضة"، والذي أبلغني أن المعطيات الأولية لا تسمح بتحديد من المتقدم على مستوى عموم البلاد. حيث قال: "المنافسة محصورة بيننا وبين النداء.. لكننا متقدمون في بعض المكاتب وهم في مكاتب أخرى.. وليست هناك فروق كبيرة تسمح بترجيح كفة أي منا". لكن بعد ساعات معدودة ومع الغروب هنأ "العذاري" على موجات إذاعة "موزاييك" التونسية حزب "نداء تونس"، قائلًا "سنقبل بالنتائج مهما كانت عندما تعلنها هيئة الانتخابات رسميًا".

وماهي إلا سويعات، وكان نبأ نشر "سمية" ابنة "راشد الغنوشي" لتغريدة على "تويتر" تقول فيها أن والدها اتصل بـــ"السبسي" هاتفيًا وهنأه بالفوز. وأكدت صحيفة "الشروق" في عددها الصادر صباح الثلاثاء ٢٨ أكتوبر نبأ تغريدة "سمية الغنوشي". وأضافت الصحيفة في خبرها الرئيسي أن نتائج الانتخابات "زلزال" ضرب المشهد السياسي في العمق، وستلقي بظلالها على الانتخابات الرئاسية. لكن الصحيفة ذاتها لاحظت بقلق أن معطيات الهيئة العليا للانتخابات تفيد بإقبال فوق المتوسط وبنسبة ٦١٪ في ولايات الساحل والشمال، بينما شهدت تراجعًا للمتوسط العام للتصويت في ولايات الغرب والجنوب الأقل حظًا في التنمية والأكثر تهميشًا وفقرًا. وعلى نحو محدد لاحظت الجريدة -الأكثر توزيعًا- أن المتوسط العام للإقبال على صندوق الانتخاب جاء بنسبة ٥٣ ٪ بولايات سيدي بوزيد والقصرين والقيروان وقفصة وجندوبة وسليانة و توزر و تطاوين و مدنيين. وقالت: "هذه رسالة للسياسيين ورجال الدولة يجب قراءتها جيدًا؛ نظرًا لأنها تعني عدم وجود ثقة مع مؤسسات الدولة والطبقة السياسية عمومًا".

كانت صحيفة "الشروق" قد نشرت في عددها صباح ٢٧ أكتوبر عرضًا لنتائج دارسة ميدانية على عينة من شباب منطقتي "حي التضامن" و "دوار هيشر" الشعبيتين بالعاصمة، قامت بها منظمة تدعي " إنترناشونال أليرت". واعتبر ٩٠ ٪ من الشباب -وهم بين ١٨ و٣٤ سنة- أن البلاد لم تتغير بعد ١٤ يناير ٢٠١١. ورأى ٧١٪ منهم أن تعامل الأمن مع شباب المنطقتين لم يتحسن عنه في عهد الديكتاتور "بن علي". وأظهرت الدراسة -وفق ما أوردته الصحيفة- أن ٦٥٪ من الشباب يرى أن السياسة منعدمة الأهمية، و٢٤٪ منهم يرون أن مواصلة الدراسة مسألة بلا أهمية. وقالت صحيفة "الشروق" أنها حجبت نتائج الدراسة بالنسبة لآراء الشباب في الأحزاب بدعوى احترام الحملة الانتخابية، والتي كانت قد انتهت فعليًا قبل أيام.

إلا إن هذا القلق -من استمرار أسباب الثورة في وسط وجنوبي تونس وبين الشباب على نحو خاص- لم يمنع الصحيفة أن تنشر -في عددها الصادر في ٢٨ أكتوبر- مقالًا يتشفى في الثورة والثوار. ففي مكان بارز كتب "عبد الحميد الرياحي" رئيس التحرير تحت عنوان "ولا عزاء للثورجية" مع عنوان فرعي "كنسهم الشعب وأخرجهم من الملعب". وحفل المقال بالهجوم على أحزاب وشخصيات قال أنها "حاولت الترويج لخطاب تقسيم المجتمع والتخوين والمحاسبة ضد التجمعيين ونداء تونس". ويُعد هذا المقال نموذجًا مثاليًا لخطاب الثورة المضادة.

أما صحيفة " المغرب" فقد نقلت عن "السبسي" تصريحًا أكد فيه نبأ اتصال "الغنوشي" به مهنئًا إياه بالفوز فور توالي نتائج الفرز الأولية. وقال "السبسي" "إن

الحديث مع الغنوشي جرى على نحو حضاري". وأكد أن حزبه لن يحصل -يقينًا- على الأغلبية المطلقة من مقاعد البرلمان، كما أنه لن يحكم البلاد في السنوات الخمس المقبلة بمفرده.

من جانبي، قمت صباحًا بالاتصال هاتفيًا بالقيادي في "نداء تونس" رجل الأعمال "عبد العزيز القطي"، والذي قال أن حزبه سيحدد استراتيجية تحالفاته لتشكيل الحكومة الجديدة استنادًا على الدعم الذي ستمنحه الأحزاب الممثلة في البرلمان للسبسي في انتخابات الرئاسة المقبلة. وأضاف أن "نداء تونس" يشدد على دعوة السبسي التي أطلقها صباح أمس إلى الرئيس "المنصف المرزوقي"، ورئيس المجلس التأسيسي "مصطفى بن جعفر" بالاستقالة من منصبيهما قبل الانتخابات الرئاسية طالما أنهما يخوضان السباق. وأوضح أن هذه الاستقالة أصبحت ضرورية لإنجاح المسار الانتقالي، وضمان إجراء الانتخابات المقرر لها ٢٣ نوفمبر في أجواء من الشفافية وتكافؤ الفرص. وأشار إلى أن حزبي "المرزوقي" (المؤتمر) و"بن جعفر" (التكتل) لم يعد لهما وجود يذكر في البرلمان الذي جاءت به انتخابات ٢٦ أكتوبر. واعتبر "القطي" أن حظوظ "السبسي" في الفوز بانتخابات الرئاسة قد ارتفعت بعد النتائج التي حققها حزبه في الانتخابات التشريعية.

كذا تناقلت وسائل الإعلام التونسية في أعداد الثلاثاء ٢٨ أكتوبر بيانًا للخارجية الفرنسية -نشره موقع سفارة باريس في تونس- يشيد بالتحول الديمقراطي، واستقرار الأوضاع السياسية والأمنية مما يجعل البلاد وجهة للسائحين الفرنسيين. وقالت وسائل الإعلام التونسية أن هذا البيان بمثابة تحول عن تحذيرات فرنسا لرعاياها القاصدين تونس.

ورغم استمرار تحفظ الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وانزعاجها البادي من استباق إعلان نتائجها، إلا أن الدكتور "صرصار" ظهر في مؤتمر صحفي بالمركز الإعلامي مساء اليوم ذاته، ليمتدح قبول النتائج باعتباره ظاهرة إيجابية تعكس نجاحًا في الدول التي تمر بمراحل انتقالية. لكنه اعتبر "احتفالات الأحزاب بالفوز هي أمر سابق لأوانه". كما عكست تصريحات أعضاء الهيئة من فوق المنصة قلقًا وحرجًا من تدني نسبة التصويت في الدوائر خارج تونس. مع إن "صرصار" عاد وأعلن ارتفاع نسبة المشاركة في عموم الأراضي التونسية إلى ٦٩٪ من الناخبين المسجلين.

في ظهر الاربعاء ٢٩ أكتوبر، اتصلت هاتفيًا بـ"زبير الشهودي" القيادي بالنهضة ومدير مكتب "الغنوشي". والذي قال أن آخر المعطيات المتوافرة لدي الحزب، إلى حينه، تفيد بحصوله على نحو ٧٣ مقعدًا مقابل ٨٣ للنداء. لكنه استدرك قائلًا أن الأرقام قابلة لتغيير طفيف حتى الإعلان الرسمي عن النتائج. وقال أيضًا أن "النهضة" طبقًا لتلك المعطيات، ستمتلك الثلث المعطل في البرلمان البالغ إجمالي أعضائه ٢١٧ عضوًا.

كما يخول لها الدستور رئاسة لجنة المالية. لكنني عندما عدت بعد المكالمة الهاتفية إلى نص الدستور التونسي الجديد لم أجد أية إشارة أو أعثر على أي كلمة تتحدث عن "ثلث معطل".

وقد نفى "الشهودي" في هذا الاتصال اعتزام "النهضة" التقدم بطعون على النتائج من شأنها أن تقلبها رأسًا على عقب، وقال "تونس تتغير ونحن سعداء بما يحدث". ونفى أيضًا ما تردد يومها من بدء اتصالات بين "النهضة" و"النداء" بشأن فرص تشكيل حكومة وحدة وطنية. ووصف ما يُقال عن احتمال منح الحزب تأييده للمرشح الرئاسي "السبسي" مقابل مشاركته في الحكومة بأنه " نكتة سياسية ليس إلا". كما كان بمقدوري أن ألاحظ في كلمات "الشهودي" الشكل المؤسسي لـــ"النهضة". فقد أحال القيادي بالحزب -في أكثر من موضع- خيارات المستقبل على اجتماع مجلس شورى النهضة لاحقًا.

* * *

فجر يوم الخميس ٣٠ أكتوبر ٢٠١٤، وتحديدًا في الساعة الثانية أعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات من فوق منصة قصر المؤتمرات للصحفيين، وبحضور مراقبين محليين وأجانب، النتائج الرسمية الأولية. بدأ أعضاء الهيئة في الكشف عن نتائج الدوائر واحدة تلو أخرى. وفي النهاية أعلن رئيس الهيئة "شفيق صرصار" جملة المقاعد التي تحصلت عليها قائمات كل حزب أو ائتلاف مستقل. وبلغ إجمالي ما تحصلت عليه قوائم المرشحين ٣,٤ مليون ناخب بانخفاض نحو نصف مليون صوت عن انتخابات المجلس التأسيسي عام ٢٠١١. ووفق النتائج النهائية التي أعلنتها الهيئة في ٢١ ديسمبر ٢٠١٤ -بعد انتهاء المحكمة الإدارية من نظر الطعون- فإن جملة من توجهوا للتصويت ٣,٧ مليون ناخب، أي حوالي ٦٩٪ من الناخبين المسجلين. إلا أن ٣,٤ مليونًا فقط هم من صوتوا لقوائم المرشحين. وبلغ عدد الأصوات الملغاة نحو ١٠٦ آلاف، والبطاقات البيضاء ٦٥ ألفًا.[٣]أما في انتخابات عام ٢٠١١ فقد بلغ جملة من توجهوا للتصويت نحو ٤,٣ مليون ناخب بزيادة نحو ٢٠٠ ألفًا عن الناخبين المسجلين حين جرى وقتها فتح باب التصويت يوم الاقتراع لغير المسجلين. وبلغ عدد الأصوات الصحيحة ٣,٩٦ مليون صوتًا، وعدد الأوراق البيضاء نحو مائة ألف ورقة. وهذا وفق البيانات الواردة في تقرير الهيئة العليا المستقلة للانتخابات حول سير انتخابات المجلس الوطني التأسيسي الصادر في فبراير ٢٠١٢، وتحديدا بالجدول المنشور في ص ٣٤٣. ووفق التقرير نفسه -في ص ١٨٦- فإن نسبة من صوتوا داخل الجمهورية بلغت ٥١ ٪ وفي الخارج ٢٩٪، بمتوسط إجمالي ٤٩,٢٪.

(٣) عاد تقرير الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عن انتخابات ٢٠١٤ والمشار إليه سابقًا ليصرح بأن عدد من قاموا بالتصويت هو بالدقة: ٣,٥٧٩,٢٥٧ أي أكثر من ثلاثة ونصف المليون ناخب (ص ٣٣٤)

ومن الواضح أن حساب هذه النسب تم على أساس إجمالي من يحق لهم التصويت.

وحصد حزب «نداء تونس» في انتخابات ٢٠١٤ وفق معطيات هيئة الانتخابات ٨٥ مقعدًا مستحقا عن نحو مليون و٢٧٥ ألف صوت، بنسبة ٣٧,٨٪ من الأصوات الصحيحة. لكن المقاعد ارتفعت إلى ٨٦ مقعدًا بعدما أضيف مقعد واحد جراء الطعون أمام القضاء الإداري. وحل حزب «النهضة» تاليًا، وحصد ٦٩ مقعدًا مستحقًا عن نحو ٩٤٧ ألف صوت وبنسبة ٢٧,٧٩٪. وهكذا فقد ٢٠ مقعدًا ونحو نصف مليون صوت، مقارنةً بانتخابات ٢٠١١، حيث كان قد حصل حينها على ١,٤٩٨ مليون صوت. وجاء حزب الاتحاد الوطني الحر ثالثًا، وحصل على ١٦ مقعدًا مستحقًا عن حوالي ١٤١ ألف صوت بنسبة ٤,١٪. ثم «الجبهة الشعبية» اليسارية بـــــ١٥ مقعدًا مستحقًا عن ١٢٤ ألف صوت بنسبة ٣,٦٪. ثم الحزب الليبرالي «آفاق تونس» بـــــ٨ مقاعد مستحقة عن نحو ١٠٢ ألف صوت وبنسبة ٣٪. وهكذا ضاعف حصة مقاعده في البرلمان بعدما كان قد دخل إلى المجلس التأسيسي بأربعة مقاعد فقط. ومُني الحزبان الحليفان لإسلاميي النهضة بهزيمة قاسية، فالمؤتمر انخفض نصيبه من ٢٩ مقعدًا إلى ٤ مقاعد فقط مستحقة عن حوالي ٧٠ ألف صوت، بعدما كان قد حصد في انتخابات التأسيسي نحو ٣٥٣ ألف صوت. أما «التكتل» فخرج صفر اليدين بدون أي مقعد. ولم يتمكن من الحصول إلا على أقل من ٢٥ ألف صوت، وبعدما كان له ٢٠ مقعدًا عن نحو ٢٨٥ ألف صوت. كما كان لافتًا أيضًا أن الحزب الجمهوري (الديمقراطي التقدمي سابقًا) برئاسة «أحمد نجيب الشابي» المعارض البارز لحكم «بن علي» ثم لحكم الترويكا بقيادة «النهضة» لم يحصد إلا على مقعد واحد عن ٥٦ ألف صوت وبنسبة ١,٦٥٪، وبعدما دخل المجلس التأسيسي بستة عشر مقعدًا مستحقًا عن نحو ١٦١ ألفًا.[٤]

إذا ما لاحظنا أبرز الأحزاب المحسوبة صراحةً على نظام «بن علي»، وهو حزب «المبادرة» لآخر وزير خارجية في عهد الدكتاتور المخلوع «كمال مرجان»، فقد حصد في الانتخابات ثلاثة مقاعد مستحقة عن نحو ٤٥ ألف صوت بنسبة ١,٣٢٪. وهذا بعدما كان قد دخل المجلس التأسيسي عام ٢٠١١ بـــــ٥ مقاعد عن نحو ١٢٩ ألف صوت. تلاه «الحركة الدستورية» برئاسة «حامد القروي»، والذي حصل على مقعد واحد فقط. وبصفة عامة، أوضح تقرير الهيئة المستقلة العليا للانتخابات الصادر لاحقًا في مارس ٢٠١٥ أن ١٨ قائمة نجحت في الوصول إلى البرلمان بعدما حصدت ٢,٩٨ مليون صوت بنسبة نحو ٨٣٪ ممن قاموا بالتصويت (التقرير ص ٣٣٤). أي أن الأصوات التي أهدرها النظام الانتخابي دون تمثيل داخل البرلمان تشكل ١٧٪ مستحقة عن نحو ٥٩٠ ألف صوت.

---

(٤) قمنا بتدقيق المعطيات استنادًا إلى تقرير الهيئة المستقلة العليا للانتخابات عن انتخابات ٢٠١٤ (أنظر الجدول ص ٣٣٤)

ووفق قائمة تفصيلية نشرتها صحيفة «الصباح الأسبوعي» في عدد ٢ نوفمبر ٢٠١٤، أمكننا إحصاء ٢٥ رجل أعمال من بين ٢١٧ نائبًا في البرلمان الجديد، وبنسبة ١١,٥٪. يتركز نصفهم في حزب الأكثرية «نداء تونس» وحده (١٢ نائبًا). وعلى هذا النحو فان احتلال اليسار -ممثلًا في «الجبهة الشعبية»- المرتبة الرابعة بين كتل البرلمان الجديد يوازنه -بل ويتفوق عليه- ثقل مجتمع رجال الأعمال داخل هذا البرلمان. ويعزز هذا التفوق أن اثنين من رؤساء أحزاب أهم الكتل البرلمانية الخمس هم من رجال الأعمال: سليم الرياحي (الاتحاد الوطني الحر) وياسين الإبراهيم (آفاق). وأوضحت صحيفة «المغرب» في عددها الصادر ٢٩ أكتوبر ٢٠١٤، مغادرة ١٧٩ نائبًا في التأسيسي لمقاعد البرلمان الجديد، وأن نسبة التجديد في دماء البرلمانيين تبلغ ٨٠٪ مقارنةً بالمجلس السابق، وكون ٣٨ نائبًا فقط من ١٥٠ نائبًا سابقًا ترشحوا قد فازوا، وكل ذلك لا يعني الكثير على صعيد الطبقات الاجتماعية والمصالح الاقتصادية التي كرست وزن رجال الأعمال والرأسمالية.

اللافت أيضًا في الانتخابات التشريعية عام ٢٠١٤ أنها عكست انقسامًا بين الساحل والشرق الأوفر حظا في التنمية منذ عهد الاستعمار الفرنسي من جهة، وبين الجنوب والغرب الأقل حظًا من جهة أخرى. فمن جانب أبرزت خريطة نشرتها صحيفة «الشروق» في عدد ٢٨ أكتوبر ٢٠١٤ -استنادًا إلى معطيات نسب الإقبال على التصويت في مختلف الولايات- ارتفاعًا في المشاركة في ولايات تونس وبن عروس ونابل والمنستير وبنزرت وسوسة وغيرها من مناطق الساحل والشرق، فضلًا عن صفاقس العاصمة الاقتصادية والتجارية للبلاد جنوبًا. في المقابل انخفضت مؤشرات الإقبال في ولايات سيدي بوزيد والقصرين والقيروان وتطاوين ومدنين وقفصة وجندوبة والكاف وغيرها جنوبًا وغربًا.

كذا فإن قراءة نتائج القوائم الفائزة في مختلف الولايات توضح تقدم «نداء تونس» في الساحل والشرق بالأساس، وبخاصة ولايات كالمنستير وسوسة. في حين يتقدم «النهضة « في الجنوب وخاصةً في ولايات كقابس وقبلي والقيروان وقفصة وتطاوين وغيرها. وهذا وفق مراجعتنا لجداول نشرتها صحيفة «المغرب» في عدد ٣٠ أكتوبر ٢٠١٤. كما تفيد الجداول ذاتها أن «الجبهة الشعبية» اليسارية حلت ثالثًا بعد «النداء» و«النهضة» في ولايات كجندوبة والكاف في الغرب و صفاقس (واحد) و قفصة جنوبًا.

على مستوى تمثيل المرأة، حصدت النساء ٦٨ مقعدًا بنسبة ٣١٪ من إجمالي مقاعد البرلمان الجديد. وهو تقدم ملموس إذا ما قارناه بالمجلس التأسيسي -حيث كانت النساء تشغلن ٤٩ مقعدًا من مقاعده بنسبة ٢٤٪. لكن تظل هناك مسافة ملحوظة بين قانون انتخابي ينص على التناصف في قوائم المرشحين وبين حصاد النتائج. ونظرًا لأن العديد من الأحزاب تضع -وبنسب كبيرة- الرجال على رأس قوائمها (رقم واحد

ثم تحل امرأة مرشحة في الرقم التالي). ووفق مصادر في هيئة الانتخابات فإن النساء يشكلن ٤٨٪ من القوائم التي تقدمت إلى الانتخابات التشريعية. لكن المرأة لا تعتلي إلا ١٢٪ فقط من رؤوس القوائم هذه. وعلى أية حال فإن خللًا يضرب بالأصل تمثيل المرأة التونسية في الهياكل القيادية للأحزاب ومنظمات المجتمع المدني. وعلى سبيل المثال فإن منظمة بحجم الاتحاد العام للشغل تمثل النساء ٤٨٪ من عضويتها البالغ عددها رسميًا نحو ٥١٧ ألفًا. لكن لا يوجد أي حضور للمرأة في مكتبها التنفيذي (١٣ عضوًا)، ولا في مكتبها التنفيذي الموسع (٣٧ عضوًا). أما في هيئتها الإدارية الوطنية البالغ عدد أعضائها ٨٧ عضوًا فتحضر المرأة بعضويتين فقط. وفق ما نشرته صحيفة «المغرب» في عددها الصادر ٢٣ أكتوبر ٢٠١٤.

وخرجت صحيفة «المغرب» في عددها الصادر صباح اليوم التالي لإعلان هيئة الانتخابات النتائج. بصفحة أولى تحمل صورتي حسن البنا وراشد الغنوشي في جانب ويقابلها في الجانب الأخر الحبيب بورقيبة وقائد السبسي. وبعنوان رئيسي هو «التيار العصري يهزم الإسلام السياسي». وهو مقال على صفحتين بالداخل لشيخ الكتاب الصحفيين «الهاشمي الطرودي». وقد اعتبر المقال أن «تونس هي البلد العربي الوحيد الذي حكمته نخبة مدنية مثقفة عصرية بعد الاستقلال». ورأى أن انتصار السبسي والنداء بمثابة «انتصار للحركة الإصلاحية والوطنية في تونس بزعامة بورقيبة والحزب الدستوري الحر منذ مطلع العشرينيات من القرن الماضي». (المغرب عدد ٣١ أكتوبر ٢٠١٤).

كانت الصحيفة ذاتها قد نشرت قبل يومين. في عدد ٢٩ أكتوبر. تقريرًا عن معالجة الصحافة الفرنسية للانتخابات التشريعية في تونس تحت عنوان: «ثورة حقيقية: تونس تنتخب العلمانية». أما أسبوعية «الفجر» الناطقة بلسان حزب «النهضة» فقد صدر عددها التالي مباشرةً للانتخابات (الجمعة ٣١ أكتوبر ٢٠١٤) بغلاف يحمل صورتي «السبسي» و«الغنوشي» مع عنوان «التوافق أفضل لتونس». وقال رئيس التحرير «محمد فوراتي» في مقال افتتاحي بالعدد ذاته: «لن يكون هناك نهج توافق سليم ومفيد للبلاد بعد عقدين من الفساد والاستبداد بدون حد أدنى من التفاهم والتشاور بين الحزبين الرئيسيين النهضة والنداء. لأنهما سيتحملان الجزء الأكبر من المسئولية عن نجاح السنوات القادمة وترسيخ النموذج التونسي وتحصينه من المخاطر».

كان «الغنوشي « قد عقد في ٣٠ أكتوبر مؤتمرًا صحفيًا جدد فيه الدعوة لحاجة تونس إلى مزيد من التوافق الوطني الواسع والتوازن في المشهد السياسي. وقال أنه منفتح على خياري حكومة وحدة وطنيه موسعة أو حكومة تكنوقراط مدعومة من الحزبين الرئيسيين في البرلمان الجديد. وقال أيضًا أن تقارب نتائج الحزبين الرئيسيين وغياب هيمنة

حزب واحد هو درس هذه الانتخابات، مؤكدًا «تونس تُحكم بالتوافق وليس بأغلبية ٥١٪». وكان لافتًا استدعائه للحالة المصرية حين قال: «لا نريد تكرار نموذج الاستقطاب المصري في بلادنا، مصلحة البلاد تقتضي البحث عن مرشح رئاسي توافقي».

التقيت ظهيرة الجمعة ٣١ أكتوبر الدكتور «محمود بن رمضان» القيادي بحزب «نداء تونس»، وعضو الهيئة التنفيذية ومسئول الملف الاقتصادي في حوار مطول ومعمق، وذلك بالمقر الرئيسي للحزب في ضاحية « البحيرة « بالعاصمة. ويرى «بن رمضان» أن الغرب بمؤسساته الدولية يفضل حكومة موسعة تضم «النهضة»، واعتبر أن «النداء» هزم «النهضة» أيديولوجيًا بالمعني الجرامشي قبل أن يهزمها في الانتخابات التشريعية. موضحًا «دفعناهم إلى التونسة واللجوء إلى شعار بالعامية التونسية، وإلى الترحم على بورقيبة بعدما كان خيالهم خاص بالأمة الإسلامية لا بتونس وبعدما كانوا يعادون بورقيبة.. وهم اضطروا إلى الدخول إلى الانتخابات بوجه تونسي».

واعتبر «بن رمضان» أن المكون النقابي في قيادة حزب النداء وهياكله له تأثير كبير على صوغ سياسات الحزب الاقتصادية الاجتماعية. وعن «التجمعيين» في الحزب قال «الهيئة التنفيذية تتكون من ٩٥ عضوًا.. صحيح أن بها تجمعيين، لكنهم ليسوا من الوجوه الشهيرة، تلك ستجدها في أحزاب كالمبادرة والحركة الدستورية». وأقر بأن نسبة الشباب والمرأة في الهيئة التنفيذية لا تزال محدودة.

على الجانب الآخر لم اندهش كثيرًا عندما جدد «زبير الشهودي» القيادي بحزب حركة «النهضة» الإسلامية ومدير مكتب رئيسها «راشد الغنوشي» -في اتصال هاتفي آخر- بأن حركته سعيدة بالانتخابات التشريعية ونتائجها، رغم أنها حلت ثانية بعد منافسها وخصمها حزب «نداء تونس» برئاسة البورقيبي العتيد «الباجي قائد السبسي».

بلا شك أفادت نتائج انتخابات ٢٦ أكتوبر ٢٠١٤ أن «النهضة» خسرت ٢٠ مقعدًا مما كان لها في المجلس التأسيسي المنتخب قبل ثلاثة سنوات. فانحسرت كتلة نوابها من ٨٩ إلى ٦٩ نائبًا من إجمالي ٢١٧ مقعدًا. كما صوت لها هذه المرة أقل من مليون ناخب مقابل نحو ١,٤ مليون في أكتوبر ٢٠١١. لكن إسلاميي تونس، الذين يقولون أنهم منفتحون على الحداثة ومتميزون عن الإخوان المسلمين في مصر، وأنهم قطعوا الصلة بالتنظيم الدولي للجماعة، سيظلون على مدى السنوات الخمس المقبلة (عمر البرلمان الجديد) رقمًا صعبًا، وقوة يُحسب لها حساب في موازين القوى السياسية داخل تونس. فالانتخابات التشريعية أفرزت برلمانًا برأسين عملاقين: هما النداء (٨٦ نائبًا) والنهضة. وخلفهما وعلى مسافة بعيدة ثلاثة كتل برلمانية فقط ذات شأن وهي الاتحاد الوطني الحر (١٦ مقعدًا) والجبهة الشعبية اليسارية (١٥مقعدًا) و حزب آفاق الليبرالي (٨ مقاعد).

أما ما هو دون ذلك ففسيفساء لا يتجاوز أكبر قطعها حجم الأربعة مقاعد (حزب المؤتمر لمؤسسه المنصف المرزوقي) والثلاثة مقاعد (حزب المبادرة برئاسة كمال مرجان وزير الخارجية الأسبق في آخر عهد الدكتاتور بن علي).

خسارة النهضة تتمثل أيضًا في أن حليفيها العلمانيين في تجربة حكم «الترويكا» قد سقطا سقوطًا مدويًا. وكأن الناخبين أرادوا عقابهما على شراكتهما للإسلاميين في الفشل الاقتصادي والأمني، فضلًا عن إطلاق وعود بتحقيق أهداف ثورة ١٤ يناير لم تعرف سبيلها إلى التحقق. فبعدما دخل «المؤتمر» إلى المجلس التأسيسي -المنوط به إصدار الدستور الجديد- بـــ٢٩ مقعدًا، ها هو لم يحصد إلا أربعة. أما حزب التكتل برئاسة رئيس المجلس التأسيسي مصطفي بن جعفر فقد خرج صفر اليدين.

ومع كل هذا فإن ما أبلغني به «الشهودي» يعكس إلى حد كبير الأداء العام لحركة «النهضة» إزاء نتائج الانتخابات. فقد حرصت قيادتها على امتداح سير العملية والهيئة المشرفة عليها، وكانت الأقل شكوى وتذمرًا من «التجاوزات»، كما تبنت خطابًا يرحب بالنتائج ويهنئ الخصم الذي حل أولًا. بل والأهم أنها أخذت تنسج على منوال دعايتها خلال الحملة الانتخابية بأنها تضع مصلحة تونس قبل حزب «النهضة»، وبأنها أقدمت عن التخلي على الحكم لأن «التوافق الوطني « هو الأهم والأبقى.

لكن أداء «النهضة» هذا لا يخلو من أسباب عملية برجماتية. فالحركة وقياداتها تدركان بأن الريح في المنطقة العربية بأسرها غير مواتية لدفع أشرعة الإسلاميين، وبأن عليها التعلم من أخطاء الإخوان المسلمين في مصر وما حدث لهم. وأيضًا لكون غالبية التونسيين أنفسهم غير راضين عن أدائها في الحكم. ومن ثم فإنها خرجت من هذه الانتخابات التشريعية بأقل الأضرار، على نحو يجعل من خسارتها هزيمة بطعم الرضا. وفي هذا السياق، فإن «النهضة» تتطلع إلى أمرين: الأول أن تكون الرقم الأهم وصاحبة الأصوات المرجحة في انتخابات الرئاسة ٢٣ نوفمبر ٢٠١٤. ومن ثم فإن قيادة الحركة أبقت خياراتها مفتوحة على ٢٧ مرشحًا. علمًا بأنها امتنعت عن خوض الانتخابات الرئاسية بمرشح عنها؛ تعلمًا من تجربة إخوان مصر. والأمر الثاني أن النهضة تضع عينها على الانتخابات البلدية المتوقع أن تجرى في عام ٢٠١٥، مع الأخذ في الاعتبار ما يمنحه الدستور الجديد للمجالس المحلية المنتخبة من سلطات واسعة تؤثر على معيشة المواطنين. وفي كلا الأمرين فإن إسلاميي تونس حريصون على العودة إلى المشاركة في حكم البلاد وفي اكتساب خبرات إدارة الدولة.

وبدا فور إعلان نتائج الانتخابات التشريعية أن فرص تشكل حكومة وحدة وطنية ائتلافية واسعة يرأسها «النداء» وتضم «النهضة» ليست مؤكدة، رغم أنها غير

مستبعدة تمامًا. فنتائج الانتخابات كشفت عن سطوة الاستقطاب بين الإسلاميين والعلمانيين في تونس. وسيكون من الصعب على قيادة «النداء» إقناع ناخبي حزبها بعد شوط طويل من التخويف من مشروع الدولة الدينية بالتحالف مع النهضة. هذا مع أن الخيارات الاقتصادية والاجتماعية للحزبين الكبيرين «النداء» و«النهضة» واحدة وإلى جانب الليبرالية الجديدة. وهما يصنفان على الخريطة السياسية لتونس بأنهما ينتميان ليمين الوسط.

ولعل أحد العناصر المؤثرة في رسم مستقبل الحكم في البلاد هو القرار السياسي لمجتمع رجال الأعمال. فقد أفرزت الانتخابات برلمانًا يضم رجال أعمال من الوزن الثقيل ضمن الكتلتين البرلمانيتين للنداء والنهضة. كما قلنا سابقًا فإن اثنين من رجال الأعمال يقودان حزبي «الاتحاد الوطني الحر» (سليم الرياحي) و«آفاق» (ياسين إبراهيم). وللحزبين كتلتي نواب في البرلمان الجديد تحتلان المرتبتين الثالثة والخامسة. ولذا فمن المرجح أن تصبح كلمة رجال الأعمال والاستثمار مؤثرة في تقرير تحالفات الحكم. مع أن اليسار ممثلًا في تحالف «الجبهة الشعبية» برئاسة «حمة الهمامي» قد حقق حضورًا غير مسبوق في تاريخ الحياة البرلمانية للبلاد.

حينما سألت «محمد الناصر» عن حجم المعارضة في البرلمان الجديد -عندما التقيته لمدة ساعة ونصف الساعة في مقر البرلمان مساء الجمعة ٢٦ ديسمبر ٢٠١٤. قال ردًا على سؤالي: «دعنا نتحدث عن المعارضة بعد تشكيل الحكومة الجديدة. وعندها نرى من سيشارك في الحكومة ومن سيكون في المعارضة». إلا أن التصويت على انتخاب الرجل نفسه رئيسًا للبرلمان، وعلى ميزانية الدولة في مطلع ديسمبر، ينبئ بالإجابة. في المناسبة الأولى حصد الناصر في ٤ ديسمبر ١٧٤ صوتًا من ٢١٤ حضروا الجلسة من إجمالي ٢١٧ نائبًا. وفي الحالة الثانية صادق ١٤٧ نائبًا على ميزانية الدولة في ١١ ديسمبر مقابل معارضة ١٥ نائبًا وامتناع ١٠ نواب عن التصويت.

وبحلول يوم الخميس ٥ فبراير ٢٠١٥ حصلت حكومة «الحبيب الصيد» على ثقة البرلمان، حيث حصدت تأييد ١٦٦ نائبًا مقابل رفض ٣٠ نائبًا وامتناع ثمانية آخرين. واتضح أن كتلة نواب الجبهة الشعبية اليسارية هي التي تتصدر المعارضة. وتأكد بعلم اليقين ائتلاف النهضة والنداء معًا. ومعهما كتلتي نواب الاتحاد الوطني الحر وآفاق.[٥]

---

(٥) وفق معطيات تقرير الهيئة المستقلة العليا للانتخابات المشار إليه سابقًا. فإن هذه القوائم تتوزع بين: ٧٣٧ حزبية و١٥٩ ائتلافية و٣٣٤ مستقلة. كما تقول هذه المعطيات أن هذه القوائم مجتمعة ضمت ٩٥٤٩ مرشحًا بينهم ٤٤٩٥ مرشحة، بنسبة ٤٨٪ وأن نحو ٤٣٣٧ مرشحًا لا تتعدى أعمارهم ٣٥ عامًا بنسبة ٤٥,١٪ (ص ١٣٣).

الفصل الخامس
الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية

هذه هي أول انتخابات رئاسية عامة مباشرة حقيقية في تاريخ تونس. من قبل جاء الرئيسان بورقيبة وبن على عبر استفتاءات أو انتخابات مقيدة يشوبها التزوير وتشرف عليها وزارة الداخلية وفي أجواء عبادة الفرد. ولقد حكم الديكتاتور الأخير البلاد ٢٣ عامًا متصلة عبر استفتاءين على مرشح واحد حصل فيهما على نسبة تفوق ٩٩٪ عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٤. وفي انتخابات ١٩٩٩ المقيدة لم يتنازل عن النسبة العبقرية نفسها. وعاد في انتخابات ٢٠٠٤ و ٢٠٠٩ بنتائج ٩٤,٥٪ ثم ٨٩,٦٪. أما الرئيس المؤقت «المنصف المرزوقي» فقد جاء إلى المنصب بعد الثورة عبر اقتراع المجلس التأسيسي في ١٢ ديسمبر ٢٠١١. ومع أن حزب الأكثرية في المجلس «حركة النهضة» والعديد من القوى والرموز السياسية كانت ترغب في نظام برلماني صرف، إلا أن الدستور الجديد انتهى إلى نوع من النظام المختلط، وإن كان يميل إلى منح رئيس الوزراء وحكومته سلطات وصلاحيات أوسع من رئيس الجمهورية، خاصةً في الشئون الداخلية. ووفق نصوص دستور ٢٠١٤ تتركز صلاحيات الرئيس في مجالات الأمن القومي والدفاع والسياسة الخارجية، وإن كان يحق

له أيضًا عرض مشروعات القوانين المتعلقة بالموافقة على المعاهدات، أو بالحريات وحقوق الانسان، أو بالأحوال الشخصية والمصادق عليها من البرلمان على الاستفتاء. وفي كل الأحوال لا يرأس رئيس الجمهورية الحكومة.

ويجرى الترشح لانتخاب رئيس الجمهورية عن طريقين وفق قانون الانتخابات: إما بتزكية من عشرة أعضاء في البرلمان أو من أربعين عضوًا من رؤساء الجماعات المحلية المنتخبة أو من عشرة آلاف من الناخبين الموزعين على الأقل على عشرة دوائر انتخابية، على ألا يقل عددهم عن خمسمائة ناخب لكل دائرة منها (من نص الفصل ٤١ من القانون الأساسي للانتخابات والاستفتاء الصادر من المجلس التأسيسي في ٢٦ مايو ٢٠١٤).

وانتهت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في ٢٥ أكتوبر ٢٠١٤ إلى إعلان قائمة من ٢٧ مرشحًا لخوض انتخاب رئيس الجمهورية ٢٣ نوفمبر ٢٠١٤. أي قبيل يوم واحد من إجراء الانتخابات التشريعية. ولأن الديمقراطية في تونس ناشئة، فقد انعكس هذا على كثرة عدد المتقدمين للترشح في انتخابات ٢٠١٤. وكذا في طول القائمة النهائية للمرشحين. وواقع الحال أن ٧٠ مرشحًا تقدموا إلى هيئة الانتخابات بأوراقهم معززة بتزكيات عشرة أو أكثر من نواب المجلس التأسيسي أو عشرة آلاف ناخب أو أكثر. وانتهى الحال بالهيئة إلى استبعاد ٤١ مرشحًا، فضلًا عن انسحاب اثنين من المرشحين قبل إعلان القائمة النهائية. إن كثرة عدد المرشحين للرئاسة أمر مفهوم لدي الديمقراطيات الناشئة، تمامًا مثل كثرة عدد الأحزاب وتشتت وتفتت الخريطة الحزبية وسيولتها. لكن ما ليس مفهومًا أو مقبولًا هو ما أكدته هيئة الانتخابات بشأن تفشي ظاهرة الغش والتلاعب في التزكيات المقدمة بالعديد من القوائم المستبعدة. وفي هذا السياق قال رئيس الهيئة الدكتور «شفيق صرصار» أن «عمليات التدليس كانت بحجم كبير وكشفت عن شبكات كاملة تسعي لتزوير الانتخابات». ولاشك أن مثل هذه الظاهرة من شأنها زيادة حالة عدم الثقة بين الناخبين وفي العملية الانتخابية. علمًا بأن نحو ٤٠٪ من المؤهلين للانتخاب امتنعوا عن التسجيل في قوائم الناخبين، وهو مؤشر له دلالة سلبية، واستند إليه دعاة مقاطعة الانتخابات بين أقصي اليمين وأقصي اليسار.

وإذا ما تأملنا الآن في قائمة المرشحين الرئاسيين السبعة والعشرين نفسها فإنه بالإمكان تسجيل الملاحظات التالية:

أولًا: تعكس القائمة تنوعًا وتوازنًا ما بين المرشحين المتقدمين بوصفهم حزبيين وبين أولئك المستقلين، فقد سجلت القائمة ١٣ مرشحًا حزبيًا مقابل ١٤ مستقلًا. والملاحظ أن الأحزاب و الائتلافات الحزبية الكبيرة حاضرة على قائمة المرشحين الحزبيين، ومثال هذا

الباجي قائد السبسي (نداء تونس) وحمة الهمامي (الحركة الشعبية) ومصطفي بن جعفر (التكتل) وأحمد نجيب الشابي (الجمهوري).. وهكذا. لكن الغائب الأكبر يظل هو حزب النهضة الإسلامي الذي وضع رئيسه «راشد الغنوشي» هذا الامتناع عن الترشح للرئاسة ضمن قائمة «تنازلات» بهدف بلوغ «التوافق الوطني» وضمان «إنجاح المرحلة الانتقالية». ورغم تبني «النهضة» لخيار «رئيس توافقي» -لم يجر التوصل إليه أبدًا- فإن نواب الحزب ذاته في المجلس التأسيسي منحوا تزكياتهم لتسعة مرشحين مختلفين. كما يلفت النظر حالة التداخل الجارية بين ماهو حزبي وما هو مستقل. وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن رجل الأعمال الصفاقسي «محمد الفريخة» كان مرشحًا على رأس قائمة حزب النهضة بالمدينة. لكنه خاض لاحقًا الانتخابات الرئاسية كمرشح مستقل.

ثانيًا: إذا كان «السبسي» خير من يمثل استمرار الطبقة السياسية الموروثة من زمن زعيم الاستقلال الرئيس «الحبيب بورقيبة»، فإن قائمة المرشحين السبعة والعشرين تضم خمسة أسماء على الأقل تمثل رجال «بن علي». ولعل أشهرهم «كمال مرجان» آخر وزير خارجية في عهد الرئيس المخلوع. وكذا الوزير السابق وعلى نحو متواصل بين عامي ١٩٩٤ و٢٠١١ «منذر الزنايدي»، فضلًا عن الوزير السابق أيضًا «عبد الرحيم الزواري». ولا شك أن ترشح خمسة من رجال «بن علي» دفعة واحد يعكس محاولة أنصار النظام السابق العودة بقوة إلى المشهد السياسي وإلى الحكم. وهو مؤشر يُضاف إلى مظاهر أخرى في الاتجاه ذاته، على خلفية إخفاق المجلس التأسيسي في سن قانون للعزل السياسي. ومن هذه المؤشرات «قوائم أحزاب الفلول» التي تقدمت إلى الانتخابات التشريعية. وكذا وجود وسطوة قيادات من الحزب الحاكم السابق (التجمع الدستوري) داخل الهياكل القيادية لحزب «نداء تونس» نفسه.

ثالثًا: لاشك أن بين المرشحين الرئاسيين أسماء تنتمي إلى الشباب، خاصة من هم في عقد الأربعينيات. علمًا بأن الدستور يحدد عمر ٣٥ سنة كحد أدني للترشح لمنصب رئيس الجمهورية. لكن قراءة قائمة المرشحين تلفت الانتباه إلى أن العديد من الأسماء الكبيرة المشهورة إعلاميًا وفي الحقل السياسي تجسد شيخوخة الزعامات. ولقد تمكنا، وفق المعلومات المتوافرة، من رصد ١١ مرشحًا شهيرًا على الأقل تجاوزوا سن الستين، فيما هناك ثلاث شخصيات على الأقل تخطت يقينًا السبعين. وهنا نشير على نحو خاص إلى «السبسي» (٨٨ عامًا) و«بن جعفر» (٧٤ عامًا) و«الشابي» (٧١ عامًا)، فضلًا عن «المرزوقي» (٦٩ عامًا)، و«مرجان» (٦٦ عامًا).

رابعًا: هناك خمسة من رجال الأعمال الكبار المشاهير على قائمة المرشحين السبعة والعشرين، وهكذا إذا كان مسار الثورة التونسية قد أخفق في ترجمة كسر احتكار

السلطة إلى اعادة توزيع للثروة وكسر احتكارها، فإن هجمة رجال الأعمال تجاه الترشح للرئاسة قد تعني السير في الاتجاه المعاكس. أي الرغبة في المزيد من ترجمة الثروة إلى نفوذ سياسي سلطوي. وفي هذا السياق أيضًا فإن تصفح أسماء المرشحين تشير إلى أكثر من «برلسكوني» تونسي، وتحديدًا هناك «العربي نصرة» المؤسس والمالك السابق لأول قناة تليفزيونية خاصة في تونس «هنبعل»، وكذا «الهاشمي الحامدي» مؤسس ورئيس فضائية «المستقلة» من لندن، والذي مثّل فوز قوائم حزبه «العريضة الشعبية» في انتخابات المجلس التأسيسي أكتوبر ٢٠١١، بالمركز الثالث في عموم تونس والأول في ولاية «سيدي بوزيد» مهد ثورات الربيع العربي، بمثابة مفاجأة وفاجعة سياسية تعكس عمق ارتباط المال بالسياسة، وقدرة خطاب الوعود المعيشية الزائفة على خداع الناخبين البسطاء. خامسًا: من اللافت ضعف حظوظ المرأة على قائمة المرشحين السبع والعشرين، فقط مرشحة واحدة هي القاضية «كلثوم كنو « الرئيسة السابقة لجمعية القضاة، والمشهود لها بمواقفها المشرفة في زمن الدكتاتور «بن علي» وبعده. ولاشك أن مثل هذا الحضور الضعيف للمرأة يعكس المسافة الكبيرة بين واقع المرأة التونسية في حقل العمل السياسي، وبين تقدمية القوانين الموروثة من زمن «بورقيبة». وحتى إزاء مواد القانون الحالي للانتخابات التشريعية، والتي تنص وتضمن التناصف في قوائم المرشحين للبرلمان. سادسًا: كان هناك ثمة جدل خلف الكواليس في المجتمع التونسي حول شبهات وإمكانات استغلال النفوذ بالنسبة لمنصبي رئيس الجمهورية ورئيس المجلس التأسيسي مع استمرار «المرزوقي» و«بن جعفر» في منصبيهما رغم ترشحهما للانتخابات الرئاسية. والحاصل أن ناقدي هذه الظاهرة والمتخوفين منها أشاروا إلى أن الحوار الوطني حول إنهاء المرحلة الانتقالية والدستور وقانون الانتخابات لم يول هذه المسألة الأهمية الواجبة. لكن حلول الانتخابات الرئاسية وضعهم أمام أمر واقع. ومع أن قيادة حزب نداء تونس شنت حملة إعلامية بعيد الانتخابات التشريعية تطالب «المرزوقي» و«بن جعفر» بالاستقالة من منصبيهما. إلا أن الاثنين طالما حاججا منتقديهما في هذا الشأن بأن البقاء في المنصبين ضمانة لتجنب فراغ في مؤسسات الدولة والسلطة.

* * *

انطلقت الحملة الانتخابية الرئاسية فعليًا الأحد ٢ نوفمبر ٢٠١٤ بمؤتمرين للرئيس المؤقت والمرشح المستقل المنصف المرزوقي في العاصمة تونس، وللباجي قائد السبسي رئيس حزب نداء تونس الفائز بالأغلبية النسبية في البرلمان الجديد، وذلك من مدينة المنستير مسقط رأس مؤسس الجمهورية الحبيب بورقيبة. وتحديدًا من الساحة الفسيحة المفضية إلى ضريح بورقيبة.

وقدم المرزوقي نفسه في المؤتمر -الذي شهدته بقاعة سينما «الكوليزي» بشارع الحبيب بورقيبة- بوصفه مرشح الثورة، محذرًا من عودة النظام القديم والاستبداد. ووسط هتافات أنصاره الذين ملأوا القاعة عن آخرها (تسع نحو ٣ آلاف مقعد) قال أن تونس تواجه خطر تغوّل السلطة، وذلك في إشارة إلى سعي «السبسي» لرئاسة الجمهورية فيجمع حزبه «النداء» بين الرئاسات الثلاثة (الدولة والبرلمان والحكومة). كما تضمنت كلمة المرزوقي انتقادات لعهد «بورقيبة»، وقال: «المنظومة القديمة تريد العودة إلى الحكم بعدما انتهكوا حريات المواطنين لأكثر من خمسين سنة». وشهدت قاعة المؤتمر ترديد هتافات طالما أطلقها تونسيون معارضون لحكم الرئيسين الأسبقين بورقيبة وبن علي من قبيل: «يسقط حزب الدستور.. يسقط جلاد الشعب»، و«تونس حرة والتجمع على برة»، فضلًا عن شعار مبتكر بعد ثورة ١٤ يناير هو: «لارجوع لارجوع.. لا لعصابة المخلوع».

واعترف المرزوقي الذي لم يحصل حزبه «المؤتمر من أجل الجمهورية» إلا على أربعة مقاعد فقط مقابل ٨٦ مقعدًا للنداء في الانتخابات التشريعية بارتكابه أخطاء اثناء فترة حكم «الترويكا» بالشراكة مع حزبي «النهضة» الإسلامي و«التكتل» العلماني. لكنه دعا لتوحد من أسمها بـــــــ»كل القوى الديمقراطية من أجل بناء نظام جديد». إلا أنه لم يتطرق إلى دعوة مرشح «التكتل» ورئيس المجلس التأسيسي «مصطفي بن جعفر» لتنازل من وصفهم بمرشحي»العائلة الديمقراطية» لمرشح رئاسي واحد في مواجهة صعود حظوظ «السبسي» بعد الانتخابات التشريعية. ولقد لاحظت بنفسي، وبعدما سألت أيضًا مراقبين في المؤتمر، حضور شباب من المنتسبين لحزب «النهضة» الإسلامي للمؤتمر، وإن كان الحزب لم يتخذ أبدًا قرارًا بشأن دعم أي مرشح في الانتخابات الرئاسية. هذا مع أن مجلس شورى الحزب عقد سلسلة اجتماعات لهذا الغرض.

فور انتهاء المؤتمر الانتخابي الأول للمرشح الرئاسي لنداء تونس في المنستير مساء اليوم ذاته، اتصلت هاتفيًا بالقيادي بالحزب «محمود بن رمضان». فأبلغني بأن المؤتمر حضره نحو ٢٥ ألفًا في الساحة المفضية إلى ضريح بورقيبة بالمدينة. وقال أن السبسي قدم خطابًا يدعو لوحدة جميع التونسيين، ونقل عنه قوله: «أنا سأكون رئيسًا لكل التونسيين». وأشار «بن رمضان» إلى أن السبسي عازم على خوض السباق للنهاية ولن يتنازل لأحد. ونفي أن مرشح النداء سيعيد وحزبه إنتاج النظام القديم. ورجح أن يتقدم ثلاثة مرشحين المنافسة نحو قصر الرئاسة (قرطاج) وهم: السبسي والمرزوقي و كمال الرياحي.

وهذه المرة فإن الانتخابات الرئاسية مختلفة عن تلك التشريعية التي سبقتها بأقل

من شهر واحد؛ فالطابع الشخصي في حملات الدعاية أكثر وضوحًا. ولا شك أن الإنفاق على اللافتات الإعلانية العملاقة للمرشحين الرئاسيين باهظة التكلفة في سماء تونس العاصمة أمر بالغ الوضوح لمن زار البلاد عشية الانتخابات. وإذا ما تجولت بسيارة في المدينة ستخرج بانطباع مفاده ان هناك أربعة مرشحين هم الأكثر حضورًا في دعايات الشوارع. وهم على الترتيب: «الباجي قائد السبسي» رئيس حزب نداء تونس الذي حقق حزبه الأكثرية في البرلمان الجديد، يليه مرشح اليسار والجبهة الشعبية «حمة الهمامي». ثم يأتي رجلا الأعمال «سليم الرياحي» رئيس حزب الاتحاد الوطني الحر الذي حل ثالثًا في الانتخابات التشريعية، ورئيس النادي الأفريقي الرياضي والمرشح المستقل «محمد الفريخة». ومع ذلك فإن حملة الرئيس المؤقت «المرزوقي» المدعوم بشكل غير رسمي وغير معلن من غالبية الكتلة الانتخابية لحزب حركة النهضة الإسلامي، ممن يُطلق عليهم «شعب النهضة»، تبدو أكثر حضورًا على الأرض. مجموعات من الشباب وتجمعات تجتذب المارة بنقاشاتها وبتوزيع منشورات الدعاية هنا وهناك. وكما قال لي المحلل السياسي «حسان فطحلي» فإن «المرزوقي» (٦٩ عاما) كثف من لقاءاته المباشرة مع المواطنين ومؤتمراته الجماهيرية، على نحو لم يقم به منافسه الرئيسي «السبسي» (٨٨ عامًا). وإجمالًا فإن أكثر من مراقب أبلغني بأن مجريات الحملات الانتخابية منذ بدايتها، أبرزت ماكينتين انتخابيتن كبيرتين تعملان خلف «السبسي» و«المرزوقي». تليهما ماكينة أكثر تواضعًا نسبيًا تعمل لحساب «الهمامي».

وواقع الحال أن مرشح اليسار هو الأكثر جدية في محاولات كسر حالة الاستقطاب الثنائي (السبسي /المرزوقي) القائمة بين المرشحين الأوفر حظًا لخوض جولة الإعادة «السبسي» و«المرزوقي»، وإلى حد أن مراقبين لم يستبعدوا في اللحظات الأخيرة أن يحقق مفاجأة إزاحة «المرزوقي» والإعادة مع «السبسي». فهو الأكثر جاذبية في اللقاءات التليفزيونية بالمساء، والتي فاقت في معدلات مشاهدتها المسلسلات الدرامية الرمضانية، وفق دراسات إعلامية. ولقد أطل «الهمامي» -وهو مناضل شيوعي من زمن ديكتاتورية بن علي- في مظهر جديد تمامًا مرتديًا ملابس أنيقة وربطة عنق، واعتنى بتصفيف شعره، واستعان بفريق إعلامي محترف يفهم كيفية مخاطبة الجمهور وتنظيم حملات الدعاية على الطريقة الأمريكية. صحيح أن مرشح اليسار بدأ حملته بمؤتمر في إحدى ولايات الوسط والجنوب المهمشة والأكثر فقرًا (قفصة)، وصحيح أنه تعهد بتخفيض راتب رئيس الجمهورية، وصحيح أن مواطنين عادين يقدرون له رفض التعويض المالي على سنوات السجن والاضطهاد، ويقارنون بين موقفه هذا وبين موقف رجال في حركة النهضة تهافتوا لحصد تلك التعويضات المالية، إلا أن «الهمامي» أدخل أيضًا تحولات على خطابه المعتاد. فطمأن المستثمرين المحليين والأجانب، وتخلى عن المناداة

بالتوقف عن سداد الديون الخارجية. وسعي لمواجهة الدعاية المضادة التي تشكك في موقفه من الدين فزار مقابر الأولياء الصالحين، وتعهد في برامج تليفزيونية بالحفاظ على هوية تونس الإسلامية، مؤكدًا «أنه هو الآخر مسلم». علمًا بأن حزبه ظل يرشح «محجبات» على قوائمه منذ انتخابات المجلس التأسيسي ٢٠١١. كما أسقط في عام ٢٠١٢ صفة «الشيوعي» عن اسمه «العمال». لكن الأهم هنا أن «الهمامي» أثبت قدرته كمرشح على تحقيق تعبئة جماهيرية في مؤتمراته الانتخابية، والتي بدا في بعضها وكأنه يلاحق «السبسي» و«المرزوقي» خطاهما، في الأماكن ذاتها، وفي اليوم التالي مباشرةً.

وبالقطع كان من الصعب الحكم على حصاد محاولة مرشح اليسار لكسر الاستقطاب الثنائي بين «السبسي» و«المرزوقي» حتى لحظة إعلان نتائج الانتخابات. فهذا الاستقطاب هو بالأساس بين كتلتي التصويت الكبيرتين لـــــ «نداء تونس» و«النهضة»، مع أن قيادة الحركة الاسلامية كانت قد أعلنت امتناعها عن دعم مرشح بعينه، لتفتح الباب لاحقًا أمام مفاوضات تشكيل الحكومة ورئاسة البرلمان الجديدين. علمًا بأن «نداء تونس» اتبع تكتيكًا أعلن بمقتضاه، الامتناع عن خوض أي مفاوضات بشأن هذه الأمور إلى حين الانتهاء من الانتخابات الرئاسية تمامًا.

في هذا السياق، فإن هناك من نظر إلى نجاح حملة «الهمامي» بأنها خصم من رصيد وفرص «المرزوقي» لأنه نازعه على صفة «مرشح الثورة» في مواجهة «السبسي» مرشح «الثورة المضادة والنظام القديم». مقابل من يرى أن «الهمامي» نفسه يسحب من رصيد «السبسي» على قاعدة منازعته على صفة «مرشح الدولة المدنية» في مواجهة مخاطر «مشروع الاسلام السياسي»، ونظرًا لمعارضته حكم الترويكا بقيادة النهضة وبمشاركة «المرزوقي»، والذي دام لنحو عامين بعد الثورة.

ويمكن القول بأن الحملة الانتخابية الرئاسية قد شهدت صراعًا بين جاذبية وقوة الاستقطاب الثنائي وبين محاولات كسره من منافسي «السبسي» و«المرزوقي» معًا. على سبيل المثال، فإن «زياد كريشان» مدير تحرير «المغرب» -وهي من أكثر الصحف احترامًا وتأثيرًا- كتب صباح يوم الأربعاء ١٩ نوفمبر ٢٠١٤ مقالًا تحت عنوان: «مرحبًا بالاستقطاب الثنائي». واعتبر أن الدعوة لما يُسمى بـــــ«التصويت النافع» إلى جانب «السبسي» أو «المرزوقي» تكتسب المزيد من الأرض مع الاقتراب من يوم الاقتراع. وقال أن «الاستقطاب علامة صحة في الديمقراطيات لأنه يعني تداول السلطة بين قوتين سياسيتين أو حزبين كبيرين». ولقد شهد الأسبوع الأخير من الحملة الانتخابية سخونة في الحملات الانتخابية التي ظلت على مدى الأسبوعين الأولين شبه فاترة، وفق ما أبلغنا

به «رفيق الحلواني» المنسق العام لشبكة «مراقبون» أضخم منظمات المجتمع المحلي في ملاحظة الانتخابات بتونس. واللافت أن خمسة مرشحين من إجمالي ٢٧ مرشحًا رئاسيًا أعلنوا وقف حملاتهم والانسحاب من الانتخابات قبل الاقتراع. أبرزهم محافظ البنك المركزي السابق «مصطفي كمال النابلي». والأربعة الآخرون هم: عبد الرؤوف العيادي، ومحمد الحامدي، ونور الدين حشاد، وعبد الرحيم الزواري. واتضح لاحقًا أن هؤلاء الخمسة حصدوا مجتمعين أقل من واحد في المائة من أصوات المقترعين (تحديدا ٠,٦٤٪ مستحقة عن ٢٠,٧ ألف صوت). ولقد تصدر الغضب من تسلط الاستقطاب الثنائي أسباب هؤلاء المرشحين المعلنة لقرار الانسحاب، فضلًا عن الشكوى من «المال السياسي الفاسد».

في سياق الاستقطاب ومحاولات كسره، كان ثمة اهتمام لافت بأخطاء ارتكبها كل من «المرزوقي» و«السبسي» خلال الحملة الانتخابية. فالمرزوقي كان قد وصف خصومه والنظام القديم بـ«الطاغوت»، مما أهاج الصحافة والإعلام المعاديين له بالأصل، فقالوا أنه يستخدم لغة المتطرفين والإرهابيين الإسلاميين ويحرض على القتل. وأضيف إلى هذا الخطأ ظهور سلفيين إلى جواره في مؤتمراته الانتخابية، وضاعف من حالة الهياج الإعلامي ضده البيان الذي أصدره اثنان من قيادات «روابط حماية الثورة» -المنحلة بحكم قضائي لتورطها في العنف- ونُشر على مواقع التواصل الاجتماعي، والذي هدد بـ«حمام دم» لو فاز «السبسي». وقد قرأ معارضو «المرزوقي» هذا البيان باعتباره دعمًا «للمرزوقي»؛ نظرًا لوجود شكوك حول علاقة «روابط حماية الثورة» بحركة «النهضة».

لكن «المرزوقي» الذي يستند في خطابه إلى التحذير من عودة النظام القديم ومخاطر تغوّل «النداء» على مؤسسات الحكم من برلمان وحكومة ورئاسة جمهورية، اختار في مسار جولاته الانتخابية التركيز على مناطق التهميش الداخلية، الناقمة على حكم «بورقيبة» و«بن علي» لحرمانها من فرص متكافئة في التنمية مع الساحل. وأمعن «المرزوقي» في تحدي ومواجهة حملات خصومه بأنه أضر بهيبة ومقام منصب رئيس الدولة بعدم اعتنائه بملابسه وبتخليه عن ارتداء ربطة عنق، حيث لجأ في أكثر من مناسبة انتخابية إلى ارتداء «البرنوس» الشعبي التقليدي، مستهدفًا رمزية الانتماء لأهل الوسط والجنوب وأقصى الشمال الغربي، علمًا بأنه بالأصل من أبناء هذه المناطق، وتحديدًا من ولاية «قبلي» بالجنوب.

على خلاف ذلك فإن «السبسي» بدأ حملته من الساحل -وتحديدًا من أمام مقبرة مؤسس الجمهورية التونسية «الحبيب بورقيبة» في مدينة المنستير بالشمال- وطالما تشبه بـ«المجاهد الأكبر» في أسلوبه الخطابي، وفي ارتداء نظارات الشمس والنظر إلى أعلى. ووفق ما قاله لنا المحلل السياسي بالإذاعة الوطنية «كمال الشارني» فإن

مرشح «نداء تونس»، الذي يعتمد خطاب إعادة هيبة الدولة وأولوية الأمن ومكافحة الإرهاب، سعى لأن يدفع منافسه الرئيسي «المرزوقي» فاتورة أخطاء حكم الترويكا. لكن «السبسي» أنهى حملته الانتخابية في «صفاقس» جنوبًا، وهي الخزان التصويتي الكبير، وثاني أكبر المدن، والعاصمة الاقتصادية والتجارية للبلاد، وشهدت انقسامًا واضحًا بين كتلتي مؤيدي «النداء» و«النهضة». وكان عليه مواجهة شائعات مرضه بسبب تقدم السن، ونظرًا لقلة حضوره في لقاءات مباشرة ومؤتمرات جماهيرية، فقال في مؤتمر بالعاصمة قبل أيام من اختتام الحملة الانتخابية أنه مستعد لأن يخلع ملابسه كي يتأكد الجميع أنه قادر على القيام بأعباء الرئاسة، وإن كنت قد استمعت إلى عديد من المراقبين في تونس قالوا أن الرجل لا يستطيع أن يخطب في جمع لأكثر من ربع الساعة. إلا أن المأخذ الأكبر على «السبسي» في حملته هو اجتماعه بعلماء دين من جامع الزيتونة، الأمر الذي اعتبره خصومه استغلالًا سياسيًا يخدش من إخلاصه لمدنية الدولة.

بعد ظهر يوم الجمعة ٢١ نوفمبر ٢٠١٤، وهو اليوم السابق مباشرةً على الصمت الانتخابي، أمضيت نحو أربع ساعات في شارع الحبيب بورقيبة أتابع مجريات مؤتمرين انتخابيين للرياحي والهمامي. انعقدا في التوقيت نفسه ولم يكن يفصل بينهما إلا بضعة أمتار محدودة. كان جمهور مؤتمر الرياحي أكبر بكثير، وربما يعود هذا إلى أن الرجل جاء بنفسه وتحدث، بينما كان «حمة الهمامي» حاضرًا في الوقت نفسه في مؤتمر انتخابي على بعد نحو ١٥ كليو مترا فقط شرقي العاصمة بمدينة ساحلية تدعى «حمام الأنف». وكذا ربما لأن اعضاء حملة الرياحي أخذوا في توزيع «تيشرتات» و«قبعات» على المارة. كما أن المنصة وإمكانيات الصوت وشاشات العرض العملاقة كانت أفضل بما لا يقارن بحملة الهمامي. لكن ببساطة أمكنني ملاحظة انخفاض منسوب السياسة عند مؤتمر الرياحي مقارنةً بالمؤتمر الآخر. كما تؤكد نوعية المنظمين والحضور وكذا الأغاني المنبعثة من مكبرات الصوت هذا الاستنتاج. وتستطيع أن تستشعر روح مشجعي كرة القدم في مؤتمر الرياحي، فعندما حضر نجم المؤتمر، أخيرًا وبعد طول انتظار، في موكب سيارات فارهة فخمة، ترددت شعارات مشجعي النادي الأفريقي، وبعدما اعتلى المنصة كي يخطب لدقائق معدودة -لا تتجاوز عشر- اتضح أن الرجل يفتقد إلى كاريزما زعيم سياسي، لكن بدا واضحًا أنه يعتمد على مظهر شاب لا يخلو من وسامة. وتكررت في خطبته الموجزة كلمات ثلاث بغزارة: الشباب.. والثورة.. والمستقبل.

كادت أن تقع مشاجرة بين أنصار الرياحي والهمامي فور وصول موكب الأول، حيث أخذت المنصة المتواضعة نسبيًا للثاني، في مناوشة أنصار الهمامي حين أخذت تصيح بأن «حمة لا يدفع الأموال الفاسدة لشراء الأصوات وليس من النظام القديم.. كما أنه وقف ضد المشروع الظلامي بعد الثورة». إلا ان قوة محدودة من الشرطة تدخلت للفصل

بين من انفلتت أعصابهم من الجانبين. وعندما سألت ضابطًا كيف يجري التصريح بإقامة مؤتمرين لمرشحين متنافسين في الوقت نفسه وعلى هذا القرب، أجابني ضاحكًا بما يفيد أنه لا مشكلة في ذلك مطلقًا.

كان مؤيدو مرشح «الجبهة الشعبية» اليسارية من جمهور لا يحمل ملامح البورجوازية التونسية، لكن عندما كانوا يهتفون لمرشحهم بشعار: «الشعب يريد حمة برزيدون»، اندهشت لمدى تغلغل الثقافة الفرنسية والفرانكفونية على هذا النحو بين أناس جاء العديد منهم من أوساط شعبية. وعندما أخذت أطرح على مؤيدي الهمامي سؤالًا افتراضيًا عن كيف سيصوتون إذا كان «السبسي» و«المرزوقي» فرسا جولة الإعادة وجدت نفسي أمام ثلاثة مواقف: الأول والأكثر حضورًا هو رفض الإجابة بوصف أن من جاءوا على ثقة في عبور مرشحهم إلى الإعادة. والثاني من الأكبر سنًا الذين قالوا أنهم حينها سيختارون التصويت للسبسي. أما الثالث فللأصغر سنًا من هؤلاء الشباب الذين انتهوا إلى أنهم في تلك الحالة سيقاطعون الاقتراع أو سيضعون في الصندوق ورقة بيضاء.

وكي تكتمل صورة ما عايشت قبيل يوم اقتراع الجولة الأولى من انتخابات الرئاسة يحسن هنا أن نذكر ثلاث وقائع مصاحبة:

الأولى: أن رجل الأعمال المصري نجيب ساويرس فرض نفسه على وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي حين ظهرت صورته وهو يصافح «السبسي» والذي استقبله قبيل إجراء الانتخابات الرئاسية بأقل من أسبوع واحد. ووفق الخبر الذي نشرته صحيفة «الشروق» في عدد ١٨ نوفمبر ٢٠١٤ فإن «ساويرس» جاء إلى تونس على رأس وفد قيادي من حزبه «المصريين الأحرار» للتهنئة بفوز «نداء تونس» في الانتخابات التشريعية. وأضافت الصحيفة -المنحازة بوضوح للسبسي- أن رجل الأعمال التونسي «طارق بن عمار» حضر اللقاء، وأشارت إلى علاقات العمل والصداقة التي تربطه بـ«ساويرس». كما لم يفت على الصحيفة أن تذكر في نهاية خبرها أن حزب المصريين الأحرار من أشد معارضي الإخوان المسلمين في مصر. لكن هذا الخبر الذي أثار جدلًا واسعًا على مواقع التواصل الاجتماعي سرعان ما صحبته إشاعات غير مؤكدة بأن «ساويرس» ضخ ما بين مليون وأربعة ملايين دولار في الحملة الانتخابية للسبسي؛ إلا أنه لم يكن بإمكاني التأكد من صحة هذه المعلومات.

الثانية: أن تونس مساء الخميس ٢٠ نوفمبر ٢٠١٤ أي قبل يوم الاقتراع بثلاثة أيام، ودّعت المجلس الوطني التأسيسي الذي وضع دستور الجمهورية الثانية بعد الاستقلال، وذلك بجلسة ختامية وقع فيها ١٩٠ نائبًا من إجمالي ٢١٧ على وثيقة الدستور الذي

جرى التوصل إليه في ٢٧ يناير ٢٠١٤. واللافت أن كافة قنوات التليفزيون العمومية والخاصة قاطعت بث وقائع «الجلسة التاريخية» على الهواء. وهو أمر فسره مراقبون بأنه التزام بحيادية التغطية لمرشحي الانتخابات الرئاسية؛ نظرًا لأن رئيس المجلس «مصطفي بن جعفر» من بين المرشحين لهذه الانتخابات. ويبدو أن هذه المقاطعة لم ترض «بن جعفر» الذي قال في كلمة قصيرة مفتتحًا الجلسة: «البث المباشر مقطوع عن هذه الجلسة التاريخية وهذا نسجله للتاريخ». واقتصرت الجلسة، التي حضرتها بمقر البرلمان بحي «باردو» بالعاصمة، على كلمة رئيس المجلس وعلى توقيع النواب الحضور على وثيقة الدستور. وتغيب عن الجلسة سبعة وعشرون نائبًا، من بينهم النائبان الوحيدان عن حزب نداء تونس «خميس قسيلة» و«عبد العزيز القطي». علمًا بان الحزب الذي حصد أكثرية مقاعد البرلمان الجديد (٨٦ مقعدا) كان له بالمجلس التأسيسي نحو عشرة نواب . واستقال ثمانية منهم إثر خلافات على اختيار قيادة الحزب برئاسة «السبسي» لرؤساء قوائمه في الانتخابات التشريعية. وكان لافتًا أن أحد مقاعد قاعة البرلمان وضع عليها صورة الشهيد النائب اليساري «محمد البراهمي» الذي اغتيل في ٢٥ يوليو ٢٠١٣، وخلفها علم تونس. نواب المجلس التأسيسي انشغلوا -انتظارًا لانعقاد الجلسة التاريخية وفي الاستراحة- بحوارات ضاحكة عن نتائج الانتخابات التشريعية. وعاتب عدد منهم مندوب «الشروق» أوسع الصحف التونسية اليومية انتشارًا (متوسط ٧٠ ألف نسخة يوميًا) لأن الصحيفة خرجت صباح يوم الجلسة بعنوان: «وأخيرًا.. انتهى كابوس المجلس التأسيسي».

الواقعة الثالثة: أن الرئيس المؤقت المرزوقي بادر بإرسال خطاب إلى السبسي بوصفه رئيسًا لحزب الأكثرية في البرلمان الجديد يكلفه بإجراء مشاورات تشكيل الحكومة الجديدة. وجاءت هذه الخطوة فور أن عقدت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، ظهر الجمعة ٢١ نوفمبر ٢٠١٤، مؤتمرًا صحفيًا أعلنت فيه النتائج النهائية للانتخابات التشريعية. ولقد رفض السبسي من جانبه هذا التكليف على خلفية تفسيره لنص الدستور ذاته (المادة ٨٩) بأن من يقوم بالتكليف هو الرئيس الجديد المنتخب بشكل مباشر. وواقع الأمر أن نص المادة أثار جدلًا دستوريًا وسياسيًا شغل صفحات الصحف وموجات التليفزيون والإذاعة وجلسات الحوار الوطني، إلى ما قبل إجراء جولة الاعادة للانتخابات الرئاسية بقليل.وكان خطاب التكليف الذي أرسله المرزوقي كأن لم يكن. وأُرجئ تكليف تشكيل الحكومة الجديدة إلى ما بعد الانتهاء تمامًا من الانتخابات الرئاسية، وخروج «المرزوقي» من قصر قرطاج.

* * *

صباح يوم الاقتراع توجهت إلى مركز مدرسة نهج مارسيليا بوسط العاصمة.

ولاحظت في الساعة الثامنة والنصف موكبًا متواضعًا لسيارات سوداء أمام مقر المركز. وقف رجل خمسيني ببذلة مدنية حوله عدد من الصحفيين. ولما سألت ناخبين تصادف دخولهم إلى المركز عمن هو ؟ أجابوا بأنهم لا يعرفونه. بعدما انصرف الرجل سريعًا، سألت زملائي الصحفيين عنه، فأجابوا بأنه وزير الدفاع غازي الجريبي (بالأصل قاضي)، كان يتفقد مكاتب الاقتراع. وتعكس هذه الواقعة محدودية ثقل الجيش في النظام السياسي للبلاد مقارنةً بالحالة المصرية. فعلاوة على أن وزير الدفاع من بين المدنيين، فإنه يكاد يكون بلا حضور إعلامي وبلا شهرة بين مواطنيه. وخلال جولتي على مكاتب الاقتراع الثمانية في هذا المركز، تباينت إجابات رؤسائها ما بين أن الساعة الأولى للاقتراع شهدت إقبالًا أقل مما كان عليه الحال في الانتخابات التشريعية الشهر الماضي، أو أن الإقبال هو نفسه. وتبينت بنفسي ضعف تمثيل مندوبي «المرزوقي» في مكاتب الاقتراع جميعها، فلم أعثر ولو على ممثل واحد له. أما «السبسي» فقد كان مندوبوه حاضرون في كافة المكاتب. يليهم في كثافة الحضور مندوبو «الرياحي». أما باقي المرشحين فقد انعدم تمثيل أي منهم ولو بمندوب واحد.

وانتقلت إلى مركز اقتراع آخر في منطقة شعبية بوسط المدينة، حيث أبلغني «محمد عبيدي» رئيس مركز في المدرسة الاعدادية بباب الخضراء الواقعة في نهج «قليبية»، بأنه حتى الساعة الحادية عشرة إلا الربع، فإن أقل من ألف ناخب من إجمالي ٤٤٦٢ ناخبًا أدلوا بأصواتهم. وأشار إلى أن المعدل أقل مما كان عليه في الانتخابات التشريعية، حيث بلغ عدد المصوتين في هذا التوقيت نحو ١٣٠٠ ناخب. كما لفت نظري إلى عزوف الشباب، مشيرًا إلى مكاتب اقتراع داخل ساحة المدرسة تخلو من أي صفوف أمامها، وهي وفق أرقام بطاقات التعريف الوطني (البطاقات الشخصية) الأحدث في تسلسلها. ولقد لاحظت بنفسي بالمقابل حضورًا لافتًا للسيدات وكبار السن. وحين سألت أحد الملاحظين في هذا المركز عن غياب مندوبي المرزوقي مقارنةً بالحضور التام في كل المكاتب لمندوبي السبسي، أجابني بأن ماكينة المرزوقي الانتخابية ضعيفة في العاصمة وقوية في الجهات الداخلية.

بين هذين الموقعين كنت قد زرت مركز «نهج الهند» في نحو العاشرة صباحًا، وصادفني في الشارع المؤدي إليه شعار مكتوب بخط عفوي باللون الأزرق على حائط لأحد المنازل: «الأحزاب في خدمة الأحباب». ولم تخرج ملاحظاتي واستنتاجاتي في «نهج الهند» عما كان عليه الحال في «نهج مارسيليا « و «نهج قليبية». وتيقنت بنفسي أن صفوف الناخبين أمام مكاتب الاقتراع في هذا المركز أيضًا أقل مما كان عليه الحال في انتخابات الشهر الماضي. كما تيقنت من العزوف النسبي للشباب.

في الثالثة عصرًا توجهت إلى المقر الرئيسي لحزب «نداء تونس» بمنطقة البحيرة، إحدى ضواحي العاصمة الأرستقراطية الواقعة على البحر مباشرة. والتقيت القيادي «محمود بن رمضان» فبدا مستبشرًا بالفوز. في بداية اللقاء الذي دام لنحو الساعة أبلغني بأن «السبسي» سيفوز من الجولة الأولى، وسيجتاز حاجز ٥٠٪. لكن في نهاية اللقاء، وبعدما تلقى عددًا من المكالمات الهاتفية، قال لي أن تونس تتجه إلى جولة إعادة بين السبسي والمرزوقي، وإن كان الفارق بينهما كبيرًا لصالح الأول. وأكد أن رئيس نداء تونس سيأتي في المرتبة الأولى بنسبة ٤٥٪ يليه المرزوقي بنسبة نحو ٢٧٪ ثم مرشح الجبهة الشعبية اليسارية حمة الهمامي بنسبة تقارب ١٠٪. وفسّر «بن رمضان» انخفاض نسبة الاقبال على التصويت مقارنةً بالانتخابات التشريعية بأن العديد من الأحزاب لم يشارك بثقله وكوادره في انتخابات الرئاسة، كما كان عليه الحال في التشريعية. كذا فإن جمهور الناخبين يعلم أن سلطات رئيس الجمهورية أضعف من البرلمان والحكومة. ولما سألته عن تفسيره لضعف حضور ممثلي «المرزوقي» في مكاتب الاقتراع التي زرتها صباحًا، ألمح إلى أن قواعد حزب النهضة الاسلامي تخلت عن دعم «المرزوقي» . واعتبر أن القيادة ألزمتها بذلك؛ خشيةً على مستقبل العلاقات مع «النداء».

في الساعة السادسة والنصف مساءً، أعلن الدكتور «شفيق صرصار» رئيس هيئة الانتخابات من فوق منصة قصر المؤتمرات أن نسبة المشاركة حتى الساعة الرابعة والنصف بلغت في داخل تونس ٥٣,٧٪. وقال أن أعلى نسبة تم تسجيلها في العاصمة (تونس.واحد) وهي ٦١,١٪، وأدني نسبة في قفصة بالجنوب وهي ٤٣,٣٪. كما كشفت المعطيات التي جرى إعلانها في هذا المؤتمر الصحفي عن تدني نسبة المشاركة في الخارج، فقد سجلت قرب انتهاء اليوم الثالث والأخير للتصويت متوسطًا عامًا هو ٢٧٪. وشدد «صرصار» على أن الهيئة لم تتلق معلومات عن وقوع حادث عنف واحد خلال الاقتراع.

لكن «رفيق الحلواني» منسق عام شبكة «مراقبون»، كبرى الجمعيات المحلية لملاحظة الانتخابات، قال في مؤتمر صحفي بفندق «أفريقيا»، في تمام الساعة التاسعة مساءً أن الشبكة رصدت حالات عنف وضغط على الناخبين في ٢٪ من مراكز الاقتراع التي لاحظتها. وقدّر «الحلواني» نسبة المشاركة بعد انتهاء الاقتراع بنحو ٦١٪. وقد اتضح لاحقًا دقة هذا التقدير. وقال أيضًا أن مندوبي السبسي كانوا متواجدين في ٩٢٪ من مكاتب الاقتراع. أما «المرزوقي» فقد حضر مندوبوه بنسبة ٧٣٪. وحل حمة الهمامي ثالثًا في حضور مندوبيه بنسبة ٣٥٪. لكن في صباح اليوم التالي، قامت «مراقبون» بتعديل هذه النسب في تقرير لها لتصبح ٩٠٪ للسبسي و٧٠٪ للمرزوقي و٢٧٪ للهمامي. لكن سبق مؤتمر «مراقبون» تناقل الإذاعات والتليفزيونات نتائج استطلاعات رأي لعينات ناخبين خارجين من مراكز الاقتراع، وقد أكدت جميعها أن تونس تتجه إلى جولة إعادة بين

«السبسي» و«المرزوقي». وعلى نحو خاص قال استطلاع مؤسسة «سيجما كونساي» أن «السبسي» يتقدم بـ٤٢,٧٪ ويليه «المرزوقي» بنسبة ٣٢,٦٪. ثم يأتي «حمة الهمامي» بنسبة ٩,٥٪. ويحل «الرياحي» رابعًا بنسبة ٦,٧٪. وخامسًا «الهاشمي الحامدي» بنسبة ٣,٩٪. في العاشرة ليلًا ظهر «حمة الهمامي» في مؤتمر صحفي بفندق «أفريقيا». بدا خلف عشرات الميكروفونات لقنوات تليفزيون ومحطات إذاعية فرحًا في بدلة أنيقة يلمع قماشها، بادئًا كلامه بـــ»أنا سعيد جدًا لتونس و لشعب تونس». مضيفًا «لا يهمني شخصي بل تونس وشعبها، حلمنا بقائمة مرشحين كثيرين نختار منها الرئيس، ووصلنا إلى هذا اليوم. هذه ثمرة من ثمرات الثورة. شكرًا لكل الناخبين الذين أعطوا ثقتهم في المشروع الذي تقدمت به. شكرًا للشباب والجيش والأمن. هذا عرس ديمقراطي. وسنواصل المسيرة معا». وأضاف «رسالة الشعب إيجابية وتعني أن دورنا سيأتي في المرة القادمة.. دور الجبهة الشعبية والقوى التقدمية الحقيقية».

وسُئل «الهمامي» عن موقفه وموقف الجبهة الشعبية في جولة الإعادة فرفض أن يعطي إجابه قائلًا «الجبهة لديها مؤسساتها وستجتمع وتتخذ قرارها، حمة الهمامي لن يقرر».

صباح اليوم التالي الاثنين ٢٤ نوفمبر ٢٠١٤، خرجت أوسع الصحف انتشارًا بعناوين رئيسية تُبشّر بجولة الإعادة بين «السبسي» و«المرزوقي» استنادًا إلى نتائج استطلاع رأي الناخبين الخارجين من مكاتب الاقتراع. وعكس عنوان «الشروق» الانقسام الذي يضرب البلاد فقال «السبسي يكتسح تونس العاصمة والساحل والشمال والمرزوقي يفوز في الجنوب». كما أفاد خبر بارز في صدر الصفحة الأولى باصطفاف مبكر لحزب الاتحاد الوطني الحر. وجاء العنوان على النحو التالي «سليم الرياحي: انتهى الخلاف مع نداء تونس». وكان التطور الأبرز في هذا اليوم هو إعلان شبكة «مراقبون» -استنادًا إلى رصد محاضر فرز نحو ألف مكتب اقتراع- عن معطيات تقديرية للنتائج. وثبت لاحقًا أنها صحيحة إلى حد كبير. فقد جاء «السبسي» أولًا بنسب تتراوح بين ٣٧,٣ و ٤٠,٤٪، وحل «المرزوقي» ثانيًا بنسب تتراوح بين ٣١,٩ و ٣٥,٣٪، ثم جاء «حمة الهمامي» ثالثًا بنسب بين ٧,٣ و ٨,٤٪، و«الحامدي الهاشمي» رابعًا بنسب بين ٤,٨ و ٦,٧٪. وخامسًا «سليم الرياحي» بنسب بين ٥,٤ و ٦,٤٪. وقالت تقديرات «مراقبون « أن نسبة المشاركة تتراوح بين ٦٤,٢ و ٦٦,٣٪.

ولما كان «الأسعد بن أحمد» مسئول الإعلام بهيئة الانتخابات قد توقع، في حوار دار بينه وبيني قبل يوم الاقتراع، إقبالًا أكبر مما كان عليه الحال في الانتخابات التشريعية، فقد عدت لسؤاله فقال أن نسبة المشاركة في الانتخابات داخل تونس بلغت نحو ٦٤٪.

وهي تقل عن نسبة انتخابات الشهر الماضي بنحو ست نقاط. واعترف «كنا نتوقع نسبة أعلى هذه المرة. لكن هكذا جاءت النتائج بعكس التوقعات. ربما لم يتمكن المرشحون الرئاسيون من إقناع مختلف الناخبين». وأكد «الأسعد» ظاهرة عزوف الشباب عن الاقتراع بكثافة قائلًا: «يبدو أنهم لم يجدوا ضالتهم في المرشحين. وهذا الموضوع محل دراسة وبحث».

وكانت عدة هيئات رقابة دولية قد امتدحت، بحلول يوم الاثنين ٢٤ نوفمبر، سير الجولة الأولي من انتخابات الرئاسة. وأصدر الاتحاد الأوروبي، الذي لاحظ الانتخابات ببعثة تضم نحو ١٠٠ عضو، بيانًا أشاد فيه بالنزاهة والشفافية، مؤكدًا دعمه لتونس في تحولها نحو الديمقراطية. كما أصدرت بعثة جامعة الدول العربية إلى تونس من جانبها بيانًا أكدت فيه أن «الانتخابات الرئاسية جرت بكل حرية، وأن التجاوزات التي سجلتها ليس لها تأثير جوهري على النتائج النهائية». وأشاد البيان بأخذ الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بالملاحظات التي أبدتها بعثة الجامعة على الانتخابات التشريعية التي أُجريت في ٢٦ أكتوبر.

الواحدة ظهر يوم الثلاثاء ٢٥ نوفمبر ٢٠١١ أعلنت الهيئة العليا للانتخابات في مؤتمر صحفي من قصر المؤتمرات النتائج الأولية للجولة الأولى للرئاسة. قال الدكتور شفيق صرصار أن نحو ٣,٣ مليون ناخب ذهبوا للتصويت من إجمالي ٥,٣ مليون ناخب مسجلين، وبنسبة ٦٣ ٪. وأعلن أن «السبسي» في المركز الأول بنسبة ٣٩,٤٦٪ مستحقة عن ١,٢٨٩مليون صوت من الأصوات الصحيحة. يليه «المرزوقي» بنسبة ٣٣,٤٣٪ مستحقة عن ١,٠٩٢ مليون صوت. وحلّ «حمة الهمامي» ثالثا بنسبة ٧,٨٢٪ عن حوالي ٢٥٥ ألف صوت. واحتل «الهاشمي الحامدي» المركز الرابع بنسبة ٥,٧٥ في المائة عن حوالي ١٨٨ ألف صوت. يليه «سليم الرياحي» بنسبة ٥,٥٥٪ عن حوالي ١٨١ ألف صوت. ثم يحدث انخفاض كبير في النسب والأرقام مع المركز السادس الذي يحتله «كمال مرجان» بنسبة ١,٢٧٪ عن حوالي ٤٢ ألف صوت. فالمركز السابع لأحمد نجيب الشابي بنسبة ١,٠٤٪ عن ٣٤ ألف صوت. وإجمالًا فإن تجميعنا لمعطيات جدول أصوات المرشحين الرئاسيين في تقرير الهيئة المستقلة العليا للانتخابات الصادر في مارس ٢٠١٥ يفيد بأن مجموع من صوتوا لكافة المرشحين هو: ٣,٢٦٧,٥٦٩ ناخبًا (الجدول ص ٣٣٥).

أما بقية المرشحين السبع والعشرين فلم يتمكن أي منهم من تجاوز حاجز الواحد في المائة، بما في ذلك المرشحة الوحيدة القاضية المحترمة «كلثوم كنو»، التي خاضت الانتخابات مستقلة، وحصدت حوالي ١٨ ألف صوت فقط بنسبة ٠,٥٦٪. كما كان لافتًا أن الدكتور الطبيب «مصطفي بن جعفر» رئيس المجلس التأسيسي وزعيم حزب

«التكتل» حصد ٢١,٩ ألف صوت بنسبة ٠,٦٧٪.

وما أن خرج الصحفيون من المؤتمر الصحفي لهيئة الانتخابات، حتى علموا بنبأ حادث انتحار لشاب. في شارع الحبيب بورقيبة هذه المرة وليس في سيدي بوزيد، على بعد نحو ٣٠٠ كيلو متر. فقد قفز «مروان كشكار» (٢٥ عامًا) من الطابق العاشر في فندق «الهناء» بالشارع الأشهر في العاصمة. وقالت الصحف في صباح اليوم التالي أن الشاب المنتحر كان يائسًا من أحواله المعيشية. وقد زاحم نبأ الانتحار أخبارًا عن بدء الإضراب العام لمعلمي المدارس الثانوية والإعدادية في عموم تونس طلبًا لتحسين الأجور والظروف المعيشية. ونقلت صحف عن مراقبين أن تونس مقبلة على موجة إضرابات واسعة بحلول نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٤، على خلفية المطالب الاقتصادية والاجتماعية التي لم تتحقق بعد الثورة.

كانت «قناة فرنسا ٢٤» باللغة العربية هي أول من أجرى حوارًا مصورًا مع «السبسي» و«المرزوقي»، وبثتهما قبيل ساعات محدودة من إعلان هيئة الانتخابات النتائج. كان «السبسي» قد رفض دعوة «المرزوقي» لمناظرة تليفزيونية بينهما، قائلًا «هذا نوع من التناطح لن أدخل إليه». وبدا في رفضه غير مقنع للعديد من المراقبين ولي أيضًا.. لكن الأكثر خطورة وإثارة في تصريحاته كان لقناة تليفزيونية فرنسية، حيث وصف من صوتوا لمنافسه «المرزوقي» بأنهم ليسوا إلا «الإسلاميون المتطرفون والسلفيون والجهاديون» قاصدًا أهل الجنوب والداخل. بينما حذر «المرزوقي» التونسيين -في حوار للقناة الفرنسية ذاتها من أن فوز «السبسي» سيدفع البلاد إلى «مرحلة رهيبة من عدم الاستقرار». وسرعان ما تسببت تصريحات «السبسي» في مظاهرات غاضبة بجنوب تونس. وقد رأي أصدقاء من ولايات الجنوب في كلام السبسي للقناة التليفزيونية الفرنسية احتقارًا من أهل الساحل لهم، واستهزاءً بهم. وهكذا تظاهر الآلاف في مدن القيروان ومدنين وبن قردان يومي ٢٦ و٢٧ نوفمبر ٢٠١٤. واتهم المتظاهرون «السبسي» -الذي يتركز ثقله الانتخابي في مناطق الشمال والساحل- بأنه يسعى إلى تقسيم البلاد، وإهانة أهل الجنوب واعتبارهم أقل تحضرًا.

سارع «الطيب البكوش» -أمين عام حزب «نداء تونس»- إلى إصدار بيان قال فيه أن تصريحات «السبسي» جرى تفسيرها خارج سياقها. متهمًا حزب «المؤتمر من أجل الجمهورية» الذي أسسه «المرزوقي» ويرأسه شرفيًا بأنه من يسعى لتقسيم البلاد إلى شمال وجنوب. وحذر «البكوش» -الحقوقي البارز سابقًا- من تجييش واستقطاب غير مسبوق في مدن الجنوب. من جانبها، أصدرت الحملة الانتخابية لـ«المرزوقي» بيانًا قالت فيه أنها لم تدع إلى أي مظاهرات في أية جهة من الجهات. وأكد البيان حرص الحملة

على تفادي أي تحركات تزيد من توتر الأجواء في هذه «المرحلة الحساسة» قبيل جولة الإعادة المقرر أن تجرى قبل نهاية العام.

وأصدرت الرابطة التونسية لحقوق الإنسان -أعرق وأقدم منظمات حقوق الإنسان في العالم العربي وأفريقيا والتي تأسست عام ١٩٧٧- بيانًا دعا حملتي «السبسي» و«المرزوقي» الانتخابيتين إلى «تجنب خطاب الكراهية وكل قول ينطوي على التخويف أو التخوين». وحذرت الرابطة من «إطلاق دعوات أو تصريحات تقوم على التمييز بين المناطق والجهات». ونشرت صحيفة «الفجر» الناطقة باسم حزب حركة النهضة في عددها الصادر صباح الجمعة ٢٨ نوفمبر ٢٠١٤ بيانًا بتوقيع رئيس الحزب «راشد الغنوشي» يدعو «السبسي» و«المرزوقي» إلى تجنب الاستفزاز والتراشق بالتهم. ونبه البيان إلى خطورة خطاب التحريض وتقسيم التونسيين على أسس إقليمية أو وفق الانتماءات الفكرية والسياسية. إلا أن القيادي في الحزب ورئيس الوزراء الأسبق «حمادي الجبالي» أصدر بيانًا من جانبه اتهم فيه «السبسي» «بالدعوة إلى التمييز الفئوي والنعرة الجهوية. ودعا «الجبالي» رئيس حزب نداء تونس إلى الاعتذار للشعب التونسي، والالتزام بالدستور نصًا وروحًا.

صباح السبت ٢٩ نوفمبر ٢٠١٤، لاحظت وأنا في المقر الرئيسي لحزب نداء تونس بمنطقة «البحيرة» في العاصمة، آثار أزمة الجنوب عالقة في مكتب السيدة «عايدة القليبي» سكرتيرة «السبسي» والمسئولة الإعلامية بالحزب. فقد أبلغتني بأن تصريحات رئيس الحزب أُسئ تأويلها عمدًا، وحاولت أن تقنعني بأن الأزمة مفتعلة. وعلمت أن «السبسي» قد اضطر لمغادرة المقر -دون سابق ترتيب- لحضور اجتماع طارئ للحوار الوطني لاحتواء الأزمة. وعندما زرته في الساعة السادسة مساء اليوم ذاته في منزله بضاحية «سكرة» بالعاصمة، استمعت إلى لهجة مختلفة تمامًا عن خطابه وحزبه على مدى الأسابيع الماضية، وخاصة تجاه «النهضة». وقلت في مقدمة حوار نشره «الأهرام» صباح ٢ نوفمبر ٢٠١٤: «ولأن السياسة كالطقس في تونس هذه الأيام شديدة التقلب بين لحظة وأخرى. فقد فاجئني السبسي بلهجة تهدئة ومصالحة وتوافق إزاء خصومه السياسيين. ولقد كان لي أن أسال نفسي ماذا لو كان قد تم هذا الحوار قبلها بساعات في الصباح. وهل كانت إجاباته -التي يحفظها شريط التسجيل بيننا- ستكون على هذا النحو بعدما خرج وفرقاء الساحة السياسية من جلسة حوار وطني طارئة لنزع فتيل أزمة كادت أن تضع تونس على سطح صفيح ساخن».

وقال «السبسي» في هذا الحوار «وفي نطاق جلسة الحوار الوطني التي انتهت قبل ساعتين اتفقنا على تهدئة الأجواء وطي صفحة الماضي. وقبلت كل الأطراف ذلك. وليس لدينا مشكلة مع أهل الجنوب. لكن بالفعل هناك أحزاب متواجدة هناك أكثر من غيرها

في تلك البقاع. ولأننا حزب عمره عامين فقط فإن انتشارنا لم يكن كاملًا. وإن شاء الله ستتحسن الأمور. ولكن ليس كل الناس صوتوا ضدنا في الجنوب. وأقول أننا سنعتني بالعمل في مناطق الجنوب في الجولة الثانية من انتخابات الرئاسة وسنتدارك نقطة الضعف هذه. ونحن شعب ما زال يتأثر بالعروشية. ومنافسي (المرزوقي) ورئيس حزب النهضة (راشد الغنوشي) وكثير من قيادات الحركة من هذه المنطقة».

واعتمد «السبسي» في الحوار لهجة مصالحة غير مسبوقة تجاه حزب حركة النهضة، حيث قال «أعتقد أن النهضة قامت بمجهودات لتطوير نفسها. وفعلًا وصلنا إلى دستور توافقي لدولة مدنية بدون مرجعيات دينية. فكلنا مسلمون. وهذا ما توصلنا إليه باتفاق الجميع». ولما سألته «ما هي شروطكم في حزب حركة النداء لمشاركة النهضة في حكومة وحدة وطنية؟»، أجاب «نحن كنداء تونس قلنا قبل الدخول في المعركة الانتخابية أننا لن نحكم وحدنا حتى لو حصلنا على الأغلبية المطلقة. وحتمًا سنحكم بالتوافق. وهذا سيقع التداول فيه عندما ينعقد البرلمان الجديد وبأقل ما يمكن من الحساسيات. فنحن نمر بمرحلة تتوجب التضامن وتوحيد الصف. وأحب أن أوضح أنه بالنسبة لرئيس الدولة فهو يجب أن يكون لكل التونسيين. وعليه أن ينسى علاقته بحزبه. وأن يتعامل مع الجميع سواسية. وبرنامجنا هو إعادة الدولة التونسية إلى سابق تكوينها. ومن أهم الأمور من الاستقلال إلى الآن هو بناء دولة تونسية عصرية.. دولة قانون وعدل تعامل أبناءها بدون تمييز. وكذلك هي دولة لشعب مسلم. دولة مدنية لشعب مسلم».

ثم عدت وسألت «لكن ما هي شروطكم لمشاركة النهضة في الحكم؟»، فأجاب «ليس لدينا شروط. سنسعى إلى توافق عريض بين كل مكونات البرلمان وهناك غير النداء والنهضة من حصلوا على أصوات لا يُستهان بها. وفيما يخصنا نحن، فقد أعطانا الشعب ثقته وأعطانا رسالة، وهي أن نشكل هذه الحكومة. لكن يجب أن نحترم نتائج الانتخاب الشعبي حسب المشهد السياسي الموجود والمتنوع. ونحن ضد إقصاء أي كان. لكن هذا لا يعني أن يتواجد الجميع في الحكومة». وحين سألت «السبسي» حول تصريح مدير حملته الانتخابية «محسن مرزوق» بأن «نداء تونس» يشترط على زعيم النهضة «الغنوشي» الخروج للتبرؤ علنًا عن صلته وحزبه بالتنظيم الدولي للإخوان المسلمين، أجاب قائلًا «لسنا في وضع إملاء شروط. نحن نعيش تجربة فتية وحيدة في العالم العربي. ويجب علينا أن نُنجحها. ولا نضع شروطًا مسبقة. وفيما يخص علاقة النهضة بالإخوان، فإن الشيخ راشد قال علنًا في التليفزيون التونسي أن لا صلة له بالتنظيم الدولي. لكنني في النهاية لست مؤهلًا للتحدث باسمه». وطرحت عليه بشكل مباشر السؤال الذي سمعته على ألسنة العديدين في الشارع بتونس قائلًا «هل تعيدون الإسلاميين إلى السجون.. هم أو بعضهم على الأقل يخشى هذا

المصير؟»، أجاب «هذا سؤال في غير محله. لأننا ليس بأيدينا إعادة أحد للسجن أو إخراجه منه. هذه ليست سياستنا. والسجون لا يدخلها إلا من يُرسل به القاضي إلى هذا المكان. أنا مارست الحكم ولم أُدخل أحدًا إلى السجن ولم أتدخل للإفراج عن أحد. والقضاء حر». وسألت بشكل مباشر أيضًا «هل ستستخدمون الإرهاب كذريعة أو مبرر للتضييق على الحريات؟» فأجاب «مستحيل.. أكبر مكسب حققه الشعب التونسي من الثورة هو حرية التعبير. وحتى أن البعض يعتبر أننا أفرطنا فيها. هي مكسب لا يمكن التراجع عنه».

* * *

لاشك أن مشهد أول انتخابات رئاسية تعددية ديمقراطية في تاريخ تونس قد حمل مفارقات عدة. فالجولة الأولي من الانتخابات كرّست ظاهرة «الباجي قائد السبسي» (٨٨ عامًا) بوصفه السياسي الأكثر حضورًا وتأثيرًا في البلاد والأوفر نفوذًا على مستقبلها بعد ثورة ١٤ يناير ٢٠١١، التي أشعلها الشباب. هؤلاء الذين يشكلون نحو ٦٠٪ من الشعب التونسي. وأغلبهم ولد أو وعي بالشأن العام بعدما كان الرجل قد اختفي من مسرح السياسة، وانقطعت اخباره في وسائل الإعلام منذ عام ١٩٩١. وتتعمق هذه المفارقة في ذاكرة الجيل الأكبر سنًا الذي عرف وعانى من «خرف بورقيبة» بعدما تقدم به العمر في الحكم، قبل أن يطيح به الرئيس المخلوع «بن علي» في «انقلاب طبي أبيض» عام ١٩٨٧. وتحفظ ذاكرة هذا الجيل ومن سبقوه عشرات القصص المؤسفة عن كيفية تحول مؤسس الجمهورية التونسية، ومعه مقدارت الدولة، إلى ألعوبة في أيدي المحيطين به، بما في ذلك زوجته «وسيلة بن عمار». كما تحفظ قصصًا عن كيف تحول القرار السياسي إلى رهينة لمزاجية الرئيس الزعيم ولاعتلال صحته.

كل هذا يضفي دراما خاصة على مفارقة أن «السبسي» تقدم إلى كرسي الرئاسة ومعه حزبه «نداء تونس» صاحب الأكثرية في البرلمان الجديد، والحق في تشكيل الحكومة ورئاستها، وهو قد تجاوز بسنوات عمر «بورقيبة» عندما تم إجباره على التخلي عن السلطة، وفق مبررات ساقها «بن علي» في بيان انقلاب صباح ٧ نوفمبر قبل نحو ٢٧ عامًا. وتجلت تلك المبررات في عبارة بدت مقنعة لعموم التونسيين بما في ذلك «السبسي» سفير بلاده في ألمانيا الغربية وقتها، وهي تقول نصًا «الواجب الوطني يفرض علينا أمام شيخوخة الزعيم بورقيبة واستفحال مرضه، أن نعلن، اعتمادًا على تقرير طبي، أنه أصبح عاجزًا تمامًا عن الاضطلاع بمهام رئاسة الجمهورية». وتتفاقم حدة هذه المفارقة عندما ندرك أن التونسيين كانوا في أسبوع الجولة الأولي لانتخاباتهم الرئاسية يطالعون أنباء تدهور صحة «بوتفليقة « رئيس الجزائر الشقيقة والجارة الكبرى، وهو يصغر «السبسي» بنحو ١١ سنة.

لكن كل هذه المفارقات المبطنة بالمخاوف لم يكن لها وزن يُذكر في وسائل الإعلام بتونس، وغالبيتها شديد الحماس والانحياز لرئيس حزب «النداء». واتضح مع نتائج الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية أن أكثرية من صوتوا (١,٣ مليون من إجمالي حوالي ٣,٣ مليون ناخب) وبنسبة نحو ٣٨٪ اختارت «السبسي» الذي كان أبرز المستفيدين من إحياء البورقيبية وشحنتها العاطفية، وفي القلب منها العلاقة الأبوية بين الزعيم والشعب. وهو أمر لم يكن ممكنًا في القرن الحادي والعشرين، وبعد ثورة ٢٠١١، لولا حالة الفزع التي انتابت النخبة والطبقة الوسطى وأهل العاصمة والمدن الساحلية خاصةً من أخطاء حكم «الترويكا» بقيادة حزب النهضة الإسلامي وحليفه الرئيس المؤقت المنصف المرزوقي (٦٩ عامًا). فضلًا عن استعراض عضلات السلفية وتوالى أعمال الإرهاب التي روعت المجتمع على مدى ثلاثة أعوام. عدد الأصوات التي حصدها «السبسي» في الجولة الأولى هي نفسها تقريبًا التي حصل عليها حزبه في الانتخابات التشريعية قبل أقل من شهر واحد. كما أن الأصوات التي حصدها منافسه في الجولة ذاتها (نحو مليون صوت بنسبة ٣٣٪) هي نفسها تقريبًا ما حصدته «النهضة» في التشريعية. علمًا بأن حزب المرزوقي (المؤتمر) لم يتمكن من الحصول إلا على نحو ٧٠ ألف صوت في تلك الانتخابات. لكن نتائج الجولة الأولى التي أكدت حالة الاستقطاب الثنائي بين (السبسي/النداء) و(المرزوقي/النهضة) -وإن أعلنت قيادتها وقوفها على الحياد بين المرشحين- تقدم سببًا إضافيًا لظاهرة عزوف الشباب عن التصويت.

إن التقديرات تذهب إلى أن نحو ٧٥٪ في الفئة العمرية بين ١٨ و ٣٥ سنة قاطعوا الجولة الأولى للرئاسية. وهذه النسبة الصادمة قيل حينها أنها مرشحة للارتفاع في الجولة الثانية، لأن غالبية الشباب قرأ في مشهد الاستقطاب بين «السبسي» و«المرزوقي» -وهو استقطاب كرسه الإعلام بقوة- اختيارًا لا يعنيه بين رمز «عودة النظام القديم» ورمز «من خانوا الثورة». أولئك الذين منحهم التونسيون أغلبية في المجلس التأسيسي وفرصة الحكم فتنكروا لأهداف العدالة الاجتماعية والقضاء على البطالة، بل وأهدروا فرص إصلاح المنظومة الأمنية وإنجاز العدالة الانتقالية. كما سمحوا لرموز النظام القديم ورجاله بالعودة إلى السياسة والبرلمان عندما صوتوا ضد قانون العزل السياسي وأسقطوه (النهضة).

فرص «السبسي» في الفوز بالجولة الثانية الحاسمة لانتخابات الرئاسة لم يكن يرجحها فقط توقع انخفاض المشاركة عن الجولة الاولى، وتفاقم عزوف الشباب. فثمة ورقة مهمة لا تزال في يد الرجل وحزبه، وتتمثل في تشكيل الحكومة الائتلافية المقبلة والوعود بالمناصب الوزارية والعليا في إدارة جهاز الدولة، والتفاوض من موقع

القوة على رئاسة لجان البرلمان الجديد. وهي أوراق كان من شأنها أن تحسم مواقف كلا من «سليم الرياحي» رئيس حزب الاتحاد الوطني الحر الذي حل خامسًا و كمال مرجان أخر وزير خارجية في عهد بن علي (السادس). وربما «حمة الهمامي» مرشح الجبهة الشعبية اليسارية الذي حل ثالثًا. وإن كانت قواعد جبهته ومناصروه منقسمة بين المقاطعة والتصويت بورقة بيضاء (الشباب) من جهة، وبين التصويت للسبسي بوصفه سدًا ضد مشروع الاسلام السياسي (الأكبر سنا) من جهة أخرى. فضلًا عن تحميل الجبهة للمرزوقي والنهضة مسئولية اغتيال قياديها «شكري بلعيد» و«محمد البراهمي». وثمة تقليد أسبوعي لأنصار الجبهة في شارع الحبيب بورقيبة وأمام مقر وزارة الداخلية بوقفة احتجاجية إحياءً لذكرى الشهيدين والمطالبة بالقصاص. حسابات خزان أصوات المرشحين الذين حققوا المراكز من الثالث إلى السادس مجموعها نحو ٢٠ في المائة ممن صوتوا في الجولة الأولى. ربعها فقط (٥٪) قيل حينها أنها قد تصوت لصالح «المرزوقي». وهي تلك التي حصدها «الحامدي» (الرابع) أساسًا في مسقط رأسه ولاية سيدي بوزيد باتجاه الجنوب والوسط. وحيث أيضًا هناك ثقل للنهضة ونفور من «السبسي» رمز أهل الشمال والساحل الأوفر حظًا في التنمية في ظل حكم «بورقيبة». لقد كان حدوث المفاجآت في جولة إعادة أول انتخابات رئاسية تعددية ديمقراطية غير محسوم نتائجها سلفًا غير مستبعد تمامًا. لكن «السبسي» -لكل المعطيات السابقة- ظل هو الأقرب حتمًا إلى كرسي الرئاسة في قصر «قرطاج».

الفصل السادس
٦ أيام حاسمة
جولة إعادة انتخابات الرئاسة

عاشت تونس على وقع أزمة سياسية طفا جانب منها على السطح، بينما ظلت جوانب أخرى تتحرك في الكواليس بعيدًا عن الأضواء. ستة أيام بدايةً بيوم الاقتراع في جولة الإعادة لانتخابات الرئاسة ٢١ ديسمبر ٢٠١٤، بين الرئيس المؤقت منصف المرزوقي ورئيس حزب نداء تونس (حزب الأكثرية في البرلمان الجديد) الباجي قائد السبسي كادت أن تنزلق بالبلاد إلى دوامة احتقان وعنف، لولا جهود حثيثة داخلية وخارجية فتحت الطريق أمام تسليم سلس لمهام الرئاسة في قصر قرطاج في آخر يوم من العام نفسه. وأسهمت على هذا النحو في إنهاء المرحلة الانتقالية التي استمرت لأربع سنوات بعد ثورة ١٤ يناير ٢٠١١.

صباح يوم الاقتراع الأحد ٢١ ديسمبر أنبأت جولة على مراكز الاقتراع بالعاصمة أن الإقبال سيكون أقل من الانتخابات التشريعية ٢٦ أكتوبر والجولة الأولى للرئاسية ٢٣ نوفمبر. وهو ما تأكد مع إغلاق صناديق الاقتراع مساءً. لكن الظاهرتين الأكثر إثارة للقلق كانتا:

أولًا: أن مكاتب اقتراع الشباب كانت شبه خالية. والمؤكد أن إقبال الشباب -الذي يمثل ٦٠٪ من المجتمع التونسي، والذي قام بالثورة- أقل من جولة الرئاسة الأولى. وعلمًا بأن التقديرات ذهبت إلى أن ٧٥٪ من الشباب عزفوا عن التصويت خلالها. وثانيًا أن أحياء الأغنياء والشرائح العليا من الطبقة الوسطي -كما في حي «سكرة» الذي يقطنه السبسي- سجلت إقبالًا أعلى من أحياء الفقراء كـــــ«الملاسين». في «سكرة» صوَّت الناخبون بكثافة لصالح السبسي. وفي «الملاسين» كان الحماس أقل في المشاركة، لكنه لصالح المرزوقي. والأخير كان قد صرح لدي انطلاق الحملة الانتخابية «أن لديه مشكلة مع البورجوازية التونسية». وهو بالأصل كان قد استفز هذه الطبقة، لا بتحالفه السابق مع إسلاميي النهضة فحسب، وإنما بتمسكه ألا يرتدى ربطة عنق «كرافت».

بعد الثامنة بعشرين دقيقة وصلت إلى مركز اقتراع «نهج مرسيليا» بوسط العاصمة. بدا مندوبو «المرزوقي» أكثر حضورًا مما كان عليه الحال في الجولة الأولى لانتخابات الرئاسة. لكن هم لا يقارنون بأي حال بالوجود المكثف والمنظم لمندوبي منافسه «السبسي». ولقد تأكدت بنفسي من أن مكاتب الشباب شبه خاوية من ناخبيها. وانتقلت إلى مركز اقتراع «نهج الهند» في نحو الساعة التاسعة. وفي المكتب رقم تسعة أبلغتني المشرفة عليه بأن عشرين ناخبًا فقط من إجمالي ٥٩٥ حضروا وصوتوا. وأكد «نور الدين الجويني» رئيس المركز بأسره لي أن معدل الإقبال أقل مما كان عليه في الانتخابات التشريعية والرئاسية الأولى.

وتحدثت إلى «قمر صفر» إحدى ملاحظات جمعية «عتيد» لمراقبة الانتخابات خارج المكاتب فأبدت إستياءها من قرار الهيئة العليا للانتخابات بمنع الملاحظين من الدخول إلى المكاتب بدعوى تيسير العمل ومنع الازدحام وإتاحة فرصة تواجد أكبر لمندوبي المرشحين المتنافسين. قالت مندهشة: «سمحوا من قبل في الانتخابات التشريعية وفي جولة الرئاسية الأولى، وكان عدد القوائم والمرشحين أكبر من هذه المرة، فكيف يمنعوننا الآن». وأضافت: «هذا تعطيل لعملنا يمنعنا من رصد التجاوزات». وخارج مركز الاقتراع أبلغتني الإعلامية «وصال السنوسي» بأن إذاعتها العمومية «الشباب» طالما حثت عبثًا الشباب على التصويت. قالت: «عملنا العديد من البرامج لدفعهم إلى صندوق الانتخابات. واستعنا بنجوم الرياضة والفن والمجتمع. لكن أنظر لا فائدة». وفسرت واستنادًا إلى خبرة حواراتها مع العديد من الشباب هذا العزوف الملحوظ قائلة: «أبلغونا بأن المشهد السياسي لا يستهويهم وبأن همومهم هي آخر ما يشغل السياسيين». لكنها أبلغتني أيضًا بتقديرها أن أكثر المرشحين الرئاسيين قربًا من الشباب كان هو اليساري «حمة الهمامي». وأضافت: «بالطبع هو خارج السباق الآن.. والكثير من الشباب الذين صوتوا له قالوا لي أنهم سيقاطعون أو سيُلقون بأوراق بيضاء في صناديق الاقتراع».

ولما انتقلت في نحو العاشرة صباحًا إلى حي «باب الخضراء» الشعبي بوسط العاصمة. وتحديدًا إلى مركز رقم ١٣ في مدرسة «الهادي شاكر» قال «جمال الدين العبيدي» مندوب «السبسي» بأن معدل الإقبال أعلى مما كان عليه الحال خلال التوقيت نفسه من الجولة الاولى للرئاسية. لكنني لاحظت بنفسي أن المركز شبه خال تمامًا. وقصدت «الملاسين» أكثر الأحياء شهرة في شعبيته وعشوائيته بالعاصمة. ووصلت في نحو الحادية عشر إلى مركز اقتراع مدرسة ٢ مارس ١٩٣٤ فأبلغتني «فاتن الشعباني» رئيسة المركز بأن نحو ٢٠٪ فقط من عدد الناخبين هنا (٤٦٦٨ ناخبًا يتوزعون على ٨ مكاتب) قد حضروا وصوتوا. فيما كانت النسبة قد بلغت في التوقيت ذاته المرة السابقة نحو ٤٠٪. وتحدثت مع الناخب «على صالح» (تاجر مواد غذائية عمره ٧٩ سنة) فقال أنه ينتخب منذ عهد بورقيبة بصرف النظر عن التزوير. وأضاف: «الشباب لم يأت بسبب البطالة ولأن مطالبه لم يجر تلبيتها». لكنني أيضًا تحدثت إلى طالبة الجامعة «فاطمة الصغيري» (٢٣ سنة) التي أبلغتني بأنها لم تنتخب إلا مع المجلس التأسيسي عام ٢٠١١ بعد الثورة. قالت إنها أعطت صوتها للمرزوقي. فلما قلت لها: «يقولون أنه لم يفعل شيء على مدى ثلاث سنوات». عاجلتني بقولها: «لم يمكنوه.. عطلوا كل برامجه». وأضافت: «أثق به أكثر من السبسي». كما أبلغتني بأنها حاولت أن تقنع عبثًا أصدقاءها الشباب في الحي والجامعة بالذهاب للانتخاب لكنهم «لا يعتقدون بأن أصواتهم ستؤثر في مستقبل البلد».

ومن هذا الحي الشعبي الفقير إلى «سكرة» أحد أحياء الطبقة المرفهة حيث يسكن «السبسي». هنا يبدو الناس أكثر اقبالًا على الانتخاب. وقال «منجي عبد الله» رئيس مركز اقتراع ٤١ بالمدرسة الابتدائية (سكرة البريد): «الإقبال معقول.. وهو مقارب لما كان في الجولة الأولى». وصادفت عند المغادرة «جواهر صوة» سيدة أربعينية (تعمل في شركة) وتصطحب طفلة فقالت لي أنها انتخبت بالقطع «بجبوج». وأضافت: «عندنا أمل أن يعيد النظام وهيبة الدولة». وأوضحت: «أول مهامه هي القضاء على الإرهاب واستعادة الأمن وبعدها سينتعش الاقتصاد تلقائيًا.. نريد عودة تونس كما كانت من قبل». ولما قلت لها ألا تخشى من تغوّل حزب واحد على مؤسسات الحكم من برلمان وحكومة ورئاسة جمهورية. أجابت: «الاستبداد لن يعود مرة أخرى. مستحيل.. أصبحنا نستطيع حماية أنفسنا منه».

وبحلول منتصف ساعات الاقتراع ظهرت علامات القلق على وجه الدكتور «شفيق صرصار» رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وهو يتجول في المركز الإعلامي للهيئة بشارع محمد الخامس بوسط العاصمة (في قصر المؤتمرات). وعندما سألته عن ظاهرة الورقة البيضاء التي أبلغني العديد من التقيتهم من أصدقاء بأنها خيارهم المفضل ضد مرشحين اثنين غير مقنعين لهم. قال: «الظاهرة أصبحت واضحة.. وهي

مرشحة للصعود في هذا الاستحقاق الانتخابي.. هي لن تؤثر في حساب نتائج فوز هذا المرشح أو ذاك.. لكنها رقم مهم سيتوقف عنده خبراء العلوم السياسية». وقبيل إغلاق الصناديق بأقل من ساعة كانت نشرات محطات الإذاعة، المسموعة جيدًا من سائقي السيارات، تبث نبأ مظاهرة مؤيدة للمرزوقي انطلقت من حي «الكرم» الشعبي قاصدة القصر الرئاسي بقرطاج. لكن قوات الشرطة تصدت لها وفرقتها. وزادت أجواء التوتر عندما أخذ الزملاء الصحفيين يتهامسون بمعلومات من مدن الجنوب عن اندلاع مظاهرات وأعمال عنف احتجاجًا على استباق «محسن مرزوق» مدير الحملة الانتخابية للسبسي انتهاء التصويت ليعلن فوز الرجل.

وفي تمام الساعة السادسة مساءً مع إغلاق الصناديق أقدم الدكتور «عدنان منصر» مدير حملة المرزوقي والمتحدث باسم الرئاسة سابقًا على خطوة مضادة. كان قد دعا الصحفيين بشكل مفاجئ وعلى عجل لمؤتمر صحفي في فندق «أفريقيا» بوسط العاصمة. وظهر في الموعد المحدد ليحذر من استباق إعلان هيئة الانتخابات للنتائج. ويتحدث بثقة عن أن الفارق بين المرشحين المتنافسين لن يتجاوز بضع آلاف محدودة من الأصوات. ويقول أيضًا: «معلوماتنا أننا متقدمون».

لكن بعد نحو ساعة ونصف، أعلنت ثلاث مؤسسات لاستطلاع رأي عينات الناخبين الخارجين من مراكز الاقتراع أن السبسي متقدم بفارق واضح (بين سبعة وعشر نقاط). وجاءت نتائج استطلاع «سيجما كونساي» الأكثر مصداقية ليفيد بأن السبسي سيحصد ٥٥٪. ولم تخف ملامح رجال الشرطة وكلماتهم التي أسروا بها للصحفيين في شوارع وسط العاصمة الابتهاج بهذه النتيجة. لكن الأضواء كلها ذهبت إلى حي «البحيرة» حيث المقر الانتخابي للسبسي. فقد بدأت الاحتفالات فور إغلاق الصناديق. وأطل الرئيس القادم بنفسه على جمهوره. واحتشد الآلاف يطلقون الألعاب النارية ويغنون لـ «بجبوج» الذي حررهم من هاجس فقدان مكتسبات الدولة الحداثية البورقيبية. كما تعالت الهتافات على طريقة مشجعي كرة القدم: «باي باي مرزوقي». وكان مكبر الصوت في المكان يصدح أيضًا بأغان باللغة الفرنسية. ولاحظت أن هذا الجمهور ينتمي في معظمه إلى البورجوازية التونسية التي حملت معها إلى المشهد كل مظاهر حب الحياة والرفاهية.

في تمام الساعة الثامنة مساء أطل الدكتور «شفيق صرصار» مجددًا من على منصة قاعة المؤتمرات ليعلن للصحفيين بأن نسبة المشاركة داخل البلاد تقدر بنحو ٥٩٪، وأن أعلى نسبة تم تسجيلها في ولاية «بن عروس» في حدود العاصمة الكبرى وبلغت ٧٢٪، وأدني نسبة جاءت من ولاية «سيدي بوزيد» وهي أقل من ٤٩٪. لكن الرجل بدا منزعجا

وهو يحذر من «تراشق بالتهم بين المرشحين المتنافسين» ويصف استباق استطلاعات الرأي للإعلان الرسمي النتائج بأنه «أعمال لا أخلاقية».

إلا أن «المرزوقي» ظل يعاند القدر ويتشبث بالأمل، فانتقل على عجل إلى مقره الانتخابي بميدان شعبي في «إريانة» إحدى ولايات العاصمة الكبرى. وأطل من شرفة منزل قديم يخطب في بضع مئات من أنصاره. واستمعت إلى المرزوقي يقول لأنصاره: «تونس انتصرت لأنها حققت أهداف الثورة بإنهاء المهازل الانتخابية السابقة». وزعم أن هناك معطيات تؤكد فوزه. كما دعا لتجنب أي استفزازات أو عنف. لكن ملامح وجهه ووجوه المحيطين به غاب عنها الفرح. وهنا لاحظت بنفسي جمهورًا مختلفًا -أكثر فقرًا ونساؤه ينتشر بينهن الحجاب على نحو أوضح- لكنه على الأرجح جمهور معظمه لا ينتمي إلى الحزب الذي أسسه المرزوقي «المؤتمر من أجل الجمهورية» ولا إلى حركة النهضة الإسلامية. وأبلغني شاب أنه غير راض عن أداء المرزوقي أو عن حكم الترويكا -الذي دام عامين حتى نهاية ٢٠١٣- لكنه جاء لأنه يرى في «السبسي» رمزًا للنظام القديم وخشية خطر الثورة المضادة. وهنا كانت الهتافات تختلف عما عاينت في «البحيرة»، شعارات تندد بالاستبداد والمنظومة القديمة وتنادي على الثورة من قبيل: «أوفياء أوفياء لدماء الشهداء» و«أوفياء أوفياء.. لا تجمع لا نداء»، وشعار آخر مفاده أننا جئناك من غير فلوس. كما ترددت من مكبر صوت من داخل مقر الحملة الانتخابية أغنية مطلعها: «محلى القعدة على المية ومحلى الربيع.. محلى الثورة التونسية تضم الجميع».

وفي صباح اليوم التالي (الاثنين) جلس «راشد الغنوشي» رئيس حزب حركة النهضة في مقر الحزب بـــــ«مونبليزير» ليدلي بحديث صحفي إلى زميلنا «عثمان لحياني» مراسل صحيفة «الخبر» الجزائرية المتخصص في الشئون التونسية. وقد أخبرني «لحياني» كم كانت دهشته لأن الرجل غير كلامه هذه المرة بدرجة ١٨٠ درجة. وانقلب على أرائه السابقة في «السبسي» وحزب «نداء تونس»، وصار يمتدحهما، وأن «شيخ مونبليزير» أخذ يهزأ من «الثوريين في زمن انتهت فيه الثورة». وفي ظهيرة اليوم نفسه أسر لي أحد مساعدي المرزوقي بأن الرئيس المؤقت تعرض لخيانة من قيادة النهضة (حلفاء الأمس). وبحلول صباح الجمعة ٢٦ ديسمبر ٢٠١٤ لم يكن مدهشًا أن تصدر أسبوعية «الفجر» الناطق الرسمي باسم «النهضة» بغلاف يحمل صورتي «الغنوشي» و«السبسي» وبينهما عنوان رئيسي هو :«الباجي والغنوشي يدفعان نحو حكومة وحدة وطنية».

أما صحيفة «الشروق» اليومية الأوسع انتشارًا فقد صدرت في اليوم ذاته بعنوان: «بين النهضة والمرزوقي.. انتهي زواج المتعة». وبالعودة إلى يوم الاثنين ٢٢ ديسمبر وفي نحو الساعة العاشرة والنصف صباحًا، كانت «مراقبون» تعقد مؤتمرها الصحفي في فندق

«أفريقيا». ورغم أن منسقها العام «رفيق الحلواني» امتدح تحسن أداء هيئة الانتخابات عما كان عليه في جولتي التشريعية والرئاسية الأولى، لكنه انتقد منع الملاحظين من التواجد في مكاتب الاقتراع وساحات المراكز، قائلًا: «هذا لم يمكننا من رصد الخروقات وجعل العملية تفتقد إلى الشفافية». وقال أيضًا: «لا نستطيع أن نعرف بدقة حجم مشاركة الشباب. لكننا رصدنا تدنيًا كبيرًا». ووفق معطيات شبكة ملاحظيه قدَّر «الحلواني» حضور مندوبي السبسي في مكاتب الاقتراع بنحو ٩٧٪ مقابل ٩١٪ للمرزوقي. ثم أعلن استنادًا إلى عينة محاضر الفرز أن السبسي يتقدم بنسبة تدور بين ٥٤,١ و٥٧٪. وفي تمام الساعة الثالثة وخمس دقائق عصرًا عقدت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات مؤتمرها الصحفي لإعلان النتائج الرسمية الأولية. وبدأ الدكتور «صرصار»، مع حضور مميز في القاعة وللمرة الأولى لعدد من الأطفال التونسيين، بتوجيه الشكر لمنظمات المجتمع المدني على جهودها ومقترحاتها. وقال أن نسبة المشاركة بلغت ٦٠٪ عن ٣,١٨٩ مليون ناخب. وأشار إلى أن عدد الاوراق الملغاة حوالي ٥٠ ألفًا والأوراق البيضاء ٢٨,٧ ألفًا فقط. ثم أعلن فوز «السبسي» بنسبة ٥٥,٦٨٪ مستحقة عن ١,٧٣١ مليون صوتًا. مقابل نسبة ٤٤,٣٢٪ مستحقة عن ١,٣٧٨ مليون صوتًا « للمرزوقي». وقد عاد تقرير الهيئة عن انتخابات ٢٠١٤ الصادر في مارس ٢٠١٥ ليؤكد هذه المعطيات (جدول ص ٣٣٥). وفي المساء نقلت الإذاعات والتليفزيونات اتصال المرزوقي هاتفيًا بالسبسي لتهنئته.

وأصدر الرئيس المؤقت بيانًا يشيد بنجاح الانتخابات وانتهاء المسار الانتقالي، ويدعو لنبذ العنف والحفاظ على السلم الأهلي. لكن المعلومات الواردة من مدن الجنوب إلى هواتف الصحفيين أفادت بأعمال احتجاج وتطورها إلى مهاجمة مقار لحزب «نداء تونس» والشرطة. هذه المعلومات تجاهلتها إلى حد لافت وسائل الإعلام فيما يشبه اتفاقًا ضمنيًا على «التعتيم». ولعل التطور الأخطر أن الاحتجاجات استدعت ميراثًا تاريخيًا مريرًا حين رفع المحتجون شعارات تندد بالبورقيبيين وبالسبسي وزير الداخلية زمن بورقيبة بوصفهم قتلة «اليوسفيين» وزعيمهم «صالح بن يوسف» ابن الجنوب. وهو أمر يعود إلى عقد الستينيات. وفي ظهيرة الثلاثاء ٢٣ ديسمبر شهدت بنفسي امتداد هذا الميراث الدفين إلى العاصمة ذاتها. لاحظت على سور مجاور لمحطة «مترو» حي «الخضراء» عبارة طازجة كتبت بعفوية: «يسقط حزب السبسي قاتل اليوسفيين».

وفي مساء اليوم ذاته، انقلب المرزوقي على قبوله بالنتائج. عاد إلى شرفة مقره الانتخابي ليتحدث عن خروقات واسعة في الانتخابات وعن «مؤامرة على الثورة». وكان مؤيدوه الذين احتشدوا بأعداد أضخم هذه المرة يشكون للصحفيين من عيوب جسيمة في سجلات الناخبين ويتقدمون بروايات عن تصويت بالنيابة عن المتوفين.

وبدا الأمر كله على نقيض المؤتمرات الصحفية التي عقدتها العديد من منظمات المراقبة الدولية قبل ساعات لتشيد بسير العملية الانتخابية ونزاهتها وشفافيتها. ولم ينته هذا اليوم إلا وأبلغني دبلوماسي أوروبي -رفض التصريح باسمه- بمدى الغضب من تصريحات المرزوقي الأخيرة ومن أنه يصب النار على زيت الجنوب المشتعل. وصدرت صحف صباح الأربعاء تهزأ من المرزوقي. وخرجت «المغرب» أكثرها مصداقية ورصانة بعنوان: «زعيم الشعبوية الجديدة؟» متندرة على إطلاق الرئيس المؤقت لمبادرة تشكيل «حركة شعب المواطنين». لكن سرعان ما أوضح لي مدير حملته الانتخابية والمتحدث السابق باسم الرئاسة الدكتور «عدنان منصر» عندما قابلته في إحدى الكافيتريات بحي «البحيرة» بالعاصمة، بأن الرجل لا يطمح لزعامة المعارضة وأنه قصد إطلاق «حراك» لا «حركة». وبعدها بسويعات عندما التقيت بمساعد آخر للمرزوقي -رفض الكشف عن اسمه- أطلعني على رسالة بالانجليزية على هاتفه المحمول تحمل رسالة للسفير الأمريكي بتونس «جاكوب والاس» تطلب بحسم أن يسرع الرئيس المؤقت إلى الخروج ببيان يتدارك فيه تصريحات الأمس، وأن يجدد اعترافه بنتائج الانتخابات. وهو ما كان بالفعل في تمام الساعة الثالثة عصرًا في بيان مقتضب ألقاه من قصر قرطاج، ولكن بدون جمهور هذه المرة.

بحلول اليوم التالي الخميس، بدا أن الأمور تتجه إلى الهدوء في مدن الجنوب. لكن الأضواء انتقلت إلى مقر حزب «نداء تونس» الذي عقد اجتماعًا ماراثونيًا بقيادة «السبسي» لاختيار رئيس جديد للحزب، استعدادًا لتسلمه الرئاسة. لكن الاجتماع انفض دون التوصل إلى قرار وسط تسريبات بانقسامات حول هذه المسألة. وأيضًا بشأن اختيار رئيس الحكومة. هل يكون من خارج «النداء» كما يريد السبسي درءًا لشبهات تغوّل الحزب على كل مؤسسات الحكم، أو من قياداته نفسها؟. فضلًا عن خلافات أخرى حول فرص مشاركة النهضة في حكومة وحدة وطنية كما يميل السبسي في مواجهة صقور الحزب من اليساريين والتجمعيين القدامى (نسبة لحزب بن علي) الذين يرفضون أي ائتلاف مع النهضة.

وعندما التقيت في نحو الساعة السابعة مساء بمقر البرلمان بباردو برئيسه «محمد الناصر» (مواليد ١٩٣٤) أبلغني بثقة أن انتقال الرئاسة إلى السبسي سيتم الثلاثاء أو الأربعاء القادم. قال: «لم نستطع تحديد اليوم بدقة بعد لأن هناك مواطنين تقدموا بطعون على الانتخابات الرئاسية أمام المحكمة الإدارية. ويتعين احترام توقيتات تتعلق بالبت فيها واستئنافها وإعلان الهيئة العليا للانتخابات النتائج النهائية. وأداء الرئيس الجديد لليمين سيجري في مجلس نواب الشعب هنا بحضور شخصيات وطنية ومن بينها رؤساء الأحزاب فضلًا عن رجال السلك الدبلوماسي في تونس. وبعدها ينتقل

الرئيس الجديد لتسلم مهام منصبه من الرئيس الحالي في قصر الرئاسة بقرطاج».

ولقد دام الحوار مع «الناصر» لنحو ساعة ونصف الساعة. أبدى خلالها محبته لمصر وتحدث عن ذكرياته عندما زارها مرارًا وهو وزير للعمل والشئون الاجتماعية في عهد بورقيبة، خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات. بل أنه سألني عن الوزيرة الدكتورة عائشة راتب. وتأثر عندما أبلغته بوفاتها. كان الرجل بالغ اللطف والبشاشة. لكنه بدا لي وكأنه لم يكون رؤيته السياسية عن المستقبل بعد. فالعديد من الأسئلة التي كانت تنتظر إجابات محددة أو مبتكرة انتهت إلى إجابات عامة. أو ربما غلبه تحفظه الدبلوماسي كموظف دولي سام لسنوات من قبل. ولعل السؤال الأكثر أهمية بالنسبة لي جاء على النحو التالي:

الحديث عن تشجيع الاستثمار والمستثمرين يقودنا إلى مخاوف استمعت إليها هنا بأن هذا البرلمان، وبتركيبته التي يغلب عليها يمين الوسط، مؤهل للموافقة على شروط ومطالب الصندوق والبنك الدوليين لرفع الدعم، وبالتالي زيادة أسعار المواد الأساسية؟ فأجاب: سننظر في هذه الموضوعات عندما تُثار. وسنأخذها بما يلزم من العقل والالتزام ومراعاة حقوق الناس.

وبعد أيام معدودة كان «محمد الناصر» ينتقل من موقع نائب رئيس حزب «نداء تونس» إلى منصب الرئيس نفسه وحتى انتخاب رئيس جديد خلفًا للسبسي من خلال مؤتمره العام الأول الذي لم يكن قد انعقد بعد.

وجاء ٢٦ ديسمبر ٢٠١٤ الجمعة -وهو ليس يوم عطلة في تونس- ليشهد اختبارًا للقوة بين «سهام بن سدرين» رئيسة هيئة الحقيقة والكرامة المكلفة بملف العدالة الانتقالية، وبين ما بدا لمراقبين أنهم رجال النظام القديم. فقد توجهت ومعها ست شاحنات لنقل أرشيف القصر الرئاسي إلى مقر الهيئة. لكن الأمن الرئاسي تصدي ومنع، وبدا الأمر كله بمثابة تحرك في الوقت الضائع. هذا على الرغم من أن الهيئة لم تبدأ أعمالها إلا في مطلع ديسمبر ٢٠١٤. وأبلغتني مصادر عدة بأن المنع جاء على خلاف رغبة الرئيس المؤقت المرزوقي، والذي لم يكن بعد قد غادر قصر قرطاج. .. وهذا انتظارًا لآخر يوم في عام ٢٠١٤.

الفصل السابع

سيدي بوزيد
وإن طال السفر[1]

للذهاب من العاصمة تونس إلى سيدي بوزيد مهد ثورات الربيع العربي طريقين: أحدهما يُسمى «طريق جلمة» (٢٧٠ كيلو متر) والآخر «طريق نصر الله» (٢٥٠ كيلو متر). وهما على الحالة نفسها من قبل ثورة ١٧ ديسمبر ٢٠١٠، إلا أن الأخير طرأ عليه بعض التحسن بسبب أعمال التجديد والرصف. لكن أيًا من الطريقين المتجهين إلى سيدي بوزيد في الوسط الغربي للبلاد وإلى الجنوب من العاصمة لم تجر توسعته أو الفصل بين مساري الحركة فيه. ولا يخلو الأمر من أن تصادف المسافرين سيارات محطمة على جانبي الطريقين ضحية جنون السرعة وضيق الطريقين في معظم المسافة.

وما أن يصل من زار من قبل مدينة سيدي بوزيد (نحو ٦٠ ألف نسمة) عاصمة الولاية (نحو ٤٥٠ ألفا) إلا ويلاحظ ظاهرتين. الأولى هي تزايد عدد المقاهي في الشارع الرئيسي، والذي لم يعد له أسم بعد. وهذا بعدما محت الثورة تسمية «السابع من نوفمبر» ذكرى انقلاب الديكتاتور «بن علي» على سلفه مؤسس الجمهورية الحبيب بورقيبة. وتكاثر

---

١) تأسس هذا النص على زيارة إلى مدينة سيدي بوزيد يوم السبت ١ نوفمبر ٢٠١٤. وتم نشر ترجمة له إلى الإنجليزية، بتصرف، في «الأهرام ويكلي» بعدد ١٢ نوفمبر ٢١٠٤.

المقاهي يفسره أهل المدينة باستمرار استفحال البطالة بين شبابها. أما الظاهرة الثانية فتتمثل في ارتفاع منازل تتخطى طوابقها الخمسة، بعدما كان من النادر أن تجد منزلًا يتجاوز الطابق الواحد أو الاثنين. وثمة هنا الآن العديد من منازل البناء الرأسي تحت الإنشاء. وهذا أمر يفسره العارفون بأسرار المدينة بظهور «أغنياء جدد» تولدت ثرواتهم من بيع البنزين رخيص السعر المهرب من الجزائر وليبيا في السوق السوداء. ناهيك عن رواج الاتجار في المخدرات لتلبية طلب متزايد بين الشباب العاطل المحبط. ولقد أبلغني المحامي «خالد عوينية» -وهو من أبرز رجالات المحاماة في الولاية- أنه لاحظ على مدى ما يقرب من أربع سنوات طفرة في قضايا تعاطي المخدرات بين الشباب، على نحو لم تعرفه هذه المنطقة من قبل. لذا لم أندهش عندما قطع حديثنا في مكتبه هاتف تلقاه من أم تناقش معه سير إجراءات تحليل المخدرات في الدم لابنها المحبوس بتهمة التعاطي.

في الطريق إلى مقهى «سمرقند» بالشارع الرئيسي -الذي مازال ينتظر عبثا اسمه الجديد- لفت نظري ما استجد من نصب هزيل لعربة خضروات «محمد البوعزيزي» مفجر الثورة. وخلف النصب الحجري أطلت صورة جدارية عملاقة مرسومة على مبنى حكومي للشاب الذي أحرق نفسه احتجاجًا على البطالة، وعلى ما قيل أنه إهانة شرطية البلدية. بدا «البوعزيزي» يصفق بيديه لجمهور مجهول لا يظهر في الجدارية التي حال لونها باهتًا. وعندما بلغت المقهى الذي تأسست به أولى تنظيمات الثورة هنا يوم ١٩ ديسمبر ٢٠١٠ تحت عنوان «لجنة المواطنة والدفاع عن قضايا المهمشين» (من نقابيين وقوميين وماركسيين وناصريين ومستقلين لكن من دون إسلاميين) سرعان ما لمست في كلمات هؤلاء المثقفين الذين تصدروا مشهد الثورة كم هم مُحبطون. أبلغني مدرس الابتدائي « محجوب النصيري» بأن انقلابًا قد وقع على ثورة ١٧ ديسمبر، وركب الثورة «النهضويون» (نسبة إلى حزب حركة النهضة الإسلامي برئاسة راشد الغنوشي) فـــ»التجمعيون» رجال الرئيس المخلوع بن علي (نسبة إلى حزب التجمع المنحل). وتحدث «محمد الدعموني» (مدرس ثانوي) عن أولئك الثوار المزيفين الذين جاءوا بعد الثورة، ولعبت شاشات التلفزيون دورها في الترويج لهم. أما المحامي والقاضي السابق «محمد الجلالي» فقد فسر عزوف معارضي بن علي في زمنه، وأوانه وقادة انتفاضة ١٧ ديسمبر عن المشاركة في انتخابات ٢٠١١ و٢٠١٤ بقوله «لم يستطيعوا أن يترجموا تاريخهم النضالي إلى حضور سياسي وانتخابي. هم من طبيعتهم التمرد. ومن الصعب أن ينضووا في عمل منظم طويل النفس». وسألت «الجلالي» -وهو صاحب ديوان شعر في معارضة بن علي أثناء عنفوان قمعه بعنوان «وصية عاشق»- لماذا لم يترشح هو في الانتخابات التشريعية؟ فأبلغني بأن أكثر من حزب عرض عليه أن يترأس قائمته في سيدي بوزيد، لكنه رفض، وقال باقتضاب: «أنا مستقل، والانتخابات تحتاج إلى إمكانيات

كبيرة، وتقوم على خداع الناس البسطاء».

لكن ثمة نموذج ضد بمثابة الاستثناء بين مجموعة المحبطين تلك، وهو «عبد السلام الحيدوري». فقد خاض الانتخابات التشريعية على قائمة «الجبهة الشعبية» اليسارية التي تمكنت فقط من إنجاح رأس قائمتها السيدة «مباركة عوينية» أرملة الشهيد «محمد البراهمي» ابن سيدي بوزيد. وحلت قائمة الجبهة في المرتبة الرابعة، وحصدت ٧٩١٨ صوتًا بنسبة ٧,١٪ من مجموع الأصوات الصحيحة. علمًا بأن بقية مقاعد الولاية -البالغة ثمانية توزعت على مقعدين لقائمة حزب «نداء تونس». وحصدت أعلى الأصوات هنا بنسبة نحو ٢٥٪ من الأصوات الصحيحة المستحقة عن حوالي ٢٧ ألف صوت. ومقعدان مثلهما للنهضة وحلت في المرتبة الثانية، واحتفظت بعدد أصوات مقارب لما حصلت عليه في انتخابات المجلس التأسيسي عام ٢٠١١. أي أنها حصلت في خريف ٢٠١٤ تحديدًا على ١٨,٩ ألف صوت بنسبة ١٧٪ من الأصوات الصحيحة، فيما حصلت في خريف ٢٠١١ على ١٩,٦ ألف صوت بنسبة حوالي ١٤٪. أما المقاعد الثلاثة الأخرى فقد ظفرت بها ثلاث قوائم توصف هنا بأنها «بلا لون ولا طعم ولا رائحة». ومن بينها قائمة رجل الأعمال وصاحب قناة المستقلة وابن الولاية «الهاشمي الحامدي» (بعدما كان لها ثلاثة مقاعد). وقد حصدت قائمته «تيار المحبة» ١١,٨ ألف صوت وحلت ثالثة بين القوائم بنسبة ١٠,٦٪. لكن اللافت هنا أن انخفاضًا كبيرًا طرأ على قائمة الحامدي الهاشمي في سيدي بوزيد. وهذا إذا ما قارنا المعطيات السابقة بما كان مع قائمته «العريضة الشعبية» في خريف عام ٢٠١١. وقتها حصدت هذه القائمة حوالي ٤٣ ألف صوت وحلت الأولى بين القوائم في السباق وبنسبة ٣٥٪ من الأصوات الصحيحة.

ولقد أبلغني «الحيدوري» بأن «النداء» حصد أعلى الأصوات في الانتخابات التشريعية عام ٢٠١٤، لأنه ورث ماكينة حزب «التجمع» الانتخابية. وقال: «عاد التجمع بنفس وجوهه القديمة من خلال قائمة نداء تونس، وبعدما لم يكن هؤلاء الأشخاص قادرون حتى على الجلوس في المقاهي ومواجهة الناس». أما بشأن «النهضة» فيرى «الحيدوري» أنها تمكنت من بناء خلاياها في الولاية، ونجحت هي الأخرى في امتلاك ماكينة انتخابية محترفة.

معطيات الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في العاصمة تفيد بأن «سيدي بوزيد» سجلت أدنى نسبة مشاركة في التصويت مع الانتخابات التشريعية ٢٦ أكتوبر ٢٠١٤ (٥٩ ٪ مقابل متوسط عام في مختلف الولايات هو ٦٩٪). وبعدما وصلنا إلى مقر الهيئة الفرعية للولاية -حيث كان هنا في السابق مبنى حزب التجمع الحاكم- علمنا من رئيس الهيئة الأكاديمي المتخصص في الجغرافيا «أبو جمعة المشي» أن انخفاضًا قد طرأ على أعداد الناخبين، مقارنةً بعام ٢٠١١، وبمقدار نحو عشرين ألف صوت. فعقب أشهر معدودة

من الثورة انتخب نحو ١٣٨ ألفا. أما في الانتخابات التشريعية خريف ٢٠١٤ فلم يصوت سوى ١١٨ ألفا (وهذا من إجمالي نحو ١٩٧ ألف ناخب مسجل وفق معطيات تقرير الهيئة المستقلة العليا للانتخابات الصادر في مارس ٢٠١٥ ص ٣٠٠). وفسر «المشي» هذا الانخفاض، وكذا ما وصفه بالحملة الانتخابية الفاترة بـــــ»إحباط أهل الولاية، وخيبة أملهم لأن أحوالهم المعيشية لم تتحسن». ونبّه الرجل إلى إحجام ملحوظ للشباب.

وقدَّر نسبة من لم يقم بالتصويت منهم بنحو الثلثين. وأشار إلى أن ثلاثة قضايا سيطرت على الدعاية الانتخابية هنا، هي: الأمن والتشغيل وتحسين القدرة الشرائية. ولقد عادت سيدي بوزيد لتحقق أدني معدلات المشاركة بين ولايات تونس مع الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية في ٢٣ نوفمبر ٢٠١٤. وسجلت نسبة ٥٥,٤٪ مقابل متوسط عام بلغ ٦٤٪. واللافت أيضًا أن الولاية مهد الثورة شهدت نسبة مشاركة متدنية للشباب في هذه الانتخابات وبنسبة ٤٣,٨٪. ولم يفوقها في تدني مشاركة الشباب إلا ولايتي القصرين حيث سقط أكبر عدد من الشهداء (٤٣,٠٩٪) والقيروان (٤٣,٤٪). وفي جولة الإعادة للرئاسية سجلت سيدي بوزيد أيضًا أدني مشاركة بين ولايات الجمهورية التونسية، بنسبة ٤٣,٦٪ مقابل متوسط عام ٦٠٪. ولقد منحت الولاية السبسي في هذه الجولة حوالي ٥٢ ألف صوت بنسبة ٦١٪. وهو ما يفوق المتوسط العام الذي حصل عليه في هذه الانتخابات (٥٥٪). فيما حصد المرزوقي ٣١,٧ ألف صوت. وهو أمر يمكن تفسيره بقوة الماكينة الانتخابية للتجمعيين في هذه الولاية. وأيضًا بمدي السخط على حكم الترويكا. فخلال عهدها ورئاسة المرزوقي تعرضت الاحتجاجات الاجتماعية لبلدات الرميلة بمعتمدية المكناسي، والعمران بمعتمدية منزل بوزيان، وأيضًا مدينة المكناسي ذاتها إلى قمع أمني يبدو أنه ترك رغبة ثأرية لدي العديد من أهالي سيدي بوزيد.

وفي الجولة الأولي للرئاسية صوتت سيدي بوزيد على أسس عشائرية واضحة حين اتضح أن الهاشمي الحامدي جاء أولًا في الولاية وحصد نحو ٦٠٪ من الأصوات الصحيحة. وحل ثانيًا الباجي قائد السبسي بنسبة نحو ٢٠٪. وجاء المرزوقي في المرتبة الثالثة بنسبة حوالي ١٠٪. وكانت المرتبة الرابعة من نصيب حملة الهمامي بأقل من ٥٪ بقليل. واللافت هنا أن الهاشمي حصد من ولاية سيدي بوزيد نحو ٦٣ ألف صوت تمثل ثلث مجموع ما حصل عليه من أصوات في كافة الدوائر (نحو ١٨٨ ألف صوت).

في واقع الحال، فإن سيدي بوزيد لم تعرف مشروعات تنموية فارقة بعد الثورة. وما تيقنا منه أن مصنعا وحيدًا لبسترة الألبان أُضيف إلى ١٤ مصنعًا صغيرًا أقرب إلى «الورش»، والتي لا يتجاوز عمال أي منها ٣٠٠ عامل. وعدد عمال المصنع الجديد هم على نحو الدقة ٢٨٤ عاملًا. ويملكه بالأصل رجل أعمال. وهكذا بقي اقتصاد هذه الولاية ريفيًا

بامتياز، يقوم على تربية الماشية وزراعة الخضروات والفواكه. وهي زراعة قائمة على الملكيات الصغيرة. ولم تُضف سنوات ما بعد الثورة إلى الولاية أي مشروع أقامته الدولة لتحسين الخدمات والبنية الأساسية. فلا مرافق عامة جديدة. كما تظل سيدي بوزيد بلا دار سينما واحدة وبلا فرق مسرحية. ولا تجد الطبقة الوسطى فضاءً للترويح عن أبنائها كمدينة ملاهي أو ألعاب. وحتى فريق كرة القدم متواضع المستوى، ويلعب في الدرجة الثانية بالدوري. ولا يجد مشجعين. فالفرق الكبرى سرعان ما تشترى من يبرز بين لاعبيه. لكن جرح أهل سيدي أبو زيد الذي لا يندمل من قبل الثورة هو «المستشفى الجهوي» الذي لم يفارق أبدًا وصفه الكريه «مستشفى الموت»؛ لضعف إمكانياته وغياب المعدات والتجهيزات. ويتعجب أهل الولاية، أنه رغم أنهم في القرن الحادي والعشرين، فهناك من يموت بينهم بلدغة عقرب نظرًا لنقص الأمصال. ولأن الناس هنا يقارنون حاله بمستشفيات المدن الساحلية الأكثر حظًا في التنمية منذ عهد «بورقيبة» فإن مسألة المستشفى هذه تتحول إلى قضية كرامة، وهم يطلقون على مستشفيات الساحل وصف «الأربعة نجوم».

ومع كل هذه المعاناة من بطالة وضعف خدمات الدولة فإن سيدي بوزيد لم تهدأ تمامًا. فقد طرد شبابها الولاة (المحافظين) ثلاث مرات بعد الثورة. وامتنع الرؤساء الثلاثة (رئيس الجمهورية المنصف المرزوقي ورئيس الحكومة على العريض ورئيس المجلس التأسيسي مصطفي بن جعفر) عن عادة زيارتها في ذكري ١٧ ديسمبر عام ٢٠١٣. هذا بعدما تعرضوا إلى الرشق بالحجارة في احتفال العام السابق له. ووقعت أعنف المواجهات بين المتظاهرين الغاضبين الذي يرفعون المطالب الاجتماعية -خاصةً الحق في العمل- وبين الشرطة في عهد حكومة الترويكا برئاسة «النهضة». وأبلغنا المحامي «عوينية» -وهو أيضًا رئيس جمعية ١٧ ديسمبر لحقوق الإنسان- أن ممارسات شرطة «بن علي» لم تتوقف. وقال: «مازال الناس هنا يتعرضون للتعذيب والإهانة عند اعتقالهم، سواء كان الاحتجاز لأسباب سياسية أو جنائية «. وأضاف: «كل ما تغير أن الشرطة أصبحت أكثر حنكة في إخفاء التعذيب، فتبقي ضحاياه رهن الاحتجاز إلى حين زوال آثاره عن أجسادهم».

ولعل الظاهرة التي جذبت اهتمام إعلام مركزي -لا يزال غير مكترث بولاية بعيدة عن العاصمة والساحل مثل «سيدي بوزيد»- هي السلفية الجهادية. فعلى مدى نحو ثلاث سنوات تصدر اسم الولاية نشرات الأخبار وعناوين الصحف مقترنًا بأسماء قادة هذه السلفية التي أعلنت مسئوليتها عن أعمال إرهاب لم يعرفه التونسيون بهذه الوتيرة من قبل. وأبلغني غير مصدر هنا بأن قادة السلفيين الجهاديين سيطروا على العديد من مساجد الولاية قبل أن تُعيد حكومة التكنوقراط برئاسة مهدي جمعة هذه المساجد إلى وزارة الشئون الدينية. كما توجه عدد من شباب سيدي بوزيد إلى سوريا وليبيا من

أجل «الجهاد» تحت راية تنظيمات الإرهاب العابرة للحدود مثل «داعش». بل أن «عوينية» يُجزم لي بأن العديد من القادة الميدانيين لداعش وجبهة النصرة في سوريا هم من أبناء سيدي بوزيد. ولفت أيضًا إلى عائلات فقيرة في الولاية، أصبحت تعتمد في دخلها ومعاشها على ما يرسله الأبناء الذاهبون «للجهاد». وقال: «حكومة الترويكا برئاسة النهضة تتحمل مسئوليتها، لأنها لم تتحرك مبكرًا ضد السلفية الجهادية هنا». «آمال حمدون» (سيدة أربعينية من الطبقة الوسطي وأم لطفلين) أبلغتنا بدورها بأن نسبة كبيرة من الناخبات بالولاية صوتن للنداء ليس اقتناعًا ببرنامجه أو بمرشحيه، بل فقط لأنهن يخشين الإرهاب كما أنهن ضقن ذرعًا بالسلفيين. وقالت: «أخذوا في مضايقة النساء بالتحريض ضدهن في المساجد وبالسخرية والسب في الشوارع، وخاصةً مع التوجه لشراء حلوى عيد السنة الميلادية. وأصبحنا نخشى الذهاب للأعراس في الليل».

وعلى أي حال فقد تمكنت سيدي بوزيد من أن تذهب إلى البرلمان الجديد بثلاث نائبات ضمن نوابها الثمانية. وهن إلى جانب اليسارية مباركة براهمي، عبير عبدلي (النداء) وحياة عمري (النهضة).

وإجمالا ترى «حمدون» أن التغيير في أحوال الناس في سيدي بوزيد محدود. وتوضح: «زادت الأسعار، وكنا نشترى كيلو لحم الضأن قبل الثورة بنحو ١٦ دينارًا وأصبحنا نشتريه الآن بنحو ٢٢ دينارًا». لكنها تستدرك قائلة: «التغيير في حياة المرأة يظل محدودًا، والهياكل القيادية للأحزاب العديدة يسيطر عليها الرجال.. لكن بالقطع أصبح لدينا حرية الكلام.. الكثير من حرية الكلام.. وهذا جيد».

وقبل أن نغادر نبهنا زوجها «محمد الجلالي» إلى أن: «الناس هنا يتعجلون التغيير ونافذو الصبر.. ويريدون نتائج الثورة الآن.. وهذا غير ممكن وغير منطقي؛ فمؤسسات الدولة بعد طول سنوات القمع والديكتاتورية والفساد تحتاج سنوات لبنائها على أسس ديمقراطية». وفي طريق العودة إلى العاصمة كان بإمكاني أن أتبين عندما أدار سائق الأجرة مؤشر راديو السيارة أن سيدي بوزيد أصبح لها إذاعة محلية خاصة (غير حكومية) مسموعة اسمها: «الكرامة».

خاتمة [1]

مع تسلم الرئيس التونسي الجديد «الباجي قائد السبسي» في آخر أيام عام ٢٠١٤ مهامه من سلفه الحقوقي المعارض زمن الدكتاتور بن على «منصف المرزوقي» يتجدد السؤال الذي طرح نفسه مع نتائج الانتخابات التشريعية قبلها بنحو شهرين في نهاية أكتوبر وفوز حزب «نداء تونس»: هل انتصرت الثورة المضادة في هذا البلد الذي انطلقت منه شرارة ثورات الربيع العربي؟

الإجابة على هذا السؤال سهلة وغير سهلة في الآن نفسه حتى بالنسبة للمتابع للشئون التونسية. السهل يتلخص في أن «النداء» حزب يضم بكثافة قيادات وسطى موروثة من زمن الحزب الواحد «التجمع الدستوري» المنحل بحكم قضائي بعد الثورة، كما أن ماكينة الحزب الانتخابية هي بالفعل ماكينة حزب «بن على» نفسها. فضلًا عن أن الإعلام المنحاز بصورة شبه تامة للسبسي والنداء يموله ويسيطر عليه رجال أعمال

---

١) هذا الفصل في معظمه بالأصل مقال بعنوان «هل انتصرت الثورة المضادة في تونس؟» نشرته صحيفة الأهرام اليومية باللغة العربية في عدد ٣١ ديسمبر ٢٠١٤..

نظام بن على المحاسيب. وناهيك عن هذا وذاك فإن من يتحدث مع رجال الشرطة في شوارع تونس العاصمة ورموز حكم الديكتاتور السابق في الصالونات المغلقة يلمس ارتياحًا لنتائج الانتخابات. ولسان هؤلاء وأولئك يقول: «ها قد عدنا وفشلت الثورة».

ثمة حقائق لا يمكن نكرانها من قبيل أن رموز معارضة بارزة لحكم «بن على» خسرت في انتخابات ٢٠١٤. وهذا الأمر ينطبق على أحزاب عدة وشخصيات مثل المرزوقي نفسه. لكن مع كل هذا فإن الإجابة غير سهلة على سؤالنا، الذي قد يبدو استفزازيًا للبعض ومزعجًا للبعض الآخر في تونس خاصةً، والوطن العربي بأسره. وتكمن الصعوبة في مجموعة التباسات يشهدها الواقع السياسي لتونس الآن. فحزب «النداء» ليس كله «تجمع»، فقيادته بالأصل تركيبة من عناصر متنافرة من حقوقيين و يساريين ونقابيين سابقين أيضًا تجتمع حول البورقيبي «السبسي» (٨٨ سنة). وهنا خلاف في التقدير والتقييم حول صلة البورقيبية والبورقيبيين العائدين لواجهة السلطة بمنظومة «بن على». ومن بينهم رئيس البرلمان «محمد الناصر» (٨٠ سنة). وهو خلاف يتصل بهل كان «بن على» امتدادًا طبيعيًا لبورقيبة أم أنه يمثل قطيعة مع إرث البورقيبية؟ وهو سؤال يشبه الجدل التاريخي في مصر بشأن علاقة السادات بميراث عبد الناصر.

العودة إلى السؤال الأساسي هنا تطرح التباسًا آخرًا يتعلق بإخلاص الإسلاميين التونسيين -ممثلين في حزب حركة «النهضة»- للثورة. فقد جاءوا إلى الحكم من بابها مع أنه لم يكن لهم دور مقدر في اندلاع أحداثها بين ديسمبر ٢٠١٠ وفبراير ٢٠١١. وهاهم الآن يتخلون عن حلفائهم الثوريين أو نصف الثوريين الذين شاركوهم في حكم «الترويكا» لنحو عامين (حزبا المؤتمر للمرزوقي والتكتل لرئيس المجلس التأسيسي مصطفى بن جعفر). وقد أهّل «الغنوشي» وقيادة حزبه أنفسهم للعودة إلى الحكم، وهذه المرة عبر نافذة الوفاق مع «النداء». وبوصف «النهضة» هي الحزب الثاني في البرلمان والرقم الذي لا يمكن تجاهله في تشكيل الحكومة الجديدة ومنحها ثقة البرلمان.

وغاية القول هنا أن عصر الحزب الواحد (حزب الأغلبية المطلقة المهيمنة والمتداخل بقوة مع جهازي الإدارة والأمن) قد انتهى في تونس. ومن ثم فإن قواعد اللعبة السياسية تغيرت وتتغير رغم عودة الوجوه القديمة إلى مقاعد الحكم. صحيح أن هناك مخاوف -لها مبررها وشواهدها- من استمرار منظومة الاستبداد والفساد، لكن بالمقابل هناك زخم يدفع البلاد بقوة إلى عدم الارتداد عن تداول السلطة وتقاسمها، وعن التعددية وحريات التنظيم والتظاهر والتعبير والإعلام، والنمو الهائل في سلطان المجتمع المدني. وهنا ثمة تناقض بين واجهة يتصدرها ساسة قدامى تجاوزوا الثمانين أو السبعين سنة يعكسون هيمنة نخبة عتيقة خارجة عن سياق العصر، وبين مجتمع شاب (٦٠ ٪ من التونسيين)

قام بثورته، ولم يتمكن من تجديد الطبقة السياسية والوصول إلى حكم البلاد. ولعل العزوف الواضح للشباب عن المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية الأخيرة يجسد مأزق الديمقراطية التونسية الناشئة. تمامًا مثلما تمثل حقيقة انخفاض من ذهبوا للتصويت في عام ٢٠١٤ (يزيد قليلًا عن ٣ ملايين ناخب في ثلاث جولات اقتراع) عمن انتخبوا في انتخابات المجلس التأسيسي عام ٢٠١١ (أكثر من ٤ ملايين) أحد أبعاد هذا المأزق. وهذا الانحسار في المشاركة إضافة إلى عزوف الشباب يفتح باب الجدل والنقاش حول الغدر بالمطالب الاقتصادية والاجتماعية للثورة ومن أشعلوها وشاركوا فيها. وأيضًا بشأن الاتجاه عالميًا إلى ضعف الثقة في الديمقراطية التمثيلية، والسعي إلى اكتشاف صيغ جديدة من الديمقراطية التشاركية. وهي قضايا ليست غائبة عن موائد الحوار في تونس الآن.

صعوبة الإجابة على سؤال الثورة المضادة أيضًا تتجسد في إشكاليتين إضافيتين، الأولى تتعلق بأزمة البديل الثالث لتجاوز ثنائية الإسلاميين والمنظومة القديمة. فحتى اليسار الجديد -ممثلًا في ائتلاف «الجبهة الشعبية»- يعيش في متاهته بين المشاركة في الحكم أو المعارضة، وبين الإخلاص للثورة أو الالتحاق بالسلطة. أما الاشكالية الثانية فتتصل بما كشفت عنه انتخابات ٢٠١٤ من انقسام اجتماعي جغرافي بين ساحل وشمال محظوظ وبين جنوب يشكو التهميش والفقر. وقد أيقظ هذا الانقسام جراحًا تاريخية بين «البورقيبيين» و«اليوسفيين».

خلاصة محاولة الإجابة على سؤالنا أن الثورة المضادة تبدو وكأنها انتصرت من حيث الشكل والظاهر أو لعلها كسبت جولة واحدة. لكن التحولات الجارية في تونس تفيد بأن المستقبل مفتوح على جولات أخرى. وعلى العرب أن يرقبوا الصراع الجاري حول إرساء قواعد لعبة ديمقراطية جديدة في بلد متحرر من حسابات الطائفية، كما حال الديمقراطية اللبنانية، كما أنه برئ من إضافة سوءة الديمقراطية تحت حراب الغزو والاحتلال إلى الطائفية، كما هو حال العراق.

ملاحق

(١)

حوار حسين العباسي

الاتحاد العام للشغل (العمال) أكبر وأعرق مؤسسات المجتمع المدني في تونس، ويمتد تاريخه إلى عام ١٩٤٦؛ ولأن الاتحاد لعب دورا قياديا في صناعة التوافق بين الفرقاء السياسيين، وجنب البلاد الانزلاق إلى الانفجار وأوصلها إلى استكمال المسار الانتقالي بإقرار الدستور الجديد، ونهاية بالانتخابات التشريعية والرئاسية فقد أصبح مرشحا لجائزة نوبل للسلام. واقترب في عام ٢٠١٤ من الفوز بها، وحل ثالثا في قائمة ترشيحات طويلة بلغت ٢٧٦ مرشحا؛ لكن الفرصة مازالت قائمة في عام مقبل. وهذا الحوار مع الأمين العام للاتحاد «حسين العباسي» -وهو بالأصل معلم مدرسة- لفهم كيف صنع التونسيون التوافق عبر سلسلة من الأزمات الصعبة؟.

والحقيقة أن العباسي شخصية محورية في أحداث تونس السياسية؛ لذا لم أندهش عندما أبلغني على هامش الحوار أنه يعتزم بعد خروجه من موقعه على رأس الاتحاد كتابة تجربته في التوسط بين الفرقاء الحزبيين، وأن لديه أسرارا بعضها لن يبوح به أبدا. قال إن لديه وثائقا بمثابة «ودائع» تقدم بها زعماء الأحزاب حتى يمكن التوصل إلى

خارطة الطريق التي أخرجت البلاد من أزمة صيف ٢٠١٣.

- لنبدأ بقصة ترشح الاتحاد لجائزة نوبل وكيف كان قاب قوسين من الفوز بها هذا العام؟

ـ لم نفكر ولو للحظة واحدة أننا سنكون من المترشحين الأساسيين للجائزة في عام ٢٠١٤. وماحدث أن أربع جامعات في تونس تقدمت بتقرير إلى هيئة الجائزة يرشحنا للدور الذي لعبناه في المصالحة الوطنية منذ عام ٢٠١٢. والتف حول هذه المبادرة نواب في المجلس التأسيسي بتونس؛ ثم شخصيات ومنظمات من مختلف أنحاء العالم، ومن بينهم حاصلون على جائزة نوبل. وأدخلونا التصفيات وبقينا إلى المرحلة الأخيرة من بين أربعة مرشحين فقط. لكن هيئة الجائزة ارتأت منحها هذا العام مناصفة للباكستانية "ملالا يوسف" والهندي "كيلاس ساتيارثي". وحل الاتحاد في المرتبة الثالثة، وما نعلمه أن الجهات الداعمة لترشيحنا تعتزم إعادة التقدم بملفنا لجائزة عام ٢٠١٥. وأظن أن لدينا فرصة كبيرة، لأن الفائزين هذا العام كانا قاب قوسين أو أدني في العام السابق.

- كيف بدأ دور الاتحاد في إطلاق الحوار الوطني مع أزمة الخلاف حول انتهاء أجل المجلس التأسيسي اكتوبر ٢٠١٢؟

ـ نحن منظمة مستقلة ولها دورها في تاريخ هذا البلد، وناضلنا جولة تلو أخرى من أجل الحفاظ على استقلاليتنا، وعلى هذا الطريق كان لنا شهداء وجرحى وسجناء معتقلون. ولاشك أن الاتحاد يتحمل مسئوليته في إنجاح الثورة؛ وعندما وقعت البلاد في المأزق الذي أشرت إليه في سؤالك ارتأينا أن نتقدم بمبادرة بهدف جمع الأطراف السياسية والحزبية في حوار وطني.

- لكن ألم يكن لكم كاتحاد موقف من مسألة ولاية المجلس التأسيسي؟

ـ كنا نخشي من وقوع فراغ في مؤسسات هذا البلد؛ ولذا تعاملنا مع الواقع رغم إدراكنا أن المجلس كان عليه أن ينتهى من الدستور في عام واحد. وقدرنا كذلك حجم الأعباء الإضافية الملقاة عليه من تشريع ورقابة للحكومة. واكتفينا بلوم المجلس التأسيسي على عدم إنجاز الدستور في الأجل المحدد؛ لكن في النهاية تقديرا لدقة المرحلة ارتأينا أن يواصل عمله حتى ينجزه.

- كيف تطور الحوار الوطني ؟

ـ في البداية كنا أصحاب المبادرة بمفردنا، وفي وقت لاحق أشركنا معنا ثلاث جهات، لنصبح الرباعي الراعي للحوار وهي : الرابطة التونسية لحقوق الانسان ونقابة المحامين واتحاد الصناعة والتجارة. وكلها أيضا مؤسسات

مجتمع مدني. ولعل نجاحنا يعود إلى أننا مستقلون ونحرص على أن نكون على مسافة واحدة من الأحزاب والقوى السياسية. ونبهنا أن كل من لا يريد المشاركة في الحوار هو بذلك يعزل نفسه.

- لم تكن بداية جلسات الحوار سهلة..

ـ نعم.. قاطع حزبا "النهضة" و"المؤتمر من أجل الجمهورية" الشريكان في حكم الترويكا الجلسة الأولى. ومع ذلك فإن الرؤساء الثلاثة (رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ورئيس المجلس التأسيسي) حضروا على خلاف مواقف أحزابهم. وألقوا كلمات في تلك الجلسة الافتتاحية. واستلزم الأمر مني لاحقا أن أجرى لقاءات ثنائية مع راشد الغنوشي رئيس حزب النهضة حتى أقنعته بالمشاركة في الجلسة الثانية من الحوار؛ لكن موقف "المؤتمر" كان أقل مرونة. وهكذا أقصى نفسه إلى مابعد الجلسة الثانية. لكن في تلك الجولة نهاية عام ٢٠١٢ توصلنا جميعا إلى الحاجة إلى فضاء موازٍ لمناقشات المجلس التأسيسي حول الدستور. فضاء بإشراف المجتمع المدني يتفاعل فيه قادة الأحزاب أنفسهم. وكان هذا مفيدا في حل الخلافات بين نواب هذه الأحزاب في المجلس التأسيسي حول صياغة الدستور. وأنا أتحدث هنا عن أننا ابتدعنا فضاءا للحوار بين قادة الأحزاب مباشرة.

- كيف كان تمثيل الأحزاب في هذا الحوار؟

ـ اتفقنا أن يشارك في الحوار الأحزاب الممثلة في المجلس التأسيسي (١٩ حزبا). وعلى أن يمثل كل حزب بممثل واحد (على مستوى رئيس الحزب عادة). وهذا بصرف النظر عن تفاوت حجم الكتل البرلمانية.

- لكن الأزمة الأعنف جاءت مع الاغتيالات وتحديدا بحلول صيف ٢٠١٣.. كيف توصلتم إلى خارطة الطريق التي أدت إلى انفراج الأزمة؟

ـ كانت المخاطر شديدة والمصير غامض. وخشينا من استشراء العنف والإرهاب وعلى الدولة والمؤسسات. وهكذا أطلقنا مبادرة جديدة من الاتحاد تبناها الرباعي الراعي للحوار؛ حيث وضعنا أجندة جديدة ناقشناها مع الأحزاب وطالبناهم بالتوقيع عليها لإخراج البلاد من مأزقها. ولجأنا إلى حوارات ثنائية مع هذا الحزب أو ذاك. حتى نقنعه بالتوقيع على خارطة الطريق والتخلي عن السلطة لحكومة تكنوقراط. ووضع آجال محددة وقصيرة لإنجاز الدستور والقانون الانتخابي وتشكيل الهيئة المستقلة العليا للانتخابات. لم يكن ذلك الأمر سهلا. واضطررنا أحيانا إلى جمع قيادتين حزبيتين -على وجه الخصوص- في لقاءات جرت بعيدا عن الإعلام.

وكنا منفتحين على تنقيح بعض بنود مبادرتنا، وانتهيا إلى مطالبة المجلس التأسيسي أن يحيل إلينا النقاط الخلافية المتعثرة في صياغة الدستور، لنساعد في التوافق حولها. وكنا بمثابة فضاء للحوار بين رؤساء الأحزاب. وهكذا تقدمت الأمور، وتم إقرار الدستور في يناير ٢٠١٤ من إجمالي أعضاء المجلس التأسيسي البالغ عددهم ٢١٧ عضوا.

- كيف اقتنع من في السلطة بالتخلي عنها؟

ـ كنا نشعر بالمخاطر وبضغط إهدار الوقت. الأمر كان صعبا بحق؛ لكن في النهاية وافق الجميع وعن قناعة لإعلاء مصلحة هذا البلد.

- في ظل استقطاب ثنائي بين إسلاميين وعلمانيين، كيف توصلتم إلى التوافق؟

ـ تطلب الأمر شهورا عدة، بذلنا الجهد، وكنا حاسمين، وقلنا لن يشارك حزب في الحوار الوطني، طالما لم يوقع على وثيقة خارطة الطريق ويلتزم بتطبيقها.

- هل كانت لديكم أدوات ضغط.. كالتلويح بالإضراب العام مثلا؟

ـ تحلينا بالصبر والرصانة والهدوء، واعتمدنا نهج طول النفس في إقناع المترددين، وكان الأساس هو العلاقة الجيدة مع كافة الأطراف. وهم يعلمون أننا غير معنيين بالوصول إلى السلطة والبرلمان؛ لكن عندما كان الحوار يصل إلى طريق مسدود كنا نلجأ إلى تنظيم المسيرات في الشارع؛ فلدينا قدرة على الحشد الجماهيري. إلا أننا لم نصل إلى حد التهديد بالإضراب. وإن كنا قد قمنا بإضراب عام احتجاجا على اغتيال كل من شكري بلعيد والبراهمي.

- متى ينتهي الحوار الوطني؟

ـ نحن مستمرون في جلساته حتى تنتهي الانتخابات الرئاسية لتأمين تنفيذ ما اتفقنا عليه؛ لكن ظهرت فكرة الإبقاء على هذا الفضاء الحواري مستقبلا. وبالقطع ستتغير تركيبة المشاركين بحكم مكونات البرلمان الجديد، وربما نتجه نحن إلى "مأسسة" الحوار الوطني لتأمين البلاد من أي هزات اجتماعية أو سياسية في المستقبل، وقد يتحول الحوار إلى مؤسسة بحكم القانون.

- كيف تقيِّمون نتائج الانتخابات التشريعية؟

ـ لا نستطيع أن نقول إنها ترضينا أو لا ترضينا، هذه إرادة الشعب وعلينا احترامها، وتونس مجتمع متنوع، وهذا التنوع يحقق التوازن. وبالقطع نحن

فرحون باتمام استحقاق الانتخابات في ظل بلد مهدد بالارهاب. ونتطلع بعد الرئاسية إلى الانتخابات البلدية، وهذه نقلة مهمة في الديمقراطية؛ لأننا سننتخب مجالس البلديات والولاة (المحافظين) لأول مرة.

- ماهي نسبة النقابيين بين أعضاء البرلمان الجديد؟

ـ نحن لسنا حزبا ولسنا معنيين بعدد النقابيين في البرلمان، وإذا كان هناك نقابيون في البرلمان فهم لايمثلون الاتحاد، بل يمثلون أحزابهم.، قرارنا دائما ألا نشارك في الانتخابات كاتحاد، كما اتفقنا على ألا يترشح أي من أعضاء هيئاتنا القيادية في الانتخابات، وقوتنا في تجنب توظيف أي حزب الاتحاد لصالحه. وكل من يتجاوز هذه الخطوط الحمراء التي تضمن استقلاليتنا يتعرض للفصل من العضوية.

* أجرى هذا الحوار في مقر الاتحاد العام للشغل بتونس العاصمة في ساحة محمد على الحامي ظهر يوم ٣١ أكتوبر ٢٠١٤. وجرى نشره مختصرا في موقع الأهرام أون لاين باللغة الإنجليزية في ٣ نوفمبر ٢٠١٤. كما جرى نشره مختصرا في مطبوعة "الأهرام إبدو" باللغة الفرنسية وموقعها الإلكتروني في ١٢ نوفمبر ٢٠١٤. ولاحقا وبعد إعلان جائزة نوبل جرى نشر الحوار مختصرا أيضا باللغة العربية في جريدة الأهرام اليومي بتاريخ ١٠ أكتوبر ٢٠١٥.

http://english.ahram.org.eg/NewsContent/2/8/114582/World/Region/INTERVIEW-Labour-unions-helped-Tunisia-overcome-po.aspx

http://hebdo.ahram.org.eg/NewsContent/1049/2/8/7452/Hussein-Abassi-et-Mbarka-Brahmi.aspx

http://www.ahram.org.eg/NewsQ/442887.aspx

(٢)

حوار منجي حامدي

عشية الانتخابات التشريعية فى تونس التقيت بوزير خارجيتها منجى حامدى (٥٥ عاما)، وهو من أبناء مدينة سيدى بوزيد مهد ثورات الربيع العربي، وخامس من يتولى هذا المنصب بعد الثورة التونسية. ويقول العالمون بدهاليز جهاز الدولة فى تونس إن حامدى الذى عمل من قبل موظفا دوليا ساميا بمقر الأمم المتحدة بجنيف يسعى لإعادة الاعتبار فى وزارته إلى الدبلوماسيين المحترفين، بعدما أضيروا من سياسة الدكتاتور زين العابدين بن على بمكافأة رجاله بمناصب السفراء والملحقين. كما كان عليه أن يقود ما يمكن وصفه بحركة إصلاح داخل وزارته بعد تهميش آخر لحق بهؤلاء الدبلوماسيين المهنيين فى عهد وزير الخارجية الأسبق رفيق عبدالسلام زوج إبنة راشد الغنوشى رئيس حزب حركة النهضة، ومع ذلك فإن حامدى تجنب الإجابة على أى أسئلة تتعلق بإرث سابقيه.

ولما كانت أنباء بيان تنظيم أنصار الشريعة الذى يهدد بقتل رئيس الوزراء ووزير الداخلية قد تصدرت نشرات الأخبار في تونس وأنا فى الطريق إليه، فقد بادرته بالسؤال عن رأيه فى جدية هذه التهديدات وتوقيتها فأجاب:

- هذه التهديدات متواصلة، ونحن نأخذها بكل جدية، وهى فى توقيتها تحاول التشويش على الانتخابات. لكنها يقينا لن تؤثر على العملية الانتخابية، ولقد استعدت الدولة لتأمين الانتخابات بنحو ٨٠ ألف رجل أمن شرطى وعسكري. ونتوقع لها أن تجرى فى ظروف آمنة تماما. وبالقطع هناك من لا يريد النجاح للتجربة التونسية.

- هل تقصد أن هناك قوى إقليمية ودولا خلف مثل هذه التهديدات الإرهابية؟
ـ لا نستطيع أن نقول هذا.. وليس لدينا معلومات عن تورط دول. فالجماعات الإرهابية لها خلفياتها التكفيرية والإيديولوجية، وعندها طموحات كبيرة، هم يريدون تعطيل تجربة الانتقال الديمقراطى فى تونس.

- ألا تخشى أن تعطى زيارتكم قبل أيام معدودة من الانتخابات إلى تركيا انطباعا بأن تونس طرف فى محور إقليمى بالمنطقة؟ ولماذا زيارة تركيا فى هذا التوقيت؟
ـ أبدا.. هذه الزيارة تأجلت مرتين وتأتى فى إطار تعاون استراتيجى بدأناه من قبل، وهو تعاون له أبعاده الاقتصادية، ولسنا طرفا فى أى محور كان؛ فتونس بلد صغير يعمل على أن تكون علاقاته مع كل الدول الشقيقة والصديقة وفى محيطه الإقليمى على أعلى مستوي؛ فالمنطقة بأسرها تمر بظروف تتسم بالتوتر والأزمات وكذا بالتحديات الأمنية، وهو ما يستوجب التنسيق والتعاون مع كل بلدان المنطقة، ويتطلب علاقات استراتيجية وليس عادية. وفى هذا السياق فإن علاقاتنا بمصر يجب أن تكون استراتيجية وعلى أعلى مستوي.

- كيف تقومون بإصلاح السياسة الخارجية لبلادكم بعد عامين من تولى نهضوى هذه الوزارة؟

- لا أحب الادعاء بأننى أقود حركة إصلاحية. كما لا أرغب فى تناول سياسة من سبقوني. لكننى أود أن أقول إنه منذ وجودنا فى هذه الحكومة (تشكلت فى نهاية يناير ٢٠١٤) وضعنا رؤية استراتيجية واضحة تقوم على أربعة محاور: الأول هو التركيز على الدبلوماسية الاقتصادية. والثانى هو التنسيق والتشاور فى ملفات الأمن مع دول الجوار. والثالث هو دعم علاقاتنا مع دول الخليج، بما فى ذلك السعودية بطبيعة الحال. كما أن لدينا علاقات طيبة مع الإمارات تماما مثل قطر. أما المحور الرابع فهو البحث عن أسواق واعدة فى إفريقيا. وفى كل ما سبق فإن مبدأنا واضح، وهو أننا نريد علاقات طيبة مع كل الدول الشقيقة والصديقة، وفى إطار من المصلحة المشتركة والاحترام المتبادل وبدون التدخل فى الشئون الداخلية.

- هل تؤثر الانتخابات على السياسة الخارجية فى بلد كتونس؟

ـ فى الوقت الحاضر لا تأثير، لكن فيما بعد ربما، وهذا الأمر يتوقف على طبيعة

الحكومة القادمة. وفى كل الأحوال فإن مبدأنا أننا دولة تريد علاقات طبيعية طيبة مع كل الدول الشقيقة والصديقة، وفى إطار من عدم التدخل فى الشئون الداخلية ورعاية المصالح المشتركة.

- هناك أحزاب تدعو لإعادة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة مع سورية..
- نحن نتواصل مع جاليتنا فى سوريا (نحو ٦ آلاف تونسي) عبر وجود قنصلى فى دمشق لتقديم الخدمات؛ لكن إعادة العلاقات الدبلوماسية ستأتى فى الوقت المناسب. سورية دولة شقيقة، والشعب السورى شقيق وصديق، وسنعيد علاقاتنا فى الوقت المناسب. ونحن نتعامل دولة لدولة، وليس مع نظام يتغير فى أى وقت.

- ألم يجري فى وزارة الخارجية التونسية مؤخرا مناقشة إعادة العلاقات؟
- ليكن ذلك فى الوقت المناسب.

- الحديث عن التجربة التونسية أو النموذج التونسي يثير حساسيات لدى البعض.. ما رأيكم؟

- أنا شخصيا لا أود استخدام مصطلح النموذج التونسي؛ لنقل إنها تجربة تونسية خاصة بتونس وحدها، وليست للتصدير؛ فتونس لديها خصوصياتها. وسبب نجاح تجربتنا هو أن لدينا مؤسسات قوية، ومجتمعا مدنيا فاعلا، وأحزابا سياسية واعية بالمسئولية الوطنية. وكل هذا أدى إلى تغليب المصلحة الوطنية على المصالح الضيقة؛ وهكذا تم الاتفاق من خلال الحوار الوطنى على استكمال المسار الانتقالى الديمقراطى، بعيدا عن التجاذبات السياسية والوصول إلى انتخابات شفافة ونزيهة فى أحسن الظروف.

- إلى أى مدى هناك أهمية لحصول تونس على شهادة دولية بنزاهة هذه الانتخابات؟
- النجاح خطوة مهمة فى إطار استكمال هذا المسار الانتقالى الديموقراطي. وهو مسار نتوقع له أن يستمر لسنوات مقبلة؛ وبالقطع لن ينتهى بالانتخابات، وكل ما نتمناه أن يعطى نجاح الانتخابات قفزة نوعية للتجربة التونسية وأن يجلب المستثمرين الأجانب، وكذلك التونسيون.

- أمامكم سلة وعود..

ـ المستثمرون الكبار وبخاصة فى الخليج ينتظرون استكمال الانتخابات واستقرار البلد ووضوح الرؤية كى يستثمروا فى كل القطاعات. وهناك تعاطف دولى مع تونس؛ فقد زارنا قبيل الانتخابات العديد من وزراء الخارجية والأمين العام للأمم المتحدة بان كى مون. وهذا دليل على الدعم السياسى للتجربة التونسية فى الانتقال الديموقراطي، ونحن نحب أن نستثمر هذا الدعم اقتصاديا.

- هل هناك سياسة أوروبية أمريكية واحدة إزاء مسار الانتقال فى تونس أم

أننا إزاء سياستين؟

ـ لا أتصور.. فأمريكا وأوروبا صادقتان فى دعمهما للتجربة التونسية؛ لقد قاموا بدعمنا اقتصاديا وأمنيا. والآن لدينا سياسة استراتيجية جديدة تجاه واشنطن. بدأنا معهم حوارا استراتيجيا فى العديد من المجالات الاقتصادية والتجارية والأمنية والعسكرية.

- ألم يتسبب هذا فى حساسيات لدى باريس؟

ـ نتعامل مع فرنسا مثلما نتعامل مع أمريكا، وبنفس المكيال.

- كيف تقيِّمون حال العلاقات مع مصر الآن، وهل حدثت أخطاء فى الماضى أمكن معالجتها؟

ـ لا أريد أن أتحدث عن من سبقوني، ولا أرغب فى أن أدعى الإصلاح. وبالقطع فإن سياستنا الخارجية فى الوقت الراهن تقتضى أن يكون لدينا علاقات استراتيجية متينة ومتميزة مع دولة لها وزنها عربيا وإفريقيا ودوليا كمصر. والدليل على هذا التوجه هو كيفية تعاملنا مع الجالية المصرية التى خرجت من ليبيا. هؤلاء إخواننا المصريون؛ ولقد استقبلنا نحو ٢٠ ألف مصرى من دون تأشيرة وسهلنا لهم العبور إلى المطارات. ونسقنا تنسيقا كاملا مع السلطات المصرية، لوصولهم إلى مصر فى ظروف آمنة، ولم تقع مشكلة واحدة.

- هل بقى أحد منهم فى تونس؟

ـ حتى الآن يدخل مصريون من منفذ رأس جدير ونسهل لهم العبور؛ لكن تظل أعدادهم أقل كثيرا مما كان عليه الحال من قبل. وبطبيعة الحال نحن ملتزمون بمساعدة الإخوة المصريين، طالما أن وجودهم لا يتسبب فى مشكلات أمنية، ويتم هذا بالتنسيق مع الحكومة المصرية.

- ما هى أسس التعاون المصرى التونسى بشأن الأوضاع فى ليبيا؟

ـ تونس ومصر من دول جوار ليبيا، ولطالما اجتمعنا فى العديد من المناسبات فى الجزائر وتونس ومصر. والاجتماع المقبل سيكون فى السودان وفق موعد يحدده الإخوة السودانيون. ولقد قررنا خلال اجتماع ١٣ و١٤ يوليو ٢٠١٤ بمدينة الحمامات إنشاء لجنتين: إحداهما سياسية والأخرى أمنية. الأولى تتولى مصر مسئولية منسقها. والأخرى تقع مسئوليتها على الجزائر. ولقد تم الاتفاق على رفع تقارير من اللجنتين إلى وزير خارجية تونس، والذى يتولى بدوره تقييم للوضع. وهذا ما حدث فعلا فى اجتماع القاهرة خلال شهر أغسطس ٢٠١٤. والجديد الذى أود التصريح به هنا أن هناك تنسيقا استخباراتيا أمنيا. ونعمل على حث الإخوة الليبيين وإقناعهم بأن الحوار الوطنى والمصالحة الوطنية والحل السلمى

هى السبيل الوحيد لحل الأزمة. كما أن الأمر يتطلب ضرورة جمع السلاح من الميليشيات فى إطار اتفاق الاطراف، فمن السذاجة بمكان تصور أنهم سيتخلون عن السلاح خارج إطار حل سياسي.

- هل هناك مبادرة جديدة فى هذا السياق؟

ـ صحيح.. هناك مبادرة تقوم بها الجزائر بدعم من دول الجوار، وتهدف إلى تجميع الفرقاء الليبيين فى مؤتمر ينعقد بالجزائر. ونتوقع أن يتم هذا قريبا؛ لكن يصعب تحديد الموعد بدقة الآن. وكذا فإن دول الجوار تدعم مجهودات برناردينو ليون ممثل الأمين العام للأمم المتحدة لتحقيق نفس الهدف؛ أى حث الأطراف التى ترفض العنف على الدخول فى حوار وطني. ولاشك أن الجامعة العربية والاتحاد الإفريقى على الخط، ويسهمون فى مجهودات دول الجوار.

- كيف تتعامل الدبلوماسية التونسية مع حكومتين فى ليبيا؟

ـ طبيعة العلاقات التاريخية بين تونس وليبيا تقتضى منا أن نكون على مسافة واحدة من كل الأطراف، ودبلوماسيتنا تعتمد الحياد الايجابى إزاء الوضع فى ليبيا، ونحن نعمل فى إطار احترام السيادة الليبية، وعدم التدخل فى شئونها والحفاظ على السلامة الترابية لهذا البلد. وفى الوقت الحاضر يقتضى الأمر أن نعترف بوجود مؤتمر منتخب وحكومة منبثقة عنه (حكومة عبدالله الثني). وهذه هى الحكومة التى نعترف بشرعيتها؛ لكن فى نفس الوقت نطالبها بعدم الانفراد بالسلطة، وألا تكون الشرعية أداة للانفراد بالسلطة. ونحن بكل صداقة وتعاون دعونا إلى التوافق بين كافة الأطراف وتجنب الاقصاء، وطالبنا بضرورة مشاركة كل الأطراف المستعدة لنبذ العنف.

- ما هى التأثيرات المباشرة للأزمة فى ليبيا على تونس؟

ـ لدينا حاليا أكثر من مليون ليبى، ونحن لا نعتبرهم لاجئين، بل هم ضيوف أعزاء ومكرمون، رغم أن وجودهم له تأثيرات سلبية على الاقتصاد؛ فاقتصادنا مدعوم بصفة كبيرة وبخاصة البنزين والمواد الغذائية.

---

* أجري الحوار في مكتب وزير الخارجية بالعاصمة تونس يوم ٢٤ أكتوبر ٢٠١٤. وجرى نشر الحوار باللغة العربية بجريدة الأهرام اليومي في ٢٥ أكتوبر ٢٠١٤. كما نشره موقع الأهرام أون لاين باللغة الإنجليزية أيضا في ٢٥ أكتوبر ٢٠١٤. ونشرته مطبوعة الأهرام إبدو باللغة الفرنسية وموقعها الالكتروني في ٢٩ أكتوبر ٢٠١٤.

http://www.ahram.org.eg/NewsQ/333095.aspx

http://english.ahram.org.eg/NewsContent/2/8/113874/World/Region/Turning-political-support-to-investment-Tunisias-f.aspx

http://hebdo.ahram.org.eg/NewsContent/1047/2/8/7349/Mongi-Hamdi--Nous-avons-favoris%C3%A9-

(٣)

حوار شفيق صرصار

الدكتور شفيق صرصار الذي يرأس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس يتحمل مسئولية إجراء الانتخابات التشريعية فالرئاسية فالبلدية.. أي الإشراف علي بناء أولى مؤسسات الحكم في عهد الدستور الجديد. وعندما وصلت إلى تونس وجدت الرجل الذي عرفته منذ نحو ثلاث سنوات استاذا جامعيا في القانون وعضوا بالهيئة العليا لتحقيق اهداف الثورة (بمثابة برلمان غير منتخب قبيل المجلس التأسيسي في أكتوبر ٢٠١١) عرضة لهجوم وانتقادات من أطراف سياسية عدة. وفي هذا الحوار الذي أجري قبيل ساعات من إجراء الانتخابات التشريعية -رغم مشاغله وضيق وقته- يجيب عن أسئلة ساخنة تتعلق بمصير التحول الديموقراطي في بلاده.

- لتشرح لنا أولا كيف تم اختيار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وأعضائها التسعة بما في ذلك رئيس الهيئة؟

ـ كل عضو في الهيئة يمثل فئة بعينها. هناك ممثلون لأساتذة الجامعات والقضاة

والإعلاميون والتونسيون في الخارج.. وهكذا. ولقد فتح المجلس التأسيسي باب الترشح لعضوية الهيئة وتلقي نحو ألف طلب، وعكفت لجنة من المجلس تضم ممثلين عن كتلة نيابية بدراسة ملفات المتقدمين، وانتهت إلى أربعة لكل فئة؛ ثم صوت المجلس في جلساته العامة لاختيار الاعضاء التسعة. ولمنع المحاصصة الحزبية؛ فإن الموافقة على كل عضو كان يجب أن تحصل على مايزيد على ثلاثة أرباع أعضاء اللجنة، وكذا المجلس. (علما بأن أكبر كتلة نيابية لا تتجاوز حصتها في مقاعد المجلس التأسيسي نسبة ٤١ في المائة). وإضافة إلى كل هذا فإن القانون يضع اشتراطات لعضوية المجلس منها الاستقلالية والحيادية، ويترتب على مخالفة هذه الشروط عقوبة السجن لمدة ستة أشهر. فهل بعد هذا يمكن الحديث عن محاصصة حزبية أو فرض أغلبية لرأيها في اختيار أعضاء هيئة الانتخابات؟.

- وماذا عن اختياركم أنتم شخصيا؟

ـ خضع انتخابي في المجلس التأسيسي إلى ثلاث دورات تصويت حققت فيها أغلبية ١٦٣ و ١٦٧ و١٥٥ صوتا (إجمالي أعضاء المجلس ٢١٧ عضوا).

- هل أنتم راضون عن العملية الانتخابية.. وماهي أبرز التحديات التي واجهت استعدادت الهيئة للانتخابات التشريعية والرئاسية ؟

ـ العملية معقدة بالأصل؛ لكن هذه الانتخابات تطرح نوعين من التحديات الأساسية. أولها القدرة على تنظيم الانتخابات في خمس قارات وتحديدا ٤٦ دولة بالنسبة للمرشحين والناخبين التونسيين في الخارج (١٨ مقعدا وأكثر من ٣٠٠ ألف ناخب). والتحدي الثاني اننا مطالبون بالانتهاء من إنجاز الانتخابات التشريعية والرئاسية قبيل نهاية هذا العام (٢٠١٤)، بمقتضى نص الدستور الجديد؛ ومع كل هذا يمكنني القول بأن هيئة الانتخابات استطاعت أن تدير العملية إلى حد اليوم بشكل مرض.

- هل حقا فترة الإعداد لانتخابات بهذه الأهمية والتعقيد كانت ضيقة ؟

ـ لقد جرى انتخاب الهيئة العليا المستقلة في الانتخابات في شهر يناير ٢٠١٤، وشرعنا على الفور في تشكيل هياكل الهيئة؛ بما في ذلك الهيئات الفرعية في كل دائرة؛ وحقا كانت الفترة ضيقة وقصيرة؛ وهذا تسبب في قصر آجال الترشحات للهيئات الفرعية، وكذا آجال تقدم المرشحين لخوض الانتخابات.

- لكن حملة التشكيك في عمل وكفاءة وحيدة الهيئة غير مسبوقة، إذا ما قورن الحال بانتخابات المجلس التأسيسي عام ٢٠١١؟

ـ لسنا في عام ٢٠١١. لقد انحسر الحماس والإيمان بأن الثورة ستعطي حياة

أفضل للتونسيين، حقا هناك نوع ما من خيبة الأمل في الأوضاع وفي النخبة السياسية. وكل هذا يخلق أجواءًا من الشكوك لم تكن قائمة عام ٢٠١١. وعلاوة على هذا فقد انزلقت البلاد إلى تجاذبات سياسية حزبية، خاصة بين من أسميهم بالمهرولين إلى الهزيمة؛ ممن ليس لهم أمل في الفوز. ويبدو أن هؤلاء قد اختاروا التشكيك والهجوم على هيئة الانتخابات، وعلى المسار الديمقراطي بأسره حتى إن من بينهم من دعا إلى مقاطعة التصويت.

- إلى أي حد استفدتم من خبرة الهيئة السابقة برئاسة الحقوقي كمال الجندوبي؟

ـ هناك نقاط قوة حاولنا أن نبنى عليها مثل العديد من الإجراءات التقنية. ومن جانب آخر حاولنا تفادي الهنات ونقاط الضعف، كما هو الشأن بالنسبة لتصميم ورقة الاقتراع ووضع سجل الناخبين (الجداول الانتخابية). كما تفادينا السماح في آخر لحظة بتصويت غير المسجلين؛ لأن هذا الأمر قد يفتح الباب أمام إمكانية التصويت أكثر من مرة وللتلاعب بكتل الناخبين. وبمعني توجيه مجموعة من المواطنين للتصويت في مكان معين لترجيح كفة قائمة على أخرى.

- كيف تقيم حجم ومستوى الانتهاكات (الخروقات) خلال حملة الانتخابات التشريعية هذه؟

ـ هيئة الانتخابات قامت بتحرير نحو ٤٥٠٠ محضر بهذه الخروقات، وأحالت العديد منها إلى النيابة العمومية للتحقيق فيها (حتى فجر يوم إجراء الانتخابات في ٢٦ أكتوبر الجاري).

- كم عدد الملفات المحالة الي النيابة ؟

ـ ٢٣ ملفا.

- وما هو الموقف في حال تأثير هذه الانتهاكات على نتائج الانتخابات؟

ـ القانون يعطي الهيئة الحق في إلغاء نتيجة أي قائمة فائزة إذا ما تيقنت من أن انتهاكاتها آثرت جوهريا على النتائج، وسنمارس هذا الحق. كما يعطي القانون لمحكمة المحاسبات (أشبه بالجهاز المركزي للمحاسبات في مصر) مراقبة تمويل القوائم الانتخابية، وتستطيع المحكمة في حال تجاوز سقف الإنفاق بنسبة معينة إلغاء فوز القائمة المتجاوزة.

- استمعت شخصيا إلى شكاوى عدة من وجود متحزبين (منتسبين للاحزاب) في الهيئات الفرعية والهياكل الادارية المشرفة على الانتخابات.. ما هو ردكم على هذا؟

ـ المشكلة بالأصل أن خمسين في المائة من التونسيين أصبحوا يتشككون

في الخمسين في المائة الآخرين. والهيئة العليا لا يمكنها عزل عضو أو موظف، اعتمادا على شكوك مجردة غير موثقة؛ لكننا بالفعل استبعدنا ٢٠ عضوا بالهيئات الفرعية، بعدما تحققنا من جدية الشكاوى. أما بالنسبة للمشرفين على مكاتب الاقتراع؛ فقد قمنا بنشر قوائم بأسماء المترشحين كي يشغلوا هذه المسئولية، وبالفعل أيضا استبعدنا أعدادا كبيرة ممن حامت حولهم الشكوك.

- هل نجحتم في تطبيق نص القانون؛ الذي يقضي بالعزل السياسي على المشرفين على العملية الانتخابية، لمنع أعضاء الحزب التجمع الدستوري المنحل (حزب بن علي) من المشاركة في إدارة العملية الانتخابية؟ (علما بأن القانون يسمح بترشح هؤلاء في الانتخابات).

ـ من بين العشرين المستبعدين من الهيئات الفرعية كان هناك بعض "التجمعيين"، وكذا كان الأمر مع أعداد من المشرفين على مكاتب الاقتراع.

- ألا يشكل وجود ٢٧ مرشحا في انتخابات الرئاسة المقرر لها ٢٣ نوفمبر ٢٠١٤ عبئا على هيئة الانتخابات ؟

ـ هو بالفعل عبء على العملية الانتخابية وعلى الناخبين؛ لكن من جانب آخر يمكننا تفهم المسألة؛ باعتبار أن أوضاع الانتقال الديمقراطي جعلت المشهد السياسي غير مستقر.

- ألا يخل خوض رئيس الجمهورية الحالي (الدكتور المنصف المرزوقي) لسباق انتخابات الرئاسة بحيدة الإدراة في هذه الانتخابات؟

ـ ليس بالضرورة باعتبار أن مبادئ القانون الانتخابي تمنع تماما تسخير الأموال والإدارة العمومية أو الموظفين العموميين لصالح طرف في الانتخابات. وبلاشك فان الهيئة حريصة على مراقبة هذا.

- هل تتوقعون جولة اعادة في انتخابات الرئاسة ؟

ـ احتمال كبير.

---

* أجرى هذا الحوار بقصر المؤتمرات بالعاصمة تونس في ساعة متأخرة من ليل يوم ٢٥ أكتوبر ٢٠١٤. وجرى نشره باللغة العربية في جريدة الأهرام اليومي في ٢٧ أكتوبر ٢٠١٤، وباللغة الإنجليزية في موقع "الأهرام أون لاين " في اليوم ذاته.

HTTP://WWW.AHRAM.ORG.EG/NEWSQ/334393.ASPX

http://english.ahram.org.eg/NewsContent/2/8/113992/World/Region/INTERVIEW-Tunisians-go-to-the-polls-with-less-enth.aspx

(٤)

حوار نبيل بفون

يكتسب الحوار مع «نبيل بفون» أهميته الخاصة لكونه مشارك وشاهد على تجربتي الانتخابات العامة في تونس بعد الثورة من داخلها. فقد كان عضوا بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات في انتخابات المجلس التأسيسي عام ٢٠١١، وهو أيضا شغل الموقع ذاته مع انتخابات عام ٢٠١٤. وعلما بأنه كان قد حصد أعلى الأصوات في اقتراع المجلس التأسيسي على اختيار أعضاء الهيئة. ولقد ذهبت إلى مكتبه في مقر الهيئة بمنطقة «لافايت» بالعاصمة، بعد انتهاء موسم انتخابات ٢٠١٤. وأنا أحمل ذكريات طيبة عن ابتسامة هذا الرجل ومرحه في أشد اللحظات جدية وتعقيدا. وحقا فقد ظل هو الأقرب إلى قلوب وأقلام وميكرفونات وعدسات تصوير الإعلاميين في أيام الاقتراع الطويلة.

ولقد دام حوارنا لنحو ساعتين كاملتين؛ بدأته بسؤال فرض نفسه عن الانتقادات الموجهة لأداء الهيئة بشأن جداول وسجلات الناخبين ومدى دقتها. فأجاب:

ـ سجلات الناخبين في داخل الجمهورية سليمة بدرجة كبيرة؛ لكن هذه السجلات بالخارج تعاني من مشكلات ناجمة عن ثغرات في جوازات السفر. فكلما اعتمدنا هذه الجوازات كأسس لعملية التسجيل تبين لنا غياب رقم بطاقة التعريف الوطني (البطاقة الشخصية) في عدد كبير من الجوازات. فضلا عن غياب بيانات مقر السكن في الخارج؛ كل هذا تسبب في عدم إنجاز سجلات ناخبين دقيقة هناك. والأمر يتطلب على ضوء ما جرى في انتخابات ٢٠١٤ إعادة نظر. وبالطبع أنا لا أنفى تماما غياب مشكلات في سجلات الداخل، وقد يكون استعمال التقنيات الحديثة؛ مثل التسجيل عبر الهاتف الجوال. فضلا عن عمليات تسجيل الأصول والفروع لدرجة القرابة الثانية، قد تسبب في لبس ما بهذه السجلات؛ وهو أمر لم نعمل به في انتخابات ٢٠١١.

- هناك من رصد حالات متوفين داخل سجلات الناخبين..

ـ أنا لا أنكر حالات من هذا النوع؛ لكن يبقي من الصعب تحديد نسبة هذه الظاهرة. والمشكلة ناجمة عن عدم إخطار السلطات بكل الوفيات، كما أن لدينا وفيات تحدث من تاريخ إغلاق باب التسجيل وحتى يوم الاقتراع. وأكرر أنا لا أستطيع أن أعطي نسبة بعدد المتوفين في سجلات الناخبين؛ لكن من المستحيل أن يصوت شخص نيابة عن اسم متوفى؛ لأن هناك عمليات دقيقة للتثبت من شخصية الناخب.

- جمعيات مراقبة الانتخابات انتقدت عدم إعلان الهيئة عن سجلات االناخبين بوقت كاف قبل الانتخابات؛ كي يسهل تصحيحها والطعن عليها..

ـ لا أبدا.. بعكس ما يقال نحن نشرنا هذه السجلات على الموقع الإلكتروني للهيئة. كما قمنا بتعليق السجلات في مقار البلديات والمعتمديات في الداخل والبعثات الدبلوماسية في الخارج.

- هل تعتقد بأن تقدير عدد من يحق لهم التصويت بنحو ثمانية مليون صحيح؟

ـ بالنسبة لتحديد الجسم الانتخابي في تونس لدينا رقمين: الأول ٧,٢ مليون وهو من مركز الإحصاء. علما بأن هذا الرقم تقريبي لأن عمليات تعداد السكان لا تشمل تحديد الناخبين؛ بسبب من هم في الخدمة العسكرية أو الشرطة أو من لهم سوابق جنائية. أما الرقم الثاني فهو ٨,٢ مليون، وهو صادر عن المركز الوطني للمعلوماتية (هيئة حكومية أيضا). وهو مركز معني بتوثيق المعلومات والتقنية المعلوماتية. وحقا حتى الآن لا يمكننا اعتماد رقم دقيق عن كامل الجسم الإنتخابي.

- هل اكتشفتم فعلا مع رحيل بن علي أن هناك ٢ مليون أمي يمثلون مشكلة في عمليات الاقتراع ؟

ـ ربما كان الرقم قريبا من هذا.

- الى أي حد نجحتم في هيئة الانتخابات في تلافي سلبيات انتخابات ٢٠١١؟

ـ نفذنا توصيات التقرير النهائي للهيئة السابقة بنسبة ٦٠ في المائة، خصوصا فيما يتعلق بإدارة العملية الانتخابية وبشأن التدريب. لكن ظلت مشكلات سجلات الناخبين بالخارج ومشكلات الاقتراع هناك.

- كيف تقيم تجربة الملاحظين المحليين وهل تعطي أرقاما عن أعدادهم في كل مرحلة ؟

ـ عدد الملاحظين في الانتخابات التشريعية بلغ ٢٥ ألفا. وفي الرئاسية الأولى زادوا إلى نحو ٢٧ ألفا. ومع جولة الإعادة للرئاسية إلى نحو ٢٩,٥ ألفا. ومن خبرة عام ٢٠١١ إلى تجربة عام ٢٠١٤ لاحظنا تقدما في حرفية عمل المراقبين، وسجلنا تراجعا في الانفلاتات الإعلامية المنسوبة لهم. وبلاشك فإنه مع انتخابات ٢٠١٤ قام الملاحظون المحليون بعمل رائع، وحتى انتقاداتهم لهيئة الانتخابات كانت موضوعية في مجملها. وهم تمكنوا من امتلاك ناصية تقنيات عالية تتماشى مع جغرافية مراكز الاقتراع في تونس، إلى حد أنهم قدموا تقديرات قريبة من واقع النتائج وبشكل سريع. وإن كانت الهيئة بالقطع قد تحفظت على استباق إعلان النتائج الرسمية.

- كم عدد الملاحظين المحلين الذين رفضتم التصريح لهم ؟

ـ اعترضنا على نسبة جد ضئيلة، فقط نحو خمسين ملاحظا. وغالبية أسباب الاعتراض تعود إلى عدم احترام مدونة السلوك وافتقاد الحياد والاستقلالية المطلوبين.

- هل هناك شكل من أشكال التنسيق مع المجتمع المدني خلال عملكم في الهيئة؟

ـ لدينا اجتماعات دورية مع المنظمات الأساسية المعنية بالمراقبة، وهناك تفاعل يومي معها، هم يأتون إلينا في الهيئة ونتشاور دائما. ولقد أخذنا بملاحظات عديدة تقدموا بها، مثال الأخذ ببطاقة الاقتراع الملونة كان بالأصل اقتراح تقدمت به جمعية "مراقبون". وهذا كان مفيدا لتجنب الورقة الدوارة، وحقيقة فإن "مراقبون" أثبتت قدرة على استخدام التقنيات المعلوماتية الحديثة، وعلى نشر أعداد كبيرة من الملاحظين في مختلف انحاء الجمهورية وخارجها.

- وما هو السلبي ؟

ـ أحيانا هناك تصريحات لاذعة تتجنى على الهيئة وحكم بالنوايا، مثل ما قالوه عن سجلات الناخبين وأننا لم نعلنها مسبقا، ومن سلبيات جمعية "مراقبون"هذه المرة استباق الإعلان الرسمي عن النتائج. وحقيقة كانت هناك تخوفات من إثارة مشكلات وقلاقل في جولة الإعادة الرئاسية، ونظرا لما تولد من ثقة في نتائج استطلاعات الرأي ومعطيات "مراقبون" في التشريعية والرئاسية الأولى، بالطبع كانت لدينا تخوفات.

- كيف ترى العنصر الحاسم في اختلاف انتخابات مابعد ثورة ١٤ يناير عما قبلها ؟

ـ الفارق الأساسي يكمن في حياد الإدارة، وحقا نحن لم ننطلق في عملنا بالهيئة من خبرة عالمية محددة. ولقد كان لدينا منذ الاستقلال عام ١٩٥٦ انتخابات يجرى تنظيمها بشكل جيد من الناحية اللوجستية، وهذا لأغراض الظهور بصورة جيدة أمام الأجانب. كان لدينا تنظيم لابأس به من ناحية التوزيع الجغرافي لمراكز ومكاتب الاقتراع، هذا كله كان يراعي المعايير الدولية؛ لكن التزوير والتدليس وانحياز الإدارة كلها أشياء كانت تفسد الانتخابات دائما. ولاشك أننا كهيئة مستقلة استفدنا من بنية تحتية وجدناها داخل الجمهورية وخارجها لإنجاح الانتخابات التي قمنا بها. لكن أهم مكسب بعد ثورة ١٤ يناير يظل هو حياد الإدارة.

- تظل سمة انتخابات ٢٠١٤ هو عزوف الشباب.. ما رأيك؟

ـ الهيئة والمجتمع المدني حاولا حث الشباب على التصويت؛ لكننا لم ننجح. عملنا تسجيل عبر موقعنا الالكتروني (الويب) والهاتف الجوال، ولم نوفق. وحاولنا استقطابهم بإعلانات تستخدم اللهجة العامية التونسية واستخدمنا الفيس بوك، ولم ننجح. لكنني أظن أن المشكلة تكمن بالأساس في فشل المرشحين في استقطاب الشباب.

---

* أجرى هذا الحوار بمكتبه في مقر هيئة الانتخابات في حي «لافايت» بوسط العاصمة يوم ٢٥ ديسمبر ٢٠١٤.

(٥)

تجربة جمعية دستورنا

قبل ثورة ١٤ يناير ٢٠١٤ كان عدد الجمعيات الأهلية في تونس أقل من عشرة آلاف جمعية؛ لكن العدد قفز في غضون ثلاث سنوات تالية إلى نحو ١٧ ألفا. وهذا ما جرى في ظل مرسوم بقانون (رقم ٨٨) صدر بعد الثورة، يلغي العديد من القيود السابقة على تأسيس وعمل هذه الجمعيات. ووفق ما نشرته صحيفة «الصباح» في ٢٤ مارس ٢٠١٤ على لسان «سليم البريكي» المدير العام بالوزارة الأولى المكلف بالجمعيات، فإن العدد قبل الثورة كان بالضبط هو ٩٨٧٦ جمعية؛ وأصبح عشية تصريحه هو ١٦٧٨٧ جمعية. لكن «البريكي» قال أيضا أن الجمعيات التي صرحت بمصادر تمويلها لا تتعدى مائتي جمعية فقط.

وفي هذا الحوار مع المناضل اليساري المخضرم «عز الدين الحزجي» والناشطتين الشابتين «غادة الميساوي» و«نسرين دالي»، جوانب من تجربة جمعيات أهلية عملت على دفع التطور الديموقراطي في الفترة السابقة لانتخابات ٢٠١٤.

وفي البداية أطلعني «الحزجي» على تصوره لأهمية العمل الأهلي في تاريخ المجتمع

التونسي. قال أن عدد الجمعيات الأهلية وفق إحصائية لسلطات الاحتلال الفرنسي في عام ١٩٥٤ كان قد بلغ ١٤ ألف وثلثمائة جمعية. وهذا وقتما كان عدد سكان تونس لم يتجاوز ٣,٢ مليون نسمة. وأشار إلى أن التونسيين صنعوا لأنفسهم سلطتهم الخاصة. في ظل تاريخ طويل من العلاقة العدائية بين المركز والهامش. ولأن السلطة تأسست علاقتها مع الشعب على الجباية والسجن والخدمة في الجيش. وأوضح أن السلطة الخاصة التي اعتمدها عموم التونسيين تاريخيا تمثلت في «عدل الأشهاد»، الذي يتولي توثيق كافة المعاملات من زواج وطلاق وحج وفض منازعات وبيع وشراء عقارات وكتابة التصرفات المالية ومنذ عهد البايات وعميقا حتى القرن السابع عشر. وعلاوة على ذلك فقد كان لكل مهنة «أمين» يتم اختياره بشكل جماعي شعبي. ووفق سمات عملية ديمقراطية تشاركية سبقت احتلال فرنسا للبلاد في ١٨٨١. وفي رأي «الحزجي»، فإن هذا التاريخ يمثل بذور الديموقراطية التشاركية من أسفل؛ لكن سلطات ما بعد الاستقلال انقضت على هذا المجال وانخفض بالتالي عدد الجمعيات الأهلية. والأهم أن أغلبها أصبح من طراز الجمعيات الخيرية التي لاصلة لها بالسياسة أو الشأن العام. وأشار تندرا إلى تسمية جمعية «الأسماك الحمراء».

ولكن كيف بدأت تجربة جمعية دستورنا ؟.. وهذا ما طرحناه على محاورينا الثلاثة فجاءت الإجابة:

ـ مع نهاية يناير ٢٠١١، توصل التونسيون إلى قناعة بحاجتهم إلى دستور جديد، هكذا بعد أيام قليلة من فرار بن على من البلاد. وفي ٢٠ مارس من العام نفسه، توصلنا مع مجموعة من النشطاء إلى كتابة ٥٠ نقطة كأسس لدستور جديد، كان بيننا كبار في السن وشباب، و جئنا من اتجاهات مختلفة. وأسمينا ما توصلنا إليه «ميثاق ٢٠ مارس»؛ وهو يوافق يوم استقلال البلاد، ودعونا إلى حوار في مقر سينما «التياترو» في العاصمة، حضر نحو ٧٠٠ شخص. وجلسنا نتناقش من المساء حتى الثانية فجر اليوم التالي. وعلى الفور انتقلنا إلى الحوار حول هذه الوثيقة في ٥٠ معتمدية من معتمديات ولايات تونس المختلفة؛ أي أننا أقمنا خمسين مؤتمرا حواريا خارج العاصمة، وسجلنا ملاحظات المتحاورين ومقترحاتهم. وتحت شعار «لنكتب دستورنا» أعددنا لملتقي المجتمع المدني لجمعية ميثاق ٢٠ مارس، وجمعنا تبرعات وقروض وهبات كي ننظم الملتقي في ٢٢ يوليو ٢٠١١، وحضره نحو ٤٥٠ تونسيا جاءوا من جهات البلاد كافة، واستمر الملتقى أربعة أيام في ورشات عمل متعددة. وخرجنا بصياغة مقترح بمشروع دستور أطلقنا عليه تسمية «دستورنا ». وأرسلناه إلى الأحزاب قبل انطلاق حملة انتخابات المجلس التأسيسي خريف ٢٠١١؛ لكن أيا من الأحزاب لم يتبن المشروع، فقط وجدنا تسعة قوائم مستقلة في تسع دوائر أخذت على عاتقها

التعريف بمشروع دستورنا في حملاتهم الانتخابية؛ لكن اتضح أن هذه القوائم لم تحصد في الانتخابات سوى ١٦ ألف و ٣٠٠ صوتا، ولم ينجح أي من مرشحيها ويدخل إلى المجلس؛ لكن الفكرة كانت قد وصلت إلى الناس. خاصة وأن العديد كانوا على قناعة بأن انتخابات المجلس التأسيسي هدفها التوصل إلى جمعية تكتب الدستور، وليس اختيار نواب يقدمون الخدمات لناخبيهم.

- أظن هذه كانت نقطة فاصلة.. كيف تحدد أين ستتجهون بعدها ؟

ـ بالفعل تناقشنا حينها ماذا نفعل؟. حزب أم جمعية أو ننصرف إلى بيوتنا، وانتهينا إلى جمعية تحمل اسم دستورنا. وهكذا تقدمنا في ٢٦ يناير ٢٠١٢ للحصول على ترخيص الجمعية الجديدة، إلى جانب الجمعية السابقة "جمعية ٢٠ مارس". وكان من بدايات نشاط الجمعية الجديدة هي أن تقدمنا إلى نواب المجلس التأسيسي بنسخ من مشروع الدستور، الذي كنا قد توصلنا اليه. ولقد استفادوا من الوثيقة هذه وأخذوا منها وبخاصة الباب السابع الخاص بالحكم المحلي، وهكذا فرضنا نوعا من الديموقراطية التشاركية في صياغة الدستور الجديد.

- لكن سرعان ما بدا أن جمعية دستورنا في صف المعارضة..

ـ بادرنا بالدعوة إلى الاعتصام الأول أمام مقر البرلمان في حي "باردو" ٣٠ نوفمبر ٢٠١١ ضد مشروع الدستور الصغير الذي تقدمت به كتلة النهضة الاسلامية (والدستور الصغير هو النصوص المنظمة لعمل السلطات المؤقتة إلى حين وضع الدستور وسريانه). وبالفعل نجحنا في الضغط لإلغاء أربعة فصول كارثية. وبعدها دعونا إلى عدة مظاهرات كبرى في الشارع، وانضمت إلينا أحزاب في دعوتنا. مثلا دعونا إلى مظاهرة ذكرى عيد الشهداء في ٩ إبريل ٢٠١٢. وتحدينا تصريح وزير الداخلية وقتها "على العريض" بحظر التظاهر في شارع الحبيب بورقيبة. واتبع نشطاؤنا تكتيكا فاجأ الشرطة، انتشروا في المقاهي المحيطة بالشارع منذ الثامنة صباحا. وفي تمام العاشرة أطلقوا صفارات من مختلف المقاهي، ونهضت الناس وخرجوا من كل مكان وتجمعوا في مظاهرة كبيرة، وارتبكت الشرطة، وحدث كر وفر، واستخدموا ميلشيات حماية الثورة للاعتداء على المتظاهرين. كما استخدمت الشرطة الغاز المسيل للدموع والهراوات والخرطوش، ووقعت إصابات في معركة استمرت لنحو الساعتين. كان دافعنا الرئيسي هو تحدي حظر النزول إلى الشارع، وإن كانت الشعارات هي الاحتفال بعيد الشهداء (عام ١٩٣٨). ومنذ ذلك الحين عاد الشارع ملك للجميع، من حقهم التظاهر سواء أكانوا من النهضة أو معارضيها.

- لكن كيف سارت الأمور بعدها في جمعية دستورنا ؟

ـ من مارس إلى ديسمبر ٢٠١٢ انخرطنا في صياغة مشروع رؤية مجتمعية اقتصادية وثقافية للبلاد. واستطعنا أن نجمع نحو ٧٣٠ مواطنا مع ١٨٠ جمعية أهلية في مدينة المنستير في شهر ديسمبر ٢٠١٢ لإطلاق هذه المبادرة. وقد أطلقنا على اللقاء "ملتقى المجتمع المدني للحقوق الاقتصادية والاجتماعية". وعملنا ورشات عمل (١٣ورشة) تغطي مسائل التشغيل والصحة وغيرها. وكانت كل ورشة تضم خليطا من مواطنين وخبراء وممثلي جمعيات، وفي كل منها حددنا المشكلات ونقاط الضعف والقوة والحلول المقترحة، وخرجنا بتوصيات للاصلاح على الصعيد الوطني. وانبعث من هذا الملتقى ٢٤ ملتقي جهوي في الولايات. وكانت الفكرة هي مناقشة مشكلات كل ولاية، وعدنا لتجميع التوصيات كلها لنصدرها في كتاب أبيض؛ ثم جاء مشروع "نطالبك ونحاسبك". وهذا ما تم بعد ورشات عمل في ٢١ يونيو ٢٠١٤ للإعداد لهذا المشروع الموجه إلى نواب البرلمان الجديد. وعلى هذا الأساس حددنا ٢٦ مطلبا أسميناها "المانفستو الوطني"، هي مطالب محددة ومؤثرة في الحياة اليومية للناس. كما توصلنا إلى ثمانية مانفستو على مستوى الجهات، وأطلقنا حملة توقيعات عليها من المواطنين في الشوارع. كنا ننصب الخيام باسم المشروع لنعرف بالمانفستو، وتوصلنا إلى جمع مائة ألف توقيع، وبهذه التوقيعات ذهبنا إلى ستة أحزاب سياسية هي : النهضة ونداء تونس والجبهة الشعبية والاتحاد من أجل تونس والتحالف الديموقراطي والتكتل. ووافقت أربعة أحزاب منها على المانفستو الرئيسي للحملة وهي: النداء والتحالف الديمقراطي والجبهة والاتحاد. ووعدت بأن تتبنى قوائمها الانتخابية مطالب المانفستو، بل كان لدينا أيضا رؤساء قوائم في الولايات وقعوا بأنفسهم على المانفستو الخاصة بجهاتهم (المانفستو الجهوي).

- على أي أساس تم اختيار هذه الأحزاب تحديدا ؟

ـ اخترنا حزبين من الوسط ومثلهما إلى اليمين وإلى اليسار ممن اعتقدنا أن لديهم فرص نجاح أكبر.

- لكن ماذا بعد أن يتشكل البرلمان ؟

ـ كان من بين مكونات المبادرة "نطالبك ونحاسبك"، هو توثيق الوعود الانتخابية للأحزاب التي وقعت. كما أنه سيكون لدينا خلية متابعة داخل البرلمان؛ لمراقبة كيفية التزام الأحزاب وكتلها ونوابها بما وقعوا عليه ووعدوا

به الناخبين، وسنصدر تقارير دورية بأداء النواب.

- كم يبلغ عدد العاملين في هذه المبادرة ؟

ـ عدد متطوعينا الذين يعملون في مبادرة "نطالبك ونحاسبك" بلغ نحو الألف متطوع في مختلف الولايات. وكنا قد تعارفنا وعملنا معا من قبل في مبادرات "دستورنا" و"المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية".

- كيف تنسقون مع مكونات أخرى في المجتمع المدني تعمل في نفس المجال ؟

ـ في ديسمبر ٢٠١٣ انعقد الملتقى الوطني للمجتمع المدني للاستعداد لانتخابات ٢٠١٤، وكان هناك نقاش واسع حول مختلف الجوانب، بما في ذلك تقييم أداء الهيئة العليا للانتخابات. وانبثق عن هذا الملتقى نوع من تقسيم العمل والمهام على محاور متعددة؛ فهناك جمعيات موكل اليها مراقبة الانتخابات، و أخرى تختص بقضايا النوع الاجتماعي (المرأة)، و غيرها لمتابعة الإعلام في الانتخابات، وهناك من يتابع الإطار القانوني.. وهكذا. وكنا نحن في "نراقبك ونحاسبك" في محور مساءلة النواب المنتخبين. وفي محورنا نتشارك ونتعاون مع جمعيات أخرى،كالرابطة التونسية لحقوق الإنسان ونقابة الصحفيين ونساء ديمقراطيات. وعلى هذا النحو نحن جزء من ائتلاف مدني واسع.

- كل هذا النشاط والزخم يحتاج بالقطع إلى الأموال..من أين تتوفرون عليها؟ والى اي حد تعتمدون على أموال من الخارج؟

ـ هناك تمويل من مؤسسات دولية غير حكومية لها مقار في تونس، وهناك أيضا تبرعات الأهالي. ويمكن القول إن التمويل الذاتي المحلي قام بتغطية أنشطتنا في ١٦ ولاية، فيما لجأنا إلى التمويل الأجنبي بالنسبة لثماني ولايات.

- لعبتم دورا سياسيا مع أنكم جمعية أهلية ولستم حزبا.. كيف تشخصون هذا الدور؟.

ـ شبكة مبادرة دستورنا كانت بمثابة العامود الفقري لاعتصام الرحيل الذي دام نحو أربعة أشهر، جاءنا ناس وتقدموا بتبرعات. بدأنا الاعتصام في ٢٧ يوليو ٢٠١٣ بعد اغتيال محمد البراهمي، وحصلنا على ترخيص رسمي بإقامة الاعتصام. وكان هناك خيام ثقافية وللانشطة المتعددة، ولم ينفض الاعتصام إلا بتوقيع الأحزاب على خارطة الطريق.

- جريدة "المجلس" أظنها أداة مهمة في تجربتكم على مدى فترة المجلس

التأسيسي..

ـ صدر من الجريدة خمسة أعداد من فبراير ٢٠١٣ إلى نهاية يوليو ٢٠١٤، ومتوسط طباعة العدد هو خمسة آلاف نسخة. ويتضمن كل عدد استبيان للشباب وبخاصة الطلاب؛ ولأن المجلة يتم توزيعها بالأساس في مختلف جامعات تونس. وتنتهي نتائج كل استفتاء إلى تقرير شهري، كنا نقوم بتوزيعه على نواب المجلس التأسيسي (٢١٧ نائبا).

- الى أي حد هناك حضور للمرأة في هياكل مبادراتكم الجمعياتية هذه؟

ـ نحو ٦٠ في المائة من المكاتب القيادية لمبادرة دستورنا من النساء. ونحو ٧٠ في المائة من المنخرطين في هذه المبادرة من النساء أيضا. ويمكن أن نلاحظ أنه مع عيد المرأة التونسية ١٣ أغسطس ٢٠١٣، وفي سياق اعتصام الرحيل الممتد رصدت "جوجول" احتشاد نحو ٤٥٠ ألفا في ساحة باردو أمام المجلس التأسيسي، وقدرنا أن ٣٢٠ ألفا منهم نساء. وهذا أمر له دلالته بلاشك.

(٦)
تجربة "مراقبون"

عندما عدت إلى القاهرة بعد متابعة آخر جولة في انتخابات تونس نهاية عام ٢٠١٤، اكتشفت مدى أهمية التأمل في تجربة شبكة «مراقبون» مع ملاحظة الانتخابات بالنسبة لفرص التحول إلى الديمقراطية في العالم العربي، ببساطة كانت الهيئة العليا المشرفة على انتخابات البرلمان المصري المقرر لها الربيع المقبل[1] قد أصدرت شروطا لملاحظة هذه الانتخابات، أثارت اعتراضات من داخل المجتمع المدني، هو بلاشك أضعف من نظيره في تونس. ولعل أكثر هذه الشروط مدعاة للاعتراض هو نص قرار الهيئة، على أن تكون «المنظمة المعنية بالملاحظة ذات سمعة حسنة مشهود لها بالحيدة والنزاهة»، وهي بالقطع عبارة تتضمن ألفاظا مطاطة غير محددة وتفتح بابا لكل الشرور. هذا فضلا عن شرط آخر ينص على أن: «تكون المنظمة مشهرة وفق قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢». وهو بالأصل قانون غير ديمقراطي موروث من عهد الديكتاتور مبارك، ويجعل الموافقة على الترخيص لأي جمعية من جمعيات المجتمع المدني، رهينة في أيدي أجهزة الأمن والإدارة، بل يجعل مصير الجمعيات المرخص لها تحت سيف الحل بواسطة سلطة الإدارة.

---

(١) لم تجر الانتخابات البرلمانية في مصر إلا بحلول نهاية عام ٢٠١٥.

ولقد أجريت آخر انتخابات رئاسية في مصر في مايو (ماي) ٢٠١٤ في ظل بيئة غير تنافسية وغير ديمقراطية. ووفق بيانات تقرير بعثة الاتحاد الأوروبي في ملاحظة هذه الانتخابات، فإن الهيئة المشرفة على الانتخابات اعتمدت ٨٠ منظمة مجتمع مدني محلية ورفضت ٣٢ أخرى. كما يفيد التقرير نفسه باعتماد نحو ١٥ ألف ملاحظ محلي ورفض ١٥١٨ آخرين. لكن بسؤال مصادر موثوقة من داخل هذه المنظمات المحلية اتضح لنا أن الرقم الفعلي أقل بكثير، ولأن هيئة الانتخابات لم تمنح العديد من تصاريح الملاحظة إلا في اللحظات الأخيرة قبل الاقتراع؛ مما جعل من المستحيل على الملاحظين الذهاب إلى المناطق البعيدة عن العاصمة القاهرة لتنفيذ الملاحظة. وعلى أي حال فإن المقارنة مع التجربة التونسية، تكشف عن بؤس حال المجتمع المدني المصري في الانتخابات. ووفق قائمة نهائية حصلنا عليها من الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس، فإن الهيئة إعتمدت ٢٤ منظمة وجمعية محلية لملاحظة الانتخابات التشريعية والرئاسية لعام ٢٠١٤، باجمالي ٢٨ ألف و٦٧٦ ملاحظا محليا معتمدا. وإذا ما وضعنا في الاعتبار أن عدد الناخبين التونسيين المسجلين هو نحو خمسة ملايين ناخب؛ أي أقل من واحد على عشرة (١٠ ٪) من عدد الناخبين في مصر -كانوا أكثر من ٥٣ مليون ناخب مسجل في الانتخابات الرئاسية الأخيرة- لتأكد لنا بؤس حال ملاحظة المجتمع المدني للانتخابات في بلد كمصر مقارنة بتونس.

وفضلا عن كل هذا وذاك؛ فإن مقابلة معمقة أجراها كاتب المقال مع عضو هيئة الانتخابات في تونس «نبيل بفون» بمقر الهيئة يوم ٢٥ ديسمبر ٢٠١٤، تفيد بضآلة نسبة اعتراض الهيئة على الملاحظين المتقدمين لطلب التصريح مقارنة بالحالة المصرية، فقد أبلغنا «بفون» بأن العدد المعترض عليه لم يتجاوز الخمسين ملاحظا على مدى الاستحقاقات الثلاثة (التشريعية والرئاسية الأولى والثانية). وبرر هذه الاعتراضات بأسباب، منها عدم احترام مدونة السلوك وافتقاد الحياد والاستقلالية، لكن الأهم أن عضو هيئة الانتخابات التونسية كشف عن جانب مفتقد في علاقة الهيئة المشرفة على الانتخابات بالمجتمع المدني المحلي في الحالة المصرية، وهو التشاور المستمر والأخذ بالمقترحات لتطوير أداء الهيئة. وقد أشار إلى اجتماعات دورية بين مجلس الهيئة والمنظمات الرئيسية؛ وفي مقدمتها شبكة «مراقبون». وأكد الأخذ بمقترح هذه الجمعية اعتماد ورقة الاقتراع الملونة لتجنب الورقة الدوارة. كما أن «رفيق الحلواني» منسق الشبكة ورئيس الجمعية كان قد أبلغ كاتب المقال في مقابلة معمقة، جرت يوم ٢٩ نوفمبر ٢٠١٤ بأن هيئة الانتخابات، أخذت باقتراح آخر لـ «مراقبون» توصلت إليه بعد تجربة انتخابات بيضاء قامت بها في مقر مدرسة بمعتمدية «الرقاب» بولاية سيدي بوزيد. وهو ألا يزيد عدد الناخبين المسجلين في مكتب اقتراع على ٦٠٠ ناخب؛ لتسهيل عملية التصويت وضمان سلاستها. كما أن «مراقبون» أمدت هيئة الانتخابات بخريطة جغرافيا رقمية لمواقع مكاتب الاقتراع بكامل إحداثياتها لتسهيل عمل الهيئة، وفق ما أبلغنا «الحلواني» به .

ولاشك أن «مراقبون» تتصدر من حيث عدد ملاحظيها وانتشارهم القائمة النهائية للمنظمات والجمعيات المعتمدة من هيئة الانتخابات، وهي وفق بيانات هذه القائمة في

المرتبة الأولى بعدد ٥٨٩٨ ملاحظا معتمدا. ويتلوها في المرتبة الثانية «القطب المدني للتنمية وحقوق الإنسان» بـ ٥١٧٤. ثم ثالثا الجمعية التونسية من أجل نزاهة وديمقراطية الانتخابات «عتيد» بـ ٤٥٥٥ ملاحظا. لكن من واقع الملاحظة وتواجد الملاحظين على الأرض، ووفق الأرقام الواردة في بيانات «مراقبون» نفسها فإن أعداد ملاحظيها في مكاتب الاقتراع ينخفض إلى نحو أربعة آلاف موزعين على ٢٧ دائرة انتخابية (ولاية) داخل تونس و٦ دوائر بالخارج. وإذا قارنا هذه الأرقام بالحالة المصرية للاحظنا ـ وفق ما أبلغتنا به مصادرنا المختصة من داخل منظمات المجتمع المدني بالقاهرة ـ فإن كبرى تحالفات ملاحظة الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٤ والمسماة بـ«التحالف المصري لمراقبة الانتخابات» برئاسة «المنظمة المصرية لحقوق الانسان»، لم يتوافر لها في مكاتب الاقتراع وعلى أرض الواقع إلا نحو ألف ملاحظ فقط. وهم بالقطع لا يغطون ما يزيد على ١٤ ألف لجنة انتخابية في أنحاء مصر، ناهيك عن خارجها.

من تابع انتخابات المجلس التأسيسي في تونس ٢٣ أكتوبر ٢٠١١، وعاد لمتابعة الاستحقاقات الانتخابية الثلاثة بين أكتوبر وديسمبر ٢٠١٤ سيلاحظ على مستوى الإمكانات نمو قدرات «مراقبون». فقد اتسع مقرها الدائم القار في «مونبليزير». كما استأجرت مقرا كبيرا مؤقتا في فندق «أفريقيا» بشارع الحبيب بورقيبة مزود بغرفة عمليات عملاقة، تتلقى معلومات ملاحظيها في كافة الدوائر. وهو مقر يتواضع معه خجلا المقر المؤقت الأول، الذي تعرفت فيه بصدفة عابر سبيل على منسق الشبكة وقادتها في خريف ٢٠١١، وكان ذلك في كواليس قاعة مسرح بشارع «إبن خلدون» المتفرع من «الحبيب بورقيبة».

لكن الأهم من هذا وذاك أنني لاحظت مع عام ٢٠١٤ ثقلا معنويا وإعلاميا لم يكن قد توافر بعد لـ «مراقبون»، في عام ٢٠١١، وترجم هذا الثقل مصداقية اكتسبتها الشبكة عند الصحفيين والمواطنين في تونس. وكان بإمكاني وانا أجول على مكاتب الاقتراع بالعاصمة أيام ٢٦ أكتوبر و٢٣ نوفمبر و٢١ ديسمبر ٢٠١٤، وأتبادل الحديث مع ملاحظي الشبكة من الشابات والشبان كيف أنهم يحرصون على تجنب التصريح بأي كلمات تضعهم في شبهة التحيز والخروج عن الحياد أو عن متطلبات الملاحظة النزيهة، وربما على نحو بالغ التشدد والصرامة. والأهم أيضا في المقارنة مع الحالة المصرية في ملاحظة الانتخابات هو أن قيادة «مراقبون» هم بالأصل من جيل الشباب أيضا. ولقد روى لي «رفيق» كيف التقي في منتصف مارس ٢٠١١ تسعة من الشباب الخارجين من تجربة ثورة ديسمبر ٢٠١٠ يناير ٢٠١١ على فكرة تأسيس الشبكة، وغالبهم جاءوا من دون خبرات سياسية سابقة. وكان هذا قبل أن تحصل الشبكة على ترخيص العمل كجمعية ضمن مجتمع مدني ناهض ينمو بسرعة في سبتمبر ٢٠١١. ولعل اللافت في هذا السياق أيضا أن «رفيق» رئيس الجمعية ومنسق الشبكة؛ هو نفسه شاب عاش في طفولته مرارة تجربة خوض والده انتخابات مزورة ضد الرئيس «زين العابدين بن علي».

ثمة هنا فارق آخر كان بإمكاني أن ألاحظه في المقارنة بين الحالتين المصرية والتونسية، فمؤسسو محاولة ملاحظة المجتمع المدني للانتخابات في مصر ـ وهي جد محاولة

متواضعة مجهضة إذا قورنت بحالة تونس هم بالأصل من جيل كبار السن. علما بأن أولي المحاولات ممثلة في «اللجنة الوطنية المصرية» عام ١٩٩٥ ـوإن كانت ملاحظة فوقية لم تدخل إلى مراكز الاقتراع إلا في عام ٢٠٠٧ـ تصدرتها شخصيات عامة تقترب أعمار معظمها من الستين إن لم نقل السبعين، كالسياسيين والباحثين الليبراليين الدكتور سعد الدين إبراهيم (مواليد ١٩٣٨) والدكتور سعيد النجار (مواليد نحو ١٩٢٠). ويبدو أن ظاهرة غياب الشباب عن قيادة منظمات وتحالفات ملاحظة الانتخابات في مصر قد استمرت إلى الآن.

ولا أستطيع في هذا المقال أن أصل إلى تقييم دقيق لتطور تدريب ملاحظي «مراقبون» على أداء مهامهم. كما لا أستطيع أن أضع تقييما لجودة وشمول ملاحظة الشبكة لجمل العملية الانتخابية؛ وليس أيام الاقتراع الثلاثة فقط، وهو أمر لا يتوافر لتجربة الملاحظة في مصر أيضا. وإن كنت قد استمعت إلى شرح من «رفيق» إلى وقائع وتأكيدات في هذين الجانبين وبحكم أن «مراقبون» جمعية تمارس نشاطها المتخصص في مراقبة أداء هيئة الانتخابات على نحو متصل منذ خريف عام ٢٠١١. وتتفاعل مع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات إيجابا ونقدا. وهو أمر يغيب عن مصر أيضا نظرا لعدم السماح بعد بالترخيص بعمل مؤسسات مجتمع مدني دائمة، تعمل في مجال ملاحظة الانتخابات وتتفاعل مع الهيئات المشرفة عليها، وكما هو حال التجربة التونسية. فالجمعيات والمنظمات والتحالفات المصرية هي بالأدق هياكل مؤقتة تعمل على نحو موسمي. وهو حال يمنع تراكم الخبرات و يحرم هذه الهياكل من تأسيس سلطة معنوية معتبرة لدي الرأي العام في البلاد.

لكن على أي حال يمكننا هنا من خلال قراءة وتحليل تسعة بيانات لشبكة «مراقبون» ـأصدرت ثلاثة منها مع كل استحقاق انتخابي في نهاية عام ٢٠١٤ـ أن نرصد الملاحظات التالية. علما بأن هذه البيانات تواتر صدورها في توقيتات (أولا.. الساعة العاشرة والنصف صباح يوم الاقتراع. ثانيا.. السابعة والنصف بعد انتهاء الاقتراع. ثالثا ظهيرة اليوم التالي مباشرة للاقتراع):

ـ يغطي ملاحظو «مراقبون» نحو عشرة في المائة من مكاتب الاقتراع وبالأساس داخل تونس. ووفق ما ورد بهذه البيانات فإن «مراقبون» تعتمد تغطية عينة من ١٠٠١ مكتبا من نحو أقل من ١١ ألفا. وهو ما يعكس القوة الفعلية لمراقبون على الأرض.

ـ لا توضح البيانات التسعة مدى تمثيلية ومصداقية توزيع ملاحظي الشبكة على الدوائر/ الولايات أو بين الساحل والشمال وبين الجنوب والوسط. وإن كنا من خلال مقابلتنا المعمقة مع «الحلواني»، قد لمسنا الضعف النسبي لوجود ملاحظي «مراقبون» في مكاتب الاقتراع خارج تونس مقارنة بهذا الوجود داخل البلاد.

ـ اهتمت البيانات بتقديم ملاحظات عامة دون الخوض في التفاصيل أو ضرب أمثلة محددة، وتركزت الملاحظات بالأساس على رصد مدى التزام المشرفين على الانتخابات بموعد فتح المكاتب وبالحضور إليها وتوافر المواد الانتخابية وأقفال الصناديق حسب الشروط القانونية، والتثبت من وجود اسم الناخب في السجل الإنتخابي ومن هويته

ومن وجود الحبر الانتخابي على السبابة اليسرى. وكذا رصد إضافة أسماء بخط اليد إلى سجلات الناخبين واحترام الإجراءات القانونية المتعلقة بختم أوارق الاقتراع. وتوافر خلوات قانونية للتصويت والسماح لمرافقين مع الناخبين الأميين. وتواجد اشخاص غير مرخص لهم بدخول مكاتب الاقتراع وتعليق عملية التصويت لأكثر من ١٥ دقيقة. وأيضا رصد تواجد ممثلي المرشحين في مكاتب الاقتراع. وبأي نسب لكل قائمة في الانتخابات التشريعية أو مرشح في الرئاسية. وكذا رصد محاولات شراء الأصوات والتأثير على الناخبين وأعمال العنف والفوضى. وهذا فضلا عن أن البيان الثالث في كل استحقاق انتخابي قام باعلان نتائج الانتخابات وفق عينة لمحاضر الفرز الرسمية.

ـ كانت هناك إشارات سريعة في البيانات إلى خروقات خطيرة بنسب لا تتجاوز الواحد في المائة. لكن لم يتم توضيحها وتحديدها للرأي العام من حيث مكان وساعة وقوعها ونوعيتها والأطراف المتسببة فيها.

ـ حدث تطور في بيانات رصد عملية الاقتراع مع إضافة ملاحظات بشأن حضور المرأة بين الهيئات المشرفة على مكاتب الاقتراع. وذلك اعتبارا من بيان الساعة العاشرة والنصف ليوم ٢٣ نوفمبر ٢٠١٤ (الجولة الأولى في الانتخابات الرئاسية). كما أضاف هذا البيان ملاحظات لم تكن متوافرة في بيانات الانتخابات التشريعية السابقة بشأن عمليات الفرز والتجميع للاصوات. وشملت هذه الملاحظات المستجدة سلامة إغلاق الصناديق وتسجيل الاعتراضات على محاضر الجلسات. وإن ظلت بيانات الشبكة خالية من أية ملاحظات بشأن عملية نقل الصناديق من مراكز الاقتراع إلى أماكن إعادة الفرز والتجميع بواسطة قوات الجيش.

ـ سجلت بيانات جولة الانتخابات الرئاسية الثانية اعتراض الشبكة ومنظمات المجتمع التونسي على قرار هيئة الانتخابات منع الملاحظين من التواجد داخل ساحات مكاتب الاقتراع. فضلا عن منع عدد من رؤساء المكاتب لدخول الملاحظين إلى المكاتب ذاتها. كما أشارت بيانات هذه الجولة إلى أن السجل الانتخابي الذي شمل أسماء متوفين يعد نقطة ضعف في الانتخابات التونسية يجب تلافيها مستقبلا.

ـ كشفت بيانات اليوم التالي للاقتراع عن دقة كبيرة لنتائج تقنية الفرز السريع. التي اعتمدتها شبكة «مراقبون» في استباق إعلان هيئة الانتخابات للنتائج الرسمية. وهي بحق نتائج تعكس تقديرات أكثر دقة وسلامة من تلك التي أصدرتها مؤسسات سبر آراء الناخبين الخارجين من مراكز الاقتراع في تونس. وإن كان امتداد نشاط «مراقبون» إلى هذا المجال المغرى إعلاميا وصحفيا لا يروق لهيئة الانتخابات. و كما أبلغنا «بفون» خلال مقابلتنا له. علما بأن الشبكة في بياناتها ظلت تنبه إلى أن ما تعلنه من نتائج الانتخابات يستند إلى عينة مأخوذة من محاضر الهيئة لفرز وتجميع الأصوات. كما أن الشبكة نبهت إلى أن نتائجها تظل غير رسمية وأن النتائج الوحيدة الرسمية المعترف بها. هو ما تعلنه الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لاحقا.

ـ انتهت «مراقبون» في بيانها الصادر الساعة السابعة النصف يوم ٢١ ديسمبر ـوبشكل مبكر بعض الشئ ـ إلى أن المسار الانتخابي بشكل عام جيد جدا بنسبة ٨٣٪

للانتخابات التشريعية و بنسبة ٩٣٪ للانتخابات الرئاسية الأولى وبنسبة ٩٥٪ لجولة الاعادة للانتخابات الرئاسية.

والملاحظات السابقة لا تقلل بأي حال من أهمية تجربة «مراقبون» التونسية، خصوصا عندما يجرى النظر لها على ضوء الحالة المصرية. وكما قال لنا «بفون» خلال المقابلة المعمقة معه فإن إيجابيات الشبكة تتلخص ـ كما يراها من موقعه في قيادة هيئة الانتخابات- في استخدام التقنيات المعلوماتية الحديثة، وانتشار عدد كبير من ملاحظيها داخل البلاد وخارجها. أما السلبيات -في وجهة نظره- فتتمثل في التصريحات الصحفية التي انطوت أحيانا على تجن ازاء هيئة الانتخابات، واتهامها في النوايا بشأن عدم نشر سجلات الناخبين. وكذا في استباق الإعلان عن النتائج.

وفي النهاية يجب أن نطرح -من جانب كاتب المقال هنا- مسألة التنسيق بين منظمات وجمعيات المجتمع المدني. ولاشك أن «مراقبون» بحكم خبرتها وثقلها المعنوي على الأرض، تتحمل مسئولية في المستقبل عن صياغة أشكال من التنسيق، تضمن شمول هذه الملاحظة المدنية المحلية لعملية الانتخابات برمتها، وبما في ذلك قضايا الإنفاق على الحملات الانتخابية ومهنية الإعلام وحياد الإدارة. وأيضا على مستوى جغرافي كي تشمل عملية الملاحظة المحلية كافة مكاتب الاقتراع في الداخل والخارج. كما أن من القضايا الملحة المطروحة على «مراقبون» وأخواتها من منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال ملاحظة الانتخابات الضغط لعلاج ثغرة السجل الانتخابي، وقبيل الانتخابات البلدية المتوقع لها عام ٢٠١٥. ولا شك أن هذه الانتخابات المرتقبة بحكم ما تضيفه من تعقيدات تمثل تحديا جديدا أمام المجتمع المدني التونسي، واختبارا عليه أن يجتازه، وكي يقدم نموذجا وخبرة للعرب كافة.

---

* هذا المقال تم نشره سابقا في موقع مؤسسة «فردريش بول» الألمانية بتاريخ ١٣ يناير ٢٠١٥ تحت عنوان: «تجربة مراقبون بعين مصرية». ولا يشمل المقال مشكلات تطوع الملاحظين وتمويل نشاط الشبكة والمسائل اللوجستية الأخرى. كما ان إغلاق الموقع الالكتروني لـ «مراقبون» نتيجة هجوم قراصنة، حال دون الحصول على المزيد من البيانات والمعلومات، وإن كان الكاتب لا يسعه إلا أن يقدم الشكر لرفيق الحلواني رئيس «مراقبون» ورفاقه على تعاونهم، وإمداده بالبيانات التسعة مطبوعة. وهي التي خضعت للتحليل في هذا المقال.

HTTP://TN.BOELL.ORG/AR/2015/01/13/TJRB-MRQBWN-BYN-MSRY

(٧)
بين برنامجي النهضة والنداء

بصرف النظر عن الكم الوافر من الأحزاب في تونس (أكثر من مائتي حزب أو إئتلاف حزبي)، فإننا سنركز في هذا المقال على أكثر القوائم الحزبية حظوظا، وفق آخر استطلاعات الرأي، والتي جرى إيقاف نشر نتائجها مع بدء الحملة الانتخابية. وكادت أن تجمع الاستطلاعات وكذا تقديرات المراقبين قبيل إجراء الانتخابات التشريعية أكتوبر ٢٠١٤ على أن حزبي «نداء تونس» بقيادة البورقيبي العتيد "الباجي قائد السبسي" والنهضة بقيادة «راشد الغنوشي" لهما المقدمة. ثم يحل في المرتبة الثالثة الائتلاف اليساري «الجبهة الشعبية»، والذي يقوده «حمة الهمامي». و يضم أحزابا وشخصيات ماركسية وقومية عربية وناصرية.

وعطفا على المعطيات السابقة فإننا سنركز تحليلنا للبرامج الانتخابية على الحزبين الأكبر مع إشارة سريعة إلى برنامج "الجبهة". وهي إشارة ضرورية لإضاءة حدود برنامج الحزبين الأوفر حظا، وفق التقديرات التي سبقت انطلاق الحملة الانتخابية.

والنظرة العامة على برنامجي الحزبين الأوفر حظا -ويقع كل منهما فيما يزيد قليلا على الستين صفحة- تفيد بأننا إزاء توجه اقتصادي اجتماعي واحد ينتمي إلى الليبرالية الجديدة، وإن جاء تحت عنوان واحد هو "اقتصاد السوق الاجتماعي". كما تفيد هذه النظرة أن الحزبين ينتميان إلى مساحة سياسية واحدة هي: يمين الوسط. فبرنامجا «النهضة»

و"النداء" لا يعدان بأي اجراء ما لإعادة توزيع الثروة كفرض اصلاح ضريبي واسع يقوم على التصاعدية. كما لا يعد البرنامجان بأي إجراء من شأنه الدخول في حالة صراعية مع الرأسمالية العالمية من قبيل الامتناع عن سداد قروض جائرة مريبة. تورطت فيها حكومات الدكتاتور "بن علي" أو مع الرأسمالية المحلية. حتى ولو كان الإجراء في الحالة الأخيرة هو مجرد دعم مطلب اتحاد الشغل في الاسراع بالتفاوض حول زيادة الأجور. وفي هذا السياق ذاته ثمة في البرنامجين رهانات كبرى على الاستثمارات الأجنبية والخاصة. وعلى قطاع السياحة في مضاعفة متوسط النمو الاقتصادي إلى ٦٪ خلال الأعوام الخمس المقبلة. والأهم في التخفيف من حدة مشكلة البطالة وخفضها إلى نحو ١٠٪ أي نحو النصف. وفي السياق نفسه يأتي اتفاق البرنامجين على إطلاق حلم إعادة تأهيل تونس لتصبح مركزا لاقتصاد الخدمات بين أفريقيا وأوروبا.

ويطرح ملف الأمن ومكافحة الإرهاب نفسه على برنامجي الحزبين بقوة. وكلا البرنامجين يتحدث عن تفعيل التعاون الإقليمي والدولي بهذا الشأن. وثمة ادراك بان مكافحة الإرهاب تتجاوز كونها مسألة أمن قومي إلى انها شديدة الارتباط بتحسين الأوضاع الاقتصادية وخلق مناخ ملائم للاستثمار. لكن اللافت أن برنامج «النداء" ومن موقع المعارضة لحكم «الترويكا «الذي قاده حزب «النهضة» على مدي نحو عامين يحمل منافسه مسئولية التدهور غير المسبوق في الأحوال الأمنية. ولقد قال «السبسي «في كلمة قدم بها برنامج حزبه الانتخابي أن «البلاد عرفت ظاهرة الإرهاب التي لم تعهدها من قبل». كما أشار إلى تدهور إقتصادي واجتماعي غير مسبوق. ويقدم «النداء» نفسه في البرنامج بوصفه مخزون خبرات وكفاءات دولة الاستقلال والعهد البورقيبي، وبأن لرجاله تراثا غير منكور في إدارة الدولة. ومن ثم فبإمكان البرنامج أن يطلق بثقة وعودا باستعادة هيبتها.

وبالمقابل فإن خطاب برنامج «النهضة» يشيع نبرة تفاؤل وثقة بما أنجزه خلال حكم "الترويكا" على صعيد الارتفاع بمؤشرات النمو الاقتصادي وبتقدم الحزب بتنازلات تاريخية إلى خصومه السياسيين، من أجل الوفاق الوطني والانتقال إلى صياغة دستور عصري، ووضع البلاد على أعتاب الانتخابات البرلمانية والرئاسية. وقد أضاف «النهضة» إلى كل هذا ما يروج له في البرنامج بأن رجاله أيضا اكتسبوا خبرة إدارة الدولة. إلا أن «النداء» يرد على النقطة الأخيرة، لا بمجرد أن رجاله هم الأكثر خبرة ورسوخا في هذا الميدان، بل بالغمز من قناة التعيينات ذات الطابع الحزبي، الذي قيل أن النهضويين اخترقوا بها أجهزة الدولة والإدارة، وهي الظاهرة التي يطلق عليها في تونس أيضا «الأخونة".

مقارنة برنامج النهضة لانتخابات ٢٠١٤ ببرنامجها لانتخابات المجلس التأسيسي في أكتوبر ٢٠١١؛ أي منذ نحو ثلاث سنوات تقودنا إلى ملاحظتين: الأولى أن البرنامج الجديد جاء بحمولة دينية وتراثية أكبر من سابقه. وقد انعكس هذا في الاستشهاد بنصوص من القرآن والأحاديث النبوية وأقوال الصحابة والمأثورات. فضلا عن الوعود بحلول «إسلامية» في مجال الاستثمارت والاقتصاد على نحو غاب في برنامج ٢٠١١. وربما يعكس هذا التحول في خطاب "النهضة" الموجه للناخبين، الانتقال من مرحلة

الإقناع بمدنية وسياسية وحداثة الحزب إلى مرحلة تأكيد خصوصية الحزب وسيطرته على مجال الإسلام السياسي في تونس. وعلما بأن قوائم لأحزاب سلفية إسلامية تخوض الانتخابات للمرة الأولى هذه المرة. والملاحظة الثانية تتعلق بغياب تطمينات "النهضة" تجاه الالتزام بقانون الأحوال الشخصية وحقوق المرأة على النحو الذي كان قائما في انتخابات ٢٠١١. وهو تحول في الخطاب يمكن تفسيره باعتبارات عدة، من بينها إرضاء قواعده المحافظة، أو بكون القضية أصبح مفروغا منها؛ مع اقرار الدستور الجديد وتجريب سياسات النهضة في الحكم.

ولا يتضح مدى التقارب في الخط الاقتصادي الاجتماعي للنهضة والنداء على قاعدة يمين الوسط، إلا بالاشارة إلى ما نص عليه برنامج «الجبهة الشعبية» من دور حيوي ومباشر للدولة ومطالبته باعادة هيكلة الاقتصاد وإعطاء الأولوية للقطاعات المنتجة. كما يتعين أن نشير في هذا السياق إلى وعود البرنامج بالنسبة للمائة يوم الأولي في الحكم، والتي تضمنت تجميد أسعار السلع الاستهلاكية، ومراقبة توزيع وبيع الخضر والغلال (الفواكه)، وفتح حوار مجتمعي لتحسين الأجور. فضلا عن اسقاط ديون صغار الفلاحين وتقديم منحة بحث عن عمل (بطالة) محددة بـ ٢٥٠ دينار تونسي شهريا.

وإذا كان برنامجا «النهضة» و "النداء" لم يتقدما بشئ يذكر أو لافت على صعيد السياسة الخارجية لتونس، فإن برنامج «الجبهة" حمل وعدا واضحا بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع دمشق خلال المائة يوم الأولى، وهو ما يأتي ترجمة لتوازنات وتأثيرات اتجاهات قومية عروبية داخل تحالف احزاب وشخصيات اليسار المشاركة في هذه الجبهة. كما يتميز برنامج «الجبهة» بالوعد الواضح بسن تشريع مشدد لمكافحة الإرهاب. وعلما بأن الجبهة انكوت مباشرة بنار الإرهاب حين استشهد اثنان من قادتها، وهما «شكري بلعيد» و«محمد البراهمي".

وختاما فإن برامج الأحزاب الثلاثة -مع غيرها- قد سعت إلى مخاطبة هموم الناخبين والتوجه إلى الشباب على نحو خاص. لكن اتضح مع اجراء الانتخابات التشريعية فالرئاسية، عزوف قطاعات واسعة من الشباب عن المشاركة، وكأن خطاب هذه الأحزاب لم يقنعها كثيرا.

---

* نشر في جريدة «الخليج» بعدد ١٦ أكتوبر ٢٠١٤.

(٨)

استعراض النهضة الأخير

لاشك أنه المؤتمر الجماهيري الأكبر والأهم الذي عرفته تونس خلال حملة الانتخابات التشريعية هذه. وهو ما أكده لي أكثر من مراقب هنا، بشأن المؤتمر الذي عقده حزب النهضة الإسلامي الحداثي، بعد مساء يوم الجمعة ٢٤ أكتوبر ٢٠١٤، وقبيل بدء الصمت الانتخابي بسويعات بحلول منتصف الليل. ومن يتابع وسائل الإعلام التونسية، على مدى الأيام الاخيرة السابقة لإجراء انتخابات الأحد ٢٦ أكتوبر، بإمكانه أن يلاحظ تنوع أشكال الاتصال المباشر مع الناخبين من طرق الأبواب وجلسات المقاهي والخيام في الشوارع، وميل الأحزاب المعروفة إلى عقد مؤتمراتها الكبرى داخل قاعات الفنادق، بما في ذلك حزب «نداء تونس» المنافس الرئيسي للنهضة.

اختارت النهضة لمؤتمرها الانتخابي الختامي شارع «الحبيب بورقيبة» الأهم والأشهر في وسط العاصمة. ووزعت دعوة لحضور المؤتمر أشبه بكارت «بوستال» سياحي، تهيمن عليه صورة برج الساعة، وذلك في تعريف بموقع المؤتمر في ميدان ثورة ١٤ يناير، الذي ظل يعرف لسنوات في عهد الدكتاتور بن على ببرج ٧ نوفمبر (ذكرى انقلابه الأبيض على مؤسس الجمهورية الأول الرئيس الحبيب بورقيبة). وهكذا اختارت النهضة أن تحتل الفضاء الأكثر أهمية ورمزية بالنسبة للثورة ولقاصدي العاصمة وأبنائها، وعلى بعد

أمتار من مبنى وزارة الداخلية. ولقد تأكد لي هيمنة «النهضة»على هذا الفضاء الرمزي بقوة، حين ترجلت قادما من جهة المدينة العتيقة و»باب بحر» وتمثال «ابن خلدون» إلى موقع المؤتمر، مع امتداد شارع الحبيب بورقيبة ذاته -ولكن في حيز عمراني خال من المحال والمقاهي باتجاه طريق "محمد الخامس"- فصادفت تجمعات انتخابية ختامية هزيلة لحزب شهير هو «الجمهوري» وائتلاف حزبي يساري لا يقل شهرة هو «الاتحاد من أجل تونس». ومثل هذه التجمعات لم تجذب إلا عشرات المارة في منطقة مكتظة بالمحال والمقاهي.

وتتقدم «النهضة» إلى هذه الانتخابات ووراءها تاريخ طويل من سنوات المعارضة، يمتد إلى تأسيسها في مطلع الثمانينيات، وكذا تاريخ قريب من الحكم بالمشاركة مع حزبين علمانيين لنحو عامين، وحتى نهاية يناير ٢٠١٤. وتقول مصادر الحركة إن عدد أعضائها يقدر حاليا بنحو مائة ألف في بلد لا يتجاوز عدد سكانه ١١ مليونا، وهو ما يضعها في مقدمة الأحزاب الإسلامية الكبرى في العالم العربي. علما بأن «النهضة» لم تتحول إلى حزب سياسي معترف به قانونا، إلا بعد ثورة ١٤ يناير ٢٠١١. ولاشك أن جذور "النهضة" ترتبط بجماعة الإخوان في مصر، لكن مؤسسها ورئيسها «راشد الغنوشي» أجابني في حوار نشره الأهرام في أكتوبر ٢٠١١، بأنه شخصيا -كما حزبه- لم يعد لهما أي صلة بالتنظيم الدولي للإخوان. وعلى أي حال فإن أدبيات الحركة وكتب الغنوشي منذ نهاية التسعينيات تحمل نقدا للإخوان، وتتحدث عن تجاوز الحركة لمنهجهم وبخاصة في الخلط بين الدعوي والسياسي. ولذا لم أستغرب كثيرا عندما بادرني رجل خمسيني إلى جواري في المؤتمر (من أنصار الحركة جاء من ولاية منوبة قرب العاصمة) وعندما علم بأنني مصري بالقول: «أظن فرق واضح بين النهضة والإخوان». ولقد لاحظت على مدى نحو ٢١٠ دقيقة استغرقها المؤتمر، أن أيا من شعارات الإخوان كعبارة «الله اكبر ولله الحمد» لم ترد على أي لسان، لا من المنصة أو الجمهور. كما غابت أي شعارات أو إشارات رمزية تتعلق بما جرى في رابعة العدوية بمصر في أغسطس ٢٠١٣، لا من المنصة أو الجمهور. فقط قابلنا عند مدخل المؤتمر شبابا رفعوا أعلاما متشابكة ثلاثة لتونس ومصر وفلسطين، تتجمع في لا فتة واحدة ليس إلا. ولعل الشعار الرئيسي كعنوان لهذا المؤتمر هو الذي أخذ يصدح به الجمهور قبل بدء فعاليته: «الشعب يريد النهضة من جديد». وهو شعار يحاول استعادة الربط بين الحركة والثورة، مستلهما الشعار الشهير «الشعب يريد اسقاط النظام «. وعلما بأن "النهضة" ظلت عرضة لانتقادات من جمهور واسع بأنها خانت الثورة وتنكرت لأهدافها حين وصلت إلى الحكم. بل وتحالفت مع رجال أعمال عهد بن على «المحاسيب». كما وقف نوابها في المجلس التأسيسي ضد تمرير قانون للعزل السياسي. لكن خطاب النهضة يرد على هذه الانتقادات بأنها تسعى للتوافق، وتتجنب الإقصاء وتترك الكلمة للناخبين.

وقبيل بدء فعاليات المؤتمر في تمام الساعة السادسة مساء قال المذيع إن عدد الحضور يتجاوز الخمسين ألفا. ثم عاد بعد نحو الساعة ليرفع الرقم إلى مائة ألفا. ولاشك أن

فضاء شارع الحبيب بورقيبة في المسافة الفاصلة بين برج الساعة وشارع محمد الخامس المتعامد قد اكتظ بالجمهور عن آخره. إلا أنه لم يتسن لنا التأكد من تقدير عدد الحضور من مصادر مستقلة. وعلى أي حال فإن الشباب كانوا حاضرين بكثافة، وكذا المرأة. صحيح أنه كانت هناك أعداد من غير المحجبات؛ لكنها كانت جد قليلة. وبدت تركيبة الحضور من النساء على خلاف حال المجتمع التونسي، الذي يغلب عليه غير المحجبات بنسبة تقارب السبعة إلى ثلاث محجبات بين كل عشرة نساء، وأيضا في هذا المؤتمر لم ألحظ امرأة منتقبة واحدة. وعلى خلاف حال الشارع التونسي حيث تصادفك بين حين وآخر منتقبات.

ثمة حالة حماسية في هذا المؤتمر محمولة على أغنيات جيدة الألحان تتحدث عن الثورة والنهضة وحب تونس والسلام والتوافق والوحدة الوطنية. ولعل أشهر الأغنيات التي ظلت تتردد من مكبر الصوت بين كلمات المتحدثين أغنيتان، مطلعهما: «ماحلا القعدة على المية ومحلا الربيع.. محلا الثورة التونسية تضم الجميع».. و«نهضاوي نهضاوي ورأسي مرفوع.. ولا نركع الا لله». ولا تخلو ألحان الأغاني من تأثيرات موسيقى المشرق العربي، بما في ذلك إيقاع «الدبكة» اللبنانية. كما لا تخلو من ألحان وإيقاعات "الراي» المنتشرة بين الشباب في المغرب العربي. بل إن المؤتمر انتهى بأغنية راي وطنية أداها أحد شباب جاء من حي (الملاسين). وهو من أشهر أحياء الفقر والتهميش بالعاصمة. واللافت أيضا في هذا السياق أن الأغنيات وتفاعل الجمهور معها، أشاع أجواءًا من الفرح والتفاؤل. وفي هذا ما ينسج على خطاب النهضة الانتخابي الذي يروج، لأن الحركة نجحت بمشاركتها في حكم «الترويكا»، ثم بالخروج من السلطة في إنجاح مسار الانتقال إلى الديمقراطية بتونس، وسط منطقة عربية تعاني ثوراتها من إخفاقات وتعثرات ظاهرة للعيان.

وفعليا بدأ الحفل بآيات من القرآن الكريم، استمع إليها الحضور في خشوع. وظل المقرئ يتلو آيات تخلو من شبهة أي استغلال أو اسقاط سياسيين، حتى جاء إلى الآية «أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين". وهنا خرج جانب من الجمهور علي الخشوع، وترددت في فضاء المكان «زغاريد". و لعل هذه الواقعة تثير لدي منتقدي النهضة المزيد من الشكوك حول ازدواج خطابها. كما قد تفيد بحضور مكونات رجعية تكفيرية بين قواعدها، على خلاف ما تصرح به قيادتها من تبني الحركة خيار الحداثة.

وعقب تلاوة القرآن، انطلق النشيد الوطني فوقف الجميع في احترام يرددون كلماته. ومثلما استهل منظمو المؤتمر فعاليتهم بالنشيد الوطني اختتموه، وإن كان قد حضر "الغنوشي" قبل الختام فأمسك بالميكرفون وقاد التغني بالنشيد. وواقع الحال أن علمين فقط ظلا يرفرفان طوال المؤتمر وبكثافة بين الحشود: علم تونس الأحمر، وعلم النهضة الأبيض. ولقد تعاقب على الكلام من فوق المنصة الغارقة في أضواء ساطعة بدرجات

لونية تشيع التفاؤل والبهجة، عدد من المتحدثين من مرشحي الحزب في الانتخابات ومن قياداته المعروفة. وبالإمكان أن نلاحظ بشأن خطاب هؤلاء ترديد «كلمة الثورة»مرارا وتكرارا، والإكثار من توجيه التحية إلى قوات الجيش والشرطة، التي تكافح الارهاب والترحم على شهداء الأمن. كما أن هناك محاولة واضحة للربط بين دفاع الجنود عن البلاد ضد الارهاب، وبين حث الناخبين للذهاب إلى الاقتراع للرد على عودة قضية الإرهاب لتطل برأسها في وسائل الإعلام بقوة، مع العملية الأمنية الاستباقية في ضاحية "وادي الليل» غربي العاصمة، واستشهاد الجندي «أشرف بن عزيزة» في هذه العملية. كما حمل خطاب المتحدثين شحنة تفاؤل بعودة النهضة إلى الحكم، على قاعدة التوافق والائتلاف مع مكونات سياسية أخرى، لم يجر الإشارة إليها تحديدا. وهذا انتظارا لما ستسفر عنه نتائج الانتخابات، وأيضا ثمة ترويج في خطاب منصة المؤتمر بأن النهضة تقود بناء دولة مدنية حديثة، وأنه بات لديها كفاءات من رجال الدولة قادرة على الحكم والإدارة. لكن كل هذه الشحنات المحملة بالثقة والتفاؤل تمتزج بمخاطبة التونسيين، بأنهم أصبحوا «الشمعة المضيئة الوحيدة في التحول إلى الديمقراطية في المنطقة العربية، بعدما تعثرت ثورات الربيع الأخرى» على حد قول المتحدثين.

ولقد جاءت ذروة هذا المشهد الانتخابي الختامي مع ظهور «الغنوشي» بعد نحو الساعة والثلث من بدء المؤتمر. وقد أخذ مكانه في منتصف المنصة تماما إلى جوار مرشحة غير محجبة على قوائم حزبه (هناك أربع مرشحات غير محجبات فقط على قوائم النهضة، فيما ينص القانون الانتخابي على اقتسام النساء نصف القائمة مع الرجال). وتحدث الغنوشي (٦٦ عاما) لنحو ساعة بدون ترتيب أفكار واضح. وقد غلب على الحديث استخدام اللغة العربية الفصحي، وإن لجأ إلى العامية التونسية في بعض المواضع. والرجل بالأصل مفكر اسلامي حداثي، يفتقد إلى الكارزما أمام الجماهير. وقد تبدى في كلمته تواضع إمكاناته الخطابية، وضعف قدرته على امتلاك مشاعر الجمهور. لكنه بدا قادرا على تعويض هذه النقائص ببساطة مظهره (لا يرتدي ربطة عنق تماما مثل الرئيس المنصف المرزوقي).

ولقد تحدث في البداية عن رمزية ميدان الثورة الذي ينعقد فيه المؤتمر. واللافت أنه قرن الميدان أيضا باسم شارع الحبيب بورقيبة، في رسالة مصالحة مع ماضي البلاد. علما بأن النهضة والغنوشي قاما منذ نحو العام بتحول في خطابهما المعادي لبورقيبة وميراث دولته. كما تقدم حديث الغنوشي عن شهداء الشرطة والجيش في معركة الإرهاب الحديث عن شهداء ثورة ١٤ يناير. وكرر ما سبقه إليه آخرون من فوق المنصة بأن «تونس شمعة وحيدة لا تزال تضئ في ليل العرب الحالك.. وفشلت كل محاولات إطفاء الشمعة». لكنه تجنب طوال كلمته الخوض في الأوضاع الداخلية لدول الربيع العربي الأخرى. وعوضا عن ذلك، ركز على ما اعتبره الدور الريادي لحزبه في إنقاذ تونس من حرب أهلية والتخلي عن السلطة، واعتماد سياسة الوفاق والوحدة الوطنية مع الخصوم

السياسيين. وعلما بأن النهضة امتنعت عن الدفع بمرشح لها في انتخابات الرئاسة (٢٣ نوفمبر ٢٠١٤).

وخصص رئيس النهضة جانبا مهما في كلمته عن خطر الإرهاب على الثورة التونسية. واعتبر أن هذا الإرهاب هو نتاج حكم بن على قائلا: «الإرهاب نبتة خبيثة، زرعتها في بلادنا الدكتاتورية، ومن يزرع الدكتاتورية يحصد الإرهاب". وروج «الغنوشي" لأن النهضة و«الاسلام الديمقراطي المعتدل» هما بديل الإرهاب والتطرف. ولم ينس أن يوجه رسائل طمأنة وتحية للمرأة وللمثقفين والفنانين. وذلك ردا على الانتقادات الموجهة إلى النهضة لتجاهلها ملف العدالة الاجتماعية، وقتما كانت في الحكم ووعد «الغنوشي» بفتح الملف بعد الانتخابات وبالسعي لانعاش الاقتصاد والقضاء على البطالة، وبعث برسائل خاصة لطمأنة رجال الأعمال، متعهدا بتعديلات في القوانين تيسر الاستثمار.

خطاب الغنوشي سعى لتقديم النهضة بوصفها ضامنه لوحدة المجتمع وبأنها أصبحت جزءا من الدولة التونسية، وليست خارجها أو على هامشها. ومن ثم سوق لجمهوره ثقة كبيرة في العودة إلى الحكم. وعلى وقع هتافات الحضور: "الشعب يريد النهضة من جديد". قال: «نعلم بأننا قادرون على العودة إلى السلطة بأحسن مما كنا». كما حمل خطابه إشارة خاصة تجاه أحزاب ورجال حكم بن على، الذين يخوضون الانتخابات على قوائم أربعة أحزاب. وألمح مجددا إلى استعداده للائتلاف في حكومة وحدة وطنية، مع من يحوز منهم ثقة الناخبين قائلا: «النظام القديم ذهب إلى غير رجعة.. سقطت أصنامه من حزب واحد وزعيم ملهم.. لكن هناك أحجار صالحة يمكن إدخالها في النظام الجديد".

كما حمل خطاب الغنوشي رسالة إلى العالم الخارجي حين قال عن حزبه: «نحن عنصر استقرار في الإقليم.. ونحن البديل الحقيقي عن الدواعش والفهم المتطرف للاسلام.. وبرهنا أن الاسلام والديمقراطية صنوان".

وبعبارات مباشرة دعا «الغنوشي» جمهوره المتحمس إلى اعطاء النهضة فرصة جديدة في الحكم، لكن نتائج الانتخابات وحدها هي التي حملت الإجابة.

(٩)

حوار محرزية العبيدي

اعتلت «محرزية العبيدي» النائبة عن حزب حركة النهضة الإسلامي أعلى منصب شغلته امرأة في البرلمان التونسي (نائبة رئيس المجلس التأسيسي من ٢٠١١ إلى ٢٠١٤، والمنتهية ولايته مطلع هذا الشهر). وهي بالقطع أشهر سياسية في صفوف «النهضة» وأقواهن نفوذا. وبالأصل تلقت «العبيدي" تعليمها في فرنسا، حيث فازت بمقعدها في المجلس عن المهاجرين التونسيين هناك. ثم عادت في عام ٢٠١٤ نائبة بالبرلمان الجديد عن دائرة «نابل ٢» بالداخل. وهي ضمن ٦٨ سيدة من إجمالي ٢١٧ نائبا.

التقيت بالنائبة «العبيدي» في مقر البرلمان بمنطقة «باردو» بالعاصمة تونس. وكان هذا الحوار.

- من موقعك كنائبة لرئيس المجلس التأسيسي وعن حزب «النهضة»، كيف تقيمين التفاعل بين الإسلاميين والعلمانيين تحت قبة المجلس، الذي وضع الدستور الجديد وأقره في ٢٧ يناير ٢٠١٤؟

ـ هناك جوانب في هذا التفاعل نجحت وأخرى فشلت. وحقيقة أن هذا التفاعل لم يكن مقصورًا على الحزبين العلمانيين: «المؤتمر» و«التكتل» شريكا الترويكا مع النهضة. لقد تفاعلنا مع أحزاب وكتل برلمانية علمانية

أخرى مثل «المسار الديمقراطي» و«الحزب الجمهوري" و"التحالف الديمقراطي»، ومع علمانيين مستقلين. حدث هذا خصوصا في لجنة المبادئ العامة للدستور. وربما كانت مواقفنا في «النهضة» متقاربة أكثر مع قوميين مثل «التيار الشعبي» برئاسة الشهيد الناصري «محمد البراهمي"، وكذا نواب «الجمهوري» ومستقلين عن مواقف نواب «التكتل» حليفنا في حكم «الترويكا». وأنا اعتقد أن التفاعل الحقيقي بين الاسلاميين والعلمانيين في هذا المجتمع، تم في لجان صياغة الدستور وفي التشريع. وهذا بفضل مناخ الحريات الذي يلتقي فيه الناس سواء تحت قبة هذا البرلمان، أو في ملتقيات المجتمع المدني خارجه. لقد اضطر الناس أن يعملوا معا، وهذه مسألة مهمة لتجاوز الافكار المسبقة عن الآخر.

- ولكن ماهي الجوانب السلبية في محاولة التفاعل بين الاسلاميين والعلمانيين في تونس بعد ثورة ١٤ يناير ٢٠١١؟

ـ التفاعل الإيجابي يحتاج إلى وقت ومثابرة، ولاشك أن أصحاب التيارات الفكرية السياسية في بلادنا صغيرة المساحة يعرف بعضهم بعضا من سنوات الشباب. وأنا أظن أن ٦٠٪ من نواب البرلمان الجديد عرفوا بعضهم وتعايشوا في سنوات الجامعة، سواء بالتوافق أو الصدام. وليس عندنا في تونس عوامل تفرقة كبيرة مثل اختلاف القوميات والإثنيات. ونحن نختلف أساسا حول الأفكار، وحتى في هذا تجد «العجمي الوريمي» (نهضة) يستشهد بكتابات للينين و"حمة الهمامي"(يسار) بالقرآن. ولا يجب أن ننسى أن النضال ضد الديكتاتورية جمع بيننا، رغم اختلافاتنا الفكرية الأيديولوجية. أنا مثلا مع زملائي من اليسار اشتركنا في قراءة «لموند" و"الأهرام". حقا النضال ضد الدكتاتورية جمع بين الإسلاميين وغير الإسلاميين.

- لكن هناك استقطاب واضح في المجتمع بين إسلاميين وعلمانيين ؟

ـ هذا أمر طبيعي، لأننا لم نعش الديمقراطية لعشرات السنين. وهناك من يراهن على الانفلاتات؛ لكي يكره المواطن العربي التونسي الديمقراطية. ويقول اعطوني أمانا وخبزا ولا أريد ديمقراطية.

- رئيس حزب نداء تونس ومرشحه للرئاسة "الباجي قائد السبسي" قال بعد الجولة الأولي لانتخاب رئيس جديد للبلاد بأن من صوتوا لمنافسه الرئيس المؤقت «منصف المرزوقي»، هم إسلاميون متطرفون وسلفيون وإرهابيون.

ـ تصريحات «السبسي" توقظ فتنة نائمة، وبعض السياسيين يلجأون إلى التخويف ويعتمدونه خطابا سياسيا لهم. لكن بالمقابل هناك تونسيون يتخوفون على الحريات من «السبسي». وهناك بالمقابل من يخشون من اندفاع «المرزوقي" في الدفاع عن حقوق الإنسان، وتأثير هذا الاندفاع على السياسة الخارجية للبلاد. لكن أن يسود خطاب التخويف من الآخر فهذا

هو المشكلة؛ ولكننا في «النهضة» نقف في الوسط، نهدأ الأمور بين الأبناء المختلفين. والواضح الآن أن تونس بين قطبين سياسيين، لكننا نرى أن هناك الكثير يجمعنا ولايفرقنا، ونحن في «النهضة» نقول بأنه ليس هناك معركة بين الإسلاميين والعلمانيين.

- بماذا تفسرين خسارة النهضة لعشرين مقعدا في البرلمان الجديد عما كان عليه الحال في المجلس التأسيسي المنتخب في أكتوبر ٢٠١١؟

ـ حكمنا في فترة صعبة، ومن الطبيعي أن ينخفض التصويت لمن حكم في مثل هذه الفترات. انظر ماحدث مع «ليخ فاونسا في بولندا"، ونحن نقول دائما ليس لدينا أعداء بل منافسين.

- ألا يقلقكم أن حليفيكم بين العلمانيين ـ»المؤتمر» الذي أسسه المرزوقي و»التكتل» لمصطفي بن جعفر رئيس المجلس التأسيسي- منيا بهزيمة فادحة في الانتخابات التشريعية نهاية شهر اكتوبر ٢٠١٤ ؟

ـ المشهد السياسي ليس ثابتا، بل هو متغير، وحتى في حال «التكتل» الذي لم يعد له أي نائب في البرلمان (بعدما دخل التأسيسي بعشرين نائبا)، فإن هذا لا يعني أنه لم يعد له وزنا في الحياة السياسية. الأمر نفسه ينطبق على «نجيب الشابي" وحزبه «الجمهوري»، الذي لم يكن حليفنا. هذه شخصيات وأحزاب لها تاريخ ضد الدكتاتورية، ولن تزول هكذا من المشهد السياسي، حتى ولو لم تحصد أي مقعد في البرلمان الجديد. ونحن من جانبنا في «النهضة" لا نعول فقط على حلفاء داخل البرلمان، كل من يسعي للمحافظة على الحريات والتعايش السلمي والديمقراطية في المجتمع هو حليفنا، حتى ولو لم يكن ممثلا داخل البرلمان. وأنا مثلا على المستوى الشخصي كنت سأمنح صوتي لـ"حمة الهمامي» الشيوعي والعلماني، لو كان التنافس بينه وبين «السبسي» في جولة الإعادة. هذا لأنني واثقة من أننا لن نختلف في مسألة الحريات، ويخطئ من يحاول إعادتنا إلى مربع إسلام ضد كفار أو حداثيون ضد ماضويين.

- لكن أنتم متهمون من أطراف في الساحة السياسية بتونس بأنكم سعيتم إلى فرض إشكالية الهوية على المسار الانتقالي بعد الثورة ؟

ـ لا.. حزب «النهضة" أدخل تونس إلى الحداثة والديمقراطية، بما كان له من مواقف رصينة مسئولة. وأعتقد أن هناك ثلاثة مواقف لرئيس الحزب «راشد الغنوشي» غيرت المعادلة. لقد وقف ضد محاولة سلفيين وأعضاء من قواعد النهضة، التنصيص على الشريعة الإسلامية في مسودة الدستور الجديد.

- يقولون بأن كتلتكم في التأسيسي تقدمت بمسودة تنص على الشريعة..

ـ غير صحيح.. لم يحدث.. وماجرى أن "الغنوشي" خرج ليقول بأنه يكفينا الفصل (المادة) الأولى في دستور ١٩٥٩، التي تذكر الإسلام كمقوم للدولة.

وهكذا أصبح الاسلام والعروبة بمثابة «أسمنت» الوحدة الوطنية لهذه البلاد. والموقف الثاني الذي اتخذه «الغنوشي» عندما وقع على خارطة الطريق في ٤ أكتوبر ٢٠١٤، مما أنقذ البلاد من الأزمة التي انزلقت إليها بعد اغتيال الشهيد البراهمي (٢٥ يوليو ٢٠١٤). توقيع «الغنوشي" خيب ظن من كانوا ينتظرون ألا يوقع. وضمنيا هو وافق على استقالة حكومة «على العريض" (نهضة)، لكن بشرط إنجاز الدستور وهيئة الانتخابات وتحديد موعد للانتخابات. أما الموقف الثالث فهو عندما قبل بنتائج الانتخابات التشريعية، وبفوز حزب «نداء تونس»، في أكتوبر ٢٠١٤. مع أن العديد من التجاوزات والأعمال غير الأخلاقية شابت الانتخابات من ضغوط على الفقراء وأهل الريف وتهديد العاملات في أرزاقهن. وعندما اعترفت «النهضة" بالنتائج قالت للعالم أن تونس دخلت عهد الديمقراطية ولا رجوع للوراء. ونتمني عندما يجرى الإعلان عن نتائج الجولة الثانية الحاسمة من انتخابات الرئاسة، أن يكون الفائز وغير الفائز لهما نفس المواقف المشرفة.

- هل يظل الموقف المعلن لقيادة «النهضة» على الحياد في الانتخابات الرئاسية بين «السبسي» و «المرزوقي"؟

ـ أظننا سنظل على الحياد، لأننا وكأننا نمسك بكرة لهب لا نريدها أن تسقط على الأرض، لكن الأمر متروك لقرار مجلس شورى الحزب.

- الى أي حد يعود اختلافكم عن جماعة الإخوان المسلمين مع أن جذور «النهضة» تعود إليها ؟

ـ نحن كحزب اسلامي ننتمي للإخوان كمجموعة كبيرة، لكن منذ أوائل الثمانينيات بدأنا طريق التونسة، وتوصلنا إلى أن مدرستنا الأولى هي إصلاحية «الطاهر بن عاشور» (عالم دين زيتوني مستنير). كما وافقنا على إقرار مجلة (قانون) الأحوال الشخصية (وضعه بورقيبة عام ١٩٥٦) ومكتسبات حقوق الانسان العالمية. هذه حقوق ومكتسبات لكل التونسيين لاننكرها. ونحن نمارس السياسة بدون تقديس لأنفسنا أو أعمالنا، نعم تظل قيمنا ومرجعيتنا إسلامية، لكن عملنا إنساني. ولم نقل يوما أننا أكثر تقوى أو إسلاما من غيرنا، نحن لا نحتكر العمل الإسلامي. وفي هذا ترشيد للعمل السياسي.

- هناك في المجتمع المدني القوى في تونس من يناصبكم العداء وينتقدكم بشدة، ويقول بأنكم نبت غريب عن هذا المجتمع، وأنكم بعيدون عن الشخصية التونسية ؟

ـ نحن تفاعلنا مع المجتمع المدني، أعطيناهم من تجربتنا وأعطونا هم أيضا، لكن المشكلة في اليسار الذي يجب أن يخرج عن «الدوجما» والسلفية السياسية.

- هناك من يحملكم مسئولية عودة النظام القديم، ولأنكم على الأقل

من موقع الأكثرية في المجلس التأسيسي أسقطم مشروع قانون العزل السياسي؛ ففتحتم الباب أمام «السبسي» وغيره؛ كي يعودوا لتصدر المشهد؟

ـ اليسار التونسي هو الذي أعاد الشرعية السياسية للسبسي وأمثاله، شماتة ونكاية في «النهضة». هذا ما فعلوه في اعتصام الرحيل بساحة «باردو"، أمام مقر البرلمان صيف ٢٠١٣. وصحيح أننا لم نصوت إلى جانب العزل السياسي، فلو فعلنا لاشتعلت تونس، كما اشتعلت ليبيا، ولشككوا في شرعية الانتخابات هذه. من الأجدى أن تسأل اليساريين أين ذهبت تصريحاتهم ضد «التجمعيين» (رجال حزب التجمع الحاكم زمن بن علي) والدساترة (رجال الحزب الدستوري زمن بورقيبة)، بل اليسار هو الذي فتح الباب أمام السبسي. وفي النهاية علينا أن نحترم إرادة الشعب؛ فقد اختار وآمن بالديمقراطية.

- هل تنزل النهضة بكوادرها وجماهيرها إلى الشارع لو ظهرت بوادر فشل حكم نداء تونس بقيادة السبسي ؟

ـ لسنا دعاة فوضى، سنعبر عن مواقفنا بالوسائل الدستورية، نحن أنضج وأذكي سياسيا منهم. لن نضع العصا في العجلات، ولن نضع مصلحة تونس في الميزان أمام مصلحتنا كحزب. و لو أصبحنا في المعارضة سنكون معارضة بناءة، ولأن التحدي أمامنا هو في انجاح الديمقراطية في تونس، ونحن أحرص على ألا يكون هناك دم بين التونسيين؛ ومن الطبيعي أن يقع اختلاف وتجاذب، لكن على من يحكم أن يحرص على الناس، وهذا ما كنا أحرص عليه مع اعتصام الرحيل. لو سقط قتيل واحد حينها أمام البرلمان، لضاعت على تونس فرصة الديمقراطية.

وفي الختام وجهت «محرزية العبيدي" كلمة إلى فرقاء الساحة السياسية في مصر. قالت: "احرصوا على مصالحة بعضكم البعض، مصر لا تحتمل الدم بين المصريين".

أجرى الحوار في مقر البرلمان بحي باردو بالعاصمة تونس يوم ٢٨ نوفمبر ٢٠١٤. وجرى نشره باللغة الإنجليزية في موقع «الأهرام أون لاين «في ٥ ديسمبر ٢٠١٤.

http://english.ahram.org.eg/NewsContent/2/8/117186/World/Region/INTERVIEW-Leading-Ennahda-MP-We-brought-Tunisia-in.aspx

(١٠)

حوار صلاح الدين الجورشي

خرج صلاح الدين الجورشي من حركة النهضة مبكرا ليحاول تأسيس أطر ومنابر لليسار الإسلامي. وهو يعد من أبرز المحللين للشئون السياسية التونسية، وبخاصة لتحولات «النهضة». وقد انطلقنا في هذا الحوار من طرح السؤال: لماذا عجزت قيادتها عن مغادرة مواقع اليمين على صعيد الشئون الاقتصادية والاجتماعية؟. هذا رغم أن الثورة التي مهدت الطريق لوصولها إلى الحكم كانت يسارية في شعارتها.

ـ يلاحظ أن حركة النهضة لم تعرف نفسها انطلاقا من معايير اليسار واليمين. وكوادرها في الغالب يتجنبون الانطلاق من الانتماءات الاجتماعية والطبقية، وذلك بحجة أن هذه التقسيمات قد تتناقض مع الانتماء العقائدي للحركة. وثانيا هم يظنون بأن هذه التقسيمات تجاوزها الزمن، وبالتالي هم أقرب للبحث عن توزيع سياسي مختلف، كالقول بأنهم الثورة في مواجهة من هم ضد الثورة.

وسؤالك يذكرني بفترة حاولت مجموعة الاسلاميين التقدميين أن تؤكد أهمية انحياز الاسلاميين إلى اليسار في عقد الثمانينيات، ليس بمفهومه الأيديولوجي الماركسي؛ لكن باعتبار اليسار هو حركة نقدية مناهضة للظلم الاجتماعي، وباعتباره رؤية نقدية للعالم ودعوة لترسيخ قيمتي الحرية والعدالة. فماذا كان رد «الاتجاه الإسلامي» (حركة

النهضة سابقا)؟. ما كان هو اتهام هذه المجموعة (وكان من بينهم الجورشي نفسه) بأنها فقدت هويتها الإسلامية، وأنها لجأت إلى الماركسية كإطار مرجعي. ولعب بعض القيادات الإسلامية على مصطلح اليسار في النصوص الدينية، نظرا لأن اليسار في السياق القرآني المتعلق بيوم القيامة في موقع أهل الشر. وهذه الردود السطحية فوتت فرصة مهمة على الحركة الإسلامية التونسية، لكي تضع نفسها في سياق الصراع الاجتماعي والفكري. وهو ماكان سيسمح لها بأن تؤسس لنمط من اليسار الديني الثوري في أطروحاته، والوسطي في توجهاته السياسية. ولذلك بقيت حركة النهضة متذبذبة حتى اليوم سياسيا واجتماعيا، وحتى دينيا.

- التطورات المجتمعية وتواجد ثقل لمؤيدي حركة النهضة من الطبقات الفقيرة والوسطى، كان يفرض عليها من الناحية النظرية مراجعة ما لهذه التوجهات، كي تقترب أكثر من اليسار؟

ـ حركة النهضة بالخصوص مشغولة بالهم اليومي، وبالتالي لم تتوفر لها الفرصة كي تضع نفسها تحت البحث، وتقوم بتعريف نفسها من جديد. وبالتالي فإن الحركة تلهث وراء الحدث، وحتى عندما تصنع هي الأحداث سرعان ما تخضع أو تنساق وراء الديناميكية التي تخلقها هذه الأحداث. وحتى كتابات الغنوشي نفسه لم يقرأها الكثير من أبناء الحركة، أو لم يتم التعامل معها بجدية رغم ما تحتويه من عديد النقاط الإيجابية. وحقا هناك مشكلة داخل الحركة بين الفكري والسياسي، وبين التنظير والممارسة. ويكفي الإشارة إلى أن الحركة لا تملك مركز دراسات استراتيجي أو غير استراتيجي، وليس لها كتاب كبار باستثناء الغنوشي. لكن هناك بالقطع عناصر عندها توجهات ديمقراطية وليبرالية ونزوع نحو رؤية تقدمية، لكن يظل عددهم قليل ولم يجمعهم تيار متجانس، وتأثيرهم في القواعد محدود ونتاجهم قليل، وقد يكون من أمثال هؤلاء «على العريض». وتظل المشكلة كما قلت من قبل أنه لا يوحدهم إطار ما ولا يوجد التصاق بالفئات الاجتماعية الهشة والمناضلة.

- أليس لحركة النهضة بعد كل هذه السنوات حضور في الهياكل النقابية يدفع بها قليلا نحو اليسار؟

ـ عندما دخل اسلاميون موالون للنهضة المجال النقابي لم يؤسسوا ثقافة جديدة، بل انغمسوا في مستنقع الصراعات الداخلية لتعزيز حضورهم داخل الاتحاد العام للشغل ولمواجهة بقية التيارات الأيديولوجية والسياسية الأخرى داخل الاتحاد.

- ألا يشكل جمهور الحركة أي ضغط لتعديل توجهاتها؟

ـ بالنسبة لجمهور الحركة علينا أن نلاحظ أن الكتلة الجماهيرية الكبرى

للحزب الدستوري من الطبقات الكادحة والفئات المهمشة أو القريبة من الطبقات الوسطي، لكن القيادة السياسية أدمجت هذه الشرائح ضمن نسق سياسي وليس اجتماعي.

- أليس غريبا ألا يبدو هناك تأثير لحياة قطاع كبير من قيادات النهضة في المنفى بأوروبا لسنوات طويلة على أفكار وتوجهات الحركة ؟ وألا يوجد أي أثر لاحتكاك مع حركات اجتماعية وسياسية تقدمية هناك متعاطفة مع حقوق المهاجرين؟

ـ قليل من الإسلاميين ممن عاشوا في الغربة اقتربوا من الحياة السياسية في أمريكا وأوروبا، وأقل القليل منهم هو من انخرط في نقابات أو أحزاب سياسية. هذا رغم أن العديد منهم تحصل على جنسيات الدول الذي استضافتهم ومكنتهم من اللجوء السياسي. ولقد ثبت أن الكثير منهم عندما تولوا زمام الأمور والحكم بعد العودة من المهاجر، ظلت ثقافته السياسية فقيرة وخبرته في مجال التغيير الاجتماعي محدودة.

- ألا يبدو مدهشا أيضا ألا تؤثر مصالح جمهور انتخابي واسع يصوت لهم في الأحياء الفقيرة على برنامج حركة النهضة وتوجهاتها الاقتصادية والاجتماعية ؟

ـ المشكل الكبير الذي واجه الإسلاميون أن توفير الحد الأدني من طلبات الفئات الاجتماعية الأكثر فقرا، يحتاج إلى خطوات أسبق من ذلك تتعلق بإنعاش الدورة الاقتصادية وخلق الثروة. ولا يمكن تحقيق هذا، إلا بدعم جزء من البورجوازية الوطنية إلى جانب الاضطرار للقيام بإصلاحات اقتصادية. وهذه الإصلاحات تتعلق في جزء منها بتقليص الدعم، وتراجع دور الدولة وتوفير مزيد من الشروط، لتقوية الاستثمار. وفوق كل ذلك تأتي المؤسسات الدولية كالبنك والصندوق لتعرض شروطها، وتكون النتيجة أن تجد القوى السياسية والاجتماعية نفسها في مأزق، لأن كل هذه الشروط قد تؤدي إلى مزيد من إرهاق الفئات المهمشة. والحقيقة أننا وجدنا أن ما يسمي بالاقتصاد الاسلامي مجرد شعارات، لم يجر الشغل عليها لتحويلها إلى سياسات واختيارات، يمكن أن تشكل بديلا عما هو سائد حاليا في مجال الفكر التنموي. ولذا أقول إن خطاب الحركات الإسلامية يعاني من عوائق ذاتية، تفرض عليها أن تعيد ترتيب الأولويات، وأن تتعلم المسائل من مصادرها، وتتجنب مغالطة أنفسها والآخرين برهانات أيديولوجية فارغة أو متناقضة، مع الأحلام التي تروج لها.

- هل تعتقد بأن لرجال أعمال داخل الحركة أو من التحقوا بها وهي في الحكم

تأثير على توجهاتها ؟

ـ تجربة حركة النهضة مع رجال الأعمال مازالت في بدايتها. ولا يمكن القول بأن الحركة تخضع لمصلحة بعض رجال الأعمال. فالنهضة مازالت في خطواتها الأولى نحو تأسيس مجموعة رجال أعمال نابعة من داخلها. ولذلك هي الآن تحاول إقامة علاقة مع رجال أعمال من خارجها. وتسعي لتوظيفهم لصالح مشروعها السياسي. ومع هذا لا أعتقد بأن هذه المحاولة تخضع الآن لمنظور منهجي استراتيجي. وإذا قارنا بحركات أخري مثل الحركة الإسلامية السودانية سنلاحظ أن هناك إنتاج لرجال أعمال من داخل الحركة. لكنهم سرعان ما تحولوا إلى أثرياء وليسوا رجال أعمال بالمعني الحديث والإبداعي لكلمة "رأسمالية وطنية".

- لكننا شاهدنا في الانتخابات الأخيرة ترشيح النهضة لرموز من رجال الأعمال على رأس قوائمها. كما حدث مثلا في مدينة صفاقس؟

ـ هذا يدخل في نطاق التكتيك السياسي ولكسب مواقع داخل البرلمان. لكن ليس هناك إجابة على السؤال: وماذا بعد؟. وأيضا السؤال: من يستفيد من مَن؟. وهل تستفيد الحركة من رجال الأعمال هؤلاء؟.. أم أن رجال الأعمال هم الذين يستفيدون من مظلة الحركة ومن شبكاتها التنظيمية؟. وأعتقد بأنه في ظل غياب رؤية استراتيجية لدى الحركة. يمكن أن تنقلب الأدوار. وتجد النهضة نفسها أنه يجرى استعمالها من جانب أصحاب المصالح. هم يقدمون لها الفتات على حساب مصالحها الأساسية وانتماءاتها الاجتماعية.

(١١)

حوار راشد الغنوشي

عندما التقيت في خريف ٢٠١٢ برئيس حزب النهضة «راشد الغنوشي»-وذلك للمرة الثانية بعد حوار جرى في سبتمبر ٢٠١١ وقبل وصول حزبه الى السلطة- كان الصخب حول السلفيين وعنفهم وعلاقتهم بـ"النهضة» يملأ الساحة السياسية في تونس. قبل أيام من اللقاء حدث اشتباك دامى بين السلفيين والشرطة في منطقة تدعى "دوار هيشر" على مقربة من العاصمة، وبعدها صدرت «الشروق» أكثر الصحف التونسية انتشارا بتصريح مثير «للغنوشي» نفسه، يتنبأ بسنوات مقبلة من «التشدد السلفي ".

ولذا بدأت الحوار باستفسار عما يقصده من هذا التصريح المثير بل المخيف، فقال:

ـ المجتمع التونسي بالأصل يغلب عليه الاعتدال، هذا في تضاريسه الجغرافية وفي تاريخه. وتقديرنا أن تيار التشدد الذي ولد في ظروف القمع والتنمية المشوهة مع دولة الاستقلال منذ بورقيبة، ينتشر في أفقر البيئات التى حرمت من التنمية، سواء في ضواحي العاصمة أو المناطق الغربية. وتقديرنا أيضا أن هذا التيار سيستمر ما استمرت هذه الظواهر التي كاد بعضها أن يختفى؛ فمثلا لا يوجد قمع في البلاد، لكن الاختلال التنموي لا يزال قائما، والمنتج الديني لا يزال ضعفيا ويحتاج الى وقت حتى يعاد بناء مؤسستنا الدينية (جامعة

الزيتونة). وبالأصل فإن التيارات المتشددة استفادت من الفراغ الديني الهائل، مع ضرب التوجه الاعتدالي والتدين الذي تمثله "النهضة"، فضلا عن استفادة هذه التيارات من بث الفضائيات المشرقية لأنواع من التدين فيه الكثير من التطرف.

- وهل يتحمل المجتمع التونسي المزيد من التشدد ؟

ـ في مصر استمرت هذه الظواهر عشرين عاما، والتشدد يدق الفنادق ويقتل كبار المسئولين، لكن المجتمع المصري بعد ثلاثين سنة أو أكثر استوعب هذه الظواهر، وأصبح عندكم أحزاب سلفية في إطار القانون. ونحن الآن نحث التيارات السلفية على العمل في إطار القانون والمجتمع المدني والسياسة، هناك الآن في تونس حزبان سلفيان وجمعيات سلفية لها نشاط مدني، لكن لا تزال هناك بعض التيارات التي تراهن على التغيير بالعنف.

- أسأل مرة أخرى وهل يتحمل المجتمع التونسي المزيد؟

ـ سيستوعبها كما استوعب سابقاتها، تماما مثلما كان هناك في الستينيات والسبعينيات أجنحة يسارية راديكالية، وهي الآن قد أعيد تشكيلها. حتما المجتمع التونسي سيستوعب هذه الظواهر.

- تحدثتم عن تأثيرات مشرقية على الظاهرة السلفية في تونس..هل توجهون اتهاما محددا إلى الوهابية السعودية مثلا ؟

ـ هذه الأمور لا تتحدد بجغرافيا معينة، هناك منظرون أردنيون وفلسطينيون وموريتانيون للتيار السلفي، وهناك آخرون من الخليج. هذه الظاهرة كونية لا تتحدد بجغرافيا.

- ألا ترى دورا للمال السعودي؟

ـ أنا ليس عندي دليلا على هذا، هناك ما قيل عن أموال لدي هؤلاء يتصرفون فيها. أما مصدرها هل هو من دول أو جمعيات؟ ليس عندي يقين.

- هناك شكاوى إزاء النهضة ذاتها بأن القول لا يطابق الفعل؟

ـ هذا أسهل ما يكون، إذا أردت أن تعدم شخصا وتقطع الطريق عليه للدفاع عن نفسه، صفه بهذا الوصف. ولنقل: لا تستمعوا له فكل ما يقوله كلام فارغ ولغو.. قصة ازدواجية خطاب النهضة لا دليل عليها، وهذا حكم على النوايا.

- مثلا برنامج حزب النهضة الانتخابي يؤكد على تحييد المساجد عن السياسة والتحزبات؛ لكن في انتخابات المجلس التأسيسي عام ٢٠١١ استخدم نهضويين المساجد؟

ـ هذه تهمة يجرى ترديدها من المنهزمين في الانتخابات أو من أطلق عليهم

أحد السياسيين «جرحى الانتخابات".

- هناك وقائع رصدها مراقبون محايدون ؟

ـ ليس صحيحا، فمثلا ترشح لدينا أمام مسجد في "منوبة"، فطلبنا منه اعتزال الإمامة. نحن لدينا فصل واضح بين الحزب والمسجد، وأعتقد أن هناك منظمات إنسانية تردد هذا الاتهام، بناءعلى تصريحات منافسين لنا. وأتحدى هؤلاء أن يذكروا واقعة واحدة.

- الساحة السياسية الآن في تونس محل استقطاب بين «النهضة» و"نداء تونس".. بماذا تفسر هذا الاستقطاب ؟.. وهل سيستمر ؟

ـ هو في صلب العمل الديمقراطي كما في الولايات المتحدة وبريطانيا، وهذه هي الديمقراطية؛ لكن لا يجب أن يخرج مثل هذا الاستقطاب عن إطار القوانين أو يصل الى العنف، ولا أن يحظر حزب حزبا آخر. و" نداء تونس» تم الاعتراف به من طرف الحكومة التي تقودها "النهضة"؛ لكننا أحرار أن نتحالف معه أو لا.

- هل تتوقع أن يستمر هذا الاستقطاب الى الانتخابات القادمة؟

ـ "نداء تونس" هو الذي يريد أن يخرج نفسه في صورة المنافس "للنهضة". هو يفعل مثلما يفعل الكتاب الصغار.. فعندما يريد كاتب صغير أن يكبر يتصدى لكاتب كبير كي يظهر بسرعة. و أنا أرى أن «نداء تونس» ظاهرة إعلامية، ومن صنيعة الإعلام. هو ليس عنده في البلاد إلا مركزا واحدا في العاصمة (بحلول شهر نوفمبر ٢٠١٢). فهل هناك استقطاب مع حزب مثلنا منتشر في أنحاء البلاد وعمره ٤٠ سنة. "نداء تونس" قام بالمال الفاسد والإعلام بتكبير حجمه و جعله منافسا، وبقاؤه إلى الانتخابات القادمة رهن بطبيعته؛ فهو ظاهرة مركبة ونشأته ليست طبيعية، هو ظاهرة مفتعلة من أجل خلق منافس "للنهضة".

- إلى متى يستمر تحالف الترويكا الحاكم بين «النهضة « و»المؤتمر» و»التكتل" ؟..وهل سيبلغ الإنتخابات المقبلة ؟

ـ ينبغي أن نفرق بين مبدأ التحالف وبين شكل التحالف، المبدأ نعتبره جزءا من استراتيجية "النهضة". وما تحتاجه البلاد اليوم وغدا أن يجرى حكمها عبر ائتلاف. نعرف أن الأمر الطبيعي أن يجرى تداول السلطة بين حزبين كبيرين، لكن في ظل مرحلة التحول الديمقراطي التي ستستمر لسنوات فإن البلد لا يعيش ديمقراطية عادية، بل ديمقراطية استثنائية تحتاج الى حكم ائتلافي وليس حكم حزب واحد. ومن هنا مبدأ أن شرعية التوافق تعزز شرعية الإنتخاب، ونحن في حاجة الى ذلك خلال مرحلة التحول الديمقراطي.

- الى أي مدى زمني؟

ـ على الأقل خمس سنوات بعد الانتخابات المقبلة، أما شكل الائتلاف وهل يمكن أن تستمر "الترويكا" فهو أمر قابل للتغيير.

- المؤتمر التاسع والأخير لحزب حركة "النهضة" أكد على مدنية الدولة فيما قال مراقبون إن المتشددين زاد ثقلهم في هياكل الحزب القيادية.. ماهو رأيكم ؟

ـ ليس هناك في «النهضة «من لا يؤمن بمدنية الدولة. وليس بالنهضة من لا يؤمن بالمساواة بين المرأة والرجل، لكن "النهضة" حركة كبيرة بها العديد من الأمزجة. وبعضها تحسبه قريبا من السلفية، وبعضها تحسبه قريبا من الليبرالية. و"النهضة" حركة تلتف حول مؤسسات وليس شخصا. وأؤكد أن الدولة التى نريدها مدنية، تستمد شرعيتها من عملية انتخابات تعددية نزيهة، وهذه قواسم مشتركة داخل "النهضة" وأمر محسوم بوثائق منذ عام ٢٠٠٦. وهو ما جعل الائتلاف مع حزبين علمانيين أمرا يسيرا.

- في برنامج "النهضة" لا كلمة واحدة عن «الشريعة الإسلامية»، في حين صدرت مطالبات من أعضاء بالحزب في المجلس التأسيسي بإضافة الشريعة إلى نص الدستور الجديد؟

ـ الحرية الفكرية داخل "النهضة" موجودة، وهذه المطالبات لا تعبر عن التيار الرئيسي، ومؤسسات الحزب هي التي تحسم. وبالفعل حسمت في مسألة الشريعة بعدما حدث خلاف شديد، وعندما وصل الأمر الى الهيئة الشورية للحزب، اتجهت الأغلبية للاكتفاء بماورد في دستور عام ١٩٥٩ ونص مادته الأولى "الدولة لغتها العربية ودينها الإسلام» وفقط.

(١٢)

من هو نداء تونس ؟

لعل السؤال الذي يطرح نفسه في العالم العربي الآن هو، من حزب حركة نداء تونس هذا، الذي تمكن من التفوق على النهضة أقوى الأحزاب الإسلامية المصرح لها قانونا في المنطقة وحرمها من العودة إلى تشكيل الحكومة في أولى دول ثورات الربيع العربي؟ ولماذا جاء هذا الحزب الأول في الانتخابات التشريعية بتونس، وعلى حساب «النهضة» التي تضرب بجذورها إلى عقد السبعينيات، ومع أنه لم يتأسس إلا في يونيو ٢٠١٢، أي منذ أقل من عامين ونصف العام من هذه الانتخابات ؟

في محاولة للتعرف مبكرا على هذا «النداء» الذي أطلق عليه خصومه مع مولده وصف «الظاهرة الإعلامية ليس إلا»، كنت قد ذهبت إلى مقر الحزب بالعاصمة في نوفمبر ٢٠١٢. ولفت نظري صورة ضخمة معلقة لمؤسس تونس الرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة. ولقد استدعت الصورة على التو لقاءا مع زعيم الحزب «الباجي قائد السبسي» في مقر الحكومة بالقصبة، وقتما كان رئيسا للوزراء في الحكومة التي أجريت في عهدها انتخابات المجلس التأسيسي خريف ٢٠١١، وجلبت «النهضة» إلى الحكم. فقد لاحظت قبعة مميزة مطروحة فوق أحد مقاعد الغرفة؛ فاستفسرت فأجابني «سي الباجي" بأن

بورقيبة كان يرتدى مثل هذه القبعة.

وواقع الحال فإن علاقة «السبسي" بأول رئيس لتونس الملقب بـ «أب التونسيين»، يقاسمه فيها العديد من شخصيات الدولة التي تولت مناصب وزارية وحزبية (وقت الحزب الواحد) في زمن بورقيبة المديد (١٩٥٦ ـ ١٩٨٧). لكن الرجل الذي ألف كتابا ضخما في الوفاء للزعيم بعنوان «الحبيب بورقيبة المهم فالأهم»، لعب بمهارة بعد الإطاحة «بين علي» على ميراث البورقيبية، فأعاد تقديم نفسه للتونسيين في صورة بورقيبة الأب، وكما يتبدى ذلك في خطاباته باللغة العامية وفي طريقة المشي ورفع الرأس لأعلى، علاوة على الظهور بنظارات شمسية كان مؤسس الجمهورية التونسية الأولى مغرما بها .

وأي محاولة لفهم "النداء"، يجب أن تنتهي إلى دور الزعيم المؤسس. وقصة مولد الحزب في ذاتها خير شاهد. وكما روى لي «الأزهر العكرمي» لدى زيارتي لمقر الحزب، فقد بادر السبسي منفردا في ٢٦ يناير ٢٠١٢ إلى إصدار نداء إلى مختلف القوى السياسية للتوافق على الدفع نحو انتخابات مبكرة، مستغلا سخط قطاعات من الرأي العام على حكم الترويكا الثلاثي بقيادة النهضة، والتخوف من جر البلاد إلى مشروع «دولة دينية". وكما قال «الأزهر» وهو وزير سابق في حكومة السبسي بعد الثورة: "اتضح إلى أي حد مع نهاية ولاية حكومة السبسي أن هذا الرجل محبوب شعبيا، وأن هناك رضا من الجمهور على أداء حكومته. فقد نجحت على الأقل في الحد من الخسارة في الاقتصاد وأعادت الأمن، واعتمدت في الإدارة على ثقافة الدولة. ومع الوقت كلما تبين سوء أداء حكومة الترويكا أخذ الناس في المقارنة بينها وبين حكومتنا».

وبالقطع فإن «النداء" ليس حزبا أيديولوجيا عقائديا، فقيادته تأتي من مشارب متنافرة اجتمعت حول "السبسي"، فهناك النقابيون كالأمين العام الطيب البكوش، وهو واحد من الشخصيات المهمة في تاريخ الاتحاد العام للشغل (العمال) والدستوريون (نسبة إلى رجال عهد الحزب الحاكم زمن بورقيبة)، وحتى التجمعيون (نسبة إلى تغيير اسم الحزب الحاكم مع زمن بن علي) فضلا عن ليبراليين، وبعض الشخصيات المحسوبة على اليسار. كما يضم الحزب ويقف وراءه ماليا مجموعة بارزة من رجال الأعمال، لاتخلو ممن ينتسبون إلى رأسمالية محاسيب زمن بن علي.

ولقد أثارت هذه التركيبة المتنافرة في قيادة الحزب، ومازالت توقعات بانفجار الحزب من الداخل عند أي أزمة، وربما يفسر هذا -من بين أسباب أخرى- لماذا لم يعقد «النداء" مؤتمره التأسيسي إلى الآن؟ ولماذا لم ينتخب هياكله القيادية بعد؟ لكن الحزب استطاع تجاوز أزمة ترشيحات رؤساء قوائمه للانتخابات التشريعية في الدوائر المهمة. وإن كان قد خسر في هذه الأزمة العديد من نوابه في المجلس التأسيسي (انخفض عدد كتلة من انضموا للحزب من ١١ نائبا إلى نائبين فقط) .

ومفارقة فوز «النداء» في الانتخابات التشريعية رغم كل هذه الملابسات تتمثل أيضا في أنه ليس بالحزب جيد التنظيم على غرار حالة «النهضة ". صحيح أن مصادر الحزب تقدر عدد أعضائه بنحو ١٠٠ ألفا. وهو رقم مقارب لأعضاء النهضة. لكن قصر عمر الحزب وعدم عقد مؤتمره التأسيسي يمنعان بناء تنظيم قوي. ومع هذا فإن الحزب أثبت في هذه الانتخابات أنه يمتلك ماكينة انتخابية لابأس بها، تستند إلى إمكانات وافرة، إلى جانب خبرات سياسية لرجال دولة. ويبدو أن «النداء" قد عوض ضعفه تنظيميا أمام النهضة بالنجاح في تسويق نفسه إعلاميا، بوصفه البديل السياسي عنها والمناقض لمشروعها الاسلامي .هذا على الرغم من أن النهضة تمزج بين الإسلام السياسي والحداثة، ولقد استثمر «النداء" منذ مولده في أن تونس تعيش استقطابا سياسيا بين العلمانيين والإسلاميين. وأن طرفي هذا الاستقطاب تحديدا هما النهضة والنداء. ومع المعركة الانتخابية لم يهادن الحزب في تأجيج هذا الاستقطاب في مواجهة خطاب النهضة التوافقي، الذي ينكر هذا الاستقطاب ويسعي لتجاوزه. والأهم في سياق المعركة الانتخابية أن الحزب رفع شعار «التصويت النافع»، داعيا الناخبين إلى التركيزعلى التصويت له. و بزعم أن التصويت للأحزاب العلمانية الأخرى يصب في صالح النهضة ويمنحها الفرصة، كي تحل أولا، فيجرى تكليفها بتشكيل الحكومة الجديدة؛ ومن ثم يعود الاسلاميون إلى الحكم .

عوامل الضعف في «النداء» التي أشرنا لها سابقا، وفي ظل خريطة حزبية سريعة التغيير والتقلبات ترجح كون هذا الحزب حصد معظم أصواته بفضل الاقتراع العقابي لناخبين أرادوا أن يعترضوا على النهضة وتجربتها في الحكم، بعدما خابت آمالهم في وعودها التي قدمتها عام ٢٠١١. وهكذا صوتوا للنداء ليس اقتناعا به، بل لأنه بدا في ظل صورة الاستقطاب التي روج لها الإعلام بمثابة البديل العملي الذي يمكنه هزيمة الإسلاميين. وهذا بصرف النظر عن برنامج النداء الانتخابي، وهو برنامج ينتمي على صعيد الخيارات الاقتصادية والسياسية إلى يمين الوسط والليبرالية الجديدة، تماما كبرنامج «النهضة".

ولأن الانتخابات هذه المرة يغلب عليها الاعتبارات الشخصية أكثر مما كان عليه الحال في خريف ٢٠١١؛ فقد لعب رؤساء القوائم في الدوائر دورا أكثر تأثيرا. وهكذا لم تكن برنامج الحزب أو قوته التنظيمية وقدرته على الحشد في المؤتمرات الجماهيرية، هي العوامل الحاسمة في اختيارات الناخبين، بل جاء أولا مدى شهرة رؤساء القوائم وعلاقتهم بأبناء الدائرة. و في هذا السياق فإن السبسي وحلقة ضيقة محيطة به قرأت هذه المتغيرات جيدا، وعملت على اختيار رؤساء قوائم الحزب بعناية وفق هذه المتغيرات. وعلما بأن ثقل «النداء»، يتركز في دوائر الساحل التونسي بشرقي وشمالي البلا د، خلافا لحالة النهضة التي تعد دوائر ولايات الجنوب معقلها التقليدي. وقد سجلت نسب التصويت إقبالا في الشمال عنه في الجنوب. كما أن هناك تقديرات بأن الشباب المحبط من بطء التغيير بعد

الثورة على مستوى أحواله المعيشية وحقه في العمل، قد عزف عن المشاركة إلى حد ما. هذا مقارنة بمشاركة ملحوظة لكبار السن والنساء، ممن يتوجسون من «النهضة» ويرون أنها تخفي مشروعا يهدد مكاسب الدولة المدنية منذ عهد "بورقيبة".

مستقبل النداء يتوقف بالأساس على مؤسسه وزعيمه «السبسي» (٨٨ عاما)، وأيضا على نخبة قيادته التي تنتمى أساسا إلى بورجوازية العاصمة، جيلا بعد جيل ومنذ كانت البلاد ولاية عثمانية. تلك التي يطلق عليها التونسيون لفظا دارجا هو «البلدية» (بفتح الباء). ولقد كان من الصعب التكهن في سياق إجراء الانتخابات التشريعية فالرئاسية بخيارات «النداء" الائتلافية لتشكيل أول حكومة في عهد الجمهورية التونسية الثانية. لقد ظلت فرص تشكل حكومة وحدة وطنية بمشاركة حركة النهضة -كما تلح هذه الحركة- ينتظر نتائج الانتخابات الرئاسية. وعلاوة على الخيارات الاقتصادية الاجتماعية الواحدة والانتماء إلى يمين الوسط، فإن ثمة في الساحة السياسية بتونس مع موسم انتخابات ٢٠١٤، ما ترك الباب مفتوحا أمام ائتلاف النهضة والنداء، بل هناك قوى دولية ظلت تدفع في هذا الاتجاه.

نشرته باللغة العربية جريدة "الأهرام» اليومي في ٣٠ أكتوبر ٢٠١٤ . وجرى نشره باللغة الإنجليزية في موقع «الأهرام أون لاين» في ٢٨ أكتوبر ٢٠١٤. وأيضا باللغة الفرنسية مختصرا في مطبوعة «الأهرام إبدو «وموقعها الالكتروني في ١١ نوفمبر ٢٠١٤.

http://english.ahram.org.eg/NewsContent/2/8/117186/World/Region/INTERVIEW-Leading-Ennahda-MP-We-brought-Tunisia-in.aspx

http://english.ahram.org.eg/NewsContent/2/8/114203/World/Region/How-Nidaa-Tounes-beat-Ennahda-in-Tunisias-polls.aspx

(١٣)
بورتريه لظاهرة
الباجي قائد السبسي

يطلق التونسيون بمرح على الرئيس المنتخب الجديد «الباجي قائد السبسي» «تسمية «بجبوج» (Bajboj). ولما سألت عن السر وراء هذه اللفظة ذات الجرس الموسيقي العالي، والتي تشير إلى رجل عمره ٨٨ عاما قال "محمود رمضان"، القيادي في حزبه «نداء تونس": "بجبوج تعكس إنه قريب للناس ومحبوب، وهذا اللفظ لم يظهر إلا منذ نحو العامين بعدما أسس حزبه في مواجهة حزب حركة النهضة الاسلامية، ليترجم علاقة خاصة نسجها التونسيون والرجل؛ وهم حتى في القرى النائية يدللونه باللفظة نفسها". وعندما سألت وهل كان التونسيون يطلقون ألفاظ تدليل على بورقيبة مؤسس الجمهورية، والذي اشتهر "قائد السبسي»، بأنه يتشبه به أجاب: "لا.. رغم أنه محبوب".

لعل عبقرية صناعة زعيم بعدما تخطى الثمانين وإحياء سيرة سياسي انقطع عن الأضواء لنحو عشرين عاما، تتلخص في هذا الجمع في المخيال الشعبي بين ثلاثة عناصر: صورة الأب في استعادة ماكان من علاقة مؤسس الجمهورية التونسية بشعبه.. وجعل الرجل قريبا وعاديا بكلمة التدليل تلك.. والقدرة على استعادة هيبة الدولة. وهذه العبقرية تجعل من «الباجي»، ظاهرة لافتة في السياسة العربية، وليس في تونس وحدها.

وتفيد نشأة الرجل بأنه يأتي إلى تونس القرن الحادي والعشرين حاملا ميراثا عتيقا أبعد حتى من صلته ببورقيبة، الذي هيمن على المجال الوطني السياسي منذ الأربعينيات، وحتى أجبره الرئيس المخلوع «بن علي» على مغادرة السلطة عام ١٩٨٧. فهو نشأ في عائلة قريبة من البايات الحسينيين حكام تونس ما قبل الاستقلال (حتى إعلان الجمهورية ١٩٥٧). ولقب «قايد السبسي» نفسه محمول على شحنة تاريخية في هذا السياق؛ فهو يعنى «الشخص المسئول عن رعاية مزاج الباي وإعداد نرجيلة الدخان في قصره".

ولد في ضاحية «سيدي بو سعيد» شمالي العاصمة في زمن الاحتلال الفرنسي، وتحديدا عام ١٩٢٦؛ وبمكان الميلاد في هذا الحي القديم الراقي وببشرته البيضاء وعيونه زرقاء اللون، ينتمي إلى من يطلق عليهم «البلدية»(بفتح الباء).. أي أهل المدن الساحلية والعاصمة التي تمتد جذورهم البعيدة إلى الأتراك والشراكسة وأخلاط أوروبية، وفدت إلى إيالة تونس مع الدولة العثمانية (عام ١٥٧٤). وثمة هنا في الانقسام بين أهل الساحل رجال التجارة والإدارة وأهل الداخل (الوسط والجنوب والشمال الغربي غير المطل على البحر) من فلاحين ورعاة مايفسر الثقل الانتخابي للباجي وحزبه «نداء تونس» في المناطق الأولى التي تشكل نحو ٥٥ في المائة من سكان البلاد.

إخلاص "قائد السبسي" للعلمانية ومدنية الدولة تعود خلفياته إلى أنه لم يكن "زيتونيا"؛ فلم يتلق تعليما دينيا في هذه الحاضرة الاسلامية الأهم في المغرب العربي، بل بدأ تعليمه صبيا في "المدرسة الصادقية" الأكثر إخلاصا لتقاليد الثقافة العربية بنكهة تونسية محلية وحداثية متطورة. وهي مدرسة عريقة تعلم فيها أيضا «بورقيبة" و«الشاذلي القليبي» الأمين العام الأسبق للجامعة العربية. إلا أن علمانية "الباجي" لا تحول بينه وبين الاستشهاد بكثافة في خطبه الجماهيرية بآيات القرآن والأحاديث النبوية. وهذا إلى حد أن أكثر من مراقب في تونس حدثني عن أن الرجل يتفوق على "راشد الغنوشي «رئيس حركة "النهضة» في الاستشهاد بالآيات والأحاديث. كما يسترجع أبياتا وفيرة من الشعر العربي والأمثال العامية، وكل هذ تحفظه ذاكرة حديدية وتستدعيه بديهة حاضرة لا تفتقد إلى الفكاهة والعبارات اللاذعة.

ولقد تابع "قائد السبسي» تعليمه الجامعي في باريس عاصمة دولة الاحتلال فدرس المحاماة، المهنة التي امتهنها بكفاءة. وكان بمكانه دائما العودة الي مكتبه في العاصمة، كلما كانت عواصف السياسة وتقلباتها تقذف به بعيدا عن السلطة. ومع ذلك يمكن القول بأن الرجل العائد إلى السلطة في تونس بقوة دخل السياسة دخولا مريحا. فهو بحكم صغر سنه (١٢ عاما) لم يكن فاعلا في الحدث الوطني الشهير في ٦ أبريل ١٩٣٨ حين تظاهر التونسيون طلبا للبرلمان والاستقلال، فقمعهم جنود الاحتلال الفرنسي بوحشية في قلب العاصمة، مما خلف قتلي وجرحى ومعتقلين. وقد انخرط في صفوف الحزب الدستوري الحر بزعامة بورقيبة قبيل سنوات معدودة من الاستقلال، وفيما كان الحزب وزعيمه قد حسما لصالح خيار «السلمية والمرحلية»، في التفاوض مع فرنسا.

ولذا قال عنه "بورقيبة» في إحدي خطبه بأن "الرجل لم يدخل السجن أبدا أثناء الكفاح الوطني.. كان صغير السن وحييا يتجنب الظهور». وعلى هذا النحو لم يكن «قائد السبسي» حول «بورقيبة «منفيا أو سجينا في سنواته السابقة الصعبة. وبكل ثقة فإنه لا يحسب على قادة حركة التحرر الوطني في عقدي الخمسينيات والستينيات بأي حال، فالرجل مرة أخرى "ابن جهاز الدولة».

وهكذا فبعد انخراطه الآمن في عضوية حزب «بورقيبة» قبيل الاستقلال بسنوات معدودة التحق بمكتب «الطيب المهيري»، أول وزير داخلية لتونس الجمهورية. وفي عام ١٩٦٣ إثر المحاولة الانقلابية الفاشلة بنحو عام واحد تولى رئاسة إدارة الأمن الوطني. ثم صعد إلى منصب وزير الداخلية نفسه عام ١٩٦٥ إثر وفاة «المهيري". ولاشك أن هذه السنوات أعطت السياسي العائد إلى السلطة خبرة في إدارة الملفات الأمنية. وهو أمر تنشده قطاعات من التونسيين ناقمة على "الانفلات والفوضي" بعد الثورة. لكن في مثل هذا التاريخ، الذي تتجنب فتح ملفاته صحافة وإعلام متحمس «للقائد السبسي»، ما يشوش على الرجل. وهناك جمعية لقدماء المحاربين ضد الاحتلال (الفلاقة) واليوسفيين (أنصار صالح بن يوسف، خصم بورقيبة الذي اغتيل في ألمانيا عام ١٩٦١) رفعت بعد الثورة دعاوى ضد الرجل تطالب بمحاكمته، لمسئوليته عن التعذيب والاعتقالات ضد معارضي بورقيبة، إبان توليه لوزارة الداخلية في تلك السنوات الصعبة. ووفق ما قاله لي الشاب "طارق شندول» (٣٠ عاما) مسئول الإعلام لحركة الشعب الناصرية ولها ثلاثة نواب في البرلمان الجديد: «الناس ضعيفة الذاكرة.. والعدالة الانتقالية غائبة حتى بعد الثورة». ولكن على الأقل هناك عشر صفحات كاملة تحت عنوان «الممارسات الأمنية تحت إمرته" في كتاب «القوى المضادة للثورة في تونس: الباجي قائد السبسي نموذجا" لمحمد المختار القلالي والطاهر بن يوسف، الصادر عام ٢٠١٢ توثق بالأسماء والوقائع والتواريخ لمسئولية الرجل، لاشرافه على عمليات تعذيب وقمع وقتل خلال عقد الستينيات (من ص ١٤١ إلى ص ١٥٠). إلا أن الأكاديمي والكاتب اليساري "جلول عزونة» (٧٠ عاما) نفي صلة «القائد السبسي» بقمع «اليوسفيين»، على نحو خاص. وقال: «هو تولى مسئولية وزارة الداخلية بعد هذا القمع الرهيب. ولعل سنواته في الوزارة كانت هي الأقل في انتهاكات حقوق الانسان، مقارنة بسابقيه ولاحقيه».

في حكاية "السبسي» مع السلطة وبورقيبة تذبذبات بين الاقتراب والابتعاد، وهو مسار يعكس علاقة معقدة مع «المجاهد الأكبر»، ثم مع خلفه "بن علي". فبعد أن صعد وزيرا للدفاع في عامي ٦٩ و١٩٧٠ وسفيرا بباريس في العامين التاليين (أهم سفراء تونس بالخارج). انزلق في عقد السبعينيات إلى جفاء وخصومة مع "بورقيبة". فجمد نشاطه بالحزب الحاكم، ثم طرده زعيمه من الحزب عام ١٩٧٤ لينضم بعدها إلى حركة معارضة بقيادة أحمد المستيرى «الاشتراكيين الديمقراطيين»، لكنها لم تكن من تلك الحركات التى لاحقها «بورقيبة « بقسوة في هذا العقد مثل "مجموعة آفاق» (برسبكتيف)

اليسارية. وهكذا مرة أخرى لم يعرف السجون، وهو حتى مختلف عن «المستيري».

ووفق ماقاله "عزونة" الذي عرفه عن قرب خلال سنوات دارسته في باريس مطلع السبعينيات: «الباجي لا يقطع مع النظام، وهو رجل إصلاح من داخل الحزب الحاكم على عكس المستيري. هو يحتفظ بحبل سري يربطه بالسلطة؛ لذا سرعان ما افترقا وعاد قائد السبسي إلى الحزب". بل إن "السبسي» استمر في الحزب الحاكم الذي تسمي بـ «التجمع الدستوري" زمن «بن على «، عضوا باللجنة المركزية حتى عام ٢٠٠١.

وبحلول عقد الثمانينيات عاد «قائد السبسي» للأضواء، وشغل منصب وزير الخارجية لنحو خمس سنوات متواصلة بين ١٩٨١ و١٩٨٦. ولا أدل علي أن «قائد السبسي» يتمتع بمرونة وبرجماتية سياسي داهية، أنه استطاع الاحتفاظ بمناصبه القيادية في تلك السنوات الأخيرة الغريبة من عهد بورقيبة، التي أطلق عليها الكاتب التونسي الصافي سعيد في كتابه «بورقيبة سيرة شبه محرمة» وصف «سنوات الحطام". ولا أدل أيضا على مرونة وبرجماتية السياسي العائد بقوة إلى السلطة من أنه، ومن موقع سفير بلاده في بون (ألمانيا الغربية) سارع بالابراق تأييدا لانقلاب بن على في ٧ نوفمبر ١٩٨٧. وقد وضع «الباجي" بنفسه صورة من هذه الرسالة في ملاحق كتابه "بورقيبة الأهم فالمهم". أيضا سرعان ما تكيف مع تحولات الحزب الحاكم من «الدستوري الاشتراكي» إلى "التجمع الدستوري الديموقراطي"، وصعد إلى رئاسة أول برلمان في عهد بن على خلال عامي ١٩٩٠ و١٩٩١، رغم أن هذا البرلمان جاء بتزوير فج.

ولكن بعدها ظل الرجل لنحو عشرين عاما بعيدا عن أضواء السياسة، يدير مكتبه للمحاماة، ويرعي أعمال أسرته التجارية. ويفسر المقربون منه هذا الابتعاد بأن «قائد السبسي» أدرك زيف وعود "بن على" في الإصلاح فآثر الابتعاد والسلامة، وبقي في بيته لا يعارض ولايؤيد. كما أن الرئيس المخلوع اتضح له أنه لايستطيع الاستمرار في التعويل عليه إلى جانبه، وذلك وفق ما يقول «بن رمضان". لكن لدي الدكتور "رياض الصيداوي" عالم الاجتماع السياسي مدير المركز العربي للدراسات السياسية والاجتماعية بجنيف، تفسيره عن غياب «قائد السبسي» وصمته طوال هذه السنوات قال عندما التقيته في تونس: «الرئيس المخلوع بن على كان يحجب كل الوجوه السياسية التي قد تنافسه يمينا أو يسارا، أو حتى داخل الحزب الدستوري الحاكم. هذا ولأنه بالأصل يفتقد إلى كاريزما اعلامية، فلا يستطيع إلا أن يخطب من ورق يقرأه. ولقد منع الجميع من الظهور في وسائل الإعلام، وكان من الطبيعي بعد سقوطه أن تظهر كاريزمات».

ومثلما خرج عاد بعد نحو عشرين عاما بدون جلبة أو كثير لغط؛ فكان رجل المرحلة الانتقالية عندما تولى رئاسة الحكومة، بعدما أطاح اعتصام الشباب أمام مقر الحكومة بالقصبة، في قلب العاصمة في ٢٧ فبراير ٢٠١١ بحكومة "محمد الغنوشي"، آخر رئيس وزراء في عهد بن على. ولقد فسر لي أكثر من مراقب في تونس عودة الباجي إلى

السلطة على هذا النحو بصلات شخصية قديمة، تربطه بالرئيس الإنتقالي «فؤاد المبزع» (آخر رئيس مجلس نواب في عهد بن علي)، لكن كتاب محمد مختار القلالي والطاهر بن يوسف، لا يستبعد أن"الباجي" هو اختيار الدولة الأمنية العميقة. وبعدما أشار الكتاب إلى الدهشة التي أحاطت باختياره لمنصب رئيس الوزراء بتساؤل على ألسنة التونسيين المخضرمين: "ياخي سي الباجي مازال حي؟" (ص٦٢و٦٣).

وواقع الحال أن لدى عودة الرجل الي السلطة كان نحو ٤٠ في المائة من التونسيين (الشباب)، قد ولدوا بعد خروجه من المشهد السياسي، ولم يكونوا قد سمعوا عنه. وكما قال لنا الطالب "مهدي بوقرة": "لم نكن نعرف عنه سوى أنه كان وزيرا في عهد بورقيبة". وربما لم تكن هناك اعتراضات جدية في وجه توليه رئاسة الحكومة؛ لأن صلاحيات رئيس الوزراء وقتها كانت محددة بإدارة جهاز الدولة والحفاظ عليه -وهو ماخح فيه باقتدار- ولا تتصل بصياغة مستقبل المرحلة الانتقالية. فقد جرى ترك هذه المهمة إلى هيئات تعكس طموح المجتمع المدني.

وعندما التقيت «الباجي" في مقر الحكومة بالقصبة في ٢٦ أكتوبر ٢٠١١، أي بعد ثلاثة أيام فقط من انتخابات المجلس التأسيسي؛ الذي فاز فيه حزب النهضة الاسلامي بالأكثرية؛ بدا حذرا حين أبلغني بأنهم «سيحكمون، لكن نياتهم عند الله». وبالفعل سلمهم السلطة في ٢٤ ديسمبر من العام نفسه. لكن بعد أقل من عام بدأ مسيرة معارضة لحكومة النهضة وحكم الترويكا (ائتلاف بين النهضة وحزب المؤتمر بقيادة الرئيس المؤقت منصف المرزوقي وحزب التكتل بقيادة مصطفي بن جعفر رئيس المجلس التأسيسي). وسرعان ما أسس حزب «نداء تونس «في العام التالي (يونيو ٢٠١٢) من عناصر متنافرة من حقوقيين ويساريين قدامي وتجمعيين (نسبة حزب بن على الحاكم المنحل) وليبراليين ورجال أعمال، يتحلقون حول «كارزميته» واستدعائه لتراث الدولة الوطنية البورقيبة ومنجزاتها في مجانية التعليم وتحرير المرأة والحداثة. ونجح «قائد السبسي» في أن يحول حزبه الوليد إلى القطب الثاني في الحياة السياسية، في مواجهة النهضة والاسلاميين وحلفائهم. وهكذا وضع تونس على طريق نظام الحزبين الكبيرين (النداء والنهضة)، وهو أمر يروق للأوروبيين، كما علمت من مصادر عديدة في تونس.

صلة «السبسي «وحزبه «النداء" برجال الأعمال، بما في ذلك رأسمالية محاسيب نظام «بن علي» لا تخطئها العين. فعندما استقبل رجل الأعمال المصري «نجيب سويرس" على رأس وفد من حزبه «المصريين الأحرار" في تونس خلال شهر أكتوبر ٢١٠٤، للتهنئة بفوز حزب السبسي في الانتخابات التشريعية. كان حاضرا "طارق بن رمضان" رجل الأعمال شريك "سويرس" في البزنيس وبخاصة بزنيس الفضائيات التليفزيونية العابر للدولة الوطنية في عالمنا العربي. ولقد اختبرت بنفسي قوة صلات "السبسي" بعالم بزنيس رأسمالية المحاسيب، عندما زرته في منزله بحي «سكرة" (ولاية منوبة) بالقرب من العاصمة مساء يوم السبت ٢٩ نوفمبر ٢٠١٤، لإجراء حوار صحفي لجريدة «الأهرام". فما إن دلفت إلى غرفة معيشة جلس فيها الرجل الثمانيني على راحته مرتديا قميصا

أبيض وبلوفر مربعات (أزرق ورمادي) ومن دون ربطة عنق حتى عرفني على «نبيل القروي" رجل الأعمال، مالك ومدير قناة «نسمة «والموروث من زمن «بن على ". ولقد ظل "نبيل" حاضرا بقوة خلال الحوار، ينصت لكل كلمة، ويتفاعل بملامح وجهه ويوجه بتعبيراته بما هو مرغوب وما هو غير مرغوب، يرتدي جاكيت بدلة حمراء.. شديدة الحمرة. وبعد انتهاء الحوار أصرت المسئول الإعلامية لحزب "نداء تونس" السيدة "عايدة القليبي" على اصطحابي بسيارتها إلى شارع "الحبيب بورقيبة". وحرصت من دون سؤال مني أو مناسبة حديث لأن تبلغني بأن والد "نبيل القروي" كان صديقا شخصيا لـ «سي الباجي"، وأن «نبيل يتردد على البيت منذ طفولته». ومن جانبي حاولت أن أبدو جاهلا بحقيقة العلاقة وأبعادها، فسألتها بسذاجة: "وهل هو ابن رئيس الوزراء السابق في عهد بن على؟"؛ فأجابتني بنفي كنت أعلمه.

صباح الأحد ٢٣ أكتوبر ٢٠١٤ اتضح عند الاقتراع في جولة الانتخابات الرئاسية الأولى أن الشباب عازف عن المشاركة مقارنة بالأكبر سنا. وهو أمر تأكد أكثر مع الجولة الثانية في ٢١ ديسمبر الجاري. لكن عندما خرجت "ريم مزوغي" (٢٥ سنة) من مركز الاقتراع في الحي الشعبي بالعاصمة «باب الخضراء» أبلغتني إنها اختارت «بجبوج".عللت ذلك بأنه الأقل سوءا بين قائمة المرشحين وأن على الشعب أن يعطيه فرصة في الحكم «فهو لديه هيبة وخبرة ومن عهد بورقيبة.. ولعل وعسي". لكن هناك من يرى بالمقابل بأن المرشح الأرجح فرصا لرئاسة تونس مع جولة الإعادة قبل نهاية العام الحالي ومعه حزبه لا يملكان حلولا، خاصة لأوضاع اقتصادية ومعيشة متفاقمة. وكما قال الشاب «شندول": «الناس تحت وقع صدمة النهضة.. فشلت وأخافتهم.. والمرزوقي أساء لهيبة منصب رئيس الدولة.. وجاء الباجي وحزبه رد فعل.. وسرعان ما ستأتي لحظة الحقيقة.. لحظة الاختبار». إلا أن ما يجمع بين هذه الشابة وهذا الشاب ثقة في قدرة التونسيين على تغيير حكامهم -إن أخفقوا- وبأن البلاد من الصعب عودتها إلى الديكتاتورية. وببساطة قالت "ريم": «على الأقل أصبح عندنا حرية تعبير ولن نفرط فيها ".

نشر مختصرا ومشوها في مطبوعة الأهرام اليومية في ٢٥ نوفمبر ٢٠١٤، تحت عنوان دعائي فج هو: «السبسي رجل الإصلاح ". وجري تصحيح التشويه لاحقا على موقع الجريدة الالكتروني. كما جرى نشره باللغة الإنجليزية، مع التصرف بمطبوعة "الأهرام ويكلي» وموقعها الالكتروني في ٢٧ نوفمبر ٢٠١٤.

HTTP://WWW.AHRAM.ORG.EG/NEWSQ/341682.ASPX

http://weekly.ahram.org.eg/News/7825/19/Bajboj-wins.aspx

(١٤)
حوار السبسي

قبل أن أتوجه للحوار مع الباجي قائد السبسي المرشح، حيث كان حينها الأوفر حظا في جولة الإعادة للانتخابات الرئاسة ورئيس حزب «نداء تونس»، صاحب الأكثرية في البرلمان الجديد في بيته بحي «سكرة» بولاية «إريانة» على مقربة من العاصمة التونسية، سرت شائعات بأن الرجل (٨٨ عاما) معتل الصحة، ولم يعد قادرا على اجراء حوار لمدة تتجاوز العشرة دقائق، بل أنه يتأخر في الإجابة على أسئلة محاوريه. والحقيقة أنني كدت أن أصدق، لأن موعد إجراء هذا الحوار تأجل أكثر من مرة لأسباب بدت غير مفهومة وغير مقنعة.

ولأن هذا هو ثاني حوار أجريه مع «السبسي»، الحوار الأول في نهاية أكتوبر ٢٠١١ بمقر الحكومة بالقصبة، وقتما كان رئيسا للوزارء وفور انتهاء انتخابات المجلس التأسيسي، التي حصد فيها حزب النهضة الإسلامي أكثرية المقاعد. فقد كان لدي فرصة المقارنة بين الرجل في الحالتين. فلم أجد اختلافا كبيرا، وهذا على الأقل في فترة نصف الساعة التي التقيته، باستثناء أنه وفي منزله بعد ساعات عمله لم يكن يلبس ربطة عنق وملابس رسمية. كان يجلس في كرسي وثير بغرفة داخلية خافتة الضوء، مرتديا قميصا

أبيض، و»بلوفر» باللونين الأزرق الكحلي والرمادي. وبرر بهذا رفضه التقاط صور خاصة له وهو على هذه الهيئة. هذا باستثناء صورة واحدة التقطتها له عندما دخلت إلى الغرفة.

ولأن السياسة كالطقس في تونس كانت هذه الأيام شديدة التقلب بين لحظة وأخرى، فقد فاجأني «السبسي» بلهجة تهدئة ومصالحة وتوافق إزاء خصومه السياسيين. ولقد كان لي أن أسال نفسي ماذا لو كان قد تم هذا الحوار قبلها بساعات في الصباح، وهل كانت إجاباته -التي يحفظها شريط التسجيل بيننا- ستكون على هذا النحو بعدما خرج وفرقاء الساحة السياسية من جلسة حوار وطني طارئة، لنزع فتيل أزمة كادت أن تضع تونس على سطح صفيح ساخن.

لكن أولا لنبدأ من ملف العلاقات مع مصر..

- مع وصول حزبكم إلى الحكم بموجب نتائج انتخابات نهاية شهر أكتوبر الماضي كيف ترى مستقبل العلاقات المصرية التونسية؟. وما الجديد الذي بإمكانكم تقديمه لهذه العلاقات؟

ـ علاقاتنا عريقة تعود إلى أعماق التاريخ، فتونس لديها حضارة ثلاثة آلاف سنة.. ومصر خمسة آلاف سنة.. وعندما تسأل المصريين يقولون سبعة آلاف. ومصر دولة عربية لها وزنها البشري وتموقعها الجغرافي في المنطقة، ودورها التاريخي في حل القضايا الكبرى التي تهم العالم العربي. و العلاقات لا تجرى بين الدول في خط واحد مستقيم؛ لكن العلاقات المصرية التونسية لم تصل إلى حد القطيعة. ربما بها بعض التوتر، بل أقل قليلا من التوتر، وهناك ظروف وراء هذا، وهناك أشخاص لديهم تأثيرهم على العلاقات دائما، لكن مثل هذه الأمور سطحية ويجب أن تزول. ومن مصلحتنا في تونس ومصر أن تكون علاقاتنا وثيقة، فنحن نواجه تحديات كبرى، وبالفعل العالم العربي بأسره يواجه تحديات كبرى. ولا يمكن أن نكسب رهانات المستقبل من دون تضامن بين بعضنا البعض. وأنا أقول دائما أن مصر حجر الزاوية في علاقات الدول العربية، ولابد أن تبقي كذلك وان نتعامل معها على هذا الأساس.

- في ظل برلمان به حزبان رئيسيان "النداء» و»النهضة»، لم يحقق أيهما الأغلبية المطلقة ومع حتمية تشكيل حكومة إئتلافية في تونس، هل ترى كوابح أو معوقات في سبيل تطوير علاقات البلدين؟

ـ لا لن تكون هناك كوابح، وأقولها «لا الزمخشرية»، وأنا ضامن لذلك.

- متى تزور مصر ؟ وماهي آخر مرة قمت فيها بزيارتها؟

ـ زرت مصر مرارا. لكن العلاقات لم تكن طيبة في بعض الأحيان.وآخر مرة كانت في عام ١٩٩١ كرئيس للجنة الشئون السياسية بالبرلمان. وكان هذا

لحضور مؤتمر البرلمانات العربية. أما بالنسبة لزيارة مصر مستقبلا. فأود أولا أن اقول أن الدعوة مفتوحة لزيارة المسئولين المصريين إلى تونس.وكذا فإن الإخوة والاصدقاء في مصر لن يبخلوا علينا بالدعوات.

- أشرتم إلى فترات لم تكن العلاقات بين البلدين طيبة في السابق.وربما تقصد خصاما وقع بين الزعيمين عبد الناصر وبورقيبة في عقد الستينيات. من موقعكم إلى جوار بورقيبة كيف تقيم علاقته بعبد الناصر؟

ـ أنا كشاهد عدل أرى أن الاحترام ساد العلاقات بينهما يرحمهما الله.ولقد حضرت بنفسي محادثات مباشرة بين الزعيمين. ووجدت أن عبد الناصر كان يحترم بورقيبة والعكس بالعكس مع أن كلاهما كان لديه مفهومه المختلف لبعض القضايا. ومثلما كان عليه الحال بالنسبة للقضية الفلسطينية بعد خطاب بورقيبة في أريحا عام ١٩٦٥.لكن العلاقات سرعان ما عادت بين الزعيمين في اعقاب عدوان ١٩٦٧.ولايجب أن ننسي زيارة عبد الناصر التاريخية إلى بنزرت عام ١٩٦٣ في الاحتفال بجلاء الفرنسيين.

- ماهي رؤيتكم لثوابت ومتغيرات السياسة الخارجية التونسية ؟

ـ تونس سياستها الخارجية لها ضوابط وثوابت.وبحق كان عندنا سياسة خارجية مميزة من قبل حتى في ظل عهد "بن على ". وتونس كلمتها مسموعة في المحافل الدولية.ناهيك عن أن أول عربي افريقي يتولى رئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة "المنجي سليم «هو من تونس. وفتح بدوره الباب أمام وصول أول عربي أفريقي ليرتقي منصب الأمين العام للأمم المتحدة (المصري بطرس غالي). أما التوترات التي حدثت في عهد حكم "الترويكا" بقيادة حزب النهضة فهي خارجة عن ثوابت السياسة الخارجية التونسية. لكن لايجب التهويل منها. فعلاقتنا فعلا مع الدول العربية بما في ذلك مصر تبقي مميزة على أساس التعامل بالمثل.فمصر والمغرب العربي ودول الخليج والمشرق العربي بصفه عامة هذه عائلتنا الطبيعية.

- هل تعيدون العلاقات الدبلوماسية مع سوريا.و التي قطعها منافسكم في جولة الإعادة بانتخابات الرئاسة الرئيس المؤقت منصف المرزوقي ؟أم أن المسألة اكثر تعقيدا على ضوء التوازنات الداخلية في الساحة السياسية والحزبية بتونس؟

ـ هذه قضية في رأيي لا يقررها الرئيس بمفرده.هي تقع في نطاق التفاهم بين الحكومة و رئيس الدولة والبرلمان.هذه سياسة عامة يجب ضبطها. وليس بقرارات سريعة ربما تهمل الجوهر.

- تحدثتم من قبل عن الحاجة إلى تحالف اقليمي في مواجهة الإرهاب..كيف.. وأين دور مصر وتونس في هذا التحالف؟

ـ الإرهاب شئ دخيل على تونس. ولم يكن لنا علاقة مع الارهاب قبل ذلك. وهو له أبعاده الاقليمية وحتى الدولية. وحسب رأيي الشخصي أن تونس التي ليس لها تجربة في مقاومة الإرهاب لا يمكنها أن تنجح في مقاومته وتقضي عليه بمفردها.ولابد من مخطط إقليمي في مواجهته. لأن الإرهاب بالأصل إقليمي. هناك دول تصدره مثل مالي والنيجر.وهناك دول تقاومه مثل الجزائر وتونس وليبيا ومصر.وكل هذه الدول معنية بضبط إستراتيجية وخطة مشتركة لمواجهة الارهاب.ولأن للارهاب ابعاده الدولية فلدينا دول مجاورة في أوروبا وغيرها معنية بهذا الأمر.ويجب التفاهم معها على أعلى مستوى وأن نصل إلى استراتيجية لتطويق هذه الآفة.

- هل لديكم خطة جديدة لمكافحة الإرهاب في تونس.وما الجديد الذي بامكانكم تقديمه في هذا السياق ؟

ـ الحكومة الحالية (تكنوقراط برئاسة مهدي جمعة) أداؤها أفضل بكثير من السابقة (برئاسة حزب النهضة) في مجال مكافحة الإرهاب وهي بصدد مواجهته بالتعاون مع الجزائر. ونحن لدينا الكثير من الكليومترات على الحدود بين البلدين.لكنني اعتقد أن هذا يتطلب الكثير من الوقت كي نتمكن من القضاءعلى الارهاب في تونس. ولذا فإن من الأفضل اختصار الوقت والمدة بتعاون أشمل مع بقية الدول التي ذكرتها.

- أثارت تصريحات لكم في وصف من صوتوا لمنافسكم المرزوقي سخطا ومظاهرات في مدن بجنوب تونس.. ما تعليقك على ماجري؟

ـ هذه المظاهرات مفتعلة.وأنا لم اصرح بشئ من شأنه اثارة الغضب. لكن وقعت تأويلات من جانب منافسينا.ولا أقول اعداءنا. وأعتقد الآن بان المسألة تنتهى.وفهم الجميع انه لم يكن هذا هو القصد. وفي نطاق جلسة الحوار الوطني (جرت قبل ساعتين من اجراء هذا الحوار الصحفي مساء السبت ٢٩ نوفمبر٢٠١٤) إتفقنا على تهدئة الأجواء وطي صفحة الماضي.وكل الأطراف قبلت بذلك.

- هل لديكم مشكلة مع أهل جنوب تونس سكان المناطق الداخلية غير الساحلية.. ربما نتائج الانتخابات التشريعية والرئاسية تشير بوجود مشكلة لكم ولحزب النداء؟

ـ ليس لدينا مشكلة مع أهل الجنوب. لكن بالفعل هناك أحزاب متواجدة هناك أكثر من غيرها في تلك البقاع. لأننا حزب عمره عامين فقط فان

انتشارنا لم يكن كاملا. وإن شاء الله ستتحسن الأمور. ولكن ليس كل الناس صوتوا ضدنا في الجنوب.وأقول اننا سنعتني بالعمل في مناطق الجنوب في الجولة الثانية من انتخابات الرئاسة وسنتدارك نقطة الضعف هذه.ونحن شعب ما زال يتأثر بالعروشية. ومنافسي (المرزوقي) ورئيس حزب حركة النهضة (راشد الغنوشي) وكثير من قيادات الحركة من هذه المنطقة.

- عندما حاورتكم كرئيس وزراء في عام ٢٠١١ قلتم «نيات النهضة عند الله".. وكان هذا هو عنوان الحوار. كيف ترى النهضة الآن؟

ـ اعتقد أن النهضة قامت بمجهودات لتطوير نفسها.وفعلا وصلنا إلى دستور توافقي لدولة مدنية وبدون مرجعيات دينية.فكلنا مسلمون.وهذا ماتوصلنا اليه باتفاق الجميع. في أول الأمر ساروا (النهضة) في اتجاه ادخال الشريعة واعتبار المرأة مكملة للرجل.وعارضنا ومعنا المجتمع المدني.لكننا أخيرا وصلنا إلى توافق.

- ماهي شروطكم في حزب حركة النداء لمشاركة النهضة في حكومة وحدة وطنية أو لتولي احد اعضاء هذا الحزب رئاسة البرلمان الجديد؟

ـ نحن كنداء تونس قلنا قبل الدخول في المعركة الانتخابية أننا لن نحكم وحدنا حتى لو حصلنا على الأغلبية المطلقة. وحتما سنحكم بالتوافق. وهذا سيقع التداول فيه عندما ينعقد البرلمان الجديد وبأقل ما يمكن من الحساسيات.فنحن نمر بمرحلة تتوجب التضامن وتوحيد الصف. وأحب أن اوضح انه بالنسبة لرئيس الدولة فهو يجب أن يكون لكل التونسيين. وعليه أن ينسى علاقته بحزبه. وأن يتعامل مع الجميع سواسية. وبرنامجنا هو اعادة الدولة التونسية إلى سابق تكوينها. ومن أهم الأمور من الاستقلال إلى الآن هو بناء دولة تونسية عصرية..دولة قانون وعادلة تعامل ابناءها بدون تمييز. وكذلك هي دولة لشعب مسلم.دولة مدنية لشعب مسلم.

- لكن ماهي شروطكم لمشاركة النهضة في الحكم؟

ـ ليس لدينا شروط. سنسعى إلى توافق عريض بين كل مكونات البرلمان وهناك غير النداء والنهضة من حصلوا على أصوات لايستهان بها.وفيما يخصنا نحن فقد اعطانا الشعب ثقته واعطانا رسالة (مهمة) أن نشكل هذه الحكومة.لكن يجب أن نحترم نتائج الانتخاب الشعبي حسب المشهد السياسي الموجود والمتنوع.ونحن ضد إقصاء أي كان. لكن هذا لايعني أن يتواجد الجميع في الحكومة.

- هل صحيح انكم تشترطون على النهضة أن يصدر رئيسها الغنوشي بيانا يتبرأ فيه من صلته وحزبه بالتنظيم الدولي للإخوان ؟

ـ لسنا في وضع إملاء شروط. نحن نعيش تجربة فتية وحيدة في العالم العربي. ويجب علينا أن ننجحها. ولا نضع شروطا مسبقة.وفيما يخص ما تفضلت به تحديدا عن علاقة النهضة بالاخوان فان الشيخ راشد قال علنا في التليفزيون التونسي بانه لاصلة له بالتنظيم الدولي. لكنني في النهاية لست مؤهلا للتحدث باسمه.

- هل تعيدون الإسلاميين إلى السجون.. هم أو بعضهم على الأقل يخشي هذا المصير؟

ـ هذا سؤال في غير محله. لأننا ليس بأيدينا اعادة احد للسجن او اخراجه منه. هذه ليست سياستنا. والسجون لايدخلها إلامن يرسل به القاضي إلى هذا المكان.أنا مارست الحكم ولم أدخل أحدا إلى السجن ولم أتدخل للافراج عن أحد. والقضاء حر.

- هل ستستخدمون الارهاب كذريعة أو مبرر للتضييق على الحريات ؟

ـ مستحيل.. أكبر مكسب حققه الشعب التونسي من الثورة هو حرية التعبير. وحتى أن البعض يعتبر اننا أفرطنا فيها. هي مكسب لايمكن التراجع عنه.

- لو فشلتم في حل مشكلات الاقتصاد والأمن هل تتوقعون عودة النهضة إلى الحكم وتشكيل الحكومة بعد خمس سنوات أم ترى أن تونس سيكون امامها خيار ثالث؟

ـ أولا نحن نتوقع النجاح. ثانيا لا محالة أن الوضع صعب ليس فقط اقتصاديا بل وكذا أمنيا واجتماعيا. لكن لو لم تكن لدينا حلول لما تقدمنا لحمل المسئولية.وأعتقد أن الحلول موجودة. فلابد من السيطرة على الأوضاع الأمنية وأن نحقق الاستقرار لهذا البلد. وإذا تحقق هذان الشرطان فبامكان تونس الخروج من أزمتها الاقتصادية بالتعاون مع الدول الشقيقة وأن تأتي الاستثمارات.

- مالذي يريده الفرنسيون والأمريكيون لتونس ؟..هل يدفعون بحق تجاه حكومة وحدة وطنية تضم النداء والنهضة أو نحو حكومة تكنوقراط مدعومة من الحزبين في البرلمان ؟

ـ تونس حرة في قرارها.ونحن لانتعامل مع ما يمليه علينا الخارج.وهذا ما لاأقبله شخصيا. وأهل مكة أدرى بشعابها.نحن نقرر ما يصلح لتونس ولانقبل أن يأتي من الخارج مايمس من استقلالية شئون بلادنا.

- ظل خطابكم استقطابيا تجاه الاسلاميين كما يظهر في الانتخابات البرلمانية فالرئاسية.وهذا على عكس مانلحظة من لهجة في هذا الحوار الصحفي.كيف يتغلب التوافق الآن؟

ـ سياستنا كحزب أتت بنتيجة.وهو أن حكومة الترويكا غادرت الحكم بالتوافق. واظنها سابقة لم توجد في أي بلد بالعالم.وربما كان التوانسة من تربة خاصة (معدن خاص).تحركنا في هذا الاتجاه ووصلنا إلى نتيجة. وبالسياسة سنصل إلى نتائج أخرى. والحمد لله نحن نواصل هذا الطريق.

- هل لو نزل التونسيون إلى الشوارع احتجاجا على حكمكم ستغادرون كما فعلت حكومة الترويكا؟

ـ سنعمل بكل جهدنا للاستجابة لاستحقاقات الشعب ومطالبه. ولا اتصور أن ينزل الناس للشارع اذا كانت هناك حكومة تعمل على هذا النحو. ولنترك الحكم بعدها للصندوق (واللي جابنا يردنا).ونحن ناس ديموقراطيون. أنا شخصيا كنت رئيس حكومة وأجريت أول انتخابات نزيهة شفافة وتعددية وجاءت بأغلبية من أحزاب الترويكا.لكنني غادرت السلطة في حفل مشهود وغير مسبوق. وهكذا سلمنا الحكم إلى الناس الذين اخذوا الأغلبية. نحن لانتمسك بالكراسي من أجل الكراسي. نسعي للحكم بقرار شعبي وننزل منه بقرار شعبي.

- متعكم الله بالصحة وطول العمر ألا تخشي على تونس من سنوات مشابهة للسنوات الأخيرة في عهد بورقيبة قبل أن يطيح به "بن على «في "انقلاب طبي أبيض" لاعتلال صحته.وقتها في عام ١٩٨٧ كان بورقيبة عمره ٨٤ عاما ؟

ـ الموضوع ليس موضوع سن. بل هو وضع الشخص.فقد تجد إنسانا عمره صغير وهو شيخ. المسألة هي في الحالة الذهنية.وما دام الإنسان عنده ذهنه ومداركه في محلها فلا توجد مشكلة. ورئيس الدولة ليس مطلوب منه في كل صباح أن يجري في سباق مائة متر خلال خمس دقائق. هو مطلوب منه أن يسوس الأمور بحكمة.ومطلوب منه تهدئة الأجواء أن توترت والاشارة بالحلول الأنسب للمشكلات القائمة.

أجري هذا الحوار في منزل الباجي قائد السبسي بحي سكرة بالعاصمة مساء يوم ٢٩ نوفمبر ٢٠١٤. ونشرته باللغة العربية جريدة «الأهرام اليومي «في ٢ ديسمبر ٢٠١٤. ونشرته باللغة الإنجليزية مطبوعة "الأهرام ويكلي «وموقعها الالكتروني في ٤ ديسمبر ٢٠١٤.

http://www.ahram.org.eg/NewsPrint/343993.aspx

http://weekly.ahram.org.eg/News/7901/19/%E2%80%98A-president-for-all-Tunisians%E2%80%99.aspx

(١٥)
حوار محمد الناصر

محمد الناصر رئيس مجلس نواب الشعب (البرلمان) التونسي الجديد. كان لحظة إجراء هذا الحوار نائب رئيس «نداء تونس» حزب الأكثرية (٨٦ من ٢١٤ مقعدا)، وبعدها بأيام معدودة أصبح رئيسه المؤقت إلى حين انعقاد مؤتمر الحزب، وهو إن كان قد تجنب الإجابة مباشرة على سؤال في هذا الحوار هل يعتبر نفسه بورقيبيا؟، فإنه استفاض في تذكر كيف أسس في عام ١٩٥٤ الشعبة الطلابية للحزب الحر الدستوري الحاكم، الذي رأسه الزعيم التونسي، وكيف عمل إلى جانب بورقيبة وزيرا للشئون الاجتماعية والعمل على مدي سنوات في عقدي السبعينيات والثمانينيات. و«الناصر» أيضا ذكرياته الحاضرة عن زياراته المتعددة إلى مصر، وزيرا في حكومات بلاده، ورئيسا للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بجنيف. وكما قال: «أحب مصر والمصريين وخفة الروح المصرية وأعشق النيل وأستمع إلى أغاني أم كلثوم وعبد الوهاب».

والرجل (مواليد ١٩٣٤) يأتي إلى منصب أول رئيس لبرلمان الجمهورية الثانية التونسية، وخلفه تاريخ في الاهتمام بالقضايا الاجتماعية والعلاقات الوثيقة مع النقابات، وبخاصة اتحاد الشغل وخبرة دبلوماسي وموظف دولي رفيع. وهو من موقع هذا المنصب الأقوى في

دولة أخذت بالنظام البرلماني إلى حد كبير، يبدو شديد الحذر في تعامله مع الإعلام. وقد خصنا هنا بأول حوار له مع صحيفة عربية أو أجنبية (غير محلية) منذ جلوسه على مقعد رئاسة البرلمان في ٤ ديسمبر الجاري. ولأن هذا الحوار أجرى في مقر البرلمان التونسي في ظل لحظات مهمة في تاريخ البلاد وعلى وقع ترقب تسليم السلطة من الرئيس المؤقت «المنصف المرزوقي» إلى منافسه في انتخابات جولة الإعادة «الباجي قائد السبسي» رئيس حزب «نداء تونس» وما صحب اعلان نتائج انتخابات الرئاسة من احتقان واحتجاجات في الجنوب، فقد بدأنا بالأسئلة التي تفرضها مقتضيات هذه اللحظة التونسية في مسار التحولات العربية.

- هل تأكد حلف رئيس الدولة الجديد لليمين الدستورية أمام البرلمان خلال أيام؟

ـ سيكون هذا خلال الأسبوع الجاري، وعلى الأرجح الثلاثاء أو الأربعاء (٣٠ و ٣١ ديسمبر ٢٠١٤). لم نستطع تحديد اليوم بدقة بعد، لأن هناك مواطنين تقدموا بطعون على الانتخابات الرئاسية أمام المحكمة الإدارية. ويتعين احترام توقيتات تتعلق بالبت فيها واستئنافها وإعلان الهيئة المستقلة العليا للانتخابات النتائج النهائية، وأداء الرئيس الجديد لليمين سيجري في مجلس نواب الشعب هنا بحضور شخصيات وطنية، ومن بينها رؤساء الأحزاب، فضلا عن رجال السلك الدبلوماسي في تونس، وبعدها ينتقل الرئيس الجديد لتسلم مهام منصبه من الرئيس الحالي في قصر الرئاسة بقرطاج. ومن المنتظر في منتصف شهر يناير المقبل تنظيم الحفل الرسمي لتنصيب الرئيس بحضور رؤساء الدول والحكومات.

- هل ستتم دعوة الرئيس عبد الفتاح السيسي لهذه المناسبة ؟

ـ أنا لست مخولا بتوجيه هذه الدعوات، فهي من اختصاص رئيس الدولة؛ لكن بصفة شخصية أقول إن توجيه الدعوة إلى رئيس مصر أمر طبيعي، بل اكثر من طبيعي؛ لأنه تربطنا بمصر علاقات عميقة وقديمة. علاقات أخوة وتعاون وحوار، ومصر في مقدمة الدول العربية التي يتم دعوتها، وهذا تصوري الشخصي.

- كيف ترى دورالبرلمان في معالجة الاحتقان بالجنوب التونسي وتلك الاحتجاجات التي صحبت إعلان نتائج جولة الاعادة في الانتخابات الرئاسية الأسبوع الماضي؟

ـ هذا الاحتقان بعضه ناتج عن التشكيك في القبول بنتائج الانتخابات في حين أن جميع الملاحظين محليين وأجانب أقروا بأنها شفافة وديمقراطية.

لكن هذا الاحتقان بالأساس نتيجة شعور بعض الجهات والمناطق بالحرمان، وبسبب ارتفاع البطالة بين الشباب وبخاصة الجامعيين، وكذا لنقص المرافق والخدمات وهو وضع لم تتم معالجته حتى بعد الثورة. ومادامت هذه الأمور قائمة سيستمر الاحتقان والغضب. والبرلمان من جانبه بصدد إصدار دعوة للهدوء، فقد عملنا ثورة وانتقال ديمقراطي في ظروف طيبة، ونخطو شيئا فشيئا لبناء مؤسسات دولة ديمقراطية، مع احترام حقوق وحريات المواطنين. والمطلوب من الحكومة المقبلة برامج مستقبلية لمعالجة مشكلات الجهات (الأقاليم)، وبالنسبة للبرلمان فإن من ميزات النظام الداخلي أنه يمنح كل نائب أجازة لبضع أيام في السنة لزيارة المنطقة التي ينتمي إليها والاتصال بمواطنيها، وهذا واجب على كل نائب، ونحن نطمح إلى جانب تنفيذ الديمقراطية النيابية في هذا البرلمان، وعبره أن ننطلق نحو ديمقراطية تشاركية. فلا يكفي أن يضع النواب التشريعات، ويراقبون الحكومة وأداء مؤسسات الدولة، بل يجب إشراك المجتمع المدني والنقابات والإفصاح عن مشاغل الجهات. وسنحرص في هذا البرلمان على اتصال مستمر مع مكونات المجتمع المدني.

- في تقديرك كم ستمثل المعارضة في هذا البرلمان الجديد ؟ والسؤال مطروح على ظل توقعات بأنها ستكون ضعيفة، نظرا للاتفاق الظاهر بين أكبر الأحزاب وبخاصة نداء تونس والنهضة ؟

ـ دعنا نتحدث عن المعارضة بعد تشكيل الحكومة الجديدة، وعندها نرى من سيشارك في الحكومة ومن سيكون في المعارضة.

- كيف ستدير العلاقة بين الكتلتين الكبيرتين في هذا البرلمان (النداء ٨٦ نائبا) والنهضة (٦٩ نائبا)؟

ـ أنا رئيس للبرلمان ككل، ودوري ليس محددا بإدارة العلاقة بين هذين الحزبين فقط. وعلى أي حال سيكون هناك حوار متواصل مع كافة الأحزاب ونوابها. وتظل مهمتي هي أن أسهل التوافق في أكثر المسائل المطروحة، وبالفعل أنا على اتصال مع رؤساء الكتل البرلمانية كلها.

- هل تتوقع حكومة وحدة وطنية موسعة تضم النداء والنهضة، أم حكومة تكنوقراط مدعومة من هذين الحزبين الرئيسيين أساسا أم مزيج بين هذا وذاك ؟

ـ الاتصالات جارية بالفعل مبكرا لتشكيل الحكومة (لم يجر إلى لحظة إجراء هذا الحوار تكليف رئيس الحزب الفائز بها انتظارا لتسلم رئيس الدولة

الجديد منصبه)، والتفكير في الحكومة محل اهتمام كل الأحزاب حاليا. وأول مهمة لرئيس الدولة الجديد هو تكليف شخصية وطنية بتشكيل الحكومة. أما هل ستكون من النداء أو من غيره، فليس هناك قرارًا تم اتخاذه إلى هذه اللحظة. والموضوع محل حوار بين الأحزاب، لكن في رأيي الشخصي فإن المهم ليس هو الاتفاق على تشكيل الحكومة ومن أي أحزاب ستتكون، بل الأهم نظرا لوضع تونس اليوم وأمام التحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي نواجهها بعد أربع سنوات من الثورة هو وضع خطة وطنية للإنقاذ تكون محل أوسع وفاق ممكن، وعلى نحو أقرب للإجماع الوطني. المسألة تتعلق بإخراج البلاد من وضع متأزم في جميع الميادين وإعطاء الأمل للمواطنين وبخاصة الشباب ومنح الثقة للمستثمرين و المؤسسات المالية الدولية. بحق نحن نحتاج إلى وفاق لإعادة الثقة والأمل، وفاق محل إجماع يكون ملزما لأي حكومة مهما يكن تشكيلها. وبإيجاز موضوع تشكيل الحكومة سهل، الأهم هو البرنامج وليس الأشخاص.

- ماهي أولويات الأجندة التشريعية للبرلمان الجديد؟

ـ لدينا حاليا مشروعات قوانين لم يتمكن المجلس التأسيسي (السابق) من المصادقة عليها، مثل قانون جديد لمكافحة الإرهاب. ولدينا دستور جديد ينص على إنشاء مؤسسات جديدة لاستكمال تطبيقه، مثل المحكمة الدستورية العليا والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان والحريات والهيئة العليا للتنمية المستدامة وتأمين حقوق الأجيال المقبلة. وأولويات التشريع ستكون محل اتفاق بين الحكومة الجديدة وبين مكتب مجلس نواب الشعب، الذي لم يتشكل بعد أيضا.

- هل هناك نية لحزب نداء تونس كما يتردد هنا لتعديل الدستور الجديد الصادر مطلع هذا العام فقط؟

ـ هذا الموضوع أخذ أصداءًا أكثر من اللازم. فالدستور مازال جديدا ولم نبدأ تنفيذه بعد وتحقيقه في الواقع. وبالتالي فلا نية لمراجعة دستور، والمسألة ليست واردة.

- كيف ترى دور هذا البرلمان في سياق تشكل نظام ديمقراطي يأتي كمحاولة للخروج على ميراث الاستبداد عند العرب؟

ـ دورنا في الرقابة على عمل الحكومة لا يقل عن مهمة التشريع. لنا حق الاستجواب وتشكيل لجان للبحث والتحقيق، وعندنا القدرة على لوم الحكومة وسحب الثقة منها.

- ولكن لأن رئيس الدولة وحزب الأكثرية في البرلمان من "النداء" هناك مخاوف من التغول ؟

ـ ليس لدينا أغلبية مطلقة في البرلمان تجعلنا نتصرف بطريقة أحزاب الأغلبية المطلقة. ورئيس الدولة ليس له السلطة التنفيذية الكاملة،هو فقط لديه صلاحيات وضع السياسة الخارجية والدفاع والأمن القومي. ولاتنسى أن لدينا دستورا يحمي الحريات ويرعي الفصل بين السلطات. وفوق هذا وذاك أصبح هناك وعي سياسي بين الشعب التونسي؛ مما يجعلنا نطمئن أنه لا يمكن للجبروت أن يعود إلى هذه البلاد.

- لكن عزوف الشباب عن التصويت في الانتخابات الأخيرة مؤشر على أن هناك شئ ما خطأ ويدعو للقلق.. هل لديكم تصور لدور البرلمان في مواجهة هذا المأزق؟

ـ نعم عندي.. من ناحية يجب إعادة النظر في سياسة التعليم والاستثمار، سواء على مستوى إعداد وتدريب كفاءات مؤهلة لسوق العمل أو بالنسبة لتشجيع الاستثمار لتوفير فرص العمل. والمهم أيضا هو تغيير ثقافة الحكم كي يتصرف المسئولون بمسئولية إزاء الأجيال المقبلة. ويجب أن يكون لدينا اهتمام يتجاوز مسئوليات اللحظة المحددة. ومن هنا جاءت في الدستور فكرة "الهيئة المستقلة للتنمية المستدامة وتأمين حقوق الأجيال المقبلة".

- الحديث عن تشجيع الاستثمار والمستثمرين يقودنا إلى مخاوف استمعت إليها هنا بأن هذا البرلمان، وبتركيبته التي يغلب عليها يمين الوسط مؤهل للموافقة على شروط ومطالب الصندوق والبنك الدوليين لرفع الدعم، وبالتالي زيادة أسعار المواد الأساسية؟

ـ سننظر في هذه الموضوعات عندما تثار، وسنأخذها بما يلزم من العقل والالتزام ومراعاة حقوق الناس.

- ما مستقبل حزب نداء تونس بعد تخلى الرئيس السبسي عن رئاسته بمقتضى نصوص الدستور التي تحظر الجمع بين مسئوليات حزبية وبين الرئاسة، وخاصة على ضوء ماهو معروف عن الحزب بأنه تجمع لعناصر متنافرة حول شخصية رئيسه؟

ـ الحزب عليه مواجهة الواقع الجديد المتمثل في أن رئيسه أصبح رئيسا للجمهورية وعليه التخلي عن رئاسة الحزب. لذا فإننا حاليا في اجتماعات لاختيار قيادة جديدة. كما اننا نعد للمؤتمر التاسيسي وانتخاب قيادة جديدة في غضون عام ٢٠١٥. ولاحظ أن حزب النداء نجح منذ تأسيسه قبل

نحو عامين فقط نجاحا باهرا . وهذا يعود إلى ذكاء مؤسسه وقيادته وأنها تلاءمت مع حاجات جمهور واسع في هذا البلد. ينشد الاعتدال ومواصلة جهود التحديث والتمسك بالهوية العربية والاسلامية (ميراث بورقيبة). ومن مزايا الحزب أن به روافد متعددة. لكن الشخصيات التي تأتي من هذه الروافد توافقت على تجاوز انتماءاتها. وهناك قوة جامعة وسطية في هذا الحزب، وهي تسعي للتجاوب مع طموح غالبية شرائح الشعب. ولذا لاخوف على مستقبل حزب النداء.

أجرى هذا الحوار في مقر البرلمان بباردو العاصمة مساء ٢٦ ديسمبر ٢٠١٤. ونشرته باللغة العربية جريدة «الأهرام» اليومية في ٣٠ ديسمبر ٢٠١٤. وجرى نشره باللغة الإنجليزية بموقع «الأهرام أون لاين» في٢٦ ديسمبر ٢٠١٤.

http://www.ahram.org.eg/NewsQ/351242.aspx

http://english.ahram.org.eg/NewsContent/2/8/118878/World/Region/We-should-give-hope-to-the-people-Tunisian-parliam.aspx

(١٦)
حوار الأزهر العكرمي

عندما توجهت الى لقاء القيادي في حزب نداء تونس «محمد الأزهر العكرمي» في خريف ٢٠١٢، كانت لدي فكرة لابأس بها عن رئيس الحزب «الباجي قائد السبسي». فقد التقيت به في شهر أكتوبر عام ٢٠١١ حين كان يتولى منصب رئيس الوزراء. ولذا لم أندهش حين طالعتني صورة للزعيم الراحل «الحبيب بورقيبة" في مدخل مقر الحزب الجديد،الذي كان رئيسه حينئذ في زيارة الى باريس. فـ «السبسي» هو بالأصل «بورقيبي عتيد" ومؤلف كتاب «الحبيب بورقيبة المهم فالأهم". أما «العكرمي»، فقد كان وزيرا في حكومة «السبسي» بعد ثورة ١٤ يناير وتحمل مسئولية إصلاح وزارة الداخلية. فماذا قال الرجل الذي يتولى حاليا مهام الناطق باسم الحزب الظاهرة «نداء تونس» عن البناء التنظيمي له.

- في البداية.. ماهي قصة إنشاء الحزب وحجم عضويته؟

ـ الفكرة انطلقت إثر انتخابات المجلس التأسيسي في ٢٣ أكتوبر ٢٠١١. فقد تبين أن هناك فجوة تنتظر حزبا عملاقا يقيم التوازن في الساحة السياسية بالبلاد. وقد تبين من قراءة نتائج الانتخابات أن عددا ماثلا للأصوات التي

حصدها حزب «النهضة» (تقدر بنحو ١,٤ مليون صوتا) تشتت وتبددت، دون أن يجرى ترجمتها الى مقاعد. كما كان واضحا أن «النهضة» وحدها هي التي تملك «ماكينة انتخابية». وهنا برزت الحاجة لحزب يخرج مثل هذه الأصوات من نطاق التعبير الاحتجاجي. كما اتضح الى أي حد مع نهاية ولاية حكومة «السبسي" أن هذا الرجل محبوب شعبيا، وأن هناك رضا من الجمهور على أداء حكومته. فقد نجحت على الأقل في الحد من الخسارة في الاقتصاد وأعادت الأمن واعتمدت على الإدارة عبر ثقافة الدولة. ومع الوقت كلما تبين سوء أداء حكومة «الترويكا" الحالية بقيادة «النهضة» أخذ الناس في المقارنة بين هذه الحكومة، التي تضم الآن ٨٠ وزيرا و أداء حكومتنا ذات الـ ٢٦ وزيرا.

وفي ٢٦ يناير ٢٠١٢ أصدر «السبسي» مبادرة أصبحت محل اهتمام عام، حيث دعت إلى التوافق على جدول أعمال لإجراء الانتخابات القادمة، وحتى الإعلان عن تأسيس «نداء تونس» في ١٦ يونيو ٢٠١٢، انخرطنا في حوار مع كافة المكونات «غير الإسلامية» على أساس تكوين تجمع ديمقراطي يعبر عن حقيقة القوى الإجتماعية السياسية في البلاد، ولأن تقديرنا أن الإسلاميين لا تتجاوز نسبتهم العشرين في المائة ليس إلا. وواقع الأمر أن ١٣٥ ألف منخرط تقدموا للانضمام الى حزب « نداء تونس» في شهري يونيو ويوليو ٢٠١٢، فور أن فتحنا باب العضوية على شبكة «الإنترنت». كما وزعنا استمارات عضوية بلغت ٦٠ ألفا.

- ومن يتكون «نداء تونس»؟

ـ من مستقلين يساريين، ووجوه نقابية سابقة، والتيار الدستورى، أي ممن عملوا مع «بورقيبة».

- هناك اتهامات لكم بأنكم تعيدون إنتاج حزب «التجمع الدستوري» حزب «بورقيبة" فـ «بن على» ؟

ـ في قيادة حزبنا لا يوجد أي عضو سابق بـ»التجمع» عدا «الباجي السبسي". ومثل هذه الاتهامات يوجهها حزب «النهضة»، لاستخدامها كفزاعة ضدنا؛ لكنها ليست إلا نوعا من التضليل والخداع. وأنا أود أن أذكر هنا بأن «راشد الغنوشي" نفسه رحب قبل انتخابات ٢٣ أكتوبر ٢٠١١ بمن وصفه بـ" التجمعي النظيف". وواقع الأمر أن «النهضة" هي التي تجلس وتتفاوض مع «تجمعيي بن على». وبالدليل القطعي فإن كل مزابل «التجمع" السابقة من لصوص تم إعادة إنتاجهم داخل «النهضة"، لتوجيههم الى مهام العنف تحت لا فتة «روابط حماية الثورة».

- هناك من يرى بالأصل تنافرا في المكونات الأيديولوجية والسياسية لـ «نداء تونس» مما قد يدفع لانقسامه أو انفجاره من الداخل؟

ـ ليس لنا مكون أيديولوجي.. نحن مكون برجماتي ديموقراطي. صحيح أننا من مشارب مختلفة، لكننا نجتمع على مهمة واحدة، وهي العمل الديمقراطي من أجل خلق توازن سياسي، يسمح بتداول الحكم ويمنع العودة إلى الاستبداد.

- كيف تفسر الاستقطاب الذي يبدو بين «نداء تونس» و«النهضة»؟

ـ كل حياة سياسية مستقرة تجرى بين قطبين ودوائر متصلة بهما.

- وما الذي يتميز به برنامجكم عن «النهضة" على الصعيد الاجتماعي والسياسي؟

ـ خلال حكومة «السبسي» وضعنا خطة تنمية لمدة خمس سنوات، تقوم على تخطيط أفقي للبلاد على خمسة قطاعات. وبالفعل عملنا على تشييد خمسة «أوتوسترادات" أفقية وليس عمودية، تصل بين كافة المدن الداخلية والبحر. وبعدما اكتشفنا أن ٧٠ في المائة من الميزانية كان يجرى صرفها على ١٠ محافظات ساحلية. كما حصلنا على وعد من المانحين الثمانية الكبار بـ ٢٢ مليار دولار لتغطية تنفيذ هذه الخطة. لكن لم تأت الأموال انتظارا لنتائج انتخابات المجلس التأسيسي. ولما جاء الإسلاميون إلى السلطة آثر المانحون المزيد من الترقب. وبعدها وقعت أحداث العنف من السلفيين ضد السفارة الأمريكية في منتصف سبتمبر ٢٠١٢، وكل ذلك لا يشجع الاستثمار.

- ما الذي تتميزون به سياسيا عن «النهضة» على وجه التحديد؟

ـ بالديموقراطية كممارسة وليس كشعارات.

- هم أيضا ينادون بمدنية الدولة ؟

ـ ينادون بما لا يفعلون. انظر على الانترنت مالذي قاله «الغنوشي» لقادة السلفيين وإلى دعوة رئيس الوزراء «حمادي الجبالي» إلى خلافة إسلامية سادسة.

- وماهي نقاط الخلاف مع «النهضة» في عملية صياغة الدستور؟

ـ هي تدفع في اتجاه كل أسباب الدولة الدينية، وهيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية هي التي ضغطت كي يقبلوا بالتخلي عن إضافة «الشريعة» إلى نص المادة الأولى.

- هل تشعر بقلق إزاء مصير الدستور؟

ـ لا أبدا.. هذا أمر لا يدعو للقلق في العالم الثالث، فالدستور يأكله القانون، والقانون تأكله وتطوعه التعليمات. وفي النهاية فإن الخطر الأكبر في هذا البلد أكبر وأبعد من صياغة وثيقة الدستور، لأننا نمر بانتقال ديمقراطي بدون ديموقراطيين؛ بل بعقول استبدادية.

- هل ترى حقا أن النهضة مشروع دولة دينية ؟

ـ لا أكثر ولا أقل.

- لكن برنامجها لا يبوح بهذا ؟

ـ ازدواجية الخطاب،"النهضة" مفتوحة على مشروع السودان، الذي لم يكن «الغنوشي» نفسه بعيدا عنه.

- وكيف ترى الموقف الأمريكي من حكم الإسلاميين في تونس؟

ـ الأمريكيون لم يكونوا أبدا معادين لوصول الإسلاميين الى السلطة في المنطقة، بدليل تسليمهم الحكم في العراق لقوى إسلامية، لكن بعدما حدث للسفارتين الأمريكيتين في ليبيا وتونس على خلفية الفيلم المسئ للرسول، هناك مراجعة لتصورات واشنطن. هم يقولون فليمارس الإسلاميون حقهم في الفشل. وأعتقد أنهم باتوا مقتنعين بأن الإسلاميين يصلحون شريكا في الحكم لا مستأثرا به.

(١٧)
البورقيبية الجديدة
زيارة للمنستير

كل الطرق تؤدي إلى المجاهد الأكبر مؤسس الجمهورية التونسية «بورقيبة». من مقاهي العاصمة تونس حيث يثرثر الناس عن تشبه زعيم حزب «نداء تونس» الصاعد بقوة إلى السلطة «الباجي قائد السبسي» (٨٨ عاما) بالرجل في أسلوب الخطابة، وارتداء النظارات الشمسية والنظر إلى أعلى وحركة اليدين إلى مدخل مدينة المنستير على بعد ساعتين بالسيارة، حيث المطار الذي يحمل اسم "الحبيب بورقيبة".

الطريق السريع الوسيع الذي يربط بين تونس العاصمة والمنستير (نحو ١٤٠ كيلوا مترا) أفضل كثيرا من الطريقين الذين سلكتهما جنوبا إلى سيدي بوزيد. لكن ما إن تصل مدينة بورقيبة هذه بعد المرور على "سوسة"، إلا ويساورك الشك فيما سمعت من أهل الداخل عن بهاء المنستير ورفاهتها ومدى اعتناء مؤسس الجمهورية بها. فهل تسكن المبالغات حديثهم عن تهميش مناطقهم، مقارنة بالساحل ورمزه الأثير "المنتسير»؟. فالمدينة هنا تبدو متواضعة الشأن مقارنة بالعاصمة، بل وبصفاقس. ويندر أن ترتفع منازلها ومبانيها عن طابق واحد أو طابقين. وغالبية شوارعها ضيقة. هذا باستثناء مقبرة المجاهد الأكبر ومسجده، وهما ليسا في مكان واحد كما هو حال مقبرة زعيم

التحرر الوطني في مصر «جمال عبد الناصر». والمقبرة والمسجد هنا هما الأثران المعماريان الأضخم والأفخم والأعلى في مدينة تشعرك بأنك تسير تحت سقف منخفض. ولمزيد من الدقة فإن السور المحيط بالمدينة القديمة لاشك أنه مرتفع أيضا. لكنه لا يبلغ ارتفاع وبهاء مقبرة بورقيبة ومسجده بأبراجهما ومآذنهما العالية.

في حضرة الضريح:

زائر المقبرة عليه أن يمشي على قدميه في طريق طويل حتى يبلغها. طريق متميز بحق ومعتنى به تحيطه من الجانبين أشجار طويلة تحاول إخفاء مقابر أهل المدينة البيضاء المتواضعة والمنسحقة، إلى جانب عملقة العمران البورقيبي. لكن الطريق كان شبه خال مع ساعة منتصف اليوم في تمام الظهيرة، باستثناء بائع قبعات وحيد وزوجين من السائحين الأجانب يحثان السير معي نحو المقبرة. وما أن تبلغ المبنى حتى تستقبلك من الخارج أعمدة رخامية فخمة تحمل قصائد مديح لصاحب المكان بوصفه "سيد الأسياد» و»محرر البلاد». كما يستقبلك باب ملكي مذهب نقشت عليه من أعلى إلى أسفل عبارة: «المجاهد الأكبر باني.. تونس الجديدة.. محرر المرأة».

وفي الداخل حيث يندر الزائرون أبلغنا مشرفون على رعاية الضريح بأن الكثير يأتون هنا كل عام في ٦ أبريل ذكرى وفاة بورقيبة (عام ٢٠٠٠). وسألناهم عن الرئيس «المنصف المرزوقي»، فأجابوا بأن الرجل لم يتخلف طوال سنواته في قصر الرئاسة بقرطاج عن المجئ في هذا اليوم لقراءة الفاتحة والترحم على «المجاهد الأكبر». تماما مثلما كان يفعل الرئيس المخلوع «زين العابدين بن علي»، الذي أطاح ببورقيبة من الحكم بانقلاب طبي أبيض في ٧ نوفمبر ١٩٨٧. لكن من وقتها وحتى قيام الثورة لم يكن مسموحا بإعادة بث خطب بورقيبة في إذاعة المنستير أو غيرها من إذاعات وتلفزات تونس، كما أخبرني الإعلامي بإذاعة المدينة "محمد بشير شكيكو". بل إن صور مؤسس الدولة ظلت مطاردة في مدينته. وأبلغني غير صاحب محل بأنهم اضطروا إلى إزالتها في زمن بن علي، بناء على نصائح من الأمن. وإن كان بعضهم الأكثر وفاءا وعنادا قد عمدوا إلى وضع صور أصغر مساحة في زوايا منزوية بالداخل.

وعلى الأرجح فإنه في حالة «المرزوقي" تغلب على الزيارة السنوية للضريح ضرورات البروتوكول الرئاسي. لكن بالنسبة لـ "بن علي» فإن المناسبة كانت تختلط بلا شك بتسويق صورة الرئيس والإبن الوفي وبمديح إعلام عبادة الفرد لخصال "الرئيس منقذ البلاد" من "خرف بورقيبة"ولسجاياه وأخلاقه الحميدة. وحتى كتاب «محمد الحبيب براهم» والي المنستير في سنوات الإقامة الجبرية المفروضة على بورقيبة لا يخلو من صور ضوئية لبرقيات، كان يبعث بها الرئيس بن علي إلى المجاهد الأكبر في عيد ميلاده (ولد عام ١٩٠٠ وعاش مائة عام بالتمام والكمال). وقد أضاف الرئيس المخلوع بخط يده كلمة "إبنكم"

قبل توقيعه، على أن الكتاب الحافل بالصور الملونة -والعديد منها من داخل مقر الإقامة الجبرية بالمنستير- لا يحتوى على صورة واحدة تجمع بورقيبة وبن على. علما بأن "براهم" لم يتمكن من إصدار كتابه هذا إلا بعد ثورة ٢٠١١.

زيارات المرزوقي لضريح بورقيبة لا تمنع الرجل -وهو حقوقي ومعارض سابق- من نقد حكم المجاهد الأكبر. ولقد حضرت في ٢ نوفمبر ٢٠١٤ انطلاق حملته الانتخابية الرئاسية في دار سينما "الكوليزي" بشارع الحبيب بورقيبة أكبر وأشهر شوارع العاصمة. واستمعت من مناصريه ومعظمهم شباب إلى هتاف طالما تردد قديما على ألسنة معارضي بورقيبة نفسه وحزبه في زمانه وأوانه "يسقط حزب الدستور.. يسقط جلاد الشعب». ولم ينطق المرزوقي في كلمته الانتخابية التي استمرت لنحو نصف الساعة باسم المجاهد الأكبر ولو لمرة واحدة، تماما مثلما كان الحال مع رئيس حزب النهضة الإسلامي الحداثي «راشد الغنوشي» في كلمته الطويلة مع نهاية حملة حزبه للانتخابات التشريعية مساء يوم الجمعة ٢٤ أكتوبر. لكن المرزوقي أفاض في الحديث عن أكثر من خمسين عاما من الاستبداد والسجون والتعذيب والنرجسية والشخصانية والإعلام الفاسد. وأيضا السياسات الجهوية التي همشت مناطق بأسرها في تونس. كما ركز على إهدار فرصة الديمقراطية وضياعها على تونس بعد الاستقلال مرتين في ١٩٥٦ و١٩٨١، أي في عهد حكم بورقيبة المديد الذي استمر نحو ثلاثين عاما. وهذه الإشارات سمعتها صراحة من العديد من المثقفين التونسيين حتى المعارضين لحكم "التوريكا" والرئيس المرزوقي. وطالما استدعوا في حواراتهم معي مثال الرئيس السنغالي الديمقراطي «سنجور» بوصفه أحد قادة التحرر الوطني في أفريقيا، الذين لم يهدروا على شعوبهم ودولهم فرص التحول إلى الديمقراطية بعد الاستقلال.

جرحاه يمنحونه الغفران:

لكن ثلاثة من جرحى بورقيبة التقيناهم في العاصمة منحوه الغفران عن سنوات الاعتقال والسجن والتعذيب. الدكتور «محمد الحماص" الباحث في التاريخ المعاصر، نجا من الموت بعدما أصيب برصاصة في الصدر من شرطة بورقيبة، عندما قمعت مظاهرة سلمية بمدينة القيروان عام ١٩٦٤ قال: «هو رجل أسس دولة ومجتمعا حديثا واهتم بالتعليم والمرأة والصحة.. وأحبه رغم أنه كاد يقتلني". وأضاف: «بعد الثورة ذهبت إلى الإذاعة الثقافية وتحدثت عن ذكرياتي مع مظاهرة القيروان.. لكن بعد حكم الإخوانجية (في إشارة للترويكا بقيادة النهضة) راجعت نفسي وندمت. بل وصوت لنداء تونس في الانتخابات التشريعية، رغم أنني من مناصري الجبهة الشعبية اليسارية. وهذا هوالتصويت النافع، لأن النهضة سعت إلى أن تذهب بتونس إلى الخلف إلى ما قبل الحداثة وفتحت الباب للإرهابيين وتعاملت مع السلطة كغنيمة».

أما "عز الدين الحزجي" أحد مؤسسي مجموعة "آفاق» اليسارية في السبعينيات، والذي سجن بين عامي ٧٣ و ١٩٧٩ فقال: «بورقيبة اجتهد فأصاب وأخطأ». وفسر إحياء البورقيبية بأن "المواطن العادي لديه حنين إلى الأب. وهي ظاهرة لا تنمو إلا في فترات الفراغ الفكري والسياسي". وعلى عكس "الحماص»، فإن «الحزجي" لا يرى للبورقيبية مستقبلا في تونس. وقال: «هي مجرد ظاهرة شعاراتية. وليس لدى نداء تونس أو غيرها من البورقيبيات العائدة ماتقدمه لتونس القرن الحادي والعشرين، لا على مستوى الفكر أو البرنامج السياسي، تماما كالإسلاميين. كل ما لديهم هو خطاب أجوف، وهم في نظرتهم الاقتصادية شديدو الارتباط والتبعية بأسيادهم في الغرب». وعند «الحزجي» تفسير نفسي طريف لما جرى ويجرى في تونس. قال: «بورقيبة بالأصل أصيب بالهوس وعنده عقدة الأم، وكلما كان يذكرها في خطاباته بكي، وهاهو السبسي يبكي الآن عندما يذكر بورقيبة في خطاباته». وأضاف: «في اعتقادي أن السبسي مصاب هو الآخر بعقدة خاصة إزاء بورقيبة، فقد طرده زعيمه وأباه من البرلمان والحزب عام ١٩٧٤، وهو يظهر تشبثا بالسلطة مثل بورقيبة. وكأنه يريد أن يقول للزعيم والأب الميت: طردتني.. لكن ها أنذا أعود».

في مكتبة «الكتاب» أهم وأشهر مكتبة لبيع الكتب العامة في تونس أبلغنا المدير بالمكتبة «كمال حمايدي» بأن نحو عشرة عناوين كتب تحمل اسم بورقيبة صدرت في تونس بالعربية والفرنسية منذ ثورة يناير ٢٠١١. وأكد أن الكتب التي تتناول "المجاهد الأكبر» زاد توزيعها عن عهد بن علي، حيث كان هناك نوع من التضييق على نشر وبيع مثل هذه الكتب. لكن ثمة نص أدبي منشور بعنوان «أحباب الله» قادنا إلى مؤلفه «كمال الشارني». والنص يعالج تجربة المؤلف في سجون بورقيبة عندما أمضي نحو ثلاث سنوات وهو ما زال صبيا. وقال لنا ثالث جرحى بورقيبة ممن التقيناهم: «شخصيا أغفر له ما حدث معي من سجن ظالم وتعذيب فظيع، هذا لأن إنجازاته العامة كمحرر للمرأة (أمي وأختي) وفي التعليم لا يمكن نكرانها. كما أغفر له لأنه عندما مات لم يجدوا في حسابه البنكي مليما». ومع ذلك فإن «الشارني» لا يجد مستقبلا لبورقيبية جديدة. وقال: «ليست هناك نظرية أو أيديولوجية بورقيبية.. فالرجل لم يترك لنا كتابا، بل مجموعة خطابات. وبالأصل تقلبت سياساته بين الاشتراكية والرأسمالية. ولا أرى في (النداء) وغيره من الأحزاب التي ظهرت بعد الثورة رافعة صور بورقيبية إلا مجرد توظيف سياسي لن يستمر طويلا". وباختصار وصف الأمر بأنه «أشبه بقميص عثمان».

لكن للمؤرخ وعالم التاريخ الاجتماعي الأشهر في تونس والمغرب العربي "الهادي التيمومي" وجهة نظر مختلفة. فهو وإن كان يبدأ في حوارنا معه من نقطة أن "الفشل الكارثي لحركة النهضة في الحكم أدى إلى عودة البورقيبيين بكل تلويناتهم إلى الساحة السياسية". إلا أنه ينتهى إلى أن رئيس نداء تونس "السبسي" يمثل "الإرث النير للبورقيبية". ويضيف قائلا: "نجح بورقيبة في كل شئ تقريبا من المرأة إلى الصحة

والتعليم، وكان أعظم إنجاز ثوري حققه زعيم اسلامي وعربي منذ قرون، هو إلغاء تعدد الزوجات وحق الطلاق من خلال القضاء، لكن فشله الوحيد هو عدم ارساء الديمقراطية في تونس. وهنا يتعين أن نتذكر أن الرجل لم يزعم يوما أنه ديموقراطي. بل كان يرى ويقول أن الديموقراطية لم يحن أوانها في تونس بعد. وكان له تخوفاته من فتح الباب أمام النزعات القبلية والعشائرية. وبالفعل نجح في إضعاف هذه النزعات التي كان يطلق عليها لفظة (الشيطان البربري)".

واشار التيمومي أيضا إلى أن بورقيبة مع نهاية السبعينيات فكر في الديمقراطية، نظرا لأن مقومات نجاحها أصبحت موجودة. لكن المؤرخ ينتهي إلى الحكم أيضا بأن بورقيبة أضاع فرصة الديمقراطية على بلاده تونس.

بين النهضة والنداء:

قبل أن أذهب إلى المنستير بأيام معدودة كان "السبسي» قد أطلق حملته لانتخابات الرئاسة من أمام مقبرة بورقيبة. وأبلغني «محمود بن رمضان» القيادي وعضو المكتب التنفيذي بحزبه نداء تونس بأن الذين حضروا هذا المؤتمر نحو ٢٥ ألفا (عدد سكان مدينة المنستير نحو ١٢٥ ألف نسمة). وقال إن "النداء" بما يحمله من إرث بورقيبي تمكن من هزيمة النهضة أيديولوجيا، قبل أن يهزمها في الانتخابات التشريعية. وبالنسبة له وهو من أبرز وجوه الحركة الحقوقية في بلاده سابقا، فإن البورقيبية تعني «الوطنية التونسية». وأوضح: «الغنوشي وقادة النهضة كانوا لا يترحمون على بورقيبة وطالما هاجموه. بل إنهم عندما حكموا أهملوا الاحتفال بالمناسبات والأعياد الوطنية. والآن هم يتحدثون بإيجابية عن المجاهد الأكبر، واضطر الغنوشي أخيرا إلى الترحم عليه. لقد ربحنا المعركة الأيديولوجية وهزمناهم بالمعني الجرامشي».

لكن في رأي القيادي بالنهضة «خالد البارودي» فإن كل ما حدث لحركته هو نوع من "وضوح الرؤية» ليس إلا. وقال: "لا أحد يشكك في أن بورقيبة رجل إصلاح. لكن تظل هناك نقطتان تحددان خلافنا معه ومع أنصاره: الأولى هي غياب الديمقراطية، وخصوصا عندما أعلن نفسه حاكما مدي الحياة. والثانية هي مشكلة الهوية العربية الإسلامية، وهو بالقطع كان فرانكفونيا مائة في المائة، بل اعتدى على المقدسات عندما أجبر الناس هنا على الإفطار في نهار رمضان». وأوضح: «نحاول إزالة اللبس عند الناس بأننا نكرهه ونعاديه بشكل مطلق. للرجل إيجابيات وسلبيات، لكن لا عودة للبورقيبية لأن مايجرى الآن على الساحة السياسية هي أن التجمعيين (حزب بن علي) لم يعد بإمكانهم إحياء (التجمع) فسعوا إلى إخفائه خلف صورة بورقيبة وحزبه (الدستور)". وأضاف: «والناس تعرف في النهاية أن الذي فاز في انتخابات برلمان ٢٠١٤ هم التجمعيون ليس إلا".

وقبل نحو العامين لفت نظري في مدخل المقر الرئيسي لحزب النهضة بمنطقة "مونبليزير" بالعاصمة كتاب معروض للبيع عنوانه: «نهاية البورقيبية: قراءة في الثورة التونسية» لمؤلفه نور الدين عرباوي. وقد جاء فيه: «إن تجاوز البورقيبية هو في رأينا الهدف الحقيقي للثورة الذي ينبغي أن تحققه، وهو أبلغ تعبير عن نجاحها، ليس فقط لأن البورقيبية نموذج فاشل في التنمية، وإنما لأنها أيضا نموذج فاشل في التحديث، إذ عممت ثقافة الاغتراب والقهر وأنتجت دولة تبدو عصرية، لكنها عاجزة عن تحقيق التقدم واستنبتت ثقافة لائكية متطرفة تتبناها النخب، لكنها منبوذة اجتماعيا". وعندما عدت إلى زيارة مقر النهضة هذه المرة لم أجد هذا الكتاب معروضا.

شباب يطبع "توجيهات السيد الرئيس":

لكن إلى أي حد تجتذب البورقيبية العائدة الشباب ؟

للإجابة على السؤال عدنا إلى مقدمة الطبعة التونسية من كتاب الصحفي الشهير "الصافي سعيد» المعنون بـ"بورقيبة سيرة شبه محرمة» والذي ظل ممنوعا من التداول في تونس منذ نشره خارجها عام ٢٠٠٠ إلى مابعد ثورة ٢٠١١. قال سعيد: «إن الجيل الجديد الذي ولد في سنوات الثمانينيات والذي كان يسمي بجيل بن علي يمثل أكثر من ٤٠٪ من الشعب التونسي.. وهؤلاء لم يعرفوا بورقيبة ولم يعيشوا زمنه، كما أنهم لم يتربوا على أقواله وتوجيهاته ولم يكابدوا قهره. وبالتالي فهم لا يعرفون حتى التاريخ الأقرب لبلادهم. وتكمن المفارقة المذهلة في أن هؤلاء الـ٤٠٪ أي نصف الشعب، الذي لم يعرف بورقيبة والذي حكم برجال بورقيبة وبأفكار بورقيبة وأساليب بورقيبة، هم أولئك الذين أشعلوا الثورة ".

وفي مقهى بالمنستير على مقربة من منزل أسرة بورقيبة بساحة "الطرابلسية" التقينا "محمد بريك الحمروني» (٣٣عاما) مؤسس ورئيس جمعية الفكر البورقيبي. وروى قصة تأسيس الجمعية بداية بتسعة من شباب المدينة. فأوضح أن البداية كانت على "الفيس بوك» بعد أقل من أسبوعين من فرار بن علي من البلاد (أي في ٥ فبراير ٢٠١١). وقال: «قبل الثورة لم يكن ممكنا لأن الكلام في السياسة كان ممنوعا". وأبلغنا أن إعادة إحياء ذكرى بورقيبة وجدت تفاعلا كبيرا على شبكة الإنترنت بين الشباب. لكن غالبية من انضموا إلى الجمعية بعد إشهارها في ٣١ مايو ٢٠١١ كانوا من النساء. ثم لحقت بهم أعدادا كبيرة من الشباب بعد تأسيس حزب "النداء» في عام ٢٠١٢.

وقبل أن أغادر المنستير أمدني «الحمروني» بكتاب طبعته جمعيته بعنوان «توجيهات السيد الرئيس الحبيب بورقيبة" وعليه صورة للمجاهد الأكبر في شبابه بطربوش تركي. ولقد حاول إقناعي بأن "البورقيبية" فكر خليط من أيديولوجيات عديدة كالإسلام والليبرالية والاشتراكية، ولكنه «نابع من شخصية تونس والحضارات التي تعاقبت

عليها». وعندما تصفحت الكتاب لم أجد إلا مقتطفات من أحاديث في موضوعات شتي كان "بورقيبة» يوجهها عبر الإذاعة قبل نشرة الأخبار الرئيسية في الثامنة مساء. وهذه المقتطفات بالغة البساطة وربما العفوية. ولقد سألت مثقفين من مختلف المشارب والاتجاهات في المنستير والعاصمة عن مفكرين حاولوا تنظير أو تجديد تراث "بورقيبة"، لكن أحدا لم يدلني على اسم واحد.

(١٨)
عرض كتاب منصف المرزوقي

«ننتصر أو ننتصر» هو عنوان الكتاب الأخير الصادر في تونس للدكتور منصف المرزوقي، لكن الرئيس المؤقت للجمهورية التونسية اتخذ العنوان ذاته شعارا لحملة الانتخابية التي خاضها على رئاسة البلاد. كما استخدم عائد مبيعات الكتاب للمساهمة في تمويل حملته الانتخابية. ومع كل هذا فإن الكتاب -وعنوانه بالكامل «ننتصر أو ننتصر من أجل الربيع العربي»- جاء بعيدا عن أي طابع دعائي سياسي فج ومباشر. فالكتاب بالأصل مكتوب بلغة موجهة إلى المثقف لا في تونس وحدها، بل إلى المثقف قارئ العربية في أي مكان.

وكما قال المفكر «عزمي بشارة» في تقديمه للكتاب فإنه «مجموعة مقالات تأتي على نمط الكتابة التنويرية التي عرفها العرب في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين «. لكن الكتاب الذي سيطر عليه بحق نمط الكتابة التنويرية هذه لا يخلو من إطلالة «رئيس» وخبراته. فإهداء الكتاب الذي خطه المرزوقي نفسه تحت عنوان: «ما الوطن الذي نريد ؟» لا تتخلف لغتة التبشيرية الحالمة -والتي تعكسها عبارت مثل «أرض نهرب إليها لا أرض نهرب منها»- عن ضرورات اللحظة التونسية. وهذا تماما هو ما

يتضح عندما يلجأ إلى جمل من قبيل: «مجتمع تتعايش فيه الكاشفة شعرها والمحجبة والمنقبة، الملتحي والحليق، المؤمن والملحد، دون أن يشكل ذلك إرباكا لأحد». كما لا يعدم الكتاب أيضا من أن يرفق صفحاته نصوص كلمات خطابية في مناسبات محلية أو إقليمية عربية للرئيس التونسي. وهذا هو بالقطع مزيج بين رؤي مفكر يحلم بالتغيير ورئيس دولة يعالج الواقع. لكن الخطاب الغالب على نص الكتاب ينحاز في النهاية إلى ترجيح صفة المثقف المفكر، والمطلع على أفكار عصره وهموم أمته، وهو خطاب في قالب لغوى يخاطب القارئ المثقف لا المواطن الناخب.

ولأن أي محاولة لعرض ونقد الكتاب في هذه اللحظة لا يمكن إلا أن تأخذ في الاعتبار محاولة فهم شخصية «المرزوقي» الرئيس والمرشح، وأيضا المثقف الحقوقي اليساري العلماني العروبي من طراز خاص، فإننا نتوقف عند موقفين رواهما عن نفسه في سياق عنوان «جعل الثورة الأخلاقية لب ثورتنا ومحركها». ولقد اتخذ الموقفين في مطلع عقد التسعينيات على عكس المزاج الغالب بشأنهما. الموقف الأول حين دفع الرابطة التونسية لحقوق الإنسان إلى إدانة قمع بن على للإسلاميين. والموقف الثاني حين أدان هو غزو صدام للكويت. وكان الموقف الأول من دون شك ضد غالبية أقرانه من العلمانيين. والثاني ضد موقف معظم رفاقه العروبيين، لكنه ينتهى وهو يخط كتابه -وبعد هذه السنوات- إلى أن الموقفين كانا صحيحين على المدى البعيد، رغم خسائرهما ومخاطرهما الآنية.

هذان الموقفان مفتاح لانحياز «المرزوقي» لوعيه بذاته كحقوقي وديمقراطي عروبي من طراز خاص. وهذا المفتاح المهم لشخصية الرجل يفسر أيضا مواقف عديدة خارجه عن الحسابات الانتخابية والسياسية للمرشح المرزوقي يعج بها كتابه هذا. فقد اختار أن يخصص فصلا بكامله في الانحياز إلى إلغاء عقوبة الاعدام في بلاده. كما خصص فصلا آخر لنقد أفكار كتاب صديقه «راشد الغنوشي» الذي وصفه بأنه «إسلامي معتدل» رئيس حزب حركة النهضة الإسلامي. والكتاب هو «الحريات العامة في الدولة الإسلامية». وقد نقد «المرزوقي» الكتاب نقدا لم يوفر حتى عنوانه، حيث اعترض على «الدولة الاسلامية» وفضل عليها «في الإسلام». علما بأن من صوتوا للمرزوقي في انتخابات الرئاسة نوفمبر وديسمبر ٢٠١٤ هم من كوادر وأنصار النهضة، وإن كانت قيادة الحزب قد التزمت الحياد وامتنعت عن إعلان دعمها للرئيس المؤقت الحليف السابق في سياق حكم «الترويكا» بين نهاية عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣.

إخلاص الكتاب للمثل والقيم الحقوقية والديموقراطية ولأخلاقيات المثقف الحالم يتغلب على حسابات السياسي ولحظة الانتخابات. ومع أن المرزوقي كرئيس محل انتقادات قاسية لتغليبه تكوينه وتاريخه الحقوقي على اعتبارات الدولة ومنصب الرئيس، مما قد يكون ألحق الضرر بعلاقاتها الخارجية (مثال ذلك الموقف من سوريا ومصر). ومع أن الرجل نفسه في موقع الرئيس المؤقت ظل عرضة لانتقادات من الضفة الأخرى، لأنه في نظر نقاد آخرين في بلاده لم يخلص لحقوقيته حين فرط في صلاحيات رئاسة الدولة إزاء

واقعة تسليم رئيس الحكومة الليبي الأسبق «البغدادي المحمودي» إلى السلطات الليبية بعد الثورة، رغم أنه كان لاجئا سياسيا في تونس. كما أن هناك انتقادات من ذات الضفة لأنه تلكأ في الإفراج بمقتضي صلاحيات عفو رئاسي عن صحفي تونسي تعرض للسجن بسبب نشر كاريكاتير، قيل أنه يتضمن إساءة للدين الإسلامي.

كتاب «ننتصر أو ننتصر» معظم صفحاته تأتي في التنظير لفرص الديمقراطية عند العرب في القرن الحادي والعشرين. وهو كتاب مهم في نقد الاستبداد والتخلف واقترانهما، لكن الفصول الأخيرة من الكتاب خصصها مؤلفه لتقديم أفكاره عن «قومية عربية جديدة»، ومن خلال صيغة «الاتحاد العربي» الذي لا يكون على حساب «الدولة القطرية» ولا انحيازا لمركزية أو لقطر أو حزب عربي قائد أو لزعامة عربية ملهمة.

عنوان كتاب «المرزوقي» في حد ذاته يكشف عن اهتمام بمعالجة معضلات الثورة وبناء الديمقراطية في وطن عربي تأخر عن عصره كثيرا. لكن عنوان «ننتصر أو ننتصر» يحمل شحنة تفاؤل وتحد وثقة،هي في الواقع على عكس حال المرشح «المرزوقي» وحسابات صندوق الانتخاب. كما أن غالبية الشباب الذين يعول عليهم «المرزوقي» الكاتب المثقف الحالم قاطعوا الانتخابات في جولتها الأولى.

ومع ذلك فإن الكتاب الذي حمل عنوانه عبء شعار الحملة الانتخابية لمؤلفه قابل للحياة على ضوء ما يحمله من أفكار تتجاوز واقع «المرزقي «السياسي وحظوظه في انتخابات الرئاسة التونسية نهاية عام ٢٠١٤.

نشرت جريدة الأهرام اليومية باللغة العربية عرض هذا الكتاب في ٥ يناير (جانفي) ٢٠١٥.

(١٩)
حوار عدنان منصر

الدكتور «عدنان منصر» شخصية محورية في أحداث تونس السياسية على مدي نحو ثلاث سنوات من المرحلة الانتقالية التي انتهت في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ بتسلم الرئيس المنتخب الجديد «الباجي قائد السبسي» مهام منصبه في قصر الرئاسة بقرطاج. «منصر» الأكاديمي المؤرخ ظل أقرب مستشاري الرئيس المؤقت «منصف المرزوقي». شغل منصب مدير مكتب الرئيس والمتحدث باسمه. ثم استقال في سبتمبر ٢٠١٤ ليصبح مدير حملة « المرزوقي» لانتخابات الرئاسة. وهو على هذا النحو مخزن أسرار لما جرى. التقيته بعد إعلان نتائج جولة الإعادة في الانتخابات الرئاسية في لحظة سادها التوتر والاحتقان والترقب. بعدما أدلى «المرزوقي» بتصريحات تشكك في نزاهة الانتخابات واشتعال الغضب في مدن بالجنوب التونسي احتجاجا على نتائجها.

وكان هذا الحوار في هذه الأجواء..

- أنتم متهمون بالتلكؤ في تسليم السلطة نتيجة تصريحات الدكتور المرزوقي المتوالية حول نتائج الانتخابات ؟

ـ غير صحيح.. سيتم تسليم الرئاسة بسلاسة. ونحن متعجلون في هذا تقديرا لأوضاع البلاد.. وهم (في نداء تونس) يريدون وقتا لترتيب أوراقهم.

(وبالفعل لم يطعن المرزوقي على نتائج الانتخابات مما سهل الإسراع بتسليم الرئاسة)

- هل يقدم الدكتور المرزوقي نفسه كزعيم للمعارضة في المرحلة المقبلة التي يحكم فيها حزب نداء تونس.. هذا ما فهمه عديد المراقبين من مبادرته إطلاق "حركة شعب المواطنين" ؟

ـ لا أبدا.. المبادرة جاءت لمعالجة شأن ميداني عاجل. فأولا هناك حالة إحباط لدى العديد ممن انتخبوه (حصد نحو ٤٤ في المائة من أصوات المقترعين). وهذا الإحباط ناجم عن شعور بالخسارة أمام الثورة المضادة. وأن هذه الخسارة غير مستحقة. ولأن السياسة هي ما نتصوره وليس بالضرورة الواقع. فإن الناس تعتقد أن الانتخابات تم تزويرها على نطاق واسع.

- وهل لديكم أدلة على ذلك؟

ـ لدى فريقنا القانوني بعض الأدلة. والقضاء بمفرده هو من سيحسم الأمر في النهاية؛ ولذا فإن هناك احتقان يجب تطويقه بأدوات سلمية. حتى لا يتحول إلى عنف خصوصا مع الانقسام بين الشمال والساحل من جهة والوسط والجنوب من جهة أخرى. ونحن في النهاية قلنا سنقبل بالنتائج طالما جرت عملية الانتخابات بشفافية. وثانيا أن المرزوقي حصل على اصوات ١,٣ مليون ناخب -جانب منهم شباب- وهذا بعدما أسفرت الانتخابات التشريعية عن انهيار أحزاب الوسط وفوز اليمين ممثلا في النداء والنهضة وتذيل اليسار لحزب النداء. وكل هذا يدفع للاعتقاد بأن البرلمان الحالي سيكون بلا معارضة. وتقديرنا أن النواب المعارضين لن يزيدوا على ١٤ نائبا (من إجمالي ٢١٧). وهكذا فإن المعارضة ستكون شبه منعدمة في البرلمان الجديد. بينما هناك طاقة معارضة كبرى في الشارع خارج المؤسسات.

- أنت تجزم هنا بأن حزب "النهضة" حليفكم السابق في حكم الترويكا لن يكون في المعارضة.. ألا ترى أن هذا التقدير سابق لأوانه قبل تشكيل الحكومة الجديدة؟

ـ أعتقد أن النهضة لن تكون في المعارضة. حتى لو ظلت خارج الحكومة. فهي لن تمارس المعارضة. وستكون كتلتها النيابية متعاونة مع "نداء تونس".

- ظهور الدكتور المرزوقي في ثلاث مناسبات في الثمانية والأربعين ساعة التالية ليوم الاقتراع. ليخطب في جمهوره أمام مقره الانتخابي. وما قاله يدعو للاعتقاد بأنه يعد نفسه لدور سياسي في المرحلة المقبلة حتى بعد خروجه من قصر الرئاسة؟

ـ أعتقد أنه ليس معنيا بلعب أي دور سياسي بارز في الفترة المقبلة. ليس لديه طموح في زعامة ولا في حزب جديد ولا جمعية ولا تنظيم. ربما سيتقصر الأمر على حضور رمزي، باعتبار أن هذا الحراك تكون حوله، وهو الأسمنت الحقيقي له. ولذا فإن الحضور الرمزي كاف في نظري. هو رجل ليست لديه ثقافة الثأر، حتى لو كان ثأرا انتخابيا. ولا حظ أنه دعا إلى حراك وليس حركة، وهناك فارق.

- من جال على مراكز الاقتراع في انتخابات الإعادة بإمكانه أن يلحظ انقساما طبقيا اجتماعيا.. أنا شخصيا لا حظت أن المرزوقي لديه مشكلة مع البورجوازية.. حتى ملابسه (بلا ربطة عنق) لا تروق لهم؟

ـ نعم.. هناك انقسام اجتماعي انعكس في هذه الانتخابات الرئاسية. والحراك السياسي مستقبلا يجب أن يأخذ هذا الأمر في الاعتبار.

- كيف تقيم موقف الاتحاد العام للشغل من هذا الانقسام ؟

ـ الاتحاد أخذ جانب البورجوازية في الصراع السياسي الجاري.

- إذا كان المرزوقي كما تقول لن يقود المعارضة في الفترة المقبلة.. فمن في رأيك مؤهل لهذا الدور؟

ـ هناك زعامات شابة كثيرة، ولكنها تحتاج لبعض الوقت ولترتيب الأوراق من جديد، فهناك نقاشات كثيرة في أوساط المجموعات التي انتخبت المرزوقي، ما يشير لمخاض قد ينشأ عنه شكل جديد من المعارضة. شخصيا لا أعتقد أن الأحزاب وقياداتها هي رأسمال هذا الحراك، وإن توجب عليها لعب دور ما في تأطيره. المشكل هو في السؤال التالي: كيف يمكن تنظيم معارضة مدنية كبيرة تقف أمام أية انتهاكات للحريات وللدستور بمشاركة واسعة من المجتمع المدني ومن الشباب المستقل عن الأحزاب؟. تبقى الأحزاب جزءًا بسيط من الحل، وكذلك زعاماتها فيما أعتقد. وينبغي أن يأخذ هذا المخاض مداه، وأن يسفر عن تأسيس الشكل الذي يستجيب للمطلوب من هذا الحراك، لذلك فلا ينبغي في نظري أن يطرح الموضوع عبر سؤال من سيقود المعارضة، شخصا كان أو حزبا. نحن بإزاء ظاهرة غير مسبوقة، ما يعني أن الشكل يجب أن يكون غير مسبوق أيضا.

- هناك من يرجح حمادي الجبالي رئيس الوزراء الأسبق الذي استقال من حزب النهضة أخيرا لقيادة المعارضة؟

ـ هو يبحث عن دور.. لكن مشكلته الكبرى أن الناس تحمل حكومته جانبا كبيرا من مسئولية انتكاسة المسار الثوري الانتقالي.

- هل تتوقع أن تنزل المعارضة إلى الشارع في مواجهة حكومة برئاسة النداء، مثلما جرى مع حكومة الترويكا وحتى دفعها إلى الاستقالة؟

ـ مستحيل أن يحدث مثلما جرى في اعتصام الرحيل (صيف وخريف ٢٠١٣). أعتقد أن المعارضة ستتصرف بحكمة كبيرة لأن الوضع لا يحتمل.

- هل لك أن تمارس قدرا من النقد الذاتي الآن وتطلعنا على الأخطاء التي ارتكبتموها في الحكم؟

ـ كل سلطة كي تنجح يجب أن يكون لها قاعدة اجتماعية واسعة. ونحن لم ننجح في تكوين هذه القاعدة، لأن الوقت كان ضيقا وانزلقنا إلى مرحلة سادها الانقسام، فلم نحكم في ظروف عادية، حيث الإدارة والمال والإعلام واتحاد الشغل جميعا كانوا ضدنا. وربما تنجح أخلاقيا في هذه الظروف، لكن فعليا وواقعيا لايمكنك.

- أنتم لم تقدموا شيئا يذكر على صعيد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وأهملتم مطالب الثورة في هذا الشأن؟

ـ عملنا زيادة في الأجور لم يعرفها تاريخ هذه البلاد من قبل، لكن المشكلة ظلت في أن كوادر الدولة في الإدارة والنقابات والاقتصاد كانت كلها خارج نفوذنا، كلها كانت إلى جانب النظام القديم.

- لم تقدموا على تطهير جهاز الدولة.. وهذه هي مسئوليتكم؟

ـ أي إجراء باتجاه التطهير كان سيزيد من تعقيد الأمور وسيدفع البلاد الى العنف. ولاتنسى أن مثل هذه الإجراءات لم تكن بأيادينا نحن، لا بالنسبة للعدالة الاجتماعية ولابشأن التطهير. هذه الأمور خارجة عن صلاحيات الرئاسة بالقطع. هي كانت جميعها في يد حكومة النهضة. والدستور الصغير (المؤقت) الذي حكم صلاحيات رئيس الجمهورية والحكومة صاغته النهضة في المجلس التأسيسي على مقاسها هي. حقا هي أرادت تجميع كل السلطات في يد الحكومة والمجلس التأسيسي، ولذا كان دور رئيس الجمهورية رمزيا، يقتصر على حماية الأمن القومي وإيصال البلاد إلى الوضع النهائي بعد المرحلة الانتقالية، وأعتقد أننا نجحنا في هذه المهام.

- ولماذا كان موقفه سلبيا من إحباط التشريع بالعزل السياسي لرموز النظام السابق؟

ـ موقع المرزوقي كرئيس للجمهورية كان يحتم عليه أن يكون ضد قانون العزل السياسي. لا حظ أنه بالأصل ليس له سلطة الرفض أو القبول. وعندما صوتت أغلبية المجلس التأسيسي -بما في ذلك نواب النهضة- ضد القانون كان عليه كرئيس جمهورية أن يحترم اختيار نواب البرلمان.

- يبدو موقفك تبريريا وبعيدا عن النقد الذاتي ؟

ـ جزء من الأخطاء كان مفروضا علينا؛ لأن قوى الثورة المضادة لم تكن ممثلة في المجلس التأسيسي، وكانت تعمل من الشارع بكل الوسائل؛ لكنني أقول لك أنه كانت لدينا أخطاء وبخاصة في العلاقة مع الإعلام، لقد اعتمدنا خطابا لايجمع الناس؛ لكن مثل هذه الأخطاء قد تعود إلى فرط حماستنا ولقلة الخبرة.

- خسرتم الكثير من المثقفين ؟

ـ من البداية كان تحالفنا مع النهضة بمثابة خط أحمر بالنسبة لهم، واستنكروا كيف لعلمانيين أن يتحالفوا مع إسلاميين. لكن تحالفنا مع النهضة كان بمثابة تحصيل حاصل بسبب تركيبة المجلس التأسيسي (٨٩ نائبا من النهضة و٢٩ لحزب المؤتمر من إجمالي ٢١٧). لم يكن بالإمكان تحقيق أغلبية من دون التحالف مع النهضة.

- لكنك أبلغتني عندما التقينا في نوفمبر ٢٠١٢ أن مكونات الترويكا الثلاثة (النهضة والمؤتمر والتكتل حزب مصطفي بن جعفر رئيس التأسيسي) شكلت لجنة تنسيق بعضو واحد من كل حزب للاتفاق على كل شئ ؟

ـ لم تصمد هذه الصيغة ولم يتم تفعليها وظل القرار في يد النهضة. صحيح أن اللجنة اجتمعت عدة مرات، لكن ظلت قرارتها بطيئة. وحدث تحالف بين النهضة والتكتل في مواجهة المؤتمر.

- لقد بدا الرئيس المرزوقي وكأنه يخون تاريخه الحقوقي عندما تلكأ في العفو عن رسام الكاريكاتير المتهم بإزدراء الدين الإسلامي. وعندما صمت على تسليم حكومة الجبالي لرئيس وزراء ليبيا الأسبق "البغدادي المحمودي"، وهو لاجئ سياسي في بلادكم..

ـ لم يتأخر إطلاق سراح الصحفي الصادر ضده حكم قضائي بالحبس، لأنه كان علينا في الرئاسة انتظار صدور الحكم النهائي في القضية، وعندما جرى إطلاق سراحه وضعنا له حراسة خاصة. أما بخصوص المحمودي فلم يكن للرئيس المرزوقي أي يد في تسليمه، فلقد سلمته حكومة الجبالي متحدية صلاحيات الرئيس. وهذا أمر ثابت في المحكمة الإدارية، وأخذ الرئيس المرزوقي موقفا حينها. أم أنه كان المطلوب منه الاستقالة بعد أشهر معدودة من وصوله للحكم، لو لم يكن رجل دولة لاستقال إرضاءً لنرجستيه. وما حدث أنه تجاوز جرحه الشخصي، وهذا أمر يتطلب قوة معنوية كبيرة.

- هل انتهى حزب المؤتمر بعدما انخفض نصيبه في البرلمان الحالي إلى أربعة مقاعد فقط، وبعدما عاني من انشقاقات عدة خلال فترة المجلس التأسيسي؟

ـ الحزب يحتاج إلى عمل كبير للعودة إلى الساحة. لقد خسرنا مقاعدنا في الانتخابات التشريعية الأخيرة، بسبب الاستقطاب الحاد بين النداء والنهضة، وبالتالى "التصويت النافع". وعلى أي حال فإن التطور مفروض على الحزب، لأن الحزب الذي لا يكبر يموت. والحزب فقد زعيمه في توقيت مبكر عندما وصل الدكتور المرزوقي إلى قصر قرطاج (ديسمبر ٢٠١١). وقد أجهدت الحزب الخلافات حول المشاركة في الحكومة وأدائها.

- ماهي حقيقة تعيينات رجال النهضة وانصارها في الجهاز الإداري للدولة.. هناك كثير من الاقاويل حول هذا؟

ـ حقا كان جانب كبير من هذه التعيينات غير موفق، لكن لاحظ أن الترويكا وصلت إلى السلطة، بدون نخبة قادرة على إدارة شئون الدولة.

- كم تقدر أعداد النهضويين الذين تم إلحاقهم بجهاز الدولة في زمن حكم الترويكا؟

ـ ليس لدي أرقام.. لكنني أعتقد أن كثيرا من التقديرات المتداولة تنطوي على مبالغات.

- مالذي تبقي من الثورة بعد أربع سنوات من اندلاعها، وبعد تجربتكم في مشاركة النهضة في حكومة الترويكا لنحو عامين، ومن بقاء الدكتور المرزوقي وانتم في قصر قرطاج الرئاسي لنحو ثلاث سنوات؟

ـ شباب متحمس ومحتقن وقيادات مشتتة تنخرها النرجسية، لكن حرية التعبير مكسب أخشي التراجع عنه مستقبلا.

أجرى هذا الحوار في إحدى كافيتريات حي البحيرة بالعاصمة تونس صباح يوم ٢٤ ديسمبر ٢٠١٤. ونشره باللغة الإنجليزية موقع «الأهرام أون لاين» في ٣٠ ديسمبر ٢٠١٤.

(٢٠)
حوار مباركة البراهمي

عند مدخل حي الغزالة بولاية إريانة، أقيم نصب تذكاري للشهيد محمد البراهمي الذي اغتالته يد الإرهاب في ٢٥ يوليو ٢٠١٣. فأطلق الحدث موجة احتجاجات شعبية عارمة في تونس، انتهت إلى «خارطة الطريق». وهي التي عجلت بإصدار الدستور الجديد وباستبدال حكومة «الترويكا» بقيادة حزب النهضة الإسلامي بحكومة تكنوقراط، جرت في ظلها الانتخابات التشريعية.

وعند هذا النصب التقيت بـ «مباركة عوينية» أرملة الشهيد، والتي أصبحت للتو نائبة في البرلمان الجديد عن ائتلاف «الحركة الشعبية» اليسارية. اصطحبتني إلى منزلها سيرا على الأقدام. وأطلعتني قبل أن ندخل على آثار رصاص جريمة الاغتيال على جدرانه من الخارج. وأسرت لي خلال الحوار بأنها لم تقو منذ استشهاد زوجها على أن تفتح أيا من أوارقه الخاصة. وفي البداية طلبت منها أن تحدثني عمن هو الحاج محمد البراهمي وعن نفسها فقالت:

ـ بدأ البراهمي -وهو من أبناء سيدي بوزيد وولد لأب يعمل حارسا في إدارة الغابات بالجبل- حياته السياسية قوميا عربيا. وكان عضوا مؤسسا لتنظيم

طلابي في جامعة تونس يسمي «الطلبة العرب التقدميون الوحدويون» في عام ١٩٧٤. وشخصيا التحقت بهذا التنظيم عندما دخلت الجامعة، مع أني لم أكن قد تعرفت عليه بعد. وكان هذا التنظيم المنادى بالعمق العروبي لتونس محظورا في زمن بورقيبة كغيره من التنظيمات والأحزاب في عهد الحزب الواحد. وفي عام ٢٠٠٤ أسس «البراهمي» حركة الوحدويين الناصريين. وتقدم بطلب للترخيص لها قانونا كحزب، لكن السلطات رفضت، وظلت الحركة سرية. وهكذا كان ملاحقا في زمن بن علي. وكانت فكرة الحركة تقوم على محاولة توحيد المجموعات والشخصيات الناصرية في هذا البلد. وبعد ثورة ١٤ يناير ٢٠١١ أسس حزب الشعب كحركة ناصرية، وترشح عنها في دائرة ولاية سيدي بوزيد وفاز بمقعد في المجلس التأسيسي. وكان للحركة مقعد آخر عن مدينة «بنزرت». وعند تأسيس الحركة الشعبية كائتلاف يجمع شتات اليسار من قوميين وماركسيين وغيرهما كان «البراهمي» من بين المؤسسين. ولأن بقية قيادة حزب الشعب رفضت الانضمام للجبهة، فقد أصبح هو وعدد من رفاقه بها بمثابة ناصريين مستقلين داخل مكونات الجبهة. ولاحقا في ٧ يوليو ٢٠١٣ أسسوا «التيار الشعبي»، ليصبح من مكونات الجبهة الرئيسية، وهذا تم قبل اغتياله بأيام.

- لماذا في رأيك تم اغتياله هو والشهيد شكرى بلعيد على وجه التحديد وفي هذا التوقيت ؟

ـ هما يمثلان مشروعا وطنيا صرفا يدافع عن السيادة الوطنية والقطع مع الأجنبي المهيمن، كانا يمثلان بديلا وطنيا تجسد في خيار "الجبهة الشعبية" في مواجهة الاستقطاب الثنائي بين "النهضة" و"نداء تونس". وبخصوص الحاج البراهمي واغتياله في هذا التوقيت، فهو كان قد حسم موقفه بوضوح ضد النهضة باعتبارها فرعا من التنظيم العالمي للإخوان وأينما حلوا حل الخراب. وقبل أيام من اغتياله صرح بتأييده لثلاثين يونيو في مصر بوصفها امتدادا لثورة ٢٥ يناير، واعتبر أن ما يجرى في سوريا تآمر على النسيج الوطني لشعبها. و قال إن الإخوان يقاتلون بالوكالة عن الصهيونية والإمبريالية. وقبل ليلتين فقط من استشهاده أحيا في مدينة صفاقس ذكرى ثورة ٢٣ يوليو الناصرية في مؤتمر حاشد، ولعلهم اختاروا ٢٥ يوليو لاغتياله لرمزية عيد الجمهورية التونسية.

- من تتهمين ؟

ـ منذ لحظة الاغتيال أمام منزله هنا، وقبل أن يلفظ نفسه الأخير قلت إنها حركة النهضة.. ومازلت أقول. وإذا لم تكن الحركة هي وراء إطلاق الرصاص

بشكل مباشر، فقد منحت غطاءا للقتلة. أقول النهضة لأنها هي التي خلقت المناخ السياسي المتشنج الذي يتسم بالعداوة، ورجالها هم من حرضوا على المعارضة وحتى داخل المجلس التأسيسي. وقال "الصاحبي عتيق" رئيس كتلتها البرلمانية: "سنستبيحهم ونسحلهم في الشوارع" ونائبها المعروف بميوله السلفية "الصادق شورو" استدعى الآية القرآنية عن تقطيع الأيدي والأرجل من خلاف. وفضلا عن كل هذا فإن النهضة وفرت بيئة سياسية حاضنة للتطرف والإرهاب. دخل السلاح إلى البلاد وانتشرت معسكرات التدريب عليه تحت عيونهم. ولقد أبلغني الشهيد البراهمي أنه التقي بالرئيس المنصف المرزوقي وحذره في مناسبتين من السلاح ومعسكرات التدريب. ولكن المرزقي -حليف النهضة- قال له في المرة الأولى إنها شائعات. وفي الثانية قال إنه لو تم استخدام السلاح فسوف يستخدم ضد النظام القديم.

- هل أنت راضية عن سير التحقيقات؟

ـ التحقيقات تراوح مكانها.. وأعتقد أن هناك ضغوطا بهدف عدم حسم القضية وإغلاق الملف، وربما هناك من يراهن على الوقت. بالطبع هناك أشخاص مقبوض عليهم على ذمة القضية. لكن أنا لا يهمني من أطلق الرصاص مباشرة، بقدر ما يهمني من بعث به وكلفه ودربه وغطى عليه. وهنا أذكر أن وزارة الداخلية تلقت وثيقة من المخابرات المركزية الأمريكية في ١٢ يوليو ٢٠١٣ تحذر من استهداف البراهمي بالاغتيال. والسؤال هنا من أخفى الوثيقة ومن تجاهلها.

- هل لديك ثقة في القصاص؟

ـ حتى الآن لا يوجد ما يدعو للثقة، والأسماء المتهمة المعلنة في جريمة القتل قد لاتكون أكثر من أدوات ليس إلا. ولاشك أن الذين قتلوا بلعيد والبراهمي استهدفوا مشروعا وليس أشخاص. بلعيد كان ماركسيا، لكنه يؤمن بالوجود القومي للأمة العربية. وأنا أتهم النهضة، لكن لو ثبتت براءتهم سأعتذر لهم.

- هناك من روج لوجود يد أجنبية وراء الاغتيال؟

ـ لا أستبعد ولا أجزم.

- لماذا اخترت الترشح في سيدي بوزيد؟

ـ رشحني التيار الشعبي والجبهة الشعبية لرمزية البراهمي وسيدي بوزيد معا. وربما يكون دوري كنائبة في البرلمان على حساب أولادي (٤ بنات وولد أصغرهم عشر سنوات). وربما قامت فكرة ترشيحي على رغبة ألا يخلو

مقعد البراهمي من صوت يشبهه. لا أقول صوته هو، لكن فقط صوتا يشبهه.

- أي مستقبل لليسار في البرلمان الجديد بتونس؟

ـ بالطبع هناك نقلة للأمام في حال اليسار بتونس عن وضع التشتت الذي كان عليه، وعما حصده من نتائج هزيلة في انتخابات المجلس التأسيسي ٢٠١١ (قالت ٧ نواب يتفرقون على أحزاب متنافرة). لقد استوعبنا الدرس لذا كان الائتلاف تحت راية الجبهة الشعبية، وحصلنا على ١٥ مقعدا رغم الصعوبات الموضوعية والذاتية، وبما في ذلك شراء الأصوات من جانب خصومنا وضعف إمكاناتنا.

- هل الجبهة الشعبية مهددة بالانفراط بحكم تعدد مكوناتها؟

ـ إلى حد الآن لايوجد ما يوجب الانفراط ولا توجد بوادرعليه. والجبهة موحدة أكثر من أي وقت مضى، وتنظيميا فإن لدينا مجلس أمناء يقوم بتسيير العمل، ويضم الأمناء العامين للأحزاب الأعضاء في الجبهة، فضلا عن شخصيات مستقلة والناطق الرسمي «حمة الهمامي» (حزب العمال). ونحن نفترض أن لدينا بناءا تنظيميا ديمقراطيا على نحو جيد.

- هل هناك وحدة فكرية أيديولوجية داخل الجبهة؟

ـ جنبنا خلافاتنا الأيديولوجية، لأن تونس تواجه خطرا داهما. وفي المسائل القومية مواقفنا متقاربة.

- وهل هناك اتفاق بين مكونات الجبهة على الموقف من الأزمة السورية؟

ـ هناك إجماع على ضرورة عودة العلاقات الدبلوماسية مع دمشق وإعادة فتح السفارة السورية في تونس. وهناك اتفاق على أن ما يحدث في سورية، ليس ثورة بل تهديد للنسيج الاجتماعي لهذا البلد.

- هل اختلفت أوضاع المرأة في تونس بعد الثورة؟

ـ المرأة ليست استثناءا من الأحوال العامة للبلد، وعندما يسوء وضع الشعب التونسي يسوء وضع المرأة. ولا أعتقد بأن أحدا كان يمكنه أن يمس بمكتسبات المرأة بعد الاستقلال. بل نحن نسعى إلى مزيد من المكاسب. وأعتقد أن المرأة يمكنها أن تؤدي في البرلمان أداءا جيدا، طالما ظلت مؤمنة بالرسالة التي جاءت من أجلها. وشخصيا لا يمكن أن أنسى أنني أثناء حملتي الانتخابية صادفت أمهات لا يحملن بطاقة هوية، وبنات في عمر بناتي لم يدخلن المدارس، ومناطق كاملة في سيدي بوزيد تشرب الماء المالح. وأما أن ننجح في توفير أسباب الحياة الكريمة للأهالي أو نجمع شتاتنا ونعود من حيث أتينا.

- هل تركيبة البرلمان الجديد تميل إلى اليمين؟

ـ اليمين بالفعل انتصر في هذه الانتخابات. وهذا غير مستغرب لأن ماكينة التجمع (حزب بن علي) عادت للعمل، وهذا لمسناه خلال الحملة الانتخابية .

- في ظل هذه التركيبة كيف لليسار أن ينجح برلمانيا؟

ـ هذا ما ستكشف عنه الأيام القادمة. وسنكون أفضل من يقود المعارضة.

- لكنكم لستم تماما خارج الشائعات المتداولة هنا في تونس عن تشكيل حكومة ائتلافية؟

ـ مبدئيا لن نتحالف مع الإسلام السياسي، لأن هذا خط أحمر. أما بالنسبة للنداء فاللجبهة برنامجها. وإذا تقاطع برنامجنا مع برنامج أي طرف آخر فسنعمل معا، ووقتها لا نستبعد دخول الحكومة، لكننا قطعا لن نكون بمثابة «المؤتمر» أو «التكتل» حليفا «النهضة» في حكم الترويكا. لن نكون توابع للنداء أو تحت جناح أحد كان.

أجرى هذا الحوار في منزل مباركة البراهمي بإريانة قبل نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٤. ونشره باللغة الإنجليزية موقع «الأهرام أون لاين» في ٦ نوفمبر ٢٠١٤. كما تم نشره مختصرا باللغة الفرنسية في مطبوعة «الأهرام إبدو» وموقعها الإليكتروني في ١٢ نوفمبر ٢٠١٤.

http://english.ahram.org.eg/NewsContent/2/0/114929/World/0/INTERVIEW-Assassinated-politicians-wife-elected-to.aspx

http://hebdo.ahram.org.eg/NewsContent/1049/2/8/7452/Hussein-Abassi-et-Mbarka-Brahmi.aspx

(٢١)
حوار كثلوم كنو

يطرح اسم القاضية «كلثوم كنو» نفسه، بوصفها ثاني امرأة تخوض انتخابات الرئاسة في العالم العربي بعد الجزائرية «لويزة حنون». «كنو» جاء ترتيبها الحادي عشر من بين ٢٧ مرشحا، كلهم عداها من الرجال في الجولة الأولى من انتخابات الرئاسة التونسية ٢٣ نوفمبر ٢٠١٤. وحصدت ما يزيد قليلا على ١٨ ألف صوت في بلد يفتخر بأنه الأول على العالم العربي في حقوق المرأة وحرياتها (حصل من حل أولا على نحو ١,٤ مليون صوت). لكنها كما تقول لم يكن ممكنا لها أن تتقدم لخوض المنافسة على منصب رئيس الجمهورية لولا الثورة التونسية.

وهي توضح بداية أنها أخذت أجازة لنحو شهرين، ثم عادت الى عملها كقاضية. وعلما بأن النساء قاضيات في تونس منذ عام ١٩٦٨، وبأن «كنو» عملت قاضية لأكثر من ٢٦ سنة.وكانت رئيسة جمعية القضاة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣ وعضو مكتبها التنفيذي قبل هذا، ومنذ عام ١٩٩٩. ووقتما أخذت الجمعية مواقف معارضة شجاعة ضد ديكتاتورية «بن علي». وكلما زرت تونس وجدت لدى هذه السيدة رؤية واضحة لإصلاح القضاء في بلادها.

- كيف اتخذت قرار الترشح للرئاسة وأنت بالأصل قاضية ؟

ـ حقيقة لم أكن أفكر في الرئاسة، في البداية بسبب اهتمامي بالشأن العام فكرت في خوض الانتخابت التشريعية. وعندما صرح رئيس حزب حركة النهضة الإسلامي راشد الغنوشي بحاجة البلاد إلى رئيس جمهورية توافقي -أي رئيس للأحزاب- شعرت بالاستفزاز، وقررت خوض الانتخابات الرئاسية. وأعلنت عن نيتي الترشح مستقلة في ١٣ يوليو ٢٠١٤، لكن منذ شهر أبريل كان العديد من النشطاء الحقوقيين والشخصيات العامة تطلب مني الترشح للرئاسة. وكان هناك أيضا بين الداعين لترشحي جمعيات ومحافل تطالب بتولى النساء مواقع صنع القرار السياسي.

- ماذا يعني ترشح امرأة للرئاسة في هذا السياق؟

ـ رحبت بالفكرة لأنني سعيت لكسر الحاجز النفسي لدي النساء التونسيات أمام الترشح لمناصب سياسية عليا. واعتبرت في ترشحي رسالة قوية ضد الفكر الرجعي. ووددت أن أوضح أن التونسيين يقبلون بترشح المرأة للرئاسة، لكنني قلت ليكن ترشحي كمواطن، ولذا اتجهت الى الترشح مستقلة. وجمعت أكثر من ١٧٤٠٠ تزكية من مختلف انحاء البلاد (القانون يكتفي بعشرة آلاف فقط).

- هل أخذت في الاعتبار خبرة الجزائرية لويزة حنون عندما ترشحت للرئاسة عام ٢٠٠٩ و ٢٠١٤؟

ـ هي ترشحت عن حزب سياسي "العمال"، لكن في الحقيقة لم أطلع على تجربتها. وأنا بالأصل لم أقم بزيارة الجزائر من قبل، ولم أدرس التجربة.

- هل ترشحت بوصفك امرأة ؟

ـ لا .. بالأصل بوصفي مواطنة تونسية لها من الخبرة والكفاءة والجرأة ما يكفي للتقدم إلى هذا المنصب. ولأنني ترشحت كمستقلة فقد ركزت على استقلاليتي أكثر من كوني امرأة. فلم أكن يوما حزبية رغم اهتمامي بالشأن العام.

- بعدما حصدت هذا العدد المحدود من الأصوات هل أنت نادمة على خوض التجربة ؟

ـ لا .. لست نادمة بأي حال، بل أنني سأترشح في الانتخابات الرئاسية المقبلة إن شاء الله (مقرر لها بعد خمس سنوات وفق الدستور). حقا لم تكن لي تجربة في السياسة وفي الانتخابات السياسية. ولاشك أنني أخطأت عندما لم آخذ إجازة من عملي كقاضية، إلا قبل الانتخابات بأقل من شهر واحد. لكنني أفخر أنني استطعت أن أجمع حولي أناسا من مشارب شتي: شباب

وكهول ونساء ورجال ومتقاعدين عن العمل، ومنهم من هو مستقل ومن هو في حزب. هؤلاء آمنوا بحق المرأة في الترشح للرئاسة.

- كم كانت نسبة النساء في حملتك الانتخابية؟

ـ أنا لا أعرف من شاركوا في الحملة جميعا. تأسست تنسيقيات في مختلف ولايات البلاد دعما لحملتي. وفي كل تنسيقية لم أكن أعرف إلا واحد أو اثنين من كثيرين، وحقا استطعت أن أخلق ديناميكية وتواصل بين أناس في كل الجهات لم يكونوا يعرفون بعضهم البعض. والعديد من الشباب إناث وذكور ساعدوني بإعداد مقارات انتخابية في كل الولايات. وربما كنت المرشح الوحيد من بين ٢٧ مرشحا رئاسيا الذي جاب كل الولايات.

- ماهي الدروس المستفادة من ترشحك ؟

ـ السلبيات أنني انطلقت من حملة التزكيات إلى الحملة الانتخابية مباشرة بدون تنظيم وإعداد محكم، فلم أكن جاهزة. أما الآن فقد أدركت الحاجة إلى تكوين مجموعتي اتصال ودعاية بشكل مبكر. كما أنني لم أكن جاهزة على المستوى المادي، سواء بالنسبة للمقارات أو السيارات، تصرفت بتلقائية في فترة وجيزة.

- كيف تعاملت أسرتك وأنت أيضا ربة أسرة مع قرار ترشحك وحملتك؟

ـ عندما أعلنت عن ترشحي لم يكن زوجي يعلم (وهو طبيب مقيم في فرنسا). وعرف بقراري من صفحات الفيس بوك .

- وهل قدم والأسرة دعما لك في حملتك الانتخابية ؟

ـ زوجي قدم دعما كبيرا لي. وأشرف على حملتي في فرنسا. وأخذت هناك ٥٤٤ صوتا. وهذا رقم مهم نظرا لانخفاض التصويت في الخارج. وابنتي تزوجت خلال حملتي الانتخابية، ولدي ولدان (١٩ و١٦ سنة) كانا مشغولان في دراستيهما.. وهكذا تسير الحياة.

- كيف تقيمين موقف الإعلام من ترشحك ؟

ـ إعلام بلادي لم ينصفني، وكانت الأضواء مسلطة من الإعلام الخارجي أكثر. حقا خذلني الإعلام التونسي، هو لم يعط حظا لامرأة مستقلة، وانخرط في لعبة الاستقطاب الثنائي بين المرشحين "السبسي" و"المرزوقي". وهو كان أسيرا لعملية الاستقطاب هذه، وعمل على تكريسها وافتعالها في الوقت نفسه. حقا كان حضوري محدودا في الإعلام المرئي هنا في تونس، لكن الإيجابي بالنسبة لي هو أنني قمت بحملة ركزت على الاتصال المباشر بالناخبين. زرت أماكن صعبة في الريف، وحتى الأماكن الخطرة أمنيا ذهبت

إليها.. أنا تحديت الخوف.

- وكيف وجدت رأي الناس هناك في ترشح امرأة للرئاسة ؟

ـ لم أجد مكانا واحدا لا يتقبل الفكرة، قوبلت بترحاب كبير، حقا لا يوجد عند أولئك الناس مشكلة في ترشح إمرأة. أنا اشتغلت في حملتي الانتخابية أكثر على الريف من المدن. وأفخر بأن الكثير من التزكيات التي حصلت عليها للترشح جاءت من أناس بسطاء وبعضهم أميون، بما في ذلك عاملات نظافة.

- لكن لماذا لم ينعكس هذا في التصويت ؟

ـ بالفعل أنا تحصلت على أصوات من أماكن ريفية وصعبة، فأسقطت بالفعل حاجز الترشح للرئاسة أمام النساء في تونس. وأصبح عندي الآن أرضية لعمل سياسي في المستقبل. وحملتي كانت نظيفة لأنني مارست الصراحة لأقصى حد ممكن. وتحدثت عن حرية المعتقد والضمير، وهذا ما تجنبه جميع المرشحين. أنا مثلا المرشح الوحيد الذي لم يذهب لزيارة أضرحة أولياء الله الصالحين والمشايخ، فلم ألعب مطلقا على الدين، رغم أنه لاتوجد أي مشكلة لدي مع الدين. ولم أقدم وعودا زائفة.

- هل كان لديك معالجة خاصة لقضايا المرأة التونسية؟

ـ لم أركز على قضايا المرأة بصفة واضحة. هذا الأمر كان من شأنه أن يصبح سلبيا ونقطة يأخذونها ضدي. فأنا ترشحت عن كل التونسيين، ولم أكن أبدا مرشحة النساء، لكنني اعتبرت أن وجودي في رئاسة الجمهورية سيخدم المرأة بشكل غيرمباشر. بالقطع لو فزت لم أكن لأسمح بتمرير أي تشريعات تنتقص من حقوق النساء.. أنا ضمانة كبرى لهذه الحقوق.

- هل توقعت هذه النتيجة؟

ـ بصدق توقعت أكثر مما حصلت عليه. كنت أتصور أن آتي في المرتبة الرابعة أو الخامسة بين المرشحين.

- هل دعمتك جمعيات المرأة النشطة في تونس؟

ـ صدقني هذه الجمعيات لم تقدم الدعم الكافي والواضح لي .

- ولماذا ؟

ـ أظن أن السبب هو "التصويت النافع". هذا ناجم عن الاستقطاب بين المرزوقي والسبسي والتصويت النافع للأخير. وها نحن نعود لجناية الاستقطاب.

- هل خذلتك هذه الجمعيات ؟

ـ نعم .. أغلب الجمعيات النسائية خذلتني بسبب هذا الاستقطاب السياسي.

- وهل خذلتك المرأة الناخبة نفسها ؟

ـ بصفة عامة هي لم تخذلني، وبخاصة نساء الريف. وكما قلت لقد أخذت تزكيات من الريف أكثر، رغم أنني أعمل بالعاصمة وأسكن بها، وحصلت على تزكيات من عاملات نظافة أكثر من الجامعيات وهوانم المدن. وماحدث أن النساء في الريف استقبلتني بشكل جيد. كان الناس في الريف نساءًا ورجالا يقولون: جربنا الرجال كثيرا.. لم يفعلوا لنا شيئا.. فلنجرب امرأة هذه المرة.

- في جمل مختصرة ما الذي خرجت به من هذه التجربة الانتخابية ؟

ـ المرأة في تونس قادرة على الحصول على مواقع سياسية متقدمة والتصدي للنزعة الذكورية. وهي تستطيع اليوم أن تغير الواقع السياسي. السبسي حصل على ٦٠٪ من أصواته من النساء.

- وهل يستحق ذلك؟

ـ الناس اختارت الأقل ضررا، وهذا ماكان عليه الحال بالنسبة للنساء كي يضمن حقوقهن. أو على الأقل كي لا يتم المساس بحقوق المرأة المكتسبة منذ قانون الأحوال الشخصية عام ١٩٥٦.

- متى تتولى المرأة منصب رئيس البلاد في تونس والعالم العربي في ظنك؟

ـ عندما تتغير عقلية الرجل والمرأة معا، هذه العقلية الذكورية موجودة عند الاثنين. وهذا الأمر رهن بتغيير وضع الأحزاب السياسية التي تدعي التقدمية، ولا يوجد في قياداتها العليا نساء. وهذا يتطلب مجهودا كبيرا من النساء أنفسهن كي يحصلن على حقوقهن السياسية والوصول الى هذه المواقع. لكن على أي حال أنا أرى إمكانية في أن تصل المرأة إلى موقع رئاسة الجمهورية في تونس مع الدورة الانتخابية المقبلة.

- ماهي رسالتك للمرأة المصرية والعربية بوجه عام ؟

ـ لا بد أن تتواجد النساء في المجال العام، وأن يفرضن أنفسهن داخل الأحزاب وكل المنظمات بدون إحساس بالدونية، أو الإقلال من شأنهن أمام الرجل. وحتى لو كلفهن هذا الجهد الكثير والمزيد من الوقت.

أجرى هذا الحوار في مقهي فندق الهناء بشارع الحبيب بورقيبة يوم ٢٤ ديسمبر ٢٠١٤. نشرته باللغة العربية جريدة «الأهرام» اليومية في ١٩ يناير ٢٠١٥. كما جرى نشره باللغة الإنجليزية في موقع «الأهرام أون لاين» في ١٢ يناير ٢٠١٥.

http://www.ahram.org.eg/NewsQ/356882.aspx

http://english.ahram.org.eg/WriterArticles/NewsContentP/2/120115/World/INTERVIEW-Tunisias-st-female-presidential-candidat.aspx

(٢٢)
حوار نجاة اليعقوبي

أعرف المحامية القديرة نجاة اليعقوبي منذ انتخابات المجلس التأسيسي خريف ٢٠١١، وقتما خاضت الانتخابات على قائمة مستقلة. وكانت تشكو من ضعف الموارد وقلة اهتمام الإعلام، ولم توفق. ولهذه الأسباب على ما يبدو قررت ألا تكررها ثانية، هذا رغم انخراطها في العمل العام ومن خلال موقعها القيادي في جمعية «نساء ديموقراطيات». حيث تشغل موقع الكاتبة العامة (الأمين العام)، والجمعية هي واحدة من أهم مؤسسات المجتمع المدني النسائية.

ولقد روت لي نجاة اليعقوبي في أكتوبر ٢٠١٤ بكل إعزاز كيف اصطحبت شقيقتها قبيل الفجر إلى حي شعبي ناءٍ، كي تفتح أبواب مقر مركز اقتراع تتولى رئاسته. وقد استدعى هذا إلى ذهني مشاهد تظل محل تقدير لشابات ونساء لفتن نظرى في الصباح الباكر شديد البرود. يقمن بفتح أبواب المحالات التجارية في وسط مدينة تونس، وقتها كنت أسأل نفسي: هل يتكررهذا المشهد في بلد عربي آخر؟.

وفي هذا الحوار سألت عن أوضاع المرأة في تونس بعد نحو أربع سنوات من الثورة.

- في عهد الترويكا هل ترين أن انتقاصا قد طال حقوق المرأة التونسية؟

ـ أحوال المرأة ترتبط بتدهور الوضع العام في البلاد، وحقوقها المكتسبة منذ الاستقلال وقانون الأحوال الشخصية عام ١٩٥٦، تظل هشة في ظل واقع يناقض النصوص. ولقد اتضح مع تجربة الترويكا وجود استعداد للتراجع عن هذه الحقوق. استمعنا إلى مطالبات بتعدد الزوجات، ونواب في المجلس التأسيسي ينادون بأن تكون المرأة "مكملة" وليست "مواطنة كاملة الحقوق"، ورأينا محاولات للتراجع عن حق التبني. لقد أرادوا نسف مكتسبات تحققت للمرأة منذ ستين عاما.

- لكن لم يحدث أي تغيير في نصوص القانون تنتقص من حقوق المرأة .. أليس كذلك؟

ـ نعم.. هذا صحيح.

- أنت كمحامية وكناشطة في الحركة النسوية هل جاءتك مثلا قضايا تتعلق بتعدد الزوجات أكثر مما كان عليه الحال من قبل؟

ـ من قبل لم تأتني قضية واحدة تشكو زواج رجل بإمرأة ثانية. لكن هذا حدث في عهد الترويكا. لدي ثلاث قضايا متداولة إلى الآن ولم يصدر بها أحكام. وعلاوة على ذلك فقد تزايدت قضايا العنف ضد المرأة بكافة أشكاله، وكذا حالات الاغتصاب. وغاية هذه الظواهر هو تخويف المرأة؛ ولذا فإن النساء هن اللاتي رجحن ويرجحن كفة الدولة المدنية، وهذا ماكان في الانتخابات التشريعية والرئاسية عام ٢٠١٤. ولاحظ مشاركة النساء بأعداد كبيرة في مظاهرات على مدى السنوات القليلة الماضية سنويا في مظاهرات بمناسبتي عيد المرأة ٨ مارس وإصدار قانون الأحوال الشخصية في ٨ أغسطس.

- هل حدثت أي مضايقات أو اعتداءات على هذه المظاهرات في عهد حكم الترويكا ؟

ـ في هذه المناسبات لم يحدث، لكن وقعت اعتداءات في ٩ أبريل ٢٠١٢ بشارع الحبيب بورقيبة. وأنا شخصيا تلقيت ضربات بالعصا من البوليس. ولقد تأكدنا من هشاشة الحقوق التي حصلت عليها النساء من قبل، لذا فإن مشاركة النساء في جنازة الشهيد شكري بلعيد، وفي اعتصام الرحيل ببارادو بعد اغتيال الشهيد محمد البراهمي كانت كبيرة جدا -بما في ذلك النساء المحجبات- حقا هناك نساء محجبات بأعداد كبيرة يدافعن عن مكتسبات قانون الأحوال الشخصية.. كنا معا.

- هل أنتن مطمئنات إلى نتائج انتخابات ٢٠١٤؟

ـ نحن لسنا مطمئنات تماما إلى تركيبة السلطة الجديدة، ولكن ماحدث أن

التونسيات والتونسيين اختاروا عدوهم، بمعنى أنني اخترت أن أقاوم في ظل دولة مدنية على الانزلاق إلى دولة دينية.

- ماهي المخاطر على حقوق المرأة مع نداء تونس ؟

ـ خيارات النهضة والنداء الاقتصادية واحدة، ستزداد البطالة ومعها الجوع والتفاوت الطبقي، وبالطبع فإن أكثر الفئات تضررا من الأزمات الاقتصادية والحروب هن النساء.. وهذا ما يقلقنا.

- لكن حزب نداء تونس مواقفه ليست رجعية من حقوق المرأة ؟

ـ مجرد شعارات ليس إلا، وانظر قيادة الحزب ليس بها نساء. ونحن على وعي بأننا لن نبلغ الجنة مع النداء، فهو بالأصل خليط من حزب التجمع المنحل وأناس انتهازيين، بما في ذلك مجموعة من اليسار الانتهازي. لكن بالنسبة للحد الأدني من حقوق المرأة فستظل مصانة.

- ماهو المطلوب من البرلمان الجديد بالنسبة لحقوق المرأة ؟

ـ يهمنا جدا قانون لاستقلال السلطة القضائية، والأهم هو تغيير العقليات، لأن النص القانوني غير كاف. حقا لدينا نصوص قانونية جيدة لكن العقليات لم تتغير بعد، وطموحنا هو مجتمع عادل ديمقراطي يقوم على المساواة.

أجرى هذا الحوار في ٢٤ ديسمبر ٢٠١٤ بأحد مطاعم منطقة البلفدير بوسط العاصمة تونس .

(٢٣)
حوار بشير الحامدي

تعرفت على الناشط والكاتب اليساري بشير الحامدي من كتابه «الحق في السلطة والثروة والديموقراطية: قراءة في مسار ثورة الحرية والكرامة». كنت قد اشتريت الكتاب في أول زيارة قمت بها لسيدي بوزيد في أكتوبر عام ٢٠١١. وعلمت بأنه ابن هذه الولاية، وسعيت للتعرف عليه منذ سنوات، وأقلقني نبأ اعتقاله عشية الانتخابات التشريعية عام ٢٠١٤، وهو يوزع بيانا في شارع الحبيب بورقيبة بوسط العاصمة يدعو لمقاطعة الإقتراع.

جلسنا في مقهى في شارع متفرع من هذا الشارع الرئيسي الشهير، وبعدما سألت عن تفاصيل ماجرى معه وعلمت بأنه تم إطلاق سراحه ونحو ثلاثة رفاق له بعد ساعات معدودة، لكن لم يتعرضوا لإساءة معاملة أو تعذيب. وعلمت أن كتابا جديدا قد صدر له هو: «كتابات أخرى بالصوت العالي». وقرأته، والتقينا غير مرة لاحقا في المقهى ذاته، ودار بيننا حوار متواصل بشأن مايجري في سيدي بوزيد وفي تونس بوجه عام.

عن سيدي بوزيد قال إن ماكينة التجمع الانتخابية عملت في عام ٢٠١١ لصالح قائمة العريضة الشعبية للهاشمي الحامدي. أما في وجود نداء تونس فقد عملت في

٢٠١٤ لصالح قائمة النداء بشكل مباشر. وأشار إلى أن المال السياسي والعروشية والولاء للعائلات الكبيرة ظلت تلعب دورا كبيرا في الانتخابات بعد ثورة ٢٠١١. واعتبر أنه حتى اليسار -ممثلا في قائمة الجبهة الشعبية وعلى رأسها مباركة عوينية- لجأ هو الآخر في انتخابات برلمان ٢٠١٤ إلى «يا أهلي». وبوصف أن «مباركة» هي أرملة الشهيد محمد البراهمي من أبناء سيدي بوزيد.

سألته عن طبيعة الاحتجاجات التي عرفتها سيدي بوزيد في زمن حكم الترويكا، فأجاب:

ـ قمعت الشرطة احتجاجات عدة بالولاية: أهالي الرميلة بمعتمدية المكناسي وقرية العمران في معتمدية منزل بو زيان، ثم قمع احتجاج في مدينة المكناسي ذاتها. وإلى جانب كل هذا قمع احتجاجات سليانة بالشمال الغربي المعروفة باسم «احداث الرش». وفي كل هذه الاحتجاجات بدأت الأمور بدعوات إضراب للاتحاد العام للشغل، سرعان ما خرجت عن إطارها ونطاقها، لكن بصفة عامة ظلت هذه الاحتجاجات مشتتة لا يجمعها مطلب مركزي، باستثناء اعتصام الرحيل عند ساحة البرلمان في العاصمة، وظلت هذه الاحتجاجات معزولة في جهة بعينها ولا تساندها جهات أخرى، ولكن كل هذه الاحتجاجات تعكس رفض السلطة وحكم الترويكا.

- وكيف تفسر تسليم النهضة للسلطة هكذا في نهاية عام ٢٠١٣؟

ـ النهضة اضطرت إلى تسليم السلطة تحت ضغط توظيف الاتحاد العام للشغل للاحتجاجات والاضرابات والاعتصامات للضغط على الترويكا. والحقيقة أن النهضة تفادت مواجهة حقيقة مع استمرار اعتصام الرحيل، وفشل النهضة في الحكم كان حتميا، فيما كان لابد من إعادة ترميم الماكينة السياسية القديمة. ولأن قيادة النهضة تعي ذلك، فهي لم تترشح لرئاسة الدولة. قيادة نهضوية كعبد الفتاح مورو كان بإمكانه في الانتخابات الرئاسية أن يطيح بالسبسي، لكن النهضة اختارت المرتبة الثانية لأنها وعت الدرس المصري جيدا. وهي لوكانت تقدمت للمنافسة في انتخابات الرئاسة لفوتت على نفسها فرصة المشاركة في الحكومة.

- انتقدت في كتابك الأخير قيادة الاتحاد العام للشغل وتحديد دورها كوسيط في الساحة السياسية بين قوى اليمين ؟

ـ إذا استمر الاتحاد في لعب دور صاحب مبادرات الوفاق ستتجذر الحركة الجماهيرية إلى يساره وخارجه. لكنه لو خاض اضرابات سيغذي الحركة الاحتجاجية.

- ما توقعاتك لأداء كتلة الجبهة الشعبية في البرلمان ؟

ـ ستكون مجموعة صغيرة لن تؤثر في مصير أي تشريعات، وسيكون حضورها البرلماني باهتا.

- هل ترى أي مؤشرات على تجدد الحراك الثوري في المستقبل القريب ؟

ـ لا مؤشرات.. والمجموعات الثورية معزولة ومشتته.. وهي لم تع ضرورة تجاوز هذه الحالة، لكن الاحتجاجات ببعدها الاجتماعي لن تتوقف، وببساطة لأن الحكومة لا تمتلك حلولا للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية. وضعف الحركة الثورية هو جراء وضعها الذاتي وليس الظرف الموضوعي.

- ثمة توقعات بالتضييق على هامش الحريات الذي جرى انتزاعه بعد الثورة.. مارأيك؟

ـ بالقطع فإن السبسي والنداء والنظام القديم سيكونون أكثر عنفا وتضييقا على الحريات من الترويكا، وبخاصة فيما يتعلق بحرية التظاهر والاعتصام، هم سيحاولون الانقضاض على ما تحقق في السنوات الأربع الماضية، بل ربما يسعون للانتقام من الجماهير. وأعتقد أن السبسي ستكون يده وعقله هي وزراة الداخلية، ولاشئ غير ذلك.

- لعل اللافت هذا الظهور غير المسبوق لرجال الأعمال في الانتخابات التشريعية الأخيرة.

ـ حقا.. رجال الأعمال كانوا يقودون السياسة من مناطق الظل،هم خلف النهضة والنداء وأحزاب أخرى.. وربما آن الأوان أن يجنوا مواقع سياسية في الواجهة.

من لقائي ٣١ أكتوبر و٢٣ ديسمبر ٢٠١٤ بوسط العاصمة.

(٢٤)
حوار المنصف وناس

في أزمنة التحولات الكبرى تتلفت المجتمعات لتطرح على نفسها السؤال: من نحن؟. والدكتور المنصف وناس عالم الاجتماع الثقافي التونسي اشتهر بإسهاماته الفكرية والعلمية في الإجابة على سؤال الهوية ليس في تونس وحدها، بل في المغرب العربي بأسره. وفي خريف ٢٠١٤ صدر له في تونس كتاب «الشخصية الليبية: ثالوث القبيلة والغنيمة والغلبة». وكانت كتبه «الشخصية التونسية: محاولة في فهم الشخصية العربية»، و«الدولة والمسألة الثقافية في المغرب العربي» و«الخطاب العربي».. وغيرها الصادرة من بيروت وتونس والدار البيضاء، قد أثارت اهتماما لافتا. وفي هذا الحوار طرحنا على وناس أسئلة في الثقافة ليست بعيدة بأي حال عن لحظة التحولات التي تعيشها تونس والعالم العربي.

- كيف تستطيع أن تعرف التونسيين ؟

ـ من الصعب أن تعرف التونسيين، لكن أستطيع القول إنهم محصلة تراكمات تاريخية وحضارية وثقافية واقتصادية، تمتد إلى أكثر من ثلاثة آلاف سنة. فلا نرجع التونسيين إلى فترة الاستقلال، فقط أو إلى الاحتلال

الفرنسي فقط، بل الى مراحل ضاربة في التاريخ والقدم، الى العهد القرطاجني (تقريبا ألف سنة قبل الميلاد) والروماني والوانداليي (البيزنطي) والعربي الإسلامي. هي عقود طويلة إذن أسهمت في تشكيل الشخصية القاعدية للتونسي (أي السمات المشتركة بين سكان مجال جغرافي معين وواحد). ولهذا فتعريف التونسيين يقتضى أولا الاعتراف بهذا العمق التاريخي المتنوع والمتعدد والمتناقض في الوقت نفسه. لكن هذا العمق على تنوعه انصهر في مصهر واحد، هو مصهر عربي إسلامي وتونسي. لذا فنحن نعرف التونسيين أيضا بهذا التجانس الديني والثقافي (الإثني) وبغياب عرقيات وطوائف متناقضة. كما يتميز التونسي بمجموعة من الصفات من أبرزها المرونة والقدرة على الاندماج وتجنب المغالاة والميل الى الاعتدال في البنية النفسية، وكذا السلوكية. وهذه الخصائص تعود إلى أن تونس مجتمع سهلي (من السهول) بالأساس ولا يتميز بتضاريس متناقضة أو مساحات جبلية كبرى مثل الجزائر والمغرب، أو وجود صحراء شاسعة مثل ليبيا ومالي.

- هل يعاني التونسي من صراع بين انتماءاته العربية الإسلامية والمتوسطية الأوروبية ؟

ـ نحن لسنا شعبين، هذه مبالغة تفتقر الى الدقة، فلاشك أن التونسيين هضموا تماما التراث القديم ممثلا في الرومان وبيزنطة والوندال واستقروا في النهاية الى مرجعية وطنية عربية إسلامية، وهي مرجعية لا تكاد تناقش أو يتم تعريفها. وثمة استقرار من الناحية المرجعية الحضارية؛ لكنني ألاحظ إلى جانب هذا بعض الصعوبات التي طرأت، واختزلها في صعوبتين كبيرتين: الأولى هي عدم القدرة على صياغة حداثة تونسية خاصة بمجتمعنا، حداثة قادرة على أن تعطيه استقرارا إلى الآن. فعلى الرغم من الخيارات التحديثية وعمق التجربة الإصلاحية المنفتحة على الغرب، والتأثر الواضح بالمنوال (النموذج) الأوروبي؛ لكن يصعب الحديث عن حداثة تونسية مشتقة من خصائص الواقع التونسي ومعبرة عن انتظاراته وتوقعاته. فمازلنا إزاء حالة من استلهام الحداثة الأوروبية أكثر من انتاج الحداثة المحلية المحض. أما الصعوبة الثانية فتتمثل في عدم القدرة على قبول الإسلام السياسي كشريك في الديمقراطية، وإدماجه في التحولات الراهنة التي يعيشها المجتمع التونسي. وبالتالي عدم القدرة على خلق حالة تلائمية بين الإسلام السياسي والديمقراطية، فمازالت هناك جمعيات وأحزاب، بل ومجتمع مدني يدعو الى الإقصاء والاستئصال. وهذا أمر يشكل في المستقبل خطورة على استقرار تونس وعلى فرص نجاح تجربتها الديمقراطية. ولاشك

أن هناك حاجة إلى توافق بين الحداثة والإسلام من جهة، وكذا بين الإسلام السياسي والديمقراطية الناشئة من جهة أخرى.

- هل ترى انقساما ثقافيا بين إسلاميين وعلمانيين ؟

ـ نعم هناك، وتوجد مجموعات داخل الجانبين لا تحبذ الحوار ولا تعتبره ضرورة مجتمعية، ولا تعتبر نفسها معنية بالتوافق. في حين أن الديمقراطية في جوهرها حالة فكرية وسياسية توافقية بالأساس.

- وهل هناك بحق نخبة فرانكفونية مهيمنة على الثقافة في هذا البلد؟

ـ دعنا نحدد في البداية الظاهرة الفرانكفونية بشكل نسبي، فهي ليست شرا محضا ولا خيرا محضا على إطلاقها. وبمعني أنه يمكن أن نجعل من الثقافة الفرانكفونية على ثرائها وعمقها وتنوعها رافدا للثقافة العربية، تدعمها وتحاورها وتوفر لها فرص التعارف والتبادل الثقافي البيني (المتبادل). لكن المشكلة تكمن فيما يمكن تسميته بالانغلاقية الثقافية. ولاشك أن هناك شريحة داخل النخبة الفرانكفونية في تونس ترفض أي حوار مع الثقافة العربية وتنظر اليها بنوع من الدونية. ولكن ثمة وسط النخبة التونسية المتعربة من يقصى الفرنسية، ويعتبرها احتلالا و إمبريالية ثقافية؛ وبالتالي يرفض أي تواصل مكتفيا بثقافته. في حين أن القرن الحادي والعشرين لم يعد يحتمل إطلاقا هذه الأحادية الثقافية واللغوية. وهناك الآن في تونس حاجة ماسة إلى بناء جسور التواصل دون استنقاص الثقافتين لبعضهما البعض، ودون هيمنة للواحدة على الأخرى. أي نحن في حاجة إلى تفاعلية ثقافية بينية وإيجابية.

- وهل ترى أن تونس مهيأة للعب دور على الصعيد العربي بشأن هذا التفاعل الثقافي؟

ـ أعتقد أن تونس بل والمغرب العربي بأسره، مهيئان أن يلعبا دورا في هذا المجال الثقافي المشترك، وأن يخلقا أرضية للتفاعل الثقافي الإيجابي. فهما يتوافران على نخبة ثقافية مزدوجة التكوين اللغوي تكتب باللغتين العربية والفرنسية معا، وتجيد الحوار الفكرى مع النخب الأخرى. وهذا رأس مال ثقافي ولغوي مهم في مرحلة العولمة، لأنه لم يعد مقبولا في تقديرنا الاكتفاء بالذات الثقافية. ولم يعد مقبولا كذلك إقصاء الآخر الثقافي والترفع عليه وعدم القبول بالحوار معه.

- أي مستقبل للزيتونة كمدرسة للتجديد الديني، وبخاصة منذ القرن التاسع عشر.. وهل هناك مؤشرات على استعادة هذا الدور الآن؟

ـ هناك قراءتان في تونس إزاء تجربة الجامعة الزيتونية. تقول الأولى وهي قريبة من الدوائر الرسمية بأن الزيتونة انتهى دورها، ولم يعد لها ما تضيف على مستوى الاجتهاد، ولذا يتوجب إلغاؤها، وبالتالي استبدالها بهيكل عصري سمي "كلية الشريعة". وهذا تسبب في صدمة كبيرة للزيتونيين، وجعلهم ينكمشون على أنفسهم وينقطعون عن الاجتهاد، بل الإنتاج الفكري من الأصل. وهذا ما جرى بالفعل في عقد الستينيات، بعدما ألغي بورقيبة المؤسسة التعليمية في الزيتونة وأبقي فقط على التعبد (المسجد). ولذا لم نشهد منذئذ قامات علمية دينية في وزن محمد الطاهر عاشور ومحمد الفاضل عاشور ومحمد الصالح النيفر. وجاء عهد بن علي (٢٣ عاما) فعمد إلى محاصرة الزيتونة ومراقبتها سياسيا وأمنيا واختراقها من الداخل، الأمر الذي لم يسمح ببروز أي كتابات تجديدية طوال عهده. ولم نر كتابا دينيا واحدا ذا بال، وهاجر العلماء وبخاصة إلى السعودية أو اضطروا الى الصمت.

أما القراءة الثانية فتقول إنه يجب أن ننتظر المزيد من الوقت كي تبرز نخبة زيتونية جديدة، تسهم في تجديد الفكر الإسلامي وتأصيل مقاصده، استنادا الى الاجتهاد. وهذا بعدما عادت تسمية "الجامعة الزيتونية". لكن يتحدى هذه القراءة خطر الفكر الوهابي القادم مع العلماء العائدين من السعودية.

- مالذي جرى للتونسيين على المستوى الثقافي بعد ثورة ١٤ يناير ٢٠١١.. وماهي مستجدات الساحة الثقافية هنا؟

ـ أظن أن هناك ثلاث ظواهر مهمة بعد الثورة. أولها أن سياسة الدولة الثقافية ليست قادرة على مواكبة المرحلة الجديدة. وحيث لم نلمس لا تطورا في هياكل التسيير الثقافي، مستوعبة لمقتضيات المرحلة، وهي بالأساس مقتضيات ثقافية. ولقد جاء ثلاثة من وزراء الثقافة بعد الثورة، لكن لم نلمس في عهد أي منهم خطابا أو سياسات قادرة على التفاعل مع المرحلة. وثانيا هو أن المبدع والمثقف أصيب بنوع من الصدمة إزاء سرعة التحولات الجارية. بالقطع هناك محاولات لإنتاج نصوص فكرية أو أدبية تحلل المرحلة. لكن الإبداع يتطلب وقتا أطول، كي يستوعب المتغيرات والظروف ويواكبها بنصوص متميزة. ولعل في هذا ما يفسر أننا لم نقرأ ولم نشاهد بعد نصوصا استثنائية، تعبر عن مرحلة هي بحق استثنائية. ويمكنني القول إن القراءات العميقة مازالت غائبة، فالنصوص تتصف عامة بالسرعة بل والسطحية، وإن كنا نلاحظ هنا أن الإنتاج باللغة الفرنسية على مدى السنوات الأربع الماضية أكثر عمقا مما هو عليه الحال باللغة

العربية. وتفسير هذا أن جزءا كبيرا من الإنتاج الثقافي التونسي باللغة الفرنسية صدر من فرنسا، حيث هناك تقتضى شروط النشر وفرصه صرامة وعمقا ومتانة أكثر. وأنا على سبيل المثال نشرت كتابي الأخير عن الانتفاضة في ليبيا في فرنسا وباللغة الفرنسية بعنوان "الانتفاضة وإعادة البناء في ليبيا ".

- ولماذا لا ينشر هنا في تونس وباللغة العربية أيضا؟

ـ خشيت من ردود الفعل. في السابق كان لدينا مشكلة مع النظام السابق في ليبيا، والآن لدينا الجماعات التكفيرية التي لاتسمح بأي خلاف فكري. حقا خشيت نشره هنا في تونس.

أجرى هذا الحوار في فندق نابلس بوسط العاصمة تونس يوم ٧ نوفمبر ٢٠١٤. ونشرته باللغة العربية جريدة «الأهرام» اليومية في ٢٣ نوفمبر ٢٠١٤.

http://www.ahram.org.eg/NewsQ/341299.aspx

(٢٥)
حوار الهادي التيمومي

جاء المفكر والمؤرخ التونسي «الهادي التيمومي» من عمق الحاضرة الدينية «القيروان» الى آفاق تجديد الماركسية. وهو يطلق عليه بحق الآن «شيخ المؤرخين الاجتماعيين» في تونس بلد «ابن خلدون» مؤسس علم العمران البشري (الاجتماع)». ويجمع نوع من «التوأمة الفكرية» بين «التيمومي» (٦٥ عاما) و المفكر عالم الاقتصاد الاجتماعي السياسي «سمير أمين» (٨٣ عاما) رغم فارق السن. فكلاهما له إسهامه العلمي في نقد التبعية فالعولمة الرأسمالية. ولقد حرص «أمين» على أن يضع في عام ١٩٩٩ مقدمة من خمسين صفحة لكتاب «التيمومي» المعنون بـ«الإمبريالية من الاستعمار العسكري إلى العولمة».

وفي هذا الحوار يجيب «التيمومي» -الذي صدر له أخيرا كتاب «كيف أصبح التونسيون تونسيين؟»- عن أسئلة تتعلق بالخلفيات والأبعاد الثقافية والتاريخية الكاشفة لتحولات المشهد السياسي في تونس والعالم العربي.

- كيف ترى اللحظة التي تعيشها تونس في أعقاب الانتخابات التشريعية التي هزمت إسلامي «النهضة» بالصندوق ؟

ـ هذه لحظة مفصلية في تاريخ تونس، لأنه حدث انتقال حقيقي نحو الديمقراطية، لكنه في النهاية تحول فوقي، وليس مشفوعا بتحول على مستوى البنى التحتية. ولأن ١٤ يناير ٢٠١١ في رأيي لم تكن ثورة، وإنما هي انتفاضة شعبية. وكنت قد طرحت معك السؤال في حوارنا السابق قرب نهاية عام ٢٠١١ عن احتمالية أن تبقي الانتفاضة مجرد انتفاضة أو تتطور إلى ثورة. لكن ما وقع إلى اليوم أنها ظلت انتفاضة، لأن الثورة -وأنا متمسك بتعريفي لها- هي انتقال السلطة السياسية من طبقة اجتماعية إلى أخرى، مع ما يصحب ذلك من تحولات جذرية على كل المستويات. وهذا لم يحدث في تونس بعد؛ فالطبقة المالكة لوسائل الإنتاج هي نفسها المالكة للسلطة السياسية والثروة الاقتصادية. لكن من يمارسون سلطة الدولة هم عناصر بورجوازية صغيرة. وهؤلاء هم الواجهة، وخلفهم تتحكم الطبقة الرأسمالية في كل قواعد اللعبة.

- هل حقا رجال أعمال الرئيس المخلوع "بن علي" مازالوا يتحكمون في اقتصاد البلاد ومقدراته؟

ـ نعم.. المصادرات التي تمت لم تمس إلا القلة القليلة المحيطة ببن علي وزوجته (ليلي الطرابلسي)، فمصادرة الأموال انطبقت على داخل البلاد التونسية فقط. لكن معظم أموال هؤلاء ظلت موجودة في الخارج، ولم يمسسها أحد بسبب تعقيدات القانون الدولي.

- مرة أخرى كيف تقرأ كمؤرخ اجتماعي دلالات نتائج الانتخابات التشريعية في تونس نهاية أكتوبر الماضي ؟

ـ انتصار حزب "نداء تونس" -رغم قصر عمره- يرجع إلى الفشل الكارثي لأداء حكم "الترويكا" وعمودها الفقري حزب "النهضة" على كل المستويات، وخاصة الاقتصادية والاجتماعية. ومالم يغفره الشعب التونسي لحركة النهضة أنها حاولت "أسلمة" المجتمع على طريقتها الظلامية، رغم أنها تؤمن بالحداثة وتقول إنها حزب مدني. وما أغضب التونسيون كثيرا من النهضة هو تساهلها مع الجهاديين التكفيريين، والفظائع التي ارتكبوها في تونس على مدى ثلاث سنوات مضت. وهناك من اتهم النهضة بالتواطؤ السافر مع الجهاديين.

- هل حزب "نداء تونس" يمثل بديلا حقيقيا للنهضة وبإمكانه حل مشكلات البلاد؟

ـ برامج عشرات الأحزاب والقوائم الانتخابية لاتختلف عن بعضها البعض في خطوطها العريضة، باستثناء بعض المواقف من القطاع العام والمديونية

الخارجية، مثلما هو حال "الجبهة الشعبية" اليسارية. وهناك برامج تؤكد أكثر على دور الدين في المجتمع، عدا ذلك نرى استنساخا بين البرامج. وعندي أن حزب النداء قادر على التخفيف نسبيا من الوضع المأزوم اقتصاديا وسياسيا وأمنيا. لكني لا أتصور أن يحول تونس إلى أرض الوفرة، لأن حركة ١٤ يناير فجرت تطلعات كبرى للمواطنين تتجاوز بكثير امكانات البلد.

- في بلد كتونس ثمة وزن معتبر للطبقة الوسطى.. هل لدى حزب النداء ما يقدمه لها؟

ـ أعتقد أن وضع هذه الطبقة يمثل مشكلة للنداء، لأنه منذ نهاية عصر بن على انحدر المستوى المعيشي لعناصر كثيرة بين هذه الطبقة. والشخص الذي يفقد شيئا كان بيده أخطر على النظام من الفقير الذي لايملك ويواصل حياته بنفس الوضعية. وبالقطع فإن ١٤ يناير صنعته الطبقة الوسطى، ودائما الحركات الكبرى والثورات تصنعها الطبقات الوسطى، حيث يتوافر الوعي السياسي. وأنا معك في أن إرضاء هذه الطبقة مشكلة ستواجه نداء تونس. ولكن المتوقع أن يقبل المستثمرون على تونس، بشرط استتباب الوضع الأمني، وهذه قضية لها أبعادها الإقليمية. والجزائريون بعد رحيل الإسلاميين عن السلطة في تونس مستعدون للتعاون أمنيا أكثر من قبل. فهم كانوا قد تعاونوا في ظل حكم النهضة، لكن قطرة قطرة. وكذا فرنسا مستعدة للتعاون مع تونس، وبخاصة بالنسبة لضمان الأمن جنوبي الصحراء. وتبقي مشكلة ليبيا قائمة، ثم موقف قطر وتركيا. والبلدان يخدمان أجندات أجنبية عالمية، لا تحب الخير للعالم العربي ولتونس. لكن علينا أن نلاحظ أن تونس ليست مهيأة لتصبح "أرض إرهاب"، فليس لديها ثروات تثير لعاب الأجانب. والأمر الوحيد هنا الذي قد يجلب مشاكل هو أن الغاز الجزائري لا يمكن أن يمر إلى أوروبا إلا عبر تونس، وبخاصة إذا استفحلت قضية أوكرانيا وتوقف تصدير الغاز الروسي إلى أوروبا. لكن حتى هنا علينا أن نأخذ في الاعتبار أن "السبسي" رئيس نداء تونس صديق مهم للجزائريين. وهو قادر على جلب الاستثمارات لتونس وله تجربة كبيرة في تسيير الدولة (٥٠ عاما)، وهو سياسي داهية مثلما قال عنه "الغنوشي" رئيس حزب النهضة. ولكل هذا أعتقد بأن الجزائر ستكون أحرص على حماية الحدود التونسية أكثر مما كانت عليه في عهد "النهضة".

- وكيف ترى مصير النهضة بعد انتخابات ٢٠١٤؟

ـ الأوضاع الإقليمية ليست في صالح الحركة، فالحركات الاسلامية في المنطقة كلها في تراجع. وبالتالي أتصور أن النهضة بها من الحكماء ما

سيجعلها تتصرف وفق سياسة الحفاظ على المواقع، والحد من الأضرار مع العمل في عمق المجتمع. ستتجنب النهضة الدخول في مواجهات مع نداء تونس، وهي لديها الآن آلاف من كوادرها في إدارة الدولة. وهؤلاء سيكتسبون تجربة وستجدهم الحركة في الاستحقاقات الانتخابية القادمة طوع أمرها. وآنذاك إن حكموا تونس ستتوافر لهم الكفاءات لتسيير الإدارة، ومن يستولي على جهاز الإدارة في تونس كمن لديه الجيش في مصر.

- هل تذهب في تحليلك إلى أن الاستقطاب في تونس ليس على أساس طبقي، بل هو على أساس أيديولوجي؟

ـ التناقض الرئيسي اليوم في تونس بين مشروعين مجتمعيين متعارضين تماما: مشروع الإسلام السياسي ممثلا في حركة النهضة.. والمشروع الحداثي العقلاني المؤمن بالقيم الكونية، مثل الحرية والتسامح والمساواة بين الرجل والمرأة وحقوق الإنسان.

- لكن الدستور الجديد يوفق بين متطلبات المشروعين ؟

ـ الدستور خليط من متناقضات، هو ينص على الإسلام والعلمانية في الوقت نفسه. وينص على الإسلام وحرية الضمير (الإلحاد). وكل حزب في السلطة سيؤول نصوص الدستور كما يريد، والنص بدوره قابل للتأويل.

- انطلاقا من كتابك الأخير "كيف أصبح التونسيون تونسيين؟"هل ترى في البلد مشكلة هوية ؟

ـ نعم.. أغلب التونسيين يعرفون أنفسهم بأنهم تونسيون وكفى، لكن هناك أقليات لها مرجعيات أخرى، إما قومية عربية أو إسلامية أو أممية شيوعية، لكنها تظل أقليات. وعلينا أن نعي بأن التونسة قوية جدا في البلد، وربما يقف هذا خلف نجاح نداء تونس والسبسي، فالرجل وحزبه استند الى الرصيد البورقيبي. وأنا شخصيا -مع مرجعياتي الماركسية- أعتقد بأن البورقيبية هي التونسة. ولاحظ أن بورقيبة هو الوحيد الذي وقف أمام عبد الناصر في قوته وعنفوانه، وعندما كانت كل سياسات الدول العربية يجرى حسمها في القاهرة.

- أنهيت كتابك قبل الأخير والصادر عام ٢٠١٢ "خدعة الاستبداد الناعم في تونس" بتساؤل عن فرص تحقيق تداول السلطة.. هل بات بإمكانك الآن أن تجيب؟

ـ نعم.. حصل بالفعل التداول على السلطة، وهذه نقطة مضيئة في العالم العربي. وهذا على عكس الفكرة السائدة عند المستشرقين القدامى بأن البلدان الإسلامية عاجزة عن إنجاز الديمقراطية لأن الاستبداد السياسي

هو قدرها. لكن الآن تونس بصدد إنجاز هذا التحول والمواءمة بين الإسلام والديمقراطية، وأتمنى أن تستمر التجربة بنجاح. وربما كانت تونس محظوظة، لأن ليس لديها ثروات يسيل لها لعاب العالم الغربي مثل ليبيا والعراق. فالغرب فيما يتعلق بنا يريد المساعدة، ونحن في تونس هنا بمثابة صورة جميلة لما يرغب تسويقه عن بلد ديمقراطي خارج العالم الغربي.

- طرحت سؤالا آخر في كتابك عن فرص اليسار التونسي في أن تتوحد أحزابه ويتأهل لحكم البلاد.. هل لديك إجابة الآن؟

ـ اليسار بدأ هنا يعيش التجربة الديمقراطية بكل صعوباتها. وبدأ يكتشف مشكلات العمل بين الجماهير، وصعوبة التعامل مع الأطراف الدولية، باستثناء "الجبهة الشعبية" التي حازت المرتبة الرابعة في الانتخابات التشريعية -وهي مرتبة متواضعة بالنسبة لتاريخ اليسار لكنها محترمة- كان بالإمكان تحقيق نتائج أفضل. وهذا لولا انهيار الاتحاد السوفيتي والطابع البورجوازي الصغير لأحزاب اليسار، وكثرة الانقسامات في صفوفه ومرض الزعاماتية. وأخيرا نقص الإمكانات المالية، لو كان لدينا في اليسار "رياحي أحمر" لأصبح حال اليسار التونسي أفضل بالتأكيد (يقصد رجل الأعمال سليم الرياحي الذي حل حزبه الاتحاد الوطني الحر ثالثا في البرلمان). وشخصيا لا أتوقع أن يصل اليسار التونسي إلى الحكم في الآجال القريبة.

- هل ترى أن هناك مشروعا فرنسيا أمريكيا لتونس ؟

ـ تونس بمثابة المختبر للمواءمة بين الإسلام والديمقراطية، لكنها ليست بمنأى عن المشروع الإمبريالي الصهيوني بصفة عامة والذي يستهدف الاستيلاء على كل مقدرات المنطقة العربية. والتدمير الممنهج اليومي للعالم العربي خير مثال الآن، وهذا له سببان: الاستيلاء على البترول والغاز.. وحماية إسرائيل.

- كيف تقيم مسار ما بعد الثورة في تونس على ضوء ما يجرى في الإقليم العربي بأسره ؟

ـ بلاشك انتفاضة ١٤ يناير هي من صنع الشعب التونسي؛ لكن الانتفاضات العربية اللاحقة حولتها الإمبريالية والصهيونية إلى مشروعات تدمير للعالم العربي. وتونس هي الوحيدة التي نجت بمنأى عن هذا الطوفان الرهيب. ومصر كذلك، رغم السؤال: هل ما فعله السيسي انقلاب أم استجابة لمطالب الجماهير العريضة؟. ومادامت مصر موجودة وقوية ويحسب لها ألف حساب في الدوائر العالمية، سيبقي الأمل معقودا على إمكانية تحول العالم العربي كله إلى دول ناهضة مثل البرازيل والهند وجنوب أفريقيا.

- هل ترى أن ثورات الربيع العربي فشلت ؟

ـ فشلت فشلا ذريعا وتحولت الى نقمة على شعوبها لأن الإمبريالية نجحت في تحويلها إلى حروب أهلية. لاحظ فظاعات "داعش" القادمة من العصر الحجري، هي لا مكان لها في حضارة القرن ٢١. ولاحظ خزعبلات نكاح الجهاد. سوريا وليبيا والعراق والصومال الى دمار، والبقية تأتي. وهناك تربص بالجزائر. هذا هو الوضع في المنطقة. وهو أمر لم يعشه العالم العربي تقريبا منذ عصر المغول. نعم هذا التدمير الممنهج لعالمنا العربي لم نعرفه منذ المغول.

- على هذا النحو تبدو تونس استثناءًا..

ـ تونس لديها تجربتها الخاصة في العالم العربي، هنا أعظم دستور في العالم القديم. أما الحركات المتطرفة في عصر الإسلام الكلاسيكي مثل الخوارج والشيعة فلم تنجح لدينا، بينما نجحت في الجزائر وليبيا. ولاحظ أن حقوق المرأة متقدمة في تونس عن بقية العالم الإسلامي.

- هذا يعيدنا إلى المقولة التي تتردد في كتبك بشأن التاريخ التونسي عن الصراع بين التاجر والفلاح، وانتصار الأول على الثاني مرة تلو أخرى؟

ـ إجمالا من صنع التاريخ في تونس هو التاجر وليس الفلاح. التاجر داهية منفتح على الخارج ويحسن الحسابات السياسية. ولاحظ أن بورقيبة حقق الاستقلال الوطني السياسي بأقل تكلفة بشرية، بينما الجزائر إلى جورانا دفعت ثمنه مليون شهيد. في عام ٢٠١١ انطلقت الثورة من سيدي بوزيد الفلاحية، لكن من استثمرها في النهاية هي البورجوازية الصغيرة في المدن. والآن ها هي السلطة تقع بين يدي السبسي، وهذه البورجوازية الصغيرة هي استمرار لعقلية التاجر. وماجرى في انتخابات ٢٠١٤ هو تأكيد لانتصار التاجر على الفلاح. هذا الفلاح يبادر دائما بالثورة لكنه لا يجنى الثمار. ولعل في هذا حكمة ثوابت تاريخ تونسي يتكرر مرة تلو أخرى.

أجرى هذا الحوار في منزل الدكتور الهادي التيمومي بحي الدندان بالعاصمة تونس في مطلع شهر نوفمبر ٢٠١٤. ونشرته باللغة العربية صحيفة «الأهرام» اليومية في ٢١ ديسمبر ٢٠١٤، لكن تم تحريف العنوان لكي يقطع بفشل الربيع العربي. وجرى نشره باللغة الإنجليزية في موقع «الأهرام أون لاين» في ١٠ ديسمبر ٢٠١٤.

http://www.ahram.org.eg/NewsQ/348576.aspx

http://english.ahram.org.eg/NewsContent/2/8/117632/World/Region/Tunisia-escaped-the-imperialistZionist-deluge-AlTa.aspx

(٢٦)
حوار سامي براهم

منذ مابعد ثورة ١٤ يناير ٢٠١٤ بدأت مصطلحات السلفية والسلفية الجهادية تتردد في تونس على نحو غير مسبوق. وفي محاولة لفهم تاريخ الظاهرة وحاضرها، حاورنا سامي براهم الباحث في الإسلام السياسي والمسئول بوحدة السلفية في المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية التابع لمؤسسة الرئاسة في «قرطاج». وهو مؤلف كتاب «الدين والسياسة بين تهافت العلمانيين وقصور الإسلاميين». وفي البداية كان السؤال عن تاريخ السلفية في تونس فأجاب:

- الظاهرة موجودة على مستوى المنطقة العربية بأسرها، ومن الطبيعي أن يكون لها امتداداتها إلى تونس. وهي في تونس على صلة بالسلفية الأم الموالية للنظام السعودي، وهي بالأصل قامت على دعامتين: عائلة الشيخ الدينية.. والعائلة السياسية لآل سعود. وهكذا كان الأمر تحالف بين حركتين: سياسية ودينية، ولكن بعد دخول القوات الأمريكية إلى أراضي المملكة السعودية حدث نوع من التمييز بين سلفية علمية وأخرى جهادية. وماحدث أن السلفية الجهادية قامت بتكفير السلفية العلمية القائمة أصلا على نشر العقائد لا

الجهاد، وامتد التكفير إلى النظام السعودي نفسه. ولقد كان لهذه التحولات أثرها على تونس، لكن قصة السلفية لدينا تعود إلى واقعة إرسال محمد بن عبد الوهاب رسالة إلى أهل تونس في عام ١٨٦١، يدعوهم إلى الايمان بالوهابية بوصفها العقيدة الدينية الصحيحة. وتضمنت الرسالة تهديدا إما الدخول إلى الوهابية طواعية أو السيف. وما حدث أن علماء جامع الزيتونة قاموا بالرد على هذه الرسالة وبينوا ما فيها من ثغرات وضعف علمي.

ولاشك أن تونس عرفت بعدها ما يسمي بالحركات الإصلاحية التي استندت إلى المذهب الأشعري، وهدفت إلى محاربة ما اعتقدت أنه خرافات، بما في ذلك توسل تونسيين بالأنبياء وأولياء الله الصالحين. هذه السلفية الأولى في تونس ظهرت بتأثير من تراث ابن تيمية. ثم ظهرت موجة ثانية مع كتابات محمد عبده والأفغاني ورشيد رضا، لكن السلفية انتظرت موجة ثالثة مع عودة راشد الغنوشي من سوريا في مطلع الثمانينيات، وجاءت عبر فكر الإخوان المسلمين، وعلى هذا النحو بدأ ظهور سلفية معاصرة لها دور سياسي.

- دعنا نقترب أكثر إلى وقتنا هذا.. كيف نشأت هذه السلفية التي تتميز عن حزب الغنوشي حركة النهضة ؟

ـ هذه السلفية المعاصرة نشأت في سياق نهاية الحرب الباردة، كان ثمة هناك تأثيرات لما يجرى في أفغانستان، لكن لأول مرة ظهر فيها تيار سلفي معاصر في تونس في عقد التسعينيات. ومع قمع نظام بن علي للتيار النهضوي الإخواني وملاحقته جرى تشجيع تيار سلفي علمي لملأ الفراغ. كانت هذه هي خطة النظام وبتشجيع سعودي، وهذا التيار يؤمن بأن الخروج على الحاكم حرام شرعا بل بمثابة الكفر، ربما لم يصنع نظام بن علي الظاهرة تماما لكنه يقينا شجعها. وقبل الثورة لم تكن الظاهرة مؤطرة في جمعيات، لكن كان لها حضورها الثقافي اللافت، وكانت كتب هذه السلفية مطروحة في الأسواق بأسعار زهيدة، وبدعم سعودي. وقبل عام ٢٠٠٠ كان يمكن الحديث عن سلفيتين: واحدة علمية، وأخرى سلفية مدخلية نسبة إلى "ربيع المدخلي" أحد تلامذة الداعية السعودي "ابن باز"، و المدخلي أصلا من الكويت، لكن بعد عام ٢٠٠٠ أمكن الحديث أيضا عن سلفية جهادية. وقد واكبت الانفجار الفضائي والرقمي عبر الإنترنت. وعن طريق هذه الثورة المعلوماتية أصبح متاحا للشباب التونسي الاطلاع والتفاعل مع الجهاديين في أنحاء العالم. ومع عام ٢٠٠٠ ظهر تيار سلفي يدعو للمرة الأولي إلى مواجهة النظام ومحاربته، وبحلول عام ٢٠٠٧ ظهرت مجموعات تتدرب على السلاح داخل تونس ووقعت "عملية سليمان". وهكذا بدأ نظام بن علي يتعقب آلاف الجهاديين ويلاحقهم ويعتقلهم.

- هل كان للسلفيين على تنوعهم أي مشاركة في أحداث الثورة للإطاحة بن علي؟

ـ بالطبع أنصار السلفية العلمية كانوا ضد الثورة لأنها عندهم حرام، لما تمثله من خروج على ولي الأمر. لكن سرعان ما انتقل ولاء هؤلاء إلى نظام تقوده حركة النهضة. وجانب من هؤلاء انتقل من بيع الكعك إلى تأسيس وإدارة جمعيات ثرية مثل "جمعية الحديث" و"جمعية رابطة العلماء". كما تأسس بعد الثورة ثلاثة أحزاب سلفية هي: الأصالة والإصلاح من أجل العدالة والتنمية والاستقلال. وخاض الحزبان الأخيران الانتخابات التشريعية عام ٢٠١٤ في قوائم تحالف "الشعب يريد"، لكن اتضح أن رصيدها صفر عند الناخبين.

- ماهي بالضبط حقيقة هذه الأحزاب لأن هناك أقاويل عديدة حول انتماءاتها؟

ـ هناك من يرى أن هذه الأحزاب لم تنشأ أساسا من رحم الظاهرة السلفية وأنها تضم بالأصل نهضاويين منشقين وسلفيين معا. وقد يكون هذا صحيحا إلى حد بعيد، لأن لا السلفية الجهادية ولا السلفية العلمية تؤمنان بالديمقراطية والنظام الجمهوري، وكل ما يترتب عليهما من قوانين. والسلفية بالأصل ضد القانون لأنه عنصر ضبط ورقابة عليها.

- ولكن ماذا عن موقف التيار الجهادي في السلفية من ثورة ١٤ يناير ٢٠١١؟

ـ لم يشاركوا لأن قادته وعناصره كانوا في السجون، لكن فيما بعد خرجوا وشاركوا في اعتصام القصبة (٢) الذي أطاح بحكومة محمد الغنوشي. وربما كانت هذه المشاركة نوعا من التعويض عن الغياب أثناء أحداث الثورة ذاتها.

- هل تلقي المزيد من الضوء على عناصر السلفية الجهادية.. من اين أتوا وظهروا في تونس على هذا النحو؟

ـ هناك من شارك في الجهاد بأفغانستان أو الشيشان وعاد بوجدان غير وجدانه التونسي.. وهناك من كانوا من المساجين القدامي في زمن بن علي ضحايا قانون الإرهاب.. وهناك من جاء من فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا، وتلقوا تعليما خاصا على أيدي رجال مثل "أبو قتادة " و"هاني السباعي".. وهناك من تم استقطابهم داخل تونس حديثا عبر شبكات التواصل الاجتماعي، وهم متأثرون برجال مثل أيمن الظواهري. وهكذا ترى أن السلفية الجهادية خليط غير مهيكل بعد. بل وعرضة للاختراق من تيارات وأجهزة.

- لكن التطور اللافت هو تنظيم أنصار الشريعة، الذي أعلن مسئوليته عن أكثر من عملية إرهابية.. أين يقع وسط كل هذا؟

ـ كان لديهم في بداية عهد النهضة مكاتب دعوية في أنحاء تونس. ويبدو أن السلطة كانت تشجع على تهيكل هذا التيار، قبل أن يقع الصدام وتقرر اعتبار أنصار الشريعة تنظيما إرهابيا. ولاشك أن العلاقة بين التنظيم والسلطة توترت مع مهاجمة السفارة الأمريكية (سبتمبر ٢٠١٢) على خلفية الفيلم المسئ للرسول. ولقد اتضح أن التيار السلفي الجهادي مهما ادعي مسالمته، إلا أنه يظل ملزم شرعا بامتلاك السلاح.

- إجمالا ما هي علاقة النهضة مع السلفيين؟

ـ مع تيار السلفية العلمية كان هناك حوار وتواصل. أما الأمر فمختلف مع السلفية الجهادية، لأنها تيار غير مهيكل ويخضع لتأثيرات خارجية مناوئة للنهضة. وجزء من هذا التيار يستمع إلى فتاوي عبر وسائل التواصل الاجتماعي، تصف النهضة بأنها "علمانية"، بل هناك من السلفيين الجهاديين في تونس من يرى أن النهضة قطعت الطريق على قيام "دولة الإسلام". ولما فشلت النهضة في ترويض هذا التيار وتكاثرت عليها الضغوط، لجأت حكومتها متأخرا إلى إعلان تنظيم أنصار الشريعة حركة إرهابية.

- هل استخدمت النهضة السلفية الجهادية كفزاعة تخوف بها خصومها السياسيين؟

ـ لا توجد معطيات تفيد هذا، بالعكس فالسلفية الجهادية تشوش على النهضة، وشوشت على حكومتها، ووضعتها في موضع الاتهام. والعلمانيون لدينا اتهموا النهضة بعدم اتخاذ موقف حاسم وصارم من السلفية الجهادية. وأظن أن النهضة وجدت نفسها في موقف لا تحسد عليه بين سلفيتين: إحداهما دينية، والأخرى علمانية. وأقصى استفادة حصلت عليها النهضة من هذا التيار هي تسويق نفسها كحركة حداثية بالقياس إلى تطرفه.

- إلى أي حد للسلفيين جذور وحضور في الأوساط الشعبية بتونس؟

ـ السلفية في تونس ليس مجرد تيار دعوي تربوي، بل هناك مضامين اجتماعية له. هؤلاء لهم حديثهم عن الفقر والتنمية والتهميش، وهم ينشطون حيث تغيب الأحزاب أو لا تلعب أدوارها، وهم يتبنون مطالب الفئات الشعبية، وينتشرون أساسا في أحيائها وفي المناطق المحرومة. بل هناك مال أجنبي يتدفق على سلفيين للنشاط في هذه المناطق الفقيرة.

- ماهى فرص التيار السلفي في مستقبل البلاد السياسي ؟

ـ نسبة التعليم في تونس مرتفعة، والتونسي لديه انفتاح ويقرأ. وهناك قيم أصبحت جزءا من الضمير العام في هذا البلد، منها حقوق المرأة. وتونس ليس مجتمعا محافظا بأي حال، وبالتالي فإن السلفيين ليس لديهم فرص في المستقبل، هم فقط ينتعشون في مناخات القمع والتعتيم الإعلامي. والظاهرة تنتشر في أوساط العوام وفي ظل التضييق، وتحديدا لا أرى مستقبلا للتيار السلفي الجهادي في تونس.

- هل هناك صلة بين ما يجرى في مصر وفي تونس من أعمال إرهابية وشبكات جهادية مع ملاحظة تشابه نمط هذه العمليات ضد جنود الجيش على الحدود في البلدين؟

ـ الثابت بالمعطيات البحثية الدقيقة أن هناك استراتيجية جامعة لتيار الجهاد العالمي على اختلاف فروعه ومكوناته، التي تعود جميعها إلى مرجعية القاعدة، لذا ما يقع في تونس ومصر من عمليات إرهابية جزء من هذه الاستراتيجية المعولمة. والدليل على هذا أن كتاب "المذكرة الاستراتيجية" ليحيى أبي محمد، يذكر مصر وتونس كأهداف استراتيجية للعمليات الجهادية. والكتاب تم نشره إلكترونيا عام ٢٠١٢. وهناك ذكر لسيناء في الكتاب على وجه التخصيص.

- هل هناك علاقات تنظيمية بين منظمات السلفية الجهادية في مصر وتونس؟

ـ تجمعهم استراتيجية واحدة، لكن ليس هناك مايدل على علاقات تنظيمية، لكن ربما هناك تواصل خلال مجموعات القتال في سوريا والعراق.

أجرى هذا الحوار في مناسبتين خلال نوفمبر ٢٠١٢ ونوفمبر ٢٠١٤ بالعاصمة تونس. ونشرموقع "الأهرام أون لاين" ترجمة له باللغة الإنجليزية في ١٢ نوفمبر ٢٠١٤.
http://english.ahram.org.eg/NewsContent/2/8/115193/World/Region/Salafism-in-Tunisia-has-no-future-Interview-.aspx

(٢٧)
حوار على النيفر

ترددت على مكتبته السلفية بجوار مسجد الفتح في منطقة الباساج بالعاصمة عدة مرات، واشتريت كتبيات صغيرة لشيوخ السلفية من مصر والأردن، كتبيات مطبوعة في مصر وليبيا. وقد أكد لي أن الكتب السلفية لا تجرى طباعتها بعد في تونس، وأنها تأتي من هذين البلدين، وكذا السعودية ولبنان، لتجد قراءها بين التونسيين. ولقد طالعت غير كتيب، فوجدت في أحدها أن ثورة ٢٥ يناير فتنة، وفي آخر ١٩ حجة في الإجابة بالتحذير والرفض على السؤال: ماذا لو حكم الإخوان؟

وبعد فوز نداء تونس والسبسي ذهبت إلى «على النيفر» صاحب المكتبة وسألته عن أحوال السلفيين في تونس، الذين انقسموا مع انتخابات خريف ٢٠١٤ بين من استمر في المقاطعة وبين من اقترع، فقال:

ـ الحمد لله هناك تحسن بعد الثورة.. الكتب السلفية موجودة.. ولدينا حرية نستورد ما نشاء منها ونبيعه ونشتريه، قبلها كانت هذه الكتب مطاردة حتى في المنازل.

- كان مسجد الفتح المجاور إلى شهور قريبة معقلا للسلفية، هكذا كانت

خطب صلوات الجمعة, واستمعت من أصدقاء عن باعة عطور وبخور وكتيبات كانوا يملأون محيطه.. ماذا حدث؟

ـ عادت بعض المضايقات.. أحيانا يعترضك شرطي لأنك ملتح ويتأكد من هويتك. لكن لم نسمع عن حبس أحد ما بسبب إطالة اللحية.. وحقا نحن نخشي من سياسة المراحل في القمع والتضييق.

- هل يقلقكم وصول السبسي ونداء تونس للحكم؟

ـ لا أبدا.. لا داعي للقلق.. لأن السبسي لا فرق بينه وبين غيره.. لا فرق بينه وبين المرزوقي.. وربما الأخير أفضل قليلا لأنه حقوقي. وأعتقد بأن لو أننا مقصرين في حق ربنا سيسلط علينا من هو أشد بأسا من السبسي ونداء تونس، والمهم هو التوبة والعودة إلى الله، ففي القرآن يتولى بعض الظالمين البعض الآخر.

- هذه المرة انتخب سلفيون.. صوتوا للمرزوقي ؟

ـ أقلية من السلفيين ذهبوا للصندوق.. لكن يظل موقف الأغلبية هو عدم جواز الانتخاب.. وأنا شخصيا لم أنتخب.

- لكن أصبح هناك في تونس أحزاب سلفية تدخل انتخابات البرلمان؟

ـ تلك الأحزاب التي تدخل إلى السياسة ليست سلفية،هم يرددون أنهم سلفيون، لكنهم ليسوا كذلك.

- والسلفيون الذين يرتكبون العنف..

ـ هم خوارج يشوهون المنهج السلفي مع الإعلام والمخابرات الصهيونية والغربية.. هم يسعون إلى تشوية السلفية لأنها المنهج الحق، ويدفعون بهؤلاء الإرهابيين الخوارج لإبعاد العوام عن السلفية.

- هل ترى أن ثورة ١٤ يناير ٢٠١١ حققت أهدافها؟

ـ أي أهداف.. الثورة كلها شر.. هي اسمها ثورة أي فوضي.. والثورة تأتي بالشر ولا تأتي بحاجة باهية (جيدة)، لكن بالنسبة لنا كسلفيين من فضل ربنا علينا أن جاءت أشياء كثيرة في صالحنا.. لكننا بالأصل لم نشارك في الثورة، بل كنا ضدها.

- كم تقدر أعداد السلفيين في تونس؟

ـ ليسوا كثرة.. الأكثرية هم من الإخوان ثم الخوارج.. السلفيون أقلية، وليس لدينا مشايخ سلفية من التونسيين، فالدعوة جديدة في هذه البلاد، وكتب السلفية تأتينا من مصر والسعودية ولبنان وليبيا.

- **هل حدث رواج في بيع هذه الكتب خلال السنوات الأخيرة؟**

ـ بعد الثورة مباشرة حدث رواج، وبعد نحو عام أو عام ونصف العام حدث انحسار، والآن هناك انخفاض في المبيعات.

أجرى الحوار في مكتبته بجوار مسجد «الفتح» يوم ٢٦ ديسمبر ٢٠١٤.

(٢٨)
دبلوماسي محترم غادرنا

فوجئت مساء الأول من فبراير ٢٠١٢ بسفير تونس في القاهرة محمود الخميري -والذي أنهى عمله وعاد إلى بلاده قبل أيام- يحضر إلى نقابة الصحفيين، ويشارك في ندوة عن كتابي «نظرتان على تونس». ولقد سألت حينها النوري عبيد ناشر الطبعة التونسية من الكتاب ورئيس اتحاد الناشرين التونسيين، الذي كان ضيفا على الندوة هل هو الذي وجه الدعوة إلى السفير الخميري، فنفي. وعلمت بعدها أن هذا الدبلوماسي -الذي كان قد تسلم مهام منصبه قبل نحو ثلاثة أشهر فقط - طالع خبرا صغيرا عن الندوة بجريدة «الجمهورية»، فقرر الحضور من دون انتظار دعوة أو ترتيبات تليق بمقام سفير.

ولقد قدرت للرجل هذا الحضور، لكن هذا لم يمنعني من قول صريح خلال انعقاد الندوة عن صحفيي السفارات والعلاقة المريضة غير المحترمة، التي خلفها نظام الدكتاتور بن علي مع الصحافة والصحفيين في بلادي. ولم يكن ما أقوله في حضور سفير تونس من وحي خاطر ألح فجأة، بل يتأسس على دراسة موثقة لتدهور حال معالجات الشئون العربية في صحافتنا، ولا يتوقف الأمر عند غياب التحليل الموضوعي والمعلومة النزيهة

الدقيقة، بل وفي تأثير علاقات غير مهنية بين الصحفيين والسفراء وغيرهم من ممثلي الحكومات على هذه المعالجات. وقد نشرت هذه الدراسة تحت عنوان «كي لا نجرؤ على الكلام» في كتاب «حرية على الهامش: في نقد أحوال الصحافة المصرية»، التي صدرت طبعته الأولى عام ٢٠٠٤. وأوضحت فيها أثر العطايا السخية والارتهان للتوجهات الرسمية على حقوق القراء والحقيقة، ثم عدت للكتابة عن نموذج علاقة نظام بن علي مع الصحافة المصرية عند اندلاع ثورة الياسمين، في مقال مطول موثق نشره موقع «البديل» الإلكتروني في ١٣ يناير ٢٠١١.

وأزعم أنني سعيت لبناء علاقة مختلفة مع السفير الخميري منذ هذه الندوة إلى أن غادرنا. والمشكلة أن العلاقة بين الدبلوماسي والصحفي في عالمنا العربي من كثرة ما أساء إليها صحفيو السفارات، وسلطات لا ترى في الإعلاميين سوى أبواق دعاية، أصبحت مثار حساسيات ومظان. ويحضرني هنا أنه مع أول مهمة توفدني بها «الأهرام» إلى تونس لتغطية انتخابات أكتوبر ٢٠١١، سألني الزميل الأستاذ لبيب السباعي، وكان رئيسا لمجلس إدارة المؤسسة عن الدعوة القادمة من هذا البلد بتكفل تذاكر السفر والاقامة، فأجبته كتابة بأن بلدا على طريق الديمقراطية لا ينفق على تغطية انتخاباته، وصحافة تحترم مهنيتها لا تقبل بإنفاق المصادر عليها. وقد تفهم يرحمه الله هذا المنطق المفترض أن تسير عليه الأمور عند العرب بعد الثورات على الأنظمة الدكتاتورية الفاسدة. وأشهد أن السفير الخميري كان بدوره متفهما لقناعاتي التي جاهرت بها في ندوة ٢٠١٢. وعلى قدر ما سافرت إلى تونس في العام الماضي لتغطية الانتخابات البرلمانية والرئاسية، فإنني لم أتلق مطلقا أي دعوة، وربما أحرجني الرجل عندما كان يصمم أن يمنح مهامي تلك تأشيرة (فيزا) مجانية. هذا مع أنني ألح على دفع الرسوم كل مرة. لكن من جانبي تكفلت من مالي الخاص بالإنفاق على مهمتين إلى تونس تذاكر وإقامة، ولم أبلغه يوما بهذا، ولأنني كنت ومازلت مقتنعا بأنني أعمل أولا لدى قراء أحترمهم.

وأشهد لهذا الدبلوماسي المحترم أنه لم يناقشني يومًا فيما أكتب عن تونس. وأظنه كان يختلف مع العديد مما كتبت، ومن ناحيتى جنبت الرجل شبهة أي انحياز بين القوي السياسية المتنافسة داخل بلاده. ومثلا لم أطلب منه االعون لترتيب لقاء صحفي مع الباجي قائد السبسي وقتما كان مرشحا للرئاسة، عندما تعثر إجراؤه وكاد يصبح مستحيلا.

وأستطيع الآن -وقد تحللت من حرج الحديث عن شخص مسئول مازال في منصبه- أن أذكر للسفير الخميري دوره المقدر في نقل العمالة المصرية العائدة من ليبيا عبر بلاده صيف ٢٠١٤. وهذا أداء رفيع في زمن صعب لن ينساه المصريون البسطاء. وعلى ضوء ما رواه لي عن ماضيه أفسر هذا الإخلاص في المهمة، بما خط بذاكرته عن السيول التي ضربت بلدته بولاية جندوبة عام ١٩٦٩، وقد عاينها من فوق سطح منزل أسرته المتواضع الآخذ في الغرق وعمره ١٣ عاما. ولعل هذه الحادثة تركت عنده أثرًا كبيرًا، فيما وقفت

الدولة التونسية حينها شبه عاجزة عن مواجهة هذه الكارثة. كما يمكنني أن أفسر استعداده لبناء علاقة مختلفة بين دبلوماسي وصحفي بأن الخميري بالأصل زميل دراسة ومهنة. فهو خريج معهد الصحافة وعلوم الأخبار بتونس، وعمل بجريدة «لوتان» ببلاده. وأيضا من تلامذة رجال الدبلوماسية العظام زمن بورقيبة. ومن بينهم المنجي سليم أول رئيس للجمعية العامة للأمم المتحدة من العرب والأفارقة.

بالطبع أختلف مع السفير الخميري في أمور عدة. ولا تتطابق قناعاتنا تماما إزاء الثورة. فهو رجل دولة أولا و أخيرا. أما أنا فقد دخلت إلى كل هذا الاهتمام بتونس من باب الثورة ومشكلات التحول إلى الديمقراطية. لكنني أحترم هذا الدبلوماسي وأقدره، وأتمنى له التوفيق في مهامه الجديدة بوزارة الخارجية بتونس.

جرى نشره باللغة العربية في صفحة الرأي بجريدة «الأهرام» اليومية في ٢٩ سبتمبر ٢٠١٥.

المصادر والمراجع

المقابلات والحوارات :

إلى جانب ٢٢ شخصية ورد ذكرها في محتويات هذا الكتاب، مع توثيق أمكنة وأزمنة إجراء المقابلات والحوارات معها، نورد لاحقا أبرز الحوارات الأخرى التي استفاد منها نص هذا الكتاب. ولقد رأينا تجنبا للتكرار عدم الإشارة هنا إلى الاثنتين والعشرين شخصية المدونة في المحتويات.

ـ الأزهر العكرمي، سياسي وقيادي بحزب نداء تونس، ثم وزيرًا بحكومة الحبيب الصيد لاحقا، لقاء في مطلع نوفمبر ٢٠١٢ بإحدى كافتيريات حي البحيرة بالعاصمة. ثم سلسلة مكالمات هاتفية طويلة في خريف ٢٠١٤.

ـ الصادق بلعيد، سلسلة حوارات مطولة عبر الهاتف، وبخاصة في نهاية أكتوبر ٢٠١٤. علما بأن المؤلف كان قد التقاه في مقهى بشارع الحبيب بورقيبة بوسط العاصمة تونس يوم ٢٢ أكتوبر ٢٠١١، في حوار معمق وثقه في كتاب «نظرتان على تونس».

ـ بلقاسم العياري، مساعد الأمين العام للاتحاد العام للشغل والناطق باسم الحوارالوطني، بمقر الاتحاد بوسط العاصمة تونس، مطلع نوفمبر ٢٠١٢.

ـ حد الزين عمامي، معلمة مدرسة ونقابية يسارية، لقاء في فندق نابلس بوسط العاصمة، يوم ٢٠ أكتوبر ٢٠١٤.

ـ حسان الفطحلي، الكاتب الصحفي، ورئيس جمعية الصحفيين البرلمانيين، ثم المتحدث باسم البرلمان لاحقا، حوارات متعددة مطولة من أبرزها يومي ٢٨ أكتوبر و ١٩ نوفمبر ٢٠١٤ حول حزب حركة «نداء تونس» والجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية بكافتيريا قاعة المؤتمرات وبمقهى في حي البحيرة بتونس العاصمة على التوالي.

ـ خالد البارودي، الكاتب الصحفي المقرب إلى حزب حركة النهضة، لقاء في فندق نابلس بوسط العاصمة بتاريخ ٢٧ نوفمبر ٢٠١٤.

ـ رفيق الحلواني، منسق شبكة «مراقبون»، لقاء مطول في أحد مقاهي شارع الحبيب بورقيبة يوم ٢٩ نوفمبر ٢٠١٤.

ـ زبير الشهودي، القيادي بحزب حركة «النهضة» ومدير مكتب «راشد الغنوشي»، اتصالات هاتفية بين أكتوبر وديسمبر ٢٠١٤.

ـ زياد العذاري، المتحدث باسم حزب حركة النهضة، ولاحقا الوزير في حكومة الحبيب الصيد، سلسلة مكالمات هاتفية طويلة خلال شهري أكتوبر ونوفمبر ٢٠١٤.

ـ عبد السلام الحيدوري، القيادي بالجبهة الشعبية اليسارية في ولاية سيدي بوزيد ومرشح قائمتها بالولاية، حوار على مقهي بمدينة سيدي بوزيد، يوم ١ نوفمبر ٢٠١٤.

ـ عبد العزيز القطي، سياسي ورجل أعمال ونائب عن حزب نداء تونس، سلسلة اتصالات هاتفية في شهري أكتوبر ونوفمبر ٢٠١٤.

ـ كمال الشارني، محلل وكاتب سياسي وإعلامي وروائي، لقاءات متعددة في تونس العاصمة، منها عشية الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية في مقهي بمنطقة الباساج وسط العاصمة، يوم ١٩ نوفمبر ٢٠١٤.

ـ محمد الجلالي، المحامي والشاعر، حوار مطول ومعمق في منزله بسيدي بوزيد، يوم ١ نوفمبر ٢٠١٤.

ـ محمد قيس بن يحمد، المسئول عن مكتبة وأرشيف الذاكرة النقابية للاتحاد العام للشغل، بمقر الاتحاد بوسط العاصمة تونس، مطلع نوفمبر ٢٠١٢.

ـ محمود بن رمضان، قيادي ورئيس اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بحزب نداء تونس ووزير النقل في حكومة الحبيب الصيد لاحقا، لقاءان مطولان في مقر الحزب بحي البحيرة بالعاصمة يومي ٣١ أكتوبر و ٢٣ نوفمبر ٢٠١٤.

ـ منصف المرزوقي، رئيس الجمهورية التونسية بين ديسمبر ٢٠١٢ و نهاية عام ٢٠١٤، لقاء في قصر القبة بالقاهرة بمشاركة الزميل محمد عبد الهادي رئيس تحرير الأهرام، يوم ١٤ يوليو ٢٠١٢.

وثائق وكتب :

ـ دستور الجمهورية التونسية الصادر عن المجلس الوطني التأسيسي في ٢٧ جانفي (يناير) ٢٠١٤.

ـ قانون أساسي عدد ١٦ لسنة ٢٠١٤ مؤرخ في ٢٦ ماي (مايو) ٢٠١٤ يتعلق بالانتخابات والاستفتاء.

ـ قانون أساسي عدد ٢٣ لسنة ٢٠١٢ مؤرخ في ٢٠ ديسمبر ٢٠١٢ يتعلق بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

ـ تقرير الهيئة العليا المستقلة للانتخابات حول سير انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، تونس، فيفري (فبراير) ٢٠١٢.

ـ تقرير الهيئة العليا المستقلة للانتخابات حول الانتخابات التشريعية والرئاسية ٢٠١٤، الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، الجمهورية التونسية، مارس ٢٠١٥.

ـ أمين الغالي (تقديم)، تقييم الانتقال الديموقراطي في تونس بعد ٣ سنوات: مجموعة دراسات، منشورات مركز الكواكبي للدراسات الديمقراطية، تونس، عام ٢٠١٤.

ـ آمال قرامي، قراءة في ملامح التغيير السياسي في تونس، ورقة مقدمة إلى مؤتمر العالم العربي نداء الديمقراطية والتنمية والعدالة الاجتماعية المنعقد بمكتبة الإسكندرية من ٢ ـ ٤ أبريل ٢٠١٤، من ص ٢٨ إلى ص ٤٩.

ـ بشير الحامدي، كتابات أخرى بالصوت العالي، تونس، عام ٢٠١٤.

ـ جلال الورغي، الإسلاميون في الدولة: تجربة حركة النهضة التونسية في سياق الدولة الحديثة، دار الأمان، الرباط، عام ٢٠١٤.

ـ منذر البضيافي، الإسلاميون والحكم: تجربة حركة النهضة في تونس بين استحقاقات الثورة ومتطلبات الدولة، دار ورقة للنشر، تونس، عام ٢٠١٤.

ـ عبد القادر الزغل وآمال موسى، حركة النهضة بين الإخوان والتونسة: كيف نفهم تقلبات وتطورات الإسلام السياسي في تونس، دار سراس للنشر، تونس، عام ٢٠١٤.

ـ توفيق المديني، اليسار التونسي وعولمة الطريق الثالث، دار الأطلسية للنشر، تونس، عام ٢٠١٤.

ـ صالح المازفي، نظرية التوازي الاجتماعي التاريخي بين تونس ومصر: الريادة التونسية، الدار المتوسطية للنشر، تونس، عام ٢٠١٤.

ـ كارم يحيى، نظرتان على تونس من الدكتاتورية إلى الديمقراطية، دار الثقافة الجديدة القاهرة ودار محمد على الحامي صفاقس، عام ٢٠١٢.

ـ كارم يحيى، سيدي بوزيد، حكاية ثورة يرويها أهلها، الهيئة العامة لكتاب، القاهرة، عام ٢٠١٢.

ـ كارم يحيى، الشبيهان: سيرة مزدوجة لمبارك وبن على، قصور الثقافة الجديدة، القاهرة، عام ٢٠١٤.

ـ محمد مختار القلالي والطاهر بن يوسف، القوى المضادة للثورة في تونس: الباجي القائد السبسي نموذجا، مطبعة فن الطباعة، تونس، عام ٢٠١٢.

صحف :

- الصباح التونسية.
- الشروق التونسية.
- المغرب التونسية.
- الفجر التونسية.
- الأهرام المصرية.

كارم يحيى

ـ تخرج في كلية الإعلام جامعة القاهرة (قسم الصحافة) عام ١٩٨٠.

ـ كاتب صحفي مصري يعمل بجريدة "الأهرام" حاليًا. نشر منذ بداية عقد الثمانينيات دراسات ومقالات في العديد من الصحف والمجلات العربية والدولية.ومن بين هذه الدوريات "الطليعة المصرية" و"اليوم السابع" من باريس و"الآداب" البيروتية، و"دراسات فلسطينية " باللغتين الفرنسية والإنجليزية. كما عمل مراسلا لصحيفتي " الحوار" اللبنانية و"الوقت" البحرينية.

ـ شارك في تأسيس حركة "صحفيون من أجل التغيير" بالقاهرة عام ٢٠٠٥، وكان أول منسق عام لها.

صدر له:

ـ خريف الإخوان: كيف فشل حكم الجماعة في مصر؟ من القاهرة عام ٢٠١٥.

ـ الشبيهان: سيرة مزدوجة لمبارك وبن علي، من القاهرة عام ٢٠١٤.

ـ سيدي بو زيد: حكاية ثورة يرويها أهلها، من القاهرة عام ٢٠١٢.

ـ تمرد في الثكنة: عن الصحافة المصرية وثورة ٢٥ يناير، من القاهرة عام ٢٠١٢.

ـ الصندوق الأسود: قصة حسين سالم، من القاهرة في طبعتين عام ٢٠١٢.

ـ " نظرتان على تونس: من الديكتاتورية الى الديموقراطية "في طبعتين من القاهرة وتونس عام ٢٠١٢.

ـ حرية على الهامش: في نقد أحوال الصحافة المصرية، من القاهرة عام ٢٠٠٥ و٢٠١٢.

ـ رهان المليون السابع: اليهود والهجرة الصهيونية حتى عام ٢٠٢٠" من القاهرة عام ٢٠٠٢ ومن دمشق عام ٢٠٠٦.

ـ شارك في تأليف " موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية" للدكتور "عبد الوهاب المسيري" الصادرة من القاهرة عام ١٩٩٩، و"مظاهرات حرية الصحافة ١٩٠٩: كتاب تذكاري توثيقي" من القاهرة عام ٢٠٠٩، و" القضية أ. ب: كيف استعدنا ضمانة ديمقراطية لانتخابات نقابة الصحفيين؟" من القاهرة عام ٢٠٠٧.

ويصدر له قريبًا:

ـ A ٤ : مقالات الثورة وميدان التحرير.

قائمة مطبوعات

أولا: قضايا الإصلاح:

١ - **نحو قانون ديمقراطي لإنهاء نظام الحزب الواحد**: اعداد وتحرير: عصام الدين محمد حسن.
٢ - **نحو دستور مصري جديد**:إشراف وتقديم صلاح عيسى، تحرير معتز الفجيري.
٣ - **الانتخابات والزبائنية السياسية في مصر- تجديد الوسطاء وعودة الناخب:** د.سارة بن نفيسة، د.علاء الدين عرفات، تقديم السيد ياسين، نبيل عبد الفتاح.
٤ - **نزاهة الانتخابات واستقلال القضاء:** تقديم المستشار يحيى الرفاعي، إعداد وتحرير سيد ضيف الله.
٥ - **الإصلاح السياسي في محراب الأزهر والإخوان المسلمين:** عمّار علي حسن، تقديم: عبد المنعم أبو الفتوح، وعبد المنعم سعيد.
٦ - **إعلان الخرطوم: أعمال المنتدى المدني الثاني الموازي للقمة العربية** (بالعربية والإنجليزية).
٧ - **نحو تطوير التشريع الإسلامي:** عبد الله أحمد النعيم، ترجمة وتقديم: حسين أحمد أمين (طبعة ثانية).
٨ - **غزاليون ورشديون- مناظرات في تجديد الخطاب الديني:** إعداد وتقديم: حلمي سالم (طبعة ثانية).
٩ - **معركة الإصلاح في سوريا**:برهان غليون، حازم نهار، رزان زيتونة، رضوان زيادة، عبد الرحمن الحاج، ميشيل كيلو، ياسين الحاج صالح. تحرير: رضوان زيادة.
١٠ - **لا حماية لأحد**-دور جامعة الدول العربية في حماية حقوق الإنسان: تقديم وتحرير: معتز الفجيري. (طبعة ثانية مزيدة ومنقحة).
١١ - **النيابة العامة**- وكيل عن المجتمع أم تابع للسلطة التنفيذية؟: عبد الله خليل.
١٢ - **حقوق الإنسان والخطابات الدينية**- كيف نستفيد من خبرات العالم الإسلامي غير العربي؟: إعداد وتحرير: سيد إسماعيل ضيف الله (طبعة ثانية).
١٣ - **القضاة والإصلاح السياسي**: تقديم وتحرير: نبيل عبد الفتاح (طبعة ثانية).
١٤ - **تجارب الإعلام المرئي والمسموع في أوروبا**: تقديم أحمد حسو، مراجعة وتحرير الترجمة: أشرف راضي.
١٥ - **الإعلام في العالم العربي: بين التحرير وإعادة إنتاج الهيمنة**: محمد قطيشات، عبد الكريم العبدلاوي،عصام الدين محمد حسن، تقديم: معتز الفجيري، تحرير: عصام الدين محمد حسن
١٦ - **وطن بلا مواطنين!: التعديلات الدستورية في الميزان**: بهي الدين حسن، صلاح عيسى، د.عمرو حمزاوي، د.محمد السيد سعيد، معتز الفجيري، د.هويدا عدلي.
١٧ - **ربيع دمشق: قضايا- اتجاهات- نهايات**: إعداد وتقديم: د. رضوان زيادة.
١٨ - **حركات التغيير الديمقراطي بين الواقع والطموح- خبرات من أوروبا الشرقية والعالم العربي**: إيهاب الزلاقي، دميترو بوتيخن، دوسان أندروسك، د. رضوان زيادة، سلام الكواكبي، سيف نصراوي، د.شريف يونس، د.عمرو حمزاوي، عمرو عبد الرحمن، مارينا أوتواي، د. محمد السيد سعيد، محمد القومانى، تقديم وتحرير: سامح فوزي.
١٩ - **أي مستقبل لحركات التغيير الديمقراطي في العالم العربي؟ "تقرير ورشة العمل" (**بالعربية والإنجليزية والفرنسية**).**
٢٠ - **من تصدير الإرهاب إلى تصدير القمع- حقوق الإنسان في العالم العربي: التقرير السنوي ٢٠٠٨ (**بالعربية والإنجليزية**).**
٢١ - **نحو قانون ديمقراطي لتحرير العمل الأهلي.. دراسة قانونية وميدانية:** عصام الدين محمد حسن (وآخرون**)** (بالعربية والإنجليزية**).**
٢٢ - **مسارات السلطة والمعارضة في سوريا.. نقد الرؤى والممارسات:** د. حازم نهار.
٢٣ - **التحول الديمقراطي في سوريا والخبرة الإسبانية**: تحرير د. جورج عيراني، د. رضوان زيادة.
٢٤ - **واحة الإفلات من المحاسبة والعقاب - حقوق الإنسان في العالم العربي: التقرير السنوي ٢٠٠٩.** (بالعربية والإنجليزية والفرنسية).
٢٥ - **الجمهورية البرلمانية-ركيزة الإصلاح السياسي والدستوري**: صلاح عيسى، د.عمرو الشوبكي.

٢٦ - **آفاق الإصلاح السياسي في العالم العربي-اجتماع مواز لمنتدى المستقبل**: تقديم: سالي سامي (بالعربية والإنجليزية).
٢٧ - **جذور الثورة- حقوق الإنسان في العالم العربي: التقرير السنوي ٢٠١٠** (بالعربية والإنجليزية).
٢٨ - **نحو تأسيس رؤية لاستقلال ونزاهة القضاء المصري.** (بالعربية والإنجليزية والفرنسية).
٢٩ - **سقوط الحواجز- حقوق الإنسان في العالم العربي: التقرير السنوي ٢٠١١**(بالعربية والإنجليزية).
٣٠ - **قوانين معاقبة الثورة المصرية:** محمد الأنصاري، محمد أحمد زارع، تقديم: رجب سعد
٣١ - **عندما يحكم الإسلام السياسي: حالة السودان:** د.حيدر إبراهيم علي.
٣٢ - **آلام المخاض: حقوق الإنسان في العالم العربي: التقرير السنوي ٢٠١٢** (بالعربية والإنجليزية).
٣٣ - **الخلاص أم الخراب؟ سوريا على مفترق الطرق:** تقديم وتحرير: ياسين الحاج صالح.
٣٤ - **محاكمة الربيع العربي: التقرير السنوي ٢٠١٤**– تقرير موجز(بالعربية والإنجليزية).

ثانيا: مناظرات حقوق الإنسان:

١ **ضمانات حقوق الإنسان في ظل الحكم الذاتي الفلسطيني**: منال لطفي، خضر شقيرات، راجى الصورانى، فاتح عزام، محمد السيد سعيد (بالعربية والإنجليزية).
٢ **الثقافة السياسية الفلسطينية- الديمقراطية وحقوق الإنسان**: محمد خالد الأزعر، أحمد صدقي الدجانى، عبد القادر ياسين، عزمى بشارة، محمود شقيرات.
٣ **الشمولية الدينية وحقوق الإنسان- حالة السودان ١٩٨٩ - ١٩٩٤**: علاء قاعود، محمد السيد سعيد، مجدي حسين، أحمد البشير، عبد الله النعيم، أمين مكي مدني.
٤ **ضمانات حقوق اللاجئين الفلسطينيين والتسوية السياسية الراهنة**: محمد خالد الأزعر، سليم تماري، صلاح الدين عامر، عباس شبلاق، عبد العليم محمد، عبد القادر ياسين.
٥ **التحول الديمقراطي المتعثر في مصر وتونس**: جمال عبد الجواد، أبو العلا ماضي، عبد الغفار شكر، منصف المرزوقي، وحيد عبد المجيد.
٦ **حقوق المرأة بين المواثيق الدولية والإسلام السياسي**: عمر القراي، أحمد صبحي منصور، محمد عبد الجبار، غانم جواد، محمد عبد الملك المتوكل، هبة رؤوف عزت، فريدة النقاش، الباقر العفيف.
٧ **حقوق الإنسان في فكر الإسلاميين**: الباقر العفيف، أحمد صبحي منصور، غانم جواد، سيف الدين عبد الفتاح، هاني نسيرة، وحيد عبد المجيد، غيث نايس، هيثم مناع، صلاح الدين الجورشي.
٨ **الحق قديم- وثائق حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية**: غانم جواد، الباقر العفيف، صلاح الدين الجورشي، نصر حامد أبو زيد (طبعة ثانية).
٩ **الإسلام والديمقراطية**: تحرير: سيد إسماعيل ضيف الله، تقديم: حلمي سالم.
١٠ **الأديان وحرية التعبير-إشكالية الحرية في مجتمعات مختلفة**:تحرير: رجب سعد طه، تقديم: د رضوان زيادة (بالعربية والإنجليزية). (طبعة ثانية).

ثالثاً: مبادرات فكرية:

١ - **الطائفية وحقوق الإنسان**: فيوليت داغر (لبنان).
٢ - **الضحية والجلاد**: هيثم مناع (سوريا).
٣ - **ضمانات الحقوق المدنية والسياسية في الدساتير العربية**: فاتح عزام (فلسطين) (بالعربية والإنجليزية).
٤ - **حقوق الإنسان في الثقافة العربية والإسلامية**: هيثم مناع (بالعربية والإنجليزية).
٥ - **حقوق الإنسان وحق المشاركة وواجب الحوار**: د. أحمد عبد الله.
٦ - **حقوق الإنسان- الرؤيا الجديدة**: منصف المرزوقى (تونس).
٧ - **تحديات الحركة العربية لحقوق الإنسان**. تقديم وتحرير: بهي الدين حسن (بالعربية والإنجليزية).
٨ - **نقد دستور١٩٧١ ودعوة لدستور جديد**: أحمد عبد الحفيظ.
٩ - **الأطفال والحرب- حالة اليمن**: علاء قاعود، عبد الرحمن عبد الخالق، نادرة عبد القدوس.
١٠ - **المواطنة في التاريخ العربي الإسلامي**: د. هيثم مناع. (بالعربية والإنجليزية).
١١ - **اللاَّجئون الفلسطينيون وعملية السلام- بيان ضد الأبارتايد**: د. محمد حافظ يعقوب (فلسطين).
١٢ - **التكفير بين الدين والسياسة**: محمد يونس، تقديم د. عبد المعطي بيومي. (طبعة ثانية)
١٣ - **الأصوليات الإسلامية وحقوق الإنسان**: د. هيثم مناع.
١٤ - **أزمة نقابة المحامين**: عبد الله خليل، تقديم: عبد الغفار شكر.
١٥ - **مزاعم دولة القانون في تونس!**: د. هيثم مناع.

١٦ - **الإسلاميون التقدميون**. صلاح الدين الجورشي.
١٧ - **حقوق المرأة في الإسلام**. د. هيثم مناع.
١٨ - **دستور في صندوق القمامة**. صلاح عيسى، تقديم: المستشار عوض المر.
١٩ - **فلسطين/ إسرائيل: سلام أم نظام عنصري**: مروان بشارة، تقديم: محمد حسنين هيكل.
٢٠ - **انتفاضة الأقصى: دروس العام الأول**: د. أحمد يوسف القرعي.
٢١ - **ثمن الحرية- على هامش المعارك الفكرية والاجتماعية في التاريخ المصري الحديث**: محمود الورداني.
٢٢ - **الأيديولوجيا والقضبان-نحو أنسنة الفكر القومي العربي**: هاني نسيرة.
٢٣ - **ثقافة كاتم الصوت**: حلمي سالم.
٢٤ - **العسكر في جُبَّة الشيوخ- الأصولية الإسلامية قبل وبعد ١٩٥٢**: طلعت رضوان.
٢٥ - **مشروع للإصلاح الدستوري في مصر**: عبد الخالق فاروق. تقديم: د. محمد السيد سعيد.
٢٦ - **الثقافة ليست بخير**: أحمد عبد المعطي حجازي.
٢٧ - **المثقف ضد السلطة**: رضوان زيادة.
٢٨ - **الإسلام والديمقراطية والعولمة**: نبيل عبد الفتاح.
٢٩ - **الديمقراطية في فكر رواد النهضة المصرية**: نبيل فرج.
٣٠ - **نحو إرساء قواعد العدل والسلام والإنصاف في دارفور**: الصادق المهدي. تقديم: محمد فائق.

رابعاً: كراسات ابن رشد:

١ - **حرية الصحافة من منظور حقوق الإنسان**. تقديم: محمد السيد سعيد - تحرير: بهي الدين حسن.
٢ - **تجديد الفكر السياسي في إطار الديمقراطية وحقوق الإنسان- التيار الإسلامي والماركسي والقومي**. تقديم: محمد سيد أحمد- تحرير: عصام محمد حسن (بالعربية والإنجليزية).
٣ - **التسوية السياسية- الديمقراطية وحقوق الإنسان**. تقديم: عبد المنعم سعيد- تحرير: جمال عبد الجواد. (بالعربية والإنجليزية).
٤ - **أزمة حقوق الإنسان في الجزائر**: د. إبراهيم عوض وآخرون.
٥ - **أزمة "الكشح" - بين حرمة الوطن وكرامة المواطن**. تقديم وتحرير: عصام الدين محمد حسن.
٦ - **يوميات انتفاضة الأقصى: دفاعا عن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني**. إعداد وتقديم: عصام الدين محمد حسن.

خامساً: تعليم حقوق الإنسان:

١ - **كيف يفكر طلاب الجامعات في حقوق الإنسان؟** (ملف يضم البحوث التي أعدها الدارسون -تحت إشراف المركز في الدورة التدريبية الأولى ١٩٩٤ للتعليم على البحث في مجال حقوق الإنسان).
٢ - **أوراق المؤتمر الأول لشباب الباحثين على البحث المعرفي في مجال حقوق الإنسان** (ملف يضم البحوث التي أعدها الدارسون- تحت إشراف المركز- في الدورة التدريبية الثانية ١٩٩٥ للتعليم على البحث في مجال حقوق الإنسان).
٣ - **مقدمة لفهم منظومة حقوق الإنسان**: محمد السيد سعيد (طبعة ثانية).
٤ - **اللجان الدولية والإقليمية لحماية حقوق الإنسان:** محمد أمين الميداني.
٥ - **الإنسان هو الأصل- مدخل إلى القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان**: عبد الحسين شعبان.
٦ - **الرهان على المعرفة- حول قضايا تعليم ونشر حقوق الإنسان**: الباقر العفيف، وعصام الدين محمد حسن.
٧ - **الأصيل والمكتسب- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**: علاء قاعود.
٨ - **حقوقنا الآن وليس غداً- المواثيق الأساسية لحقوق الإنسان:** تقديم بهي الدين حسن، ومحمد السيد سعيد (طبعة رابعة).
٩ - **حقوق النساء- من العمل المحلي إلى التغيير العالمي**: د. آمال عبد الهادي.
١٠ - **المواطنة**: سامح فوزي (طبعة ثانية).
١١ - **استقلال القضاء**: د. شريف يونس.
١٢ - **الحركات الاجتماعية الجديدة**: فريد زهران.
١٣ - **استقلال الجامعة**: خلود صابر (طبعة ثانية).
١٤ - **حرية الصحافة**: خالد صلاح.
١٥ - **الحق في سلامة الجسد**: د. ماجدة عدلي. (طبعة ثانية)
١٦ - **الانتخابات في مصر**:عمرو عبد الرحمن.

١٧ - **حقوق النساء**: أحمد زكي عثمان.
١٨ - **المنظمات غير الحكومية**: د. يسري مصطفى (طبعة ثانية).
١٩ - **التقارير الحكومية وتقارير الظل- مصر.. والهيئات التعاهدية لحقوق الإنسان**: إعداد: عصام الدين محمد حسن. (طبعة ثانية)
٢٠ - **حقوق الإنسان للنساء: بين الاعتراف الدولي وتحفظات الدول العربية**: الحبيب الحمدوني، حفيظة شقير، تقديم: فريدة النقاش.
٢١ - **الأمم المتحدة وحماية حقوق الإنسان**: إعداد: محمود قنديل. (طبعة ثانية)
٢٢ - **الاتفاقيات الأوروبية لحماية حقوق الإنسان**: ترجمة وتقديم:د.محمد أمين الميداني، د.نزيه كسيبي
٢٣ - **مسيرة البحث عن المعرفة والتنوير**: نبيل فرج.
٢٤ - **موجز تاريخ الحرية- قصة ميلاد حقوق الإنسان والمواطن**: محمد يونس.

سادساً: اطروحات جامعية لحقوق الإنسان:

١ - **رقابة دستورية القوانين- دراسة مقارنة بين أمريكا ومصر**: د.هشام محمد فوزي، تقديم د.محمد مرغني خيري. (طبعة ثانية).
٢ - **التسامح السياسي- المقومات الثقافية للمجتمع المدني في مصر:** د.هويدا عدلي.
٣ - **ضمانات حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي:** د. مصطفى عبد الغفار.
٤ - **الصحفيون والديمقراطية في التسعينيات- طاقة ديمقراطية مهدرة**: فون كورف يورك، مراجعة وتحرير الترجمة مجدي النعيم، تقديم د. محمد السيد سعيد.
٥ - **الدولة العربية في مهب الريح- دراسة في الفكر السياسي عند برهان غليون**: عبد السلام طويل، تقديم د. نيفين مسعد.
٦ - **التعليم والمواطنة- واقع التربية المدنية في المدرسة المصرية**: مصطفى قاسم، تقديم: د. أحمد يوسف سعد.
٧ - **طريق مصر لقبول الذات- الاحتقان الطائفي وخطايا التعليم العام والأزهري**: خالد عثمان، تقديم د. محمد سليم العوا، الأنبا د. يوحنا قلته.
٨ - **فقه المحاكمات الأدبية والفكرية- دراسة في الخطاب والتأويل**: د. وفاء سلاوي.
٩ - **المواطنة والعولمة- تساؤل الزمن الصعب**: د. قايد دياب.
١٠ - **تجربة العدالة الانتقالية في المغرب**: عبد الكريم عبد اللاوي، تقديم: هاني مجلي.

سابعا: مبادرات نسائية:

١ - **موقف الأطباء من ختان الإناث**: آمال عبد الهادي/ سهام عبد السلام (بالعربية والإنجليزية).
٢ - **لا تراجع- كفاح قرية مصرية للقضاء على ختان الإناث**: آمال عبد الهادي (بالعربية والإنجليزية).
٣ - **جريمة شرف العائلة**: جنان عبده (فلسطين ٤٨).
٤ - **حدائق النساء- في نقد الأصولية**: فريدة النقاش.

ثامنا: دراسات حقوق الإنسان:

١ - **حقوق الإنسان في ليبيا- حدود التغيير**: أحمد المسلماني.
٢ - **التكلفة الإنسانية للصراعات العربية-العربية**: أحمد تهامي.
٣ - **النزعة الإنسانية في الفكر العربي- دراسات في الفكر العربي الوسيط**: أنور مغيث، حسنين كشك، علي مبروك، منى طلبة، تحرير: عاطف أحمد. (طبعة ثانية)
٤ - **حكمة المصريين:** أحمد أبو زيد، أحمد زايد، اسحق عبيد، حامد عبد الرحيم، حسن طلب، حلمي سالم، عبد المنعم تليمة، قاسم عبده قاسم، رؤوف عباس، تقديم وتحرير: محمد السيد سعيد.
٥ - **أحوال الأمن في مصر المعاصرة:** عبد الوهاب بكر.
٦ - **موسوعة تشريعات الصحافة العربية:** عبد الله خليل.
٧ - **نحو إصلاح علوم الدين- التعليم الأزهري نموذجا**: علاء قاعود، تقديم: نبيل عبد الفتاح.
٨ - **رجال الأعمال- الديمقراطية وحقوق الإنسان**: د. محمد السيد سعيد.
٩ - **عن الإمامة والسياسة- الخطاب التاريخي في علم العقائد**: د. علي مبروك.
١٠ - **الحداثة بين الباشا والجنرال**: د. علي مبروك.

١١ - **محمود عزمي.. رائد حقوق الإنسان في مصر**: هاني نسيرة، تقديم: د. محمد السيد سعيد (طبعة ثانية).
١٢ - **التشريع السوداني في ميزان حقوق الإنسان**: جمال التوم، تقديم: محجوب إبراهيم بابكر.
١٣ - **ما وراء دارفور: الهوية والحرب الأهلية في السودان**: الباقر العفيف، ترجمة: محمد سليمان.

تاسعا: حقوق الإنسان في الفنون والآداب:

١ - **القمع في الخطاب الروائي العربي**: عبد الرحمن أبو عوف.
٢ - **الحداثة أخت التسامح- الشعر العربي المعاصر وحقوق الإنسان**: حلمي سالم.
٣ - **فنانون وشهداء (الفن التشكيلي وحقوق الإنسان)**: عز الدين نجيب
٤ - **فن المطالبة بالحق- المسرح المصري المعاصر وحقوق الإنسان**: نورا أمين.
٥ - **السينما وحقوق الناس:** هاشم النحاس وآخرون.
٦ - **الآخر في الثقافة الشعبية- الفولكلور وحقوق الإنسان:** سيد إسماعيل، تقديم: د. أحمد مرسي.
٧ - **أكثر من سماء- تنوع المصادر الدينية في شعر محمود درويش**: سحر سامي.
٨ - **المقدس والجميل-الاختلاف والتماثل بين الدين والفن**: د. حسن طلب.
٩ - **أحزان حمورابي- قصائد من أجل حرية العراق**: إعداد حلمي سالم، تقديم: د. فريال جبوري غزول.
١٠ - **دوائر لم تكتمل- كتابات حول الدراما السودانية**: السر السيد.
١١ - **أدباء نوبيون ونقاد عنصريون**: حجاج أدول، تقديم: أحمد عبد المعطي حجازي.
١٢ - **نيغاتيف- من ذاكرة المعتقلات السياسيات**: روزا ياسين حسن.
١٣ - **رواية "الغداء العاري" أمام المحاكم الأمريكية**: لويس عوض.

عاشرا: مطبوعات غير دورية:

١ - **" سواسية "**: نشرة شهرية. [صدر منها ٩٣ عددا]
٢ - **رواق عربي**: دورية بحثية. [صدر منها ٦٨ عددا]
٣ - **رؤى مغايرة**: مجلة غير دورية بالتعاون مع مجلة MERIP . [صدر منها ١١ عددا]
٤ - **قضايا الصحة الإنجابية**: مجلة غير دورية بالتعاون مع مجلة Reproductive Health Matters [صدر منها ٣ أعداد]

حادي عشر: قضايا حركية:

١ - **العرب بين قمع الداخل .. وظلم الخارج**: تقديم وتحرير: بهي الدين حسن. (بالعربية والإنجليزية والفرنسية)
٢ - **تمكين المستضعف**: إعداد: مجدي النعيم.
٣ - **إعلان الدار البيضاء للحركة العربية لحقوق الإنسان**: صادر عن المؤتمر الدولي الأول للحركة العربية لحقوق الإنسان، الدار البيضاء ٢٣ □ ٢٥ أبريل ١٩٩٩.
٤ - **إعلان القاهرة لتعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان**: صادر عن مؤتمر قضايا تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان: جدول أعمال للقرن الحادي والعشرين، القاهرة ١٣- ١٦ أكتوبر ٢٠٠٠.
٥ - **إعلان الرباط لحقوق اللاجئين الفلسطينيين**: صادر عن المؤتمر الدولي الثالث لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي، الرباط ١٠- ١٢ فبراير ٢٠٠١.
٦ - **الكيل بمكيالين: مذكرة حول حقوق الشعب الفلسطيني**: مقدمة إلى لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة (باللغتين العربية والإنجليزية).
٧ - **اعترافات إسرائيلية- نحن سفاحون وعنصريون**: إعداد: محمد السيد، ترجمة: سلاف طه.
٨ - **إعلان القاهرة لمناهضة العنصرية: (**باللغتين العربية والإنجليزية**)**.
٩ - **قضايا التحول الديمقراطي في المغرب- مع مقارنة بمصر والمغرب:** أحمد شوقي بنيوب، عبد الرحمن بن عمرو، عبد العزيز بناني، عبد الغفار شكر، محمد الصديقي، محمد المدني، هاني الحوراني، تقديم: د. محمد السيد سعيد.
١٠ - **الإرهاب وحقوق الإنسان بعد ١١ سبتمبر** (باللغة الإنجليزية).
١١ - **جسر العودة- حقوق اللاجئين الفلسطينيين في ظل مسارات التسوية**: تقديم وتحرير عصام الدين محمد حسن.
١٢ - **يد على يد- دور المنظمات الأهلية في مؤتمرات الأمم المتحدة**: يسري مصطفى.
١٣ - عنصرية تحت الحصار- أعمال مؤتمر القاهرة التحضيري للمؤتمر العالمي ضد العنصرية: تقديم وتحرير صلاح أبو نار.

١٤ - **إعلان بيروت للحماية الإقليمية لحقوق الإنسان في العالم العربي** (بالعربية والإنجليزية).
١٥ - **إعلان كمبالا: مستقبل الترتيبات الدستورية في السودان** (بالعربية والإنجليزية والفرنسية).
١٦ - **إعلان باريس حول السبل العملية لتجديد الخطاب الديني.** (بالعربية والإنجليزية والفرنسية).
١٧ - **الاستقلال الثاني: نحو مبادرة للإصلاح السياسي في الدول العربية** (بالعربية والإنجليزية والفرنسية).
١٨ - **أولويات وآليات الإصلاح في العالم العربي** (بالعربية والإنجليزية والفرنسية).
١٩ - **إعلان الرباط**: بيان **مؤتمر المجتمع المدني الموازي إلى "المنتدى من أجل المستقبل"**. (بالعربية والإنجليزية).
٢٠ - **الإعلام والانتخابات الرئاسية: تقييم أداء وسائل الإعلام في تغطية حملات المرشحين (١٧ أغسطس- ٤ سبتمبر)** (بالعربية والإنجليزية).
٢١ - **الإعلام والانتخابات البرلمانية في مصر: تقييم أداء وسائل الإعلام في تغطية حملات المرشحين (٢٧ أكتوبر- ٣ ديسمبر)** (بالعربية والإنجليزية).
٢٢ - **السودان والمحكمة الجنائية الدولية: اختلاط المبدئي والعارض:** كمال الجزولي. (طبعة ثانية).
٢٣ - **الحقيقة في دارفور**- عرض موجز لتقرير لجنة التحقيق الدولية: عرض وتقديم كمال الجزولي.
٢٤ - **حرية الإعلام ونزاهة الانتخابات: مجموعة وثائق حول المعايير الدولية لحقوق الإنسان**.
٢٥ - **أي دور للإعلام في تغطية الانتخابات العامة؟ دليل حول الممارسات المحلية والدولية**. إعداد: جيوفانا مايولا، صبحي عسيلة. (طبعة ثانية)
٢٦ - **الإعلام والانتخابات البرلمانية في مصر: تقييم أداء وسائل الإعلام في تغطية حملات المرشحين (٢٧ أكتوبر- ١٥ ديسمبر ٢٠١٠)** (بالعربية والإنجليزية).
٢٧ - **تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية**. تحرير: عمرو عبد الرحمن.

ثاني عشر: إصدارات مشتركة:

أ) بالتعاون مع اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية:
١- **التشويه الجنسي للإناث (الختان)- أوهام وحقائق**: د. سهام عبد السلام.
٢- **ختان الإناث**: آمال عبد الهادي.

ب) بالتعاون مع المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)
- **إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي**. تحرير: د.محمد السيد سعيد، د.عزمي بشارة(فلسطين).

ج) بالتعاون مع جماعة تنمية الديمقراطية والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان
- **من أجل تحرير المجتمع المدني**: مشروع قانون بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة.

د) بالتعاون مع اليونسكو
- **دليل تعليم حقوق الإنسان للتعليم الأساسي والثانوي** (نسخة تمهيدية).

هـ) بالتعاون مع الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان
- **دليل حقوق الإنسان في الشراكة الأوروبية- المتوسطية**. خميس شماري، وكارولين ستايني

و) بالتعاون مع منظمة أفريقيا / العدالة
- **عندما يحل السلام-موعد مع ثالوث الديمقراطية والتنمية والسلم في السودان: تحرير يوانس أجاوين، أليكس دوفال.**

ي) بالتعاون مع ١٥ منظمة حقوق إنسان مستقلة
- **حقوق الإنسان في مصر: تاريخ من الظلم والمراوغة والنفاق(باللغة الإنجليزية) (UPR)**

* * *